

مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.qii.media

التقرير السنوي
حال القدس 2024

قراءة في مسار الأحداث والمآلات

تحرير
هشام يعقوب

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدّولية



خلاصات

التقرير السنوي

حال القدس 2024

قراءة في مسار الأحداث والمآلات

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية
2025

الطبعة الأولى

2025 م - 1446 هـ

بيروت - لبنان

مؤسسة القدس الدولية

تلفـون 751725 1 961 +

تلفاكس 751726 1 961 +

بريد إلكتروني: info@alqudsmail.org

الموقع: www.qii.media

التقرير السنوي

حال القدس 2024

قراءة في مسار الأحداث والمآلات

تحرير: هشام يعقوب

المشاركون في إعداد التقرير
(وفق ترتيب الفصول)

علي إبراهيم

فضل عرابي

حسام شاكر

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدوليّة
2025

المحتويات



مقدمة تقرير حال القدس السنوي 2024

شهد عام 2024 إحدى أعقد ذُرى المعركة وأكثرها اشتعالاً بين كيان الاحتلال وداعميه، والشعب الفلسطيني ومناصريه. وكانت معركة "طوفان الأقصى" التي تواصلت طوال العام نتيجةً متوقعةً لتصاعدٍ شديد التسارع بين خطَّين متعارضيْن متصادميْن: خطّ الاحتلال الذي بلغ مستوى غير مسبوق من العدوانية، والإجرام، واستهداف كل ما له علاقة بالوجود الفلسطيني تهجيرًا، وتهويدًا، وقتلاً، وإلغاء، واستيطانًا، واعتقالاً، وحرمانًا من أبسط الحقوق بالعبادة، والتعليم، والعيش الكريم. ويقابله خطٌّ الشعب الفلسطيني الذي بلغ مستوى غير مسبوق من القهر والعذاب والإيمان بأنَّ المقاومة هي سلاحه الوحيد للدفاع عن حقوقه ووجوده ومقدساته، في ظل حكومة صهيونية هي من أعتى الحكومات التي تتبنَّى أفكار شطب الشعب الفلسطيني من وطنه، وتهجيره، وسلب حقوقه بمقدساته، والاستيلاء على أرضه.

كانت القدس في عام 2024 أحد أبرز ميادين المعركة المفتوحة مع الاحتلال الذي تعمَّد تحقيق أرقام قياسيَّة في التهويد والعدوان، ولا سيما في اقتحامات المسجد الأقصى، وهدم بيوت المقدسيين، وأداء الطقوس اليهودية العلنية والجماعية داخل الأقصى، واستهداف التعليم، وتشديد القيود والإغلاقات والمراقبة على المسجد الأقصى، وكنائس القدس، وأحيائها، ومحالِّها التجارية، ومؤسساتها، ورموز العمل الوطني والاجتماعي فيها.

وفي مقابل هذا العدوان الإسرائيلي المتواصل على القدس وأهلها ومقدساتها، تألق الشعب الفلسطيني ومقاومته في التصدي للعدوان على غزة والقدس والضفة الغربية، وانصهرت الجغرافيا الفلسطينية المتشظية بفعل الاحتلال في ساحة معركة واحدة يقاوم فيها الفلسطينيون كلٌّ من موقعه واختلاف وسائله. كانت غزة صاحبة السبق والتميز والمفاجآت التي مرَّغت أنف جيش الاحتلال، وأفشلت مخططاته بالقضاء على المقاومة، واحتلال أجزاء من القطاع، وتهجير أهله. وقدَّمت المجموعات المسلحة في الضفة الغربية أداء نوعيًا أكَّد فشل كل محاولات تطويع الضفة الغربية، وإدخالها في دوامة الارتهان للتنسيق الأمني، والمشاريع الاقتصادية المشبوهة، وإنتاج "الفلسطيني الجديد" المتصالح مع الاحتلال.

أكَّد عام 2024 بما حوى من معركة مستمرة، ومواقف، وفعاليات أنَّ الشعب الفلسطيني لا يتأذى من الاحتلال الإسرائيلي فقط، بل من منظومة دولية رسمية تقودها أمريكا، وتمدُّ الكيان الإسرائيلي بما يحتاج إليه لإبادة الشعب الفلسطيني وشطب حقوقه، ومن أنظمة عربية

وإسلامية ضعيفة، ومتقاعسة، ومرتهنة لأمريكا والغرب، بل متورطة أحيانًا في مؤامرات تصفية القضية الفلسطينية عبر إمداد الكيان الإسرائيلي بالبضائع والاحتياجات، والتطبيع معه، والتغاضي عن جرائمه، وكيل الاتهامات للشعب الفلسطيني ومقاومته، وشيطنة هذه المقاومة، وإجهاض تحركات الشعوب لنصرة غزة والقضية الفلسطينية، ودعم حملات وشخصيات وأفلام ومسلسلات وتصريحات تسيء للشعب الفلسطيني، وتزوُّر تاريخه، وتشرعن جرائم الاحتلال وتبررها، وكل هذه السياسات الرسمية العربية والإسلامية ستكون وبالًا على شعوب أمتنا كلها، وليس على الشعب الفلسطيني فقط؛ وهذا يتطلب وقفة جادَّة تبحث فيها قوى أمتنا الحيَّة السُّبل الناجعة لمنع هذه الأنظمة من المقامرة بمصير أوطاننا، والتآمر على فلسطين، والارتهان للمشروع الاستعماري الغربي، والارتماء في حضن الكيان الصهيوني.

إن المشهد الذي رسمه تقرير حال القدس السنوي لعام 2024 ينطق بأن منسوب العدوان على الشعب الفلسطيني ومقدساته وأرضه كان غير مسبوق منذ عقود طويلة، وأنَّ التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني غير مسبوقة كذلك، وأنَّ السنوات القليلة القادمة مفصلية في الصراع مع الاحتلال، والمطلوب الاستفادة من الدروس، واستثمار الفرص التي ظهرت من قلب المخاطر والتهديدات، وفي مقدمتها استعداد الشعب الفلسطيني العالي للتضحية من أجل قدسه، وأرضه، وحقوقه، وكرامته، والتفاف أحرار العالم حول قضية فلسطين، واستعداد شعوب أمتنا وقوى المقاومة فيها للمشاركة في التصدي للعدو الإسرائيلي، والغضب الكامن في صدور الشعوب العربية والإسلامية على أداء الأنظمة العاجزة والمتواطئة.

هشام يعقوب

محرِّر التقرير

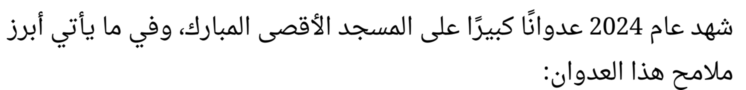
ورئيس قسم الأبحاث والمعلومات
في مؤسسة القدس الدولية



خلاصات
التقرير السنوي
حال القدس 2024

يتناول التقرير أبرز الأحداث التي جرت في القدس خلال عام 2024 ويحاول استشراف المآلات والتطورات خلال عام 2025 مع تقديم التوصيات المناسبة للجهات المعنية.

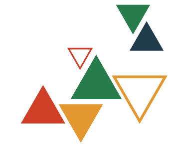




الفصل الأول: تطوُّر مشروع التهويد في عام 2024

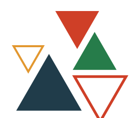
شهد عام 2024 عدوانًا كبيرًا على المسجد الأقصى المبارك، وفي ما يأتي أبرز ملامح هذا العدوان:

- اقتحم المسجد الأقصى في عام 2024 نحو 53605 مستوطنًا، في مقابل 48223 مقتحمًا في عام 2023، وتُشير معطيات دائرة الأوقاف الإسلامية، إلى زيادة 5382 مقتحمًا في عام 2024، في مقارنة مع عام 2023، أي أن معطيات عام 2024 سجلت ارتفاعًا بنسبة 10%، أما المعطيات الإسرائيلية فتُشير إلى ارتفاع عدد المقتحمين بنحو 8051 مستوطنًا، وهو ما يعني تصاعدًا بنسبة 16% في مقارنة مع عام 2023.
- وظفت "منظمات المعبد" الأعياد اليهوديّة والمناسبات الإسرائيليّة، لتصعيد

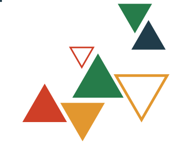


العدوان على المسجد الأقصى، وشهد عددٌ من أشهر عام 2024 اقتحاماتٍ حاشدة للأقصى بالتزامن مع الأعياد العبريّة، فقد اقتحم الأقصى في شهر نيسان/أبريل نحو 5670 مستوطنًا، من بينهم 4340 مستوطنًا شاركوا في اقتحامات "الفصح" العبريّ، أما في شهر آب/أغسطس فقد اقتحم المسجد 2958 مستوطنًا، في ذكرى "خراب المعبد"، من أصل 7702 مستوطنًا اقتحموا المسجد خلال ذلك الشهر، وشهد تشرين الأول/أكتوبر أعلى عددٍ للمقتحمين خلال أشهر عام 2024، وقد بلغوا نحو 10131 مستوطنًا، من بينهم 5977 مستوطنًا بالتزامن مع عيد "العُرش" العبريّ.

- مضت أذرع الاحتلال قدمًا في تطبيق استراتيجيتها الرامية إلى "التأسيس المعنوي للمعبد"، من خلال تصعيد أداء الطقوس اليهوديّة العلنية في المناسبات والأعياد الدينيّة اليهوديّة، فقد أدَّى المستوطنون السجود الملحميَّ الكامل داخل المسجد، وحاولوا إدخال القرابين الحيوانيّة، وأدخلوا القرابين النباتية، ونفخوا بالبوق، وأدوا طقوس "بركات الكهنة"، وطقوس تأبين قتلى العدو في غزة، وارتدوا الزي الكهنوتيّ الأبيض، وأضاؤوا الشموع، ولا تقف هذه الممارسات عند أداء الطقوس الدينيّة التوراتية فقط، بل تشمل كذلك ممارساتٍ استفزازيّة ينفذها المستوطنون في المناسبات "الوطنيّة" الإسرائيليّة، مثل رفع علم الاحتلال، وإنشاد "الهاتيكفاه" والغناء وغيرها.
- على الرغم من تحقيق أذرع الاحتلال "نجاحات" في أداء الطقوس العلنية داخل الأقصى، فإنها فشلت في تقديم القرابين الحيوانيّة داخل المسجد خلال عيد "الفصح" العبريّ، فقد قدمت "منظمات المعبد" في 2024/3/31 التماسًا إلى شرطة الاحتلال للسماح لها بذبح "قربان الفصح" في المسجد الأقصى. وللعام الثالث على التوالي أعلنت المنظمات المتطرفة عن برنامج للمكافآت، لتشجيع المستوطنين على تقديم القرابين داخل الأقصى، أو جلبها إلى المسجد، ففي 2024/4/19 أعلنت منظمة "عائدون إلى جبل المعبد" عن برنامج مكافآت وصل إلى 50 ألف شيكل (نحو 13 ألف دولار أمريكي) لمن يستطيع إدخال القرابين، إضافةً إلى مكافآت أخرى لمن يستطيع التقاط صورة "القربان" أو يشارك فيه، تراوحت ما بين 200 شيكل (نحو 30 $) و2500 شيكل (نحو 660 $).



- تحمل اقتحامات المسؤولين السياسيين الإسرائيليين للأقصى دلالات عديدة، وفي مقدمتها محاولة إظهار "السيادة الإسرائيليّة" على المسجد، والعمل على جذب جمهور المستوطنين، للمشاركة في هذه الاقتحامات، وخلال عام 2024 شاركت شخصياتٍ سياسيّة إسرائيليّة عديدة في اقتحام الأقصى، تصدرهم وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير (القوة اليهوديّة)، الذي اقتحم الأقصى في أكثر من مناسبة، ووزير شؤون النقب والجليل يتسحاق فاسرلاوف (القوة اليهوديّة)، إضافةً إلى عضوي "الكنيست" عميت هليفي (ليكود)، ويتسحاق كروزر (القوة اليهودية).
- اقتحم وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير الأقصى 4 مرات في عام 2024، وركز في تصريحاته خلال الاقتحامات أو بُعيدها على قضيتين، ربط العدوان على الأقصى بالعدوان على غزة، وفرض السيطرة الكاملة على الأقصى وتأكيد "حق اليهود بالصلاة في جبل المعبد".
- لم يقف الانخراط الرسمي الإسرائيلي في العدوان على الأقصى عند الاقتحامات وعقد المؤتمرات وإطلاق التصريحات فقط، فقد شهد عام 2024 تطوران بالغا الخطورة هما:
    - **الأول:** في 2024/8/27 أعلنت وزارة التراث في حكومة الاحتلال، عن إقامة "جولات إرشادية في الأقصى" ممولةً من حكومة الاحتلال، ورصدت من أجل هذه الجولات مليوني شيكل (نحو 558 ألف دولار أمريكي)، وأعلنت الوزارة أنها "ستسمح لأول مرة لآلاف اليهود، ومئات الآلاف من السياح، بالاطلاع على التراث اليهودي لجبل المعبد".
    - **الثاني:** تعيين قائدٍ جديد للشرطة الإسرائيلية في القدس المحتلة، ففي 2024/9/13 عيّنَ بن غفير الضابط أمير أرزاني قائدًا للشرطة في القدس المحتلة، وكان أرزاني يشغل منصب الضابط المسؤول عن السماح بانتهاكات المتطرفين في الأقصى، إضافةً إلى توفير الغطاء والحماية لتقديم الدروس والشروحات العلنية.
- شهدت اقتحامات "السياح" للمسجد الأقصى تراجعًا كبيرًا، ففي عام 2024 وثقت محافظة القدس اقتحام 40001 من "السياح" المسجد الأقصى،



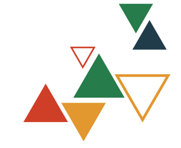
بينما وصل عددهم في عام 2023 إلى نحو 749877 "سائحًا" ممن شارك في اقتحام الأقصى، وتُشير هذه الأرقام إلى أن "السياح" الذين اقتحموا الأقصى في عام 2024 يُشكلون نحو 5.3% فقط من أعداد "السياح" الذين اقتحموا الأقصى في عام 2023، وهو الرقم الأقل في السنوات القليلة الماضية.

- عملت منظمات الاحتلال المتطرفة على ربط اقتحامات المسجد الأقصى بالعدوان على قطاع غزة، في محاولة لإرسال رسالة إلى الفلسطينيين تتضمن إجهاض مكاسب عملية "طوفان الأقصى" المتعلقة بالدفاع عن المسجد، وقد شهدت أشهر الرصد جملةً من الاعتداءات، تنوعت ما بين تأبين قتلى الاحتلال خلال العدوان البري في غزة داخل الأقصى، ومشاركة أعضاء "منظمات المعبد" جنودًا في صفوف قوات الاحتلال في القطاع، وارتداء بعض المقتحمين اللباس العسكري، قبل توجههم للالتحاق بالخدمة العسكرية ضمن الوحدات المشاركة في العدوان، أو على أثر عودتهم من الخدمة العسكرية، ووضع جنود الاحتلال المشاركين في المجازر في غزة رقعاتٍ قماشيّة عليها رسم "المعبد" المزعوم وغيرها.
- لم يقتصر ربط العدوان على الأقصى وبناء "المعبد" على غزة فقط، فمع دخول لبنان على خط المواجهة، تفاعلت المنظمات المتطرفة مع العدوان على لبنان، وأبدت فرحها باغتيال عددٍ من قادة المقاومة في لبنان، ففي 2024/9/18 شهد اقتحام الأقصى أداء المستوطنين رقصاتٍ استفزازية، احتفالاً بالاعتداء على لبنان، وشهد ذلك اليوم تفجير آلاف أجهزة "البيجر" في مناطق لبنانية عديدة، وهذا ما أدى إلى ارتقاء عشرات الشهداء وإصابة آلاف اللبنانيين، وعلى أثر اغتيال الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، أدى مقتحمو الأقصى في 2024/9/29 رقصاتٍ استفزازية، وغنوا ووزعوا الحلويات احتفالًا بعملية الاغتيال.
- منذ انطلاق معركة "طوفان الأقصى" فرضت قوات الاحتلال إجراءاتٍ مشددة أمام أبواب الأقصى، وفي محيط البلدة القديمة، عبر نصب مئات السواتر الحديديّة في شوارع المدينة المحتلة، وأزقة البلدة القديمة، وأثرت هذه الإجراءات في أعداد المصلين والمرابطين في الأقصى، وخاصة في يوم الجمعة، وهذا ما أدى إلى تراجع أعداد المصلين إلى حد كبير، ووصلت في



الجمعة الثامنة في 2023/12/1 إلى نحو 3500 مصلٍ، في مقابل متوسط 50 ألف مصلٍ في الجُمع قبل العدوان على القطاع. وانسحبت هذه الإجراءات على عام 2024، ففي الجمعة الخامسة عشرة من العدوان في 2024/1/19 أدى نحو 15 ألف مصلٍّ صلاة الجمعة، وفي 2024/2/16 أدى صلاة الجمعة نحو 25 ألف مصلٍ، وقد وصفت مصادر مقدسية هذا العدد بأنه الأعلى منذ بداية العدوان على قطاع غزة في 2023/10/7، وتراوح أعداد المصلين في أيام الجمعة خلال أشهر عام 2024 ما بين 30 و40 ألفًا فقط.

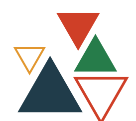
- تُشكل المؤتمرات التي تعقدها "منظمات المعبد" أو تشارك فيها، واحدةً من محطات الحراك الرامي إلى إحداث تغييرات ضمن المستويات السياسية والأمنية والاستيطانية، تُسهم في تغيير "الوضع القائم"، وتحقيق قفزاتٍ في العدوان على المسجد وأعداد مقتحميه، وفي هذا السياق نظّم "معهد المعبد" في 2024/3/27 مؤتمرًا لمناقشة التحضيرات الدينية لإقامة طقوس ذبح البقرة الحمراء، والتي تهدف إلى تحقيق التطهر من "نجاسة الموتى"، لتجاوز المنع المفروض على اليهود من الحاخامية الدينيّة الرسميّة على اقتحام الأقصى، وقد نشر "معهد المعبد" في شباط/فبراير 2024 إعلانًا طلب فيه كهنةً متطوعين لتدريبهم على طقوس التطهر بالبقرة الحمراء، ووضع شروطًا خاصة بالمتطوعين.
- وفي 2024/7/24 عُقد في "الكنيست" مؤتمرٌ يهدف إلى تشجيع المستوطنين على اقتحام الأقصى، من تنظيم وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، تحت عنوان "عودة إسرائيل إلى جبل المعبد"، وشارك فيه أعضاء في "الكنيست" ووزراء في حكومة الاحتلال، إضافةً إلى ممثلين عن "منظمات المعبد"، وشهد المؤتمر تصريحاتٍ لبن غفير تؤكد "حق" المستوطنين أداء طقوسهم داخل الأقصى.
- صدرت جملة قرارات عن جهاتٍ رسمية تابعة لحكومة الاحتلال، أو لأذرعها التنفيذيّة الأخرى، وهي مرتبطة برفع حجم العدوان على المسجد، ومن أبز هذه القرارات:
  - ما نشرته وسائل إعلام عبريّة في 2024/4/17، بأن وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزارته، درسوا وضع تدابير تقنية تحت تصرف شرطة الاحتلال في محيط المسجد الأقصى، ويهدف هذا



القرار إلى "تعزيز التحكم الإسرائيلي في المسجد الأقصى، وتوفير الحقوق الأساسية ومنع التمييز والعنصرية في المسجد".

- في منتصف شهر أيار/مايو كشفت مصادر مقدسية أن الشرطة الإسرائيليّة مددت أوقات اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى نحو 15 دقيقة يوميًا، عبر فتح باب الاقتحامات قبل ربع ساعة من الموعد المعتاد، وهذا يعني أنها أضافت نحو 6 ساعات خلال الشهر، وتأتي هذه الخطوة على أثر مطالبات منظمات الاحتلال المتطرفة بفتح أبواب الأقصى أمام الاقتحامات طوال اليوم، بديلًا عن أوقات الاقتحام الحالية.
- في 2024/12/18 عقدت لجنة التربية والتعليم في "كنيست" الاحتلال جلسةً خاصة لمناقشة موضوع إدراج "المعبد" المزعوم ضمن المناهج التعليميّة، ونظمت الجلسة بمبادرة عددٍ من أعضاء "الكنيست"، وبدعم من عددٍ من "جماعات المعبد"، وانتهت بقرار يطالب وزارة التربية بتعزيز الوعي بـ"المعبد" المزعوم ضمن المناهج الدراسيّة الإسرائيليّة، وتكريسه جزءًا من الهوية الوطنية.

- منذ بداية شهر تموز/يوليو 2023، منعت سلطات الاحتلال دائرة الأوقاف من القيام بأي عمليات ترميم داخل المسجد الأقصى، وبحسب مدير عام دائرة الأوقاف الإسلامية منعت قوات الاحتلال لجنة إعمار الأقصى من العمل في ترميم المسجد، وهدّدت موظفي اللجنة بالاعتقال إذا باشروا أعمالهم، ولم يقف المنع عند الموظفين فقط، بل شمل منع إدخال أي مواد ضرورية لعمليات الصيانة وللترميم، وتهدف هذه الإجراءات إلى إنهاء عمل لجنة الإعمار، وصولًا إلى إخراجها من الأقصى.
- يستهدف الاحتلال موظفي دائرة الأوقاف، من حراس وموظفين ومسؤولين، إضافةً إلى خطباء المسجد، ورموز الدفاع عن القدس، وتفرض عليهم قوات الاحتلال قيودًا مشددة، وتتدخل في أعمالهم، وشهدت السنوات الماضية تصاعدًا في استهداف حراس الأقصى، من خلال التدخل في أعمالهم ومن ثم اعتقالهم، إلى جانب الاستدعاء المتكرر للتحقيق في مراكز الاحتلال الأمنية.



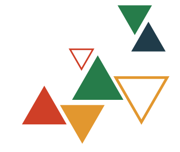
- تعرّض خطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري خلال عام 2024 إلى حملات تحريضٍ مستمرّة، في محاولة لتكميم الشيخ، وعقابه لكونه أبرز المدافعين عن القدس والأقصى، ففي 2024/2/21 أصدرت سلطات الاحتلال لائحة اتهام بحق الشيخ، متهمة إياه بـ"التحريض على الإرهاب"، وفي 2024/6/26 أصدرت النيابة العامة الإسرائيلية لائحة اتهام أُخرى، وفي 2024/8/2 اعتقلت قوات الاحتلال الشيخ عكرمة صبري من منزله في حي الصوانة، على أثر نعيه القائد الشهيد إسماعيل هنية من منبر المسجد الأقصى، وعلى خلفية القضية نفسها، وفي 2024/8/8 أصدرت سلطات الاحتلال قرارًا بإبعاد الشيخ عكرمة صبري عن الأقصى مدة ستة أشهر، وفي 2024/9/3 اعتقلت قوات الاحتلال الشيخ صبري مرةً أخرى على خلفية القضية نفسها، وتعرض للتحقيق على خلفية عبارات يوردها في خطبه ودروسه.
- تحاول سلطات الاحتلال القضاء على أي محاولات لتعزيز الرباط داخل الأقصى، لذلك تمنع أي محاولاتٍ لعودة الاعتكاف إلى المسجد، وتتعامل بالعنف مع المعتكفين، ويُشير سلوك الاحتلال في السنوات الماضية تجاه الاعتكاف، إلى أنه يمنع الاعتكاف لسببين أساسيين:
  - **الأول:** ترسيخ الاحتلال المتحكم بشؤون الأقصى، وقدرته على إدارة المسجد من خلال الأمر الواقع، فأي حضورٍ إسلامي في ليالي رمضان للاعتكاف يستهدف محاولاته ضرب الحصرية الإسلامية، إضافةً إلى تكريس أنه صاحب القرار النهائي، وهو الذي يُحدد من له الحق بالدخول إلى المسجد والبقاء فيه، وكيف يبقى داخل المسجد وكم سيُتاح له من أجل ذلك.
  - **الثاني:** قدرة الاعتكاف على تجديد حالة الرباط، وبقاء المصلين المسلمين لأوقات طويلة داخل الأقصى، وقدرة المرابطين على التصدي لاقتحامات الأقصى، وتشكيل نواة صلبة تواجه الاقتحامات، خاصة إن تزامنت مع واحدٍ من الأعياد العبرية، وهو ما يعني ضربةً لسياسات الاحتلال الرامية إلى تقليل الوجود الإسلامي في المسجد.



- وفي إطار محاولات الاحتلال ضرب الاعتكاف، شهد عام 2024 استمرارًا للقيود على الاعتكاف في الأقصى، وفرضت قوات الاحتلال قيودًا مشددة لتقليل أعداد المعتكفين في المسجد، فقد منعت أهالي الضفة الغربية من دخول القدس والأقصى بشكلٍ كامل، ولم تسمح إلا لفئة قليلة جدًا من الدخول إلى المدينة المحتلة، واستهدفت الشبان من الضفة الغربية الذين يعتكفون في الأقصى سنويًا، إضافةً إلى القيود العمرية المختلفة. وشهد عددٌ من ليالي رمضان اقتحامات نفذتها قوات الاحتلال، واعتدت خلالها على المعتكفين.
- دأبت شرطة الاحتلال وعناصر قواته الخاصة على اقتحام الأقصى طوال شهر رمضان، وخاصة في العشر الأواخر، وفتشوا المعتكفين، وحققوا معهم في الساحات وداخل الخيام عشوائيًا، وصوروهم ودققوا في بطاقاتهم الشخصية، ففي 2024/4/5 اعتقلت قوات الاحتلال أكثر من 22 فلسطينيًا من داخل المسجد ومن محيطه، بعد انتهاء المصلين من أداء صلاة القيام. وفي 2024/4/9 بالتزامن مع الليلة الأخيرة من رمضان، اقتحمت قوات الاحتلال مصلى باب الرحمة، ومنعت المعتكفين من القيام داخله في ليلة الاعتكاف الأخيرة، وأجبرتهم على الخروج من المصلى بالقوة.
- شهدت الأيام الأخيرة من شهر رمضان جملةً من الاعتداءات بحق المعتكفين، نسلط الضوء على أبرزها في ما يأتي:
  - اقتحام قوات الاحتلال الأقصى على مدار الساعة، وفي منتصف الليل، وفي ساعات الفجر الأولى، وإرهاب المعتكفين ومراقبتهم من كثب.
  - تسليط طائرة مسيرة "درون" فوق خيام المعتكفين شرق المصلى القبلي لمراقبتهم.
  - استخدام كاميرا مراقبة متحركة بتغطية 360 درجة.
  - الاقتحام المباغت لخيام المعتكفين في ساعات متأخرة من الليل.
  - منع إدخال مركبة وجبات السحور في أيامٍ متفرقة.
  - منع بعض المعتكفين من إدخال خيامهم.



- أغلقت سلطات الاحتلال أبواب الأقصى خلال أشهر الرصد بأكثر من ذريعة، من بينها في 2024/5/5 حين أغلقت قوات الاحتلال أبواب المسجد، وتمركزت أمام أبواب البلدة القديمة، ومنعت الدخول إليها لنحو نصف ساعة. وفي 2024/9/15 أغلقت قوات الاحتلال أبواب الأقصى، على أثر تنفيذ عملية طعن قرب باب العمود.
- أصدرت سلطات الاحتلال نحو 400 قرار إبعاد عن القدس والأقصى، وتمتدّ مُدد الإبعاد ما بين أيام معدودة إلى ستة أشهر قابلة للتجديد، وتضمنت هذه القرارات 38 قرار إبعاد عن مدينة القدس، و197 قرار إبعاد عن المسجد الأقصى، و87 قرار إبعاد عن البلدة القديمة، و10 قرارات منع دخول الضفة الغربيّة.
- شملت قرارات الإبعاد في هذا العام مرابطين وموظفين في دائرة الأوقاف، وصحافيين، وأسرى محررين، إضافةً إلى عددٍ من رموز الدفاع عن القدس والأقصى، ومن أبرز الشخصيات التي أصدرت سلطات الاحتلال بحقها قرارات إبعاد، خطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري، ومحافظ القدس عدنان غيث، وعضو لجنة أولياء أمور مدارس القدس مؤمن محيسن، والناشط عبد االله غيث، إلى جانب عشرات آخرين.
- رسخت أذرع الاحتلال الأمنية دورها واحدة من أهم أدوات فرض السيطرة على الأقصى، وتحولت في السنوات الأخيرة إلى رأس الحربة التي تستهدف المرابطين والمصلين على حدٍ سواء، إلى جانب أنها الرديف الأهم للمستوطنين خلال اقتحامات المسجد الأقصى، ووصلت خلال أشهر الرصد إلى مشاركة العناصر الأمنية الإسرائيليّة في أداء هذه الطقوس.
- خلال مدة الرصد رسخت الاقتحامات الأمنية للمسجد عددًا من الأدوار بالغة الخطورة، وهي:
    - ◊ توفير المزيد من الحماية لأداء المستوطنين الطقوس اليهوديّة العلنية، وملاحقة أي عناصر بشريّة إسلامية، يُمكن أن تعرقل أداء هذه الطقوس أو تمنعها.



◊ تشديد القيود المختلفة أمام أبواب الأقصى وفي أزقة البلدة القديمة، بعد انطلاق العدوان على غزة في 2023/10/7، وهي إجراءات منعت المصلين من أحياء القدس من الوصول إلى المسجد.

◊ فرض قوات الاحتلال نفسها الجهة المتحكمة بأبواب الأقصى في سياق معركة "السيادة" على المسجد، وهو ما عاد للظهور خلال شهر رمضان مع تركيب قوات الاحتلال أقفاصًا حديديّة أمام عددٍ من الأبواب.

◊ تمديد أوقات الاقتحامات شبه اليوميّة، من خلال السماح للمستوطنين باقتحام الأقصى قبل 15 دقيقة من أوقات الاقتحام المعتادة.

◊ الاستهداف المتكرر للساحات الشرقية للأقصى، من خلال اقتحام مصلى باب الرحمة ومحاولة إفراغ محتوياته، واعتقال المصلين الذين يرابطون في هذه المنطقة.

- منذ السابع من أكتوبر 2023 ضاعفت شرطة الاحتلال تركيب كاميرات المراقبة في أحياء القدس عامة، وبلدة سلوان خاصة، ومن ذلك أعمال التركيب والصيانة التي نفذتها في مجمع الكاميرات المقابل لمسجد "محمد الفاتح" في حي رأس العمود في 2024/7/3.

- إلى جانب القيود المفروضة أيام الجُمعة، وخلال شهر رمضان، صعدت قوات الاحتلال إجراءاتها العقابية بالتزامن مع المناسبات الإسلامية، ففي 2024/6/15 وتزامنًا مع توافد المصلين إلى الأقصى في يوم عرفة، شددت قوات الاحتلال إجراءاتها أمام أبواب المسجد، ومنعت الشبان من الدخول إليه، وشهد هذا اليوم تجول مركبة كهربائية لشرطة الاحتلال في ساحات الأقصى. وفي 2024/6/16 بالتزامن مع اليوم الأول من عيد الأضحى فرضت قوات الاحتلال إجراءات مشددة، ولم تسمح إلا لأعداد قليلة من المصلين بالوصول إلى الأقصى، وأدى صلاة العيد في المسجد نحو 40 ألف مصلٍ.

- حاولت الشرطة الإسرائيليّة فرض وجودها داخل المسجد في أوقاتٍ مختلفة من اليوم، وقد شهدت أشهر عام 2024 تكررًا لاقتحام المسجد من



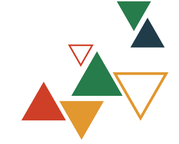
قبل قوات الاحتلال خارج أوقات الاقتحام الاعتياديّة، وخاصة في أثناء صلاة الجمعة، وأشارت مصادر مقدسيّة إلى تكرر هذا الاعتداء منذ بداية العدوان على قطاع غزة في عام 2023، ويشهد العديد من هذه الاقتحامات تمركزًا لهذه العناصر الأمنية في عددٍ من المواضع داخل الأقصى، وهي:

- بجانب سبيل الكأس قبالة المصلى القبلي.
- حول بوائك قبة الصخرة.
- عند مدخل الخلوة الجنبلاطية.

- واصلت سلطات الاحتلال استهداف مصلّى باب الرحمة إذ اقتحمه عناصر الاحتلال الأمنية، وأخرجوا من داخله المصلين والمعتكفين، وقطعوا تمديدات الكهرباء والإضاءة. ولم تسلم مقبرة باب الرحمة الملاصقة للمسجد الأقصى من اعتداءات المستوطنين، وعتاة المتطرفين، من خلال الاقتحام وأداء الطقوس العلنية، وتحطيم شواهد القبور.
- تابعت أذرع الاحتلال المختلفة تنفيذ الحفريات أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه، في عددٍ من المواضع وخاصة في بلدة سلوان وقرب بعض حوائط المسجد، وحارة الشرف. كما كثفت أذرعها تنفيذ المشاريع التهويديّة التي شملت فرض المزيد من القيود أمام أبواب الأقصى وفي محطيه، من خلال زرع أدوات مراقبة إلكترونيّة حديثة، عبر تركيب منظومة متكاملة من الكاميرات، والمجسات، وأجهزة التنصت، وأجهزة الاتصالات، وما يتصل ببناء مشاريع تهويديّة جديدة، من بينها مركز للشرطة الإسرائيليّة.

شهد عام 2024 تصعيدًا عدوانيًا صهيونيًا كبيرًا ضدَّ المسيحيين، والمقدسات، والأملاك، والأوقاف، والكنائس، والمقابر المسيحية في القدس، ومن ذلك:

- يتعرض المسيحيون في القدس المحتلة لاستهداف مباشر يمسّ وجودهم وكنائسهم، ومن أبرز ما تعرضوا له فرض القيود المختلفة بالتزامن مع الأعياد المسيحيّة، وحرمان الفلسطينيين المسيحيين من الضفة الغربية من المشاركة في القداديس المقامة في كنائس القدس المحتلة، إضافةً إلى نشر الحواجز الحديديّة في أزقة البلدة القديمة، ومنع المصلين من الوصول إلى الكنائس.



- عادت إلى الواجهة خلال شهر حزيران/يونيو 2024 قضية فرض ضريبة "الأرنونا" على الكنائس المسيحيّة في القدس المحتلة، وفي عددٍ من المدن الفلسطينية المحتلة الأخرى، ففي 2024/6/23 قال رؤساء الكنائس المسيحية في القدس ويافا والناصرة والرملة، إن بلديات الاحتلال الإسرائيلي أبلغتهم بأنها ستتخذ إجراءات قانونية ضدهم بسبب عدم دفع الضرائب العقارية "الأرنونا"، إضافةً إلى جباية الضرائب المتراكمة منذ سنوات عدة. وتُشير المعطيات إلى أن الضرائب تشمل نحو 882 عقارًا في شطري القدس الشرقي والغربيّ، وتصل المتأخرات المفترضة إلى أكثر من 190 مليون دولار أمريكي. وتسعى سلطات الاحتلال عبر هذه القرارات إلى فرض المزيد من الحصار على هذه الكنائس، إذ تمتلك أجزاء كبيرة من شطري القدس المحتلة، ودفع بعض هذه الكنائس إلى بيع جزءٍ من أملاكها لسدّ ديونها.

- بلغ عدد حالات الاعتقال عام 2024 في القدس 2079 حالة اعتقال، من بينها: 34 طفلًا (أقل من 12 عامًا)، و310 فتًى، و100 من الإناث. وتراجع عدد المعتقلين المقدسيين في عام 2024 بنسبة 36%، في مقارنة مع عام 2023 الذي شهد 3261 حالة اعتقال.

- نفذت سلطات الاحتلال 251 عملية هدم في عام 2024، من بينها 151 عملية هدم نفذها الاحتلال، و100 عملية هدم قسري نفذها أصحابها بضغط من سلطات الاحتلال. وفي مقارنة مع معطيات الهدم في السنوات الماضية، بلغ عدد المنشآت التي هدمها الاحتلال في عام 2023 نحو 209 منشأة، و140 منشأة في عام 2022، وتشير هذه الأرقام إلى تصاعد عمليات الهدم في عام 2024 بنحو 22% بالمقارنة مع العام الذي سبقه، بينما أشارت مصادر فلسطينية أخرى إلى أن عدد عمليات الهدم نحو 333 عملية.

- درست "اللجنة اللوائيّة للتنظيم والبناء" التابعة لبلدية الاحتلال في القدس 62 مخططًا هيكليًا خلال عام 2024، لأغراض "التوسع الاستيطاني"، وبحسب الهيئة فقد صادقت اللجنة على 29 مخططًا، وقدمت للإيداع 33 مخططًا آخر، وتضمنت هذه المخططات بناء 10386 وحدة استيطانيّة جديدة، على مساحة 3094 دونمًا.



بموازاة حرب الإبادة التي شنها جيش الاحتلال على قطاع غزة، مضت أذرع الاحتلال الإسرائيليّ الاستيطانيّة قدمًا في مشاريعها لتوسيع الاستيطان، فقد بيّن تقريرٌ لصحيفة الغارديان البريطانية في نيسان/أبريل 2024، أن سلطات الاحتلال سرَّعت بناء المستوطنات في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، وبحسب الصحيفة فإن الاحتلال ركز العمل في 20 مشروعًا استيطانيًا يضم آلاف الوحدات الاستيطانية، بعض هذه المشاريع حظي بموافقة أذرع الاحتلال للبناء، وبعضهااستُكمل بناؤُه.

سعى الاحتلال إلى إقرار مشاريع البنية التحتية الخاصة بالاستيطان، تحت ستار المنافع العامة، وتطوير مناطق المدينة المحتلة وما يتصل بخدمة وجود المستوطنين ورفاهية المستوطنات، إلى جانب تأمين شبكات الطرق التي تعزل المستوطنين عن الفلسطينيين، وتوفر تواصلًا آمنًا، في ما بين مستوطنات المدينة المحتلة، وتنوعت هذه المشاريع بين افتتاح أنفاق جديدة تربط مستوطنات المدينة المحتلة، وافتتاح محطة ضخمة للحافلات الكهربائية، لتعزيز شبكة المواصلات العامة، إضافةً إلى افتتاح عددٍ من الحدائق العامة في عددٍ من المستوطنات الإسرائيلية في القدس المحتلة.

تستفيد سلطات الاحتلال من أي مناسبة "وطنية" إسرائيليّة، وأي عيدٍ يهوديّ لفرض المزيد من التغييرات على هوية القدس المحتلة، وتختلق تاريخًا يهوديًا دخيلًا، ومن أبرز هذه المناسبات يوم "توحيد القدس"، وهو الذكرى العبرية لاحتلال الشطر الشرقي لمدينة القدس، وفي 2024/6/5 بالتزامن مع هذه الذكرى، نظمت أذرع الاحتلال "مسيرة الأعلام" الاستيطانية السنوية، التي شارك فيها آلاف المستوطنين بحماية قوات الاحتلال. إضافةً إلى بناء نصب تذكاريّ لقتلى الاحتلال خلال العدوان على غزة، إضافة إلى ما رافق عيد "الأنوار/الحانوكاه" من مظاهر تهويديّة مختلفة.

بحسب مركز "هموكيد" سحبت وزارة الداخلية في حكومة الاحتلال في عام 2023، الهويات الزرقاء لـ 61 فلسطينيًا من القدس المحتلة، من بينهم 34 امرأة، و3 أطفال، وأشار تقرير المنظمة إلى أن 58 فلسطينيًا ممن حُرموا من الإقامة الدائمة، كانوا خارج الأراضي المحتلة، وبحسب هذه المنظمة سحبت سلطات الاحتلال هويات 14869 فلسطينيًا من القدس المحتلة ما بين عامي 1967 و2023، وتُشير هذه الأرقام إلى أن سلطات الاحتلال سحبت ما بين عام 2020 و2023 نحو 168 بطاقة هوية من الفلسطينيين في القدس المحتلة.



شهدت مدارس القدس المحتلة منذ بداية العدوان على غزة في 2023/10/7 حملات استهداف متصاعدة، فقد نفذت وزارة المعارف الإسرائيلية إجراءات عدوانية عديدة تجاه المدارس في مدينة القدس، وخاصة المدارس الخاصة التي تحصل على تمويلٍ جزئي من وزارة المعارف، في محاولة لمنع هذه المدارس من تطبيق المنهاج الفلسطيني. وقد شملت هذه الإجراءات اقتحام المدارس، وتفتيشها فجأة، وشملت حملات التفتيش اقتحام الصفوف الدراسيّة، وتفتيش الحقائب المدرسية، والاطلاع على الكتب التي يستخدمها المعلمون، وعلى أثرها اتخذت وزارة المعارف عددًا من الإجراءات العقابية من بينها:

- وقف مؤقت للتمويل من قبل المعارف.
- التحقيق مع مدير المدرسة والمسؤولين الآخرين عن المدرسة.
- تهديد المدارس بسحب التراخيص الخاصة بها.

تستمرّ معاناة المدارس الفلسطينية جراء نقص الغرف الصفيّة، ويُشير تقرير أعدته "جمعية حقوق المواطن" الإسرائيليّة إلى النقص الحاد في الغرف الصفية، يقدّر بنحو 1000 غرفة تدريسيّة، ويمتدّ النقص إلى المرافق التعليميّة، والمعلمين والمدربين، وهذا ما يؤدي إلى زيادة معدلات التسرب المدرسي وانخفاض جودة التعليم، ومن الإشكاليات التي يعاني منها قطاع التعليم، وتفاقمت في السنوات الماضية، ما يُمكن تسميته "الفجوة الرقمية"، إن من جهة اختلاف أدوات التقنية المستخدمة في المدارس الفلسطينية وتلك المدعومة من الاحتلال، أو من جهة معاناة الطالب في المدارس الفلسطينية من صعوبة الوصول إلى التقنيات الحديثة.

لم تقف محاولات الاحتلال استهداف المنهاج الفلسطيني عند الطلاب والمدارس فقط، بل امتدت إلى الجامعات وتوظيف المعلمين، ففي 2024/12/25 صادقت "الكنيست" الإسرائيليّة على مشروع قانون يمنح مدير عام وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية صلاحية رفض إصدار رخص تدريس أو موافقات توظيف للمعلمين من القدس والداخل المحتل، الحاصلين على شهادات أكاديمية من جامعات فلسطينية، وقد حصل مشروع القانون على موافقة اللجنة الوزارية للتشريع، ومن المتوقع أن يُطرح للقراءة الأولية



في "الكنيست" مع بداية عام 2025، وبحسب مشروع القانون لن يعود بمقدور المعلمين من الشطر الشرقي للقدس المحتلة ودرسوا في الجامعات الفلسطينية مواصلة عملهم، إذ سيضطرون لإعادة الدراسة في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، وبحسب متابعين تأتي هذه القرارات لفرض المزيد من التضييق على الجامعات الفلسطينية في القدس المحتلة، ودفع الطلاب إلى الالتحاق بالجامعات التابعة للاحتلال، عبر خنق فرص العمل المتاحة لمن يلتحق بالجامعات الفلسطينيّة.

تلاحق سلطات الاحتلال المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة، عبر قرارات الإغلاق، بذرائع مختلفة، في محاولة لإضعاف بنية المجتمع الفلسطيني في المدينة المحتلة، ومحاولة إزالة أي مقومات للصمود فيه، وشملت المضايقات قرار هدم مركز معلومات وادي حلوة، وحظر عمل قناة الجزيرة، واستهداف الصحفيين، وقمع أي فعاليات تضامنية مع غزة، وصولاً إلى حظر عمل "الأونروا"، وإقرار قوانين في "الكنيست" لتجريمها.

تعرضت وكالة "الأونروا" إلى هجمة شرسة، وصلت إلى حدّ إقرار قوانين في "الكنيست" الإسرائيلية لحظر عملها، وفي النقاط الآتية أبرز ما تعرضت له الوكالة في عام 2024:

- نظم المستوطنون وقفاتٍ ومظاهرات أمام مقرّ "الأونروا" في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة، ففي 2024/1/29 نظّموا وقفة بدعوةٍ من نائب رئيس بلدية الاحتلال آريه كينغ، تحت شعار "القدس لن تكون غزة". وفي 2024/3/18 علقوا على باب المقرّ لوحة كُتب عليها "مقرّ الإرهاب..الأونروا هي حماس". وفي 2024/3/20 نظموا مظاهرة أخرى سكبوا فيها مادة حمراء، في إشارة إلى الدم، ووضعوا أكياسًا سوداء في إشارة إلى الجثامين.
- على أثر تصاعد الاعتداءات على مقر "الأونروا"، أعلن فيليب لازاريني المفوض العام للوكالة في 2024/5/10 عن إغلاق مقر "الأونروا" الرئيسي في حي الشيخ جرّاح، إلى حين استعادة الأمن المناسب في المكان.
- طلبت سلطات الاحتلال في 2024/5/30 من "الأونروا"، إخلاء مقرها الرئيس، وأعطت الوكالة مهلة شهر لتنفيذ الإخلاء، بذريعة "استخدام



الأرض من دون موافقة دائرة أراضي إسرائيل"، إلى جانب دفع 27 مليون شكيل (نحو 7.2 مليون دولار أميركي) إيجارًا متأخرًا.

- بالتزامن مع إعداد مسودة قانون "قطع العلاقة مع الأونروا" وطردها من القدس المحتلة في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2024 عبر لجنة الشؤون الخارجية والأمن في "الكنيست" الإسرائيلية، أعلنت "سلطة أراضي إسرائيل" في 2024/10/10 عن مصادرة الأرض التي يقع عليها مقر "الأونروا"، لبناء مستوطنة تضم 1440 وحدة استيطانية.

- في 2024/10/28 أقرّت الهيئة العامة لـ"كنيست" القانون الذي يحظر نشاط الوكالة داخل الأراضي المحتلة، إضافةً إلى قانونٍ ثانٍ يحظر الاتصال معها، وأيّد 92 عضوًا في "الكنيست" مشروع القانون، بينما عارضه 10 أعضاء فقط.

- تسعى سلطات الاحتلال إلى إفقار المجتمع الفلسطيني في القدس المحتلة، وربطه بشكلٍ كامل بمنظومات الاحتلال الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وقد أظهرت الخطة الخمسية التي أقرتها حكومة الاحتلال في عام 2023، نية الاحتلال تحويل الفلسطينيين في القدس المحتلة إلى "عمالة رخيصة" في مشاريع الاحتلال، والتقنية منها على وجه الخصوص، وتحاول سلطات الاحتلال استغلال حالة الفقر المستشرية في القدس المحلة، إذ يقدّر مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بأن نحو 80% من المقدسيين يعيشون تحت خط الفقر، ويُشير المركز إلى أن الوصول إلى هذه الأرقام جاءت نتيجة مخططاتٍ إسرائيليَّة على مدار السنوات الماضية بهدف إفقار المقدسيين.

- فاقمت إجراءات الاحتلال من الواقع الاقتصادي للمقدسيين، فتزامنًا مع العدوان على القطاع، فصل الاحتلال كثيرًا من المقدسيين من أعمالهم تعسفيًّا، بذرائع واهية من بينها التضامن مع غزة، ونشرهم على مواقع التواصل الاجتماعي عبارات تُعدّها سلطات الاحتلال "تحريضيّة وداعمة للإرهاب". ونشر جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي في شهر أيار/مايو 2023 معطيات تُشير إلى أن 74% من الفلسطينيين في القدس المحتلة غير راضين عن وضعهم الاقتصادي، وأن 44% من سكان القدس يجدون صعوبة في تغطية نفقات الأسرة الشهرية، ومن بين هؤلاء يشكل الفلسطينيون



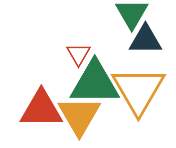


الفصل الثاني: تطورات المقاومة والمواجهة مع الاحتلال

تراجع عدد عمليات المقاومة بشكل كبير خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، فقد بلغ عدد عملياتها 176 عملية فقط حتى شهر آب/أغسطس 2024، مقابل 2911 عملية في عام 2023 (1633 عملية حى نهاية آب/أغسطس 2023) وفقًا لإحصائيات الشاباك، منها 6 فقط في القدس مقابل 319 في عام 2023. ووفقًا للإحصائيات الفلسطينية بلغ عدد عمليات المقاومة 6102 في عام 2024 مقابل 14342 عملية في عام 2023. ويعزى هذا التراجع إلى تشديد الإجراءات الأمنية الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية، بما في ذلك تكثيف الحواجز والبوابات الحديدية، والاعتقالات الجماعية التي استهدفت الكوادر المقاومة.

أسهمت ظاهرة التشكيلات المسلحة التي أخذت تتكرس منذ عام 2021، في تعزيز مشهدية المقاومة في عام 2024، لا سيما في مخيمات جنين وطولكرم، بسبب عمليات التصدي لحملات الاحتلال الإسرائيلي واقتحاماته التي تستهدف كوادر المقاومة في هذه المخيمات، وقد أسفرت مواجهة هذه الحملات عن العديد من عمليات تفجير العبوات وإطلاق النار، وامتدت هذه المشهدية إلى المدن والريف من حول المخيمات، وإلى مناطق أخرى في شمال الضفة الغربية كمخيم بلاطة، ومدينة نابلس، ومخيم الفارعة في طوباس.

رغم التراجع الكمي لعمليات المقاومة، برزت العمليات الفردية أداة فعّالة، لما تحمله من عنصر مفاجأة وصعوبة التنبؤ بحدوثها، واكتشافها المسبق، وكان لها تأثيرات مباشرة قوية في المستوطنين والجنود الاحتلال رغم القيود



الأمنية المشددة. واعتمدت هذه العمليات على أساليب متجددة مثل: إطلاق النار، والدعس، والطعن، وتفخيخ السيارات، وهذا يؤكد استمرار قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة، ومرونة المقاومين في التعامل مع الاحتلال. استهدفت سلطات الاحتلال المقاومة عبر سلسلة من الإجراءات العقابية، شملت الإعدامات الميدانية، وهدم منازل منفذي العمليات، واعتقال ذويهم، إضافة إلى اعتقال ما يقرب من 10 آلاف فلسطيني خلال عام 2024 وفقًا لإحصائيات فلسطينية، علاوة على الحملات المركزة والطويلة لمخيمات شمال الضفة الغربية، لا سيما جنين وطولكرم. يُضاف إلى ذلك تصاعد استخدام الاحتلال للإجراءات الاستفزازية، مثل مصادرة الأموال والأسلحة، وحجز جثامين الشهداء.

ظلت القدس محورًا أساسيًا للمقاومة، إذ شهدت سلسلة من المواجهات اليومية مع الاحتلال، إضافة إلى 358 عملية مقاومة خلال العام، منها 41 عملية نوعية، رغم التشديدات الأمنية الكبيرة، وهذا ما عزز مكانتها رمزًا للصمود والمقاومة الفلسطينية. فقد أسهمت السياسات الاستيطانية والتهويدية المتزايدة في تعزيز زخم المقاومة، خاصة على المستوى الشعبي.

برزت المواجهات الشعبية وسيلة مهمة لمواجهة الاحتلال، فقد شهد عام 2024 نحو 2960 مواجهة خلال العام، وأسهمت هذه المواجهات في الحفاظ على روح المقاومة الجماعية وتعزيز التضامن الشعبي.

رغم القبضة الأمنية المشددة للاحتلال وإجراءات العقاب الجماعي والممارسات القمعية المشددة، نجحت المقاومة في تنفيذ عمليات نوعية موجعة للاحتلال في مناطق مختلفة، بما في ذلك داخل عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وفي عمليات "تل أبيب" و"رعنانا". وهو ما يؤكد استخدام المقاومة تكتيكات جديدة ومتطورة، وصعوبة اكتشاف الخلايا المقاومة.

تؤدي السلطة دورًا كبيرًا في تقويض العمل المقاوم من خلال التنسيق الأمني مع الاحتلال، وهذا ما أثار استياء شعبيًا واسعًا، وزاد من حالة عدم الثقة بين الشعب الفلسطيني والسلطة.





الفصل الثالث: المواقف العربية والإسلامية والإسرائيلية والدولية

- مزيد من التشدّد والقسوة والقمع والترهيب والحظر وممارسة السطوة في سلوك الاحتلال في عموم فلسطين بما في ذلك القدس، بالتزامن مع حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

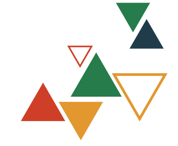
- تشدُّد في تعقّب المقدسيين ورصد تواصلهم على مواقع التواصل الاجتماعي واعتقالهم على هذا الأساس.

- أجمعت المواقف الفلسطينية على خطورة الانتهاكات وممارسات التصعيد من جانب الاحتلال في القدس والمقدّسات.

- اشتركت المواقف الفلسطينية عموماً في حضّ العالم العربي والإسلامي والمجتمع الدولي على التصرّف والتحرك.

- ركّزت مواقف قوى المقاومة الفلسطينية على الدعوة إلى تحرّكات شعبية وإلى تصعيد المقاومة وحشد قوى الشعوب والتضامن العالمي.

- كانت القدس حاضرة بوضوح في معركة "طوفان الأقصى"، وكان من أهدافها الردّ على الاعتداءات والانتهاكات المتصاعدة التي تستهدف القدس والمقدسات.



- تواجه المواقف الفلسطينية معضلة التبايُن بين خطّيْن أساسيين، بصفة تُضعف جدوى هذه المواقف مع الأزمة السياسية والارتهان لاتفاقات أوسلو والتنسيق الأمني.

- ثمّة قصور في خيارات الاستثمار الفلسطيني الممكن لمكتسبات التفاعل الإقليمي والدولي وتضامن الشعوب والجماهير مع قضية فلسطين بسبب غياب القيادة الجامعة.

- عبّرت عموم الفصائل والقوى الفلسطينية عن مواقف عديدة في ما يتعلّق بالقدس، مع التحذير من تصاعد انتهاكات الاحتلال وممارساته التصعيدية بشأن المقدّسات.

- قامت هيئات ومنظمات ولجان وحملات شعبية ومدنية وتخصصية فلسطينية بالعديد من التحرّكات والمواقف خلال عام 2024 بشأن القدس.

- حضرت قضية فلسطين خلال سنة 2024 في الخطاب الرسمي العربي والإسلامي بالطريقة التقليدية التي كانت في السنوات السابقة على الرغم من مضاعفة المخاطر، وبرزت على مواقع التواصل الاجتماعي حملات واسعة للتفاعل مع القضية الفلسطينية، إضافة إلى بروز تفاعل شعبي تفاوتت وتيرته صعودًا ونزولاً.

- شهدت القدس تطوّرات تصعيدية من جانب الاحتلال، استثارت ردود فعل عبر العالم العربي والإسلامي، وإن جاءت نمطية ولفظية أساسًا.

- واصل الاحتلال التصعيد والاستفزاز في القدس والمقدسات من دون تطوّر ملموس في الردود العربية والإسلامية، لكنّ قيادة الاحتلال تبدو حذرة من الإقدام على تغيير جوهري للوضع القائم في المسجد الأقصى خشية عواقب ذلك.

- تصعيد انتهاكات الاحتلال بحقّ المقدسات، لا سيما المسجد الأقصى المبارك، مثّل تحدِّيًا للوضع التاريخي القائم والدور الأردني في الإشراف على المقدسات.



- يشدّد الأردن على مواصلة المملكة دورها التاريخي في رعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس من منطلق الوصاية الهاشمية عليها.

- صدرت عن العديد من الهيئات والتجمّعات والشخصيات البارزة العربية والإسلامية مواقف متضامنة مع الشعب الفلسطيني في القدس ومندّدة بانتهاكات الاحتلال في المدينة واعتداءاته على مقدّساتها.

- أطلق وزراء متطرفون في حكومة الاحتلال تصريحات ومواقف تصعيدية غير مسبوقة تقريبًا بشأن القدس والمسجد الأقصى المبارك.

- تخشى قيادات الاحتلال السياسية والأمنية عادة من أن يؤدّي تغيير صفة المسجد الأقصى إلى ردود أفعال عنيفة تفجّر الأوضاع محليًّا وخارجيًّا.

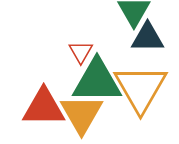
- تمادى الاحتلال في تقييد عمل الأمم المتحدة والتحريض ضدّها وضد قيادتها ووكالاتها.

- قرار الاحتلال حظر عمل "الأونروا" ومنع التواصل مع موظّفي الوكالة يمثّل مخاطرة جسيمة بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في داخل فلسطين بما في ذلك منطقة القدس.

- تتضمّن الخدمات التي تقدّمها "الأونروا" في القدس الرعاية الصحية الأوّلية لـ 70 ألف مريض والتعليم لأكثر من 1100 طالب، وتبعات قرار الاحتلال تمثّل إضراراً جسيماً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين وعموم المجتمع الفلسطيني.

- شهد عام 2024 تطوّراً مهماً على صعيد وضع الاحتلال الإسرائيلي وتأكيد عدم قانونيّته، خاصة فتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامّة الذي أعقبها.

- حذّرت هيئات دولية مختصّة من تسارع وتيرة الهدم على المنازل والمنشآت الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين قسرياً في الشطر الشرقي من القدس وتوسيع المستوطنات.



حذّرت هيئات دولية من أنّ الاحتلال يسرّع وتيرة الخطوات الرامية إلى ترسيخ ضمّ الضفة الغربية بما يشمل الشطر الشرقي من القدس، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية واستبدال المستوطنين بالمجتمعات الفلسطينية بما يمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي.

أعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن قلقه العميق بشأن "الأفعال والتصريحات الخطيرة والاستفزازية التي أدلى بها وزير إسرائيلي في الأماكن المقدسة في القدس"، وشدّد على "أهمية الحفاظ على الوضع الراهن لتلك الأماكن".

خيّم على عهد الرئيس الأمريكي جو بايدن موقفه الداعم لحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

في سياق حشد المواقف خلال حرب غزة تحدّثت إدارة بايدن عن التمسّك بـ"حلّ الدولتين" لإضفاء توازن شكلي على مواقف إدارته الداعمة للحرب.

لم تتراجع إدارة بايدن عن قرارات إدارة ترمب الأولى في ما يتعلّق بالقدس، فلم تقُم بمعالجة إعلان ترمب القدس عاصمة لكيان الاحتلال، وأبقت على السفارة الأمريكية في القدس.

تحمل عودة دونالد ترمب إلى البيت الأبيض مخاطر إضافية على القدس والمقدّسات فيها وعلى قضية فلسطين عمومًا.

النمط المعروف عن ترمب وقراراته المتغطرسة وخطواته المفاجئة وكسر قواعد العمل الدولي يُنذر بأن تحمل ولايته الثانية تهديدات مُحيقة بالقدس والمقدّسات.

لم يطرأ خلال عام 2024 تغيُّر يُذكر على مواقف أطراف دولية أخرى، منها الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين في ما يتعلّق بالقدس أو الاستيطان أو رؤية الدولتين.



- شهد عام 2024 انتكاسة لعلاقات الاحتلال مع القارّة الأفريقية، شملت تحركات قضائية دولية ومنع وفد إسرائيلي من حضور قمة الاتحاد الأفريقي.

- يغلب على مواقف العديد من دول أمريكا اللاتينية مواقف إيجابية أو تضامنية مع فلسطين، بينما يحمل سياسيون شعبويون توجّهات يمينية متطرفة ومؤيدة للاحتلال في بعض الدول، مثل الرئيس الأرجنتيني الحالي والرئيس البرازيلي السابق.

- المواقف والقرارات الأممية وقرارات المحاكم الدولية لم تضبط الاحتلال ولم تردعه، فهو يواصل نهجه المتغطرس نحو مزيد من التصعيد.

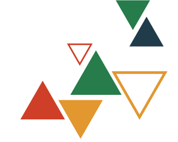
- المواقف الرسمية العربية والإسلامية حافظت على وتيرة نمطية في إصدار البيانات والتصريحات والقرارات والتصويت في الهيئات الدولية، من دون خطوات عملية ضاغطة على الاحتلال الإسرائيلي أو داعميه.

- طوّرت دول من الجنوب العالمي مواقف ضاغطة على الاحتلال وداعميه، بما فيها الملاحقة القضائية الدولية وقطع العلاقات أو تخفيضها.

- تناولت العديد من المنظمات الحقوقية والحملات المدنية عبر العالم خلال عام 2024 شؤونًا متعلّقة بالقدس، ونظّمت تحرّكات أو أصدرت تقارير ومواقف ذات صلة.

- شهد التضامن العالمي مع فلسطين تطوّرات ملحوظة كمًّا ونوعًا وانتشارًا في سياق حرب الإبادة.

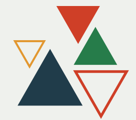
- تنضج مزيد من الآليّات والمنصّات وشبكات العمل والمبادرات التخصصية الداعمة لفلسطين حول العالم ويتنامى مفعولها الضاغط.



الاتجاهات والمآلات

على مستوى مشروع تهويد القدس والمسجد الأقصى

- مع تصاعد موقع "المعبد" في الخطاب السياسي والشعبي الإسرائيلي، ومحاولة اليمين المتطرف في الحكومة الإسرائيليّة كسب المزيد من "الإنجازات" على أرض الواقع، فإن أذرع الاحتلال التهويديّة ستسعى إلى رفع أعداد المستوطنين المُقتحمين للمسجد الأقصى في عام 2025، مستفيدةً من حالة التأجيج حول "المعبد" في مجتمع الاحتلال، وستستغل الأعياد اليهوديّة، والمناسبات الوطنية الإسرائيليّة، لتكثيف أداءٍ الطقوس اليهوديّة العلنية، على غرار السجود الملحمي الجماعي، والنفخ في البوق، وإدخال القرابين.
- في ظل قدرة المستوطنين على تنفيذ جملة من الطقوس المرتبطة بـ"المعبد" المزعوم في عام 2024، في مقابل فشلها المتكرر في إدخال القرابين الحيوانيّة خلال عيد "الفصح" العبري، فقد يشهد عام 2025 محاولات جديدة لإدخال القرابين الحيوانيّة، وتحويل قضية القرابين إلى واحدة من المعارك المحورية.
- ستصعد "منظمات المعبد" مطالبها الرامية إلى فرض المزيد من التحكم بالمسجد الأقصى المبارك وأبوابه، ومنحها صلاحياتٍ استثنائية في ساحات المسجد الأقصى، وخاصة قرب مصلى باب الرحمة. إضافةً إلى محاولة هذه المنظمات تحويل مطالباتها إلى حقائق على أرض الواقع.
- ستفرض قوات الاحتلال المزيد من التحكم بأبواب المسجد الأقصى، وستتشدد القيود على أوقات الصلاة وعدد المصلين، بناءً على ما استطاعت قوات الاحتلال تحقيقه أمام أبواب المسجد والبلدة القديمة، بالتوازي مع العدوان على قطاع غزة، وهو ما سينسحب على المناسبات الإسلامية على غرار شهر رمضان والعيدين، وفي سياق شهر رمضان سيستمرّ منع الاعتكاف في المسجد، لتضييق الخناق على حراس المسجد والخطباء عبر الاعتقالات وقرارات الإبعاد.
- سنشهد المزيد من استهداف دور دائرة الأوقاف الإسلامية، من خلال مطالب المنظمات المتطرفة لحكومة الاحتلال تقليص حجم الأوقاف وحضورها في القدس والأقصى،

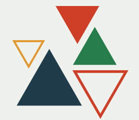


ومن خلال الأمر الواقع، واستهداف حراس الأقصى ومسؤولي الأوقاف، ومنع تنفيذ عمليات الترميم والصيانة والتطوير الخاصة بمرافق الخدمات والبنى والتحية والعمارة الخاصة بالأقصى، وغير ذلك من الإجراءات السياسية والميدانية.

- ستواصل أذرع الاحتلال الأمنية استخدام المزيد من الأدوات التقنية لمراقبة المصلين والمرابطين، ونصب المزيد من أدوات الرقابة هذه في محيط المسجد الأقصى، وخاصة الكاميرات المزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، واستخدام الطائرات المسيّرة الصغيرة لمراقبة المصلين في أيام الجمعة وخلال المناسبات الإسلامية.
- ستسعى المنظمات المتطرفة بالتعاون مع المستوى السياسي في حكومة الاحتلال إلى تعيين مزيدٍ من المسؤولين الإسرائيليين المتطرفين في مواقع أمنيّة تؤثر بشكلٍ مباشر في المسجد الأقصى، وفتح المجال أمام المستوطنين لتحقيق قفزات في أعداد المقتحمين أو طبيعة وجودهم في المسجد، إن من جهة المساحة أو الأوقات وغيرها، وسيعزز ذلك الوجود العسكري والاستخباراتي الإسرائيلي في البلدة القديمة ومحيط الأقصى.
- تكثيف مساعي فرض التقسيم الزماني للأقصى بعدم السماح للمصلين بالدخول إليه أو إخراجهم منه خلال الاقتحامات، والتقسيم المكاني بمنع المصلين من الوجود في المنطقة الشرقية للأقصى، إضافة إلى رفع الأعلام الإسرائيلية في الساحات، والنفخ بالبوق، واستباحة جميع أبواب الأقصى والسعي إلى فتح أبواب جديدة للمقتحمين غير باب الغاربة، والعمل على تكثيف عمليات الاقتحام، من خلال رفع عدد المقتحمين في الفوج الواحد، وجعل الاقتحامات تتم بالتزامن وليس بالتتالي، وتخفيض مدة الانتظار أمام باب المغاربة.
- ستواصل سلطات الاحتلال في استهداف منطقة المسجد الأقصى من خلال المشاريع التهويدية التي تهدد طابعها. وستعمل على تكريس المخططات التي تستهدف حائط البراق، والقصور الأموية، ومقبرة اليوسفية، واستكمال مشروع القطار الهوائي المعلق "التلفريك"، والقطار الخفيف، وتوسيع باب المغاربة، وتهويد باب الخليل، وزيادة عمليات الحفر أسفل المسجد الأقصى، لإضعاف أساساته وتعريضه لخطر الانهدام جراء أي هزة أرضية.
- ستمضي قدمًا أذرع الاحتلال في تنفيذ المزيد من عمليات إخلاء وهدم منازل الفلسطينيين ومنشآتهم، بذريعة البناء من دون ترخيص، أو بزعم مليكتها لليهود،

أو في سياق فرض العقوبة الجماعية على سكان القدس المحتلة، ولا سيما عائلات الشهداء ومنفذي العمليات ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه؛ في إطار تفريغ الأحياء الفلسطينية من سكانها واستبدال المستوطنين اليهود بهم، بهدف تغيير الطابع الديموغرافي للقدس.

- سيستمر الاحتلال في تحقيق سياسة عزل الأحياء الفلسطينية وقطع تواصلها العمراني والسكاني عن المسجد الأقصى، من خلال تفريغ حي الشيخ جراح من ساكنيه والأحياء الإسلامية الأخرى المحاذية للمسجد، بهدف إحكام الحصار على الأقصى والتحكم بالمسارات والطرق المؤدية إليه؛ لإعاقة تدفق المقدسيين للتصدي لعمليات اقتحام قطعان المستوطنين.
- تصاعد القيود التي تفرضها قوات الاحتلال على المناسبات الدينيّة الإسلاميّة والمسيحية، وفرض تضييقات تؤثر في القادمين إلى المدينة المحتلة من مختلف المناطق الفلسطينية، والضفة الغربية المحتلة على وجه الخصوص.
- سيواصل الاحتلال تنفيذ مشاريع البنية التحتية الخاصة بالاستيطان، بهدف إضفاء الطابع اليهودي على الأحياء والمعالم العربية والإسلامية، وجذب المزيد من المستوطنين للسكن في المدينة، وفتح المجال أمام المزيد من السيطرة على أجزاء واسعة منها؛ من خلال تطوير شبكات المواصلات الضخمة التي تسهّل التنقل داخل أحياء المدينة من جهة، وتربط المدينة بالمدن والمناطق الأخرى من جهة أخرى.
- سيشهد قطاع التعليم في القدس المحتلة محاولات جديدة للسيطرة على المزيد من المدارس، في سياق أسرلة القطاع، وجر المزيد من المدارس من خلال السيطرة المباشرة أو الإغراءات أو العقوبات لتدريس المنهاج الإسرائيلي، بالتوازي مع فرض المنهاج الفلسطيني المحرّف على المدارس الفلسطينيّة التي لا تتبع بلدية الاحتلال.
- ستقوم أذرع الاحتلال المختلفة وعلى رأسها بلديته في المدينة المحتلة، بفرض المزيد من الإجراءات والعقوبات بحق المقدسيين وحرمانهم من تطوير أحيائهم ومصالحهم، بهدف دفعهم إلى الهجرة خارج أسوار مدينة القدس؛ ومواصلة سياسة تجريد المقدسيين من هوياتهم وتقييد إقامتهم وإبعادهم عن المدينة، والعمل على سن المزيد من القوانين العنصرية التطهيرية بحقهم.
- قد يشهد عام 2025 تنفيذًا كاملاً لقرار حظر "الأونروا" من القدس المحتلة، وإغلاق المؤسسات التابعة لها، وخاصة المدارس، وهو ما سيشجع الاحتلال على إغلاق المزيد



من المؤسسات المدنية والخيرية والإعلاميّة الفلسطينية، وقطع التمويل الذي يصل إلى هذه المؤسسات.

- تدهور الخدمات الصحية والتعليمية في الأحياء الفلسطينية، جراء استهداف الاحتلال لوكالة الأونروا، وفرض الحصار على المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

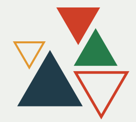
على مستوى الحراك الشعبي والمقاومة

- تصاعد المواجهة مع استمرار سياسات الاحتلال التهويدية والاستيطانية والتضييق على الفلسطينيين.
- نقل الجهد الحربي والأمني الأساسي إلى الضفة الغربية، بعد حرب الإبادة الجماعية على غزة، بهدف تفكيك التشكيلات المسلحة، ولتعويض الفشل في الحرب على غزّة، بالرغم ممّا اقترفه الاحتلال من إبادة ودمار هائل.
- قد تؤدي الحملات الأمنية المكثفة على الضفة الغربية، إلى تفكيك أو إضعاف التشكيلات المسلحة في شمال الضفة، ولكنها من جهة أخرى قد تستدعي أشكالاً وأنماطًا جديدة للمقاومة، وتدفع نحو انخراط أعداد وشبان ومناطق أخرى في العمل المقاوم.
- من المحتمل أن يدفع هجوم الاحتلال المركز على مخيمات الشمال الفصائل إلى البحث في تطوير تجارب أخرى، والاستفادة من دروس تلك التجربة السابقة.
- التشديد على الضفة الغربية، علاوة على حالة الإلهام التي سببتها معركة "طوفان الأقصى" من شأنه الدفع نحو استمرار نمط العمليات الفردية.
- سيزيد الاحتلال الإسرائيلي من قيوده على الفلسطينيين، بتشديد قبضته الأمنية من خلال زيادة عدد الحواجز العسكرية، وتعزيز مراقبة الفلسطينيين باستخدام التكنولوجيا، وفرض قيود أمنية أشد على الحركة والتنقل، مع المزيد من القمع والعقوبات الجماعية مثل الهدم الممنهج للمنازل، والاعتقالات الجماعية، والإبعاد القسري لعائلات منفذي العمليات.
- وهذه السياسات ومشهدية القمع والمقاومة في الضفة من شأنها أن تعمق من عزلة السلطة الفلسطينية لا سيما مع تصاعد الاستياء الشعبي من التنسيق الأمني، وهو ما قد يفرض تحديات داخلية على استقرار السلطة وشرعيتها.

- تعزيز الالتفاف الشعبي حول المقاومة، لا سيما بعد ما مثلته حرب الإبادة الجماعية على غزة من إلهام بفضل صمود المقاومة والشعب، وما غرسته من إرادة ثأرية بسبب جرائم الاحتلال غير المسبوقة.
- مع استمرار التوترات في القدس، قد تتحول المدينة إلى بؤرة صراع أكبر، قد تمتد نيرانه إلى خارج فلسطين.
- قد تشهد الأراضي المحتلة عام 1948، ظهور أنماط متجددة من العمل المقاوم، ذات دافع فردي.

على مستوى المواقف العربية والإسلامية والإسرائيلية والدولية

- إنْ تواصلت أزمة القيادة الفلسطينية والتناقضات الواضحة في بعض التوجّهات والمواقف بين نهج السلطة، وقوى المقاومة والفصائل الفلسطينية الأخرى، بما في ذلك عرقلة تنفيذ اتفاقات وتفاهمات مبرمة لإدارة الوضع الفلسطيني بصفة جامعة؛ فإنّ ذلك سيواصل إضعاف الموقف الفلسطيني عموماً وإحباط بعض فرص الاستجابة المنشودة للتحديات الماثلة في القدس وعموم قضية فلسطين، وتبديد فرص متاحة لتعزيز مساعي التحرر الفلسطيني من الاحتلال ومواجهة تهديداته المتعاظمة في عموم الأرض الفلسطينية.
- لا تبعث تجربة الاستجابة الرسمية العربية والإسلامية طوال حرب الإبادة الجماعية التي استهدفت قطاع غزة على التفاؤل مستقبلًا بجدارة هذه المواقف الرسمية على التعامل مع التهديدات والمخاطر المحدقة بالقدس والمقدسات وقضية فلسطين والمنطقة عموماً.
- ثمة فرص متاحة لإصلاح العمل العربي والإسلامي المشترك وتطوير فعاليّته من واقع النُّذُر والتهديدات المعلنة نحو الإقليم من جانب قيادة الاحتلال والإدارة الأمريكية الداعمة له بصفة جارفة في ولاية دونالد ترمب الثانية.
- ستحاول قيادة الاحتلال وسلطاته ومنظماته وعصاباته التهويدية والاستيطانية استغلال ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الثانية في محاولة إنجاز "حسم تاريخي" في عموم الأرض الفلسطينية عموماً بما فيها القدس، وقد تجترئ على تجاوز ما عُدّ خطوطاً حمراً في القدس والمقدسات.

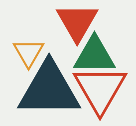


- سيكون العالم العربي والإسلامي مرشّحاً لموجات من الغضب على التوجهات العدوانية والتصعيدية التي يتوقع أن يُقدِم عليها الاحتلال مدعوماً من الإدارة الأمريكية الجديدة.
- سيواجه المجتمع الفلسطيني في القدس ضغوطاً اقتصادية واجتماعية وتعليمية متزايدة، لا سيما بالنسبة للأوساط والمرافق المستفيدة من خدمات وكالة "الأونروا" التابعة للأمم المتحدة التي أقدم الاحتلال على حظر عملها.
- يبقى الواقع السياسي الداخلي لكيان الاحتلال عرضة لتقلّبات وهزّات وتصدّعات محتملة، بما في ذلك المستقبل السياسي لبنيامين نتنياهو، خاصة مع الانقسام المجتمعي الواضح في بنية مجتمع الاحتلال والاستيطان، وتراكمات تأثير "طوفان الأقصى" وتفاعلاته على هذا الواقع بما في ذلك مؤسسة جيش الاحتلال والكفاءة الحكومية.
- تدشّن عودة دونالد ترمب إلى البيت الأبيض في ولاية ثانية، محفوفاً بفريق يشمل حاملي أفكار عقائدية وأيديولوجية جامحة، ومتحمسين للتهويد والاستيطان، مرحلة جديدة مرشّحة لمفاجآت ذات طبيعة صادمة ولا يمكن استشرافها على وجه التعيين، وهي تفرض استجابات جادّة وفعالة وصارمة من الأطراف المعنية كافّة.
- ستؤدّي ولاية ترمب الرئاسية الثانية إلى تصدّع في الأواصر التحالفية الغربية، وإلى تمايُز متوقّع في السياسات والمواقف بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين في ما يتعلّق بقضية فلسطين. من المرجّح أن لا تنجرف أوروبا خلف ترمب في هذا الشأن، لكنّ ذلك لا يعني أنها ستتصدّى لتوجّهات ترمب إذ ستكتفي بعدم الموافقة عليها والامتناع عن مجاراتها من دون مواجهتها.
- سيتواصل التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني مع تأثيرات تراكمية يتوقّع أن تزداد فعاليتها في الضغط والتأثير والعمل الحقوقي والمدني عبر العالم، مع نموّ خبرات التشبيك والتحالف والتنسيق في هذا الاتجاه.
- سيتواصل الاتجاه التحريضي المناوئ للجهود التضامنية والتحركات المدنية وحملات المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات، وسيتبيّن تأثير التشريعات والإجراءات والخطوات المقيِّدة لحرية التعبير المناهض للاحتلال في عدد من البلدان الغربية.

التوصيات

السلطة الفلسطينية ومنظّمة التحرير الفلسطينية

- أمام تصاعد مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال في غزة والضفة والقدس، وما تعرض له الفلسطينيون في عام 2024 من إجرام ومجازر، من واجب السلطة الفلسطينية المضي في مشروع يرأب صدع الشعب الفلسطيني، محتضنة المقاومة والفصائل المشتبكة مع الاحتلال، وإنهاء كل الآمال التي تعلقها على "الشرعية الدولية" وأي مساعٍ "للسلام"، خاصة أن حصيلة العدوان على غزة هي الأسوأ منذ النكبة.
- وقف كل أشكال التنسيق الأمني مع الاحتلال، وأن يكون وقفًا حقيقيًا ومباشرًا، لا وقفًا صوريًا، خاصة في ظل استغلال الاحتلال للتنسيق الأمني لقتل المقاومين وقمعهم.
- الانخراط في معركة الدفاع عن القدس والأقصى، ومضاعفة الجهود التي تخدم هذا الهدف، وعدم الاستسلام لواقع إبعاد السلطة عن القدس بفعل اتفاقية أوسلو التي أجّلت حسم مصير القدس.
- على الرغم من عضوية السلطة في العديد من المنظمات الدولية، فإن أداءها أقل بكثير من مساحة الممكن، وخاصة أمام الجرائم الكثيرة التي جرت في الضفة الغربية والقدس المحتلتين في الأشهر الماضية، وهي قضايا تستوجب من السلطة أن ترفعها إلى الأطر والمنظمات الدولية، وأن تصدّرها واحدةً من ملفات الضغط على الاحتلال، خاصة تلك المعنية بالحفاظ على الهوية التاريخية والحضارية لمدينة القدس، وهذا سيساعد في تحويل هذه المساحة إلى واحدةٍ من عوامل القلق الدائم للاحتلال، وتسليط المزيد من الضوء على جرائمه أمام المجتمع الدولي.
- وقف ملاحقة المقاومين وتقديم كل أشكال الدعم لهم.
- ضرورة دعم المقدسيين في قطاعاتهم الحياتية، وخاصة أصحاب المنازل المهدمة لئلا يضطروا إلى الخروج من المدينة المحتلة، إلى جانب فئة التجار في القدس، الذين تضرروا في السنوات الماضية بفعل سياسات الاحتلال والإغلاقات المتكررة، لتثبيتهم في مهنهم ومحالهم.



- تقديم الدعم السياسي والقانوني للفلسطينيين ممن يتعرضون لمخاطر الطرد من منازلهم وأحيائهم، أو الذين تعتقلهم سلطات الاحتلال من مختلف المناطق المحتلة، فإن ترك هذه الفئات من دون أي دعم، سيسمح للاحتلال بفرض المزيد من التضييق عليهم.

قوى المقاومة والفصائل الفلسطينية

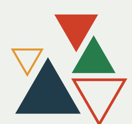
- تعزيز الوحدة الوطنية بتكثيف التنسيق بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، وتوحيد الجهود السياسية والميدانية لتعزيز العمل المقاوم.
- تطوير أدوات المقاومة النوعية بالاستثمار في تطوير القدرات التكتيكية والتقنية للمقاومة، بما يضمن تجاوز الإجراءات الأمنية الإسرائيلية.
- تعزيز الرواية الوطنية الفلسطينية لدعم المقاومة وزيادة مشاركة الشباب، من خلال توعية الفلسطينيين بأهمية المشاركة في المقاومة بكل أشكالها.
- تكثيف المواجهات الشعبية في نقاط التماس، وتنظيم مظاهرات جماهيرية في القدس والضفة الغربية للتعبير عن رفض انتهاكات الاحتلال، وزيادة الضغط عليه وتقويض سياساته الاستيطانية.
- تفعيل دور النقابات والجامعات في دعم الحراك الوطني.
- إبقاء القدس بكل قضاياها عنوانًا أساسيًّا من عناوين الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة بعد أن قدمت الفصائل الفلسطينية والشعب الفلسطيني تضحيات جسيمة وإبداعات مميزة تحت عنوان المسجد الأقصى في معركة "طوفان الأقصى".
- التفاعل الحثيث مع تطورات الأحداث في القدس، وإبقاء الأقصى والقدس في قلب خطابها الإعلامي وأدائها الميداني، وأن يكون لها دورٌ أكبر في حشد الجماهير للرباط في المسجد، عبر مشاركة مناصري هذه الفصائل وأعضائها في الرباط داخل المسجد الأقصى، ودعم المبادرات الشعبية لحشد المزيد من المرابطين، وهذا ما يسهم في قطع طريق الاحتلال للاستفراد بالمسجد الأقصى.
- تسخير أدوات الفصائل الإعلامية ونوافذها وإطلالاتها لنشر الوعي بالمخاطر المحدقة بالمسجد الأقصى والقدس.

الجماهير الفلسطينية

- من المهم أن يكسر الشعب الفلسطيني في الضفة والقدس والأراضي المحتلة عام 48 القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال، وأن يستعيد دوره الجبار في مواجهة الاحتلال، لئلا يستفرد الاحتلال بقطاع غزة، وأن تتحول الأراضي المحتلة إلى مسرح لمئات العمليات الفردية النوعية، التي تستهدف المحتلّ، وتقلق أمنه، وأمن مستوطنيه.
- التنبه لما يحاول الاحتلال تنفيذه في القدس عامة، وفي المسجد الأقصى خاصة، من إفراغ للمسجد من المصلين، والسماح للمستوطنين بأداء الصلوات اليهودية العلنية، وهذا ما يرفع سقف مسؤولية الجماهير الفلسطينية القادرة على الوصول إلى المسجد الأقصى، خاصة في الأوقات التي تتزامن فيها الأعياد اليهودية مع الأعياد الإسلامية.
- عرقلة محاولات الاحتلال استهداف المنطقة الشرقية للأقصى، وخاصة مبنى مصلى باب الرحمة، فالاحتلال ما زال يحاول ضرب مكاسب هبة باب الرحمة، وإعادة إغلاق المصلى، في سياق خططه التهويدية التي تضع هذا الجزء من الأقصى نصب خططها.
- تكثيف الوجود الجماهيري في ساحات المدينة المحتلة، ولا سيما ساحة باب العمود، خاصة في شهر رمضان، لمنع الاحتلال من وضع يده على هذه الساحات، ومنع إقامة فعاليات تهويدية داخلها.

الأردن

- خوض معركة الدفاع عن القدس والأقصى كأنها معركة الدفاع عن الأردن الذي يتحمل مسؤولية الإشراف على المقدسات، ويتعرض لتهديدات جدية بتهجير الفلسطينيين إليه.
- إحداث تغيير جذري في سياسات الأردن تجاه الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه، فقد أسهمت سياسة الاقتصار على الشجب والاستنكار في تمادي الاحتلال، وتطوير مخططاته لتشمل تهديد الأردن نفسه.
- استثمار حالة التعاطف الشعبية الأردنية الواسعة مع القضية الفلسطينية؛ لتشكيل ضغط مؤثر في الاحتلال وداعميه، والتسلح بالموقف الشعبي الأردني لمواجهة مخططات تهويد القدس وتهجير الفلسطينيين إلى الأردن.

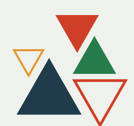


- التصدي بحزم لمحاولات الاحتلال تقويض الدور الأردني في القدس والمسجد الأقصى، وخوض معركة على مختلف الصعد لمنع الاحتلال من قضم صلاحيات الأوقاف الإسلامية والتدخل في شؤون المسجد الأقصى.
- حماية العنصر البشري الإسلامي في الأقصى، من خلال توفير الحماية القانونية والمالية اللازمة لمن يتعرض للاعتقال والإبعاد وخاصة من حراس المسجد الأقصى، وموظفي دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، وعدم ترك المصلين والمرابطين وحيدين في مواجهة تغول الاحتلال وأدواته الأمنية، وهذا ما يسهم في رفد الأقصى بالمزيد من المرابطين نتيجة عدم تركهم منفردين في مواجهة منظومة الاحتلال الأمنية.
- تحصين دور الأوقاف الإسلامية في القدس عبر التحامها مع الجماهير المقدسية، وهي خطوة ضرورية على أثر اللبس الذي يحدثه سلوك الأوقاف أحيانًا، وضرورة عدم ركون الأوقاف للدور الوظيفي الإداري فقط، بل التماهي مع ما لدى الجماهير من سقفٍ مرتفع، ومطالب محقة، على غرار إعادة فتح مصلى باب الرحمة.
- استنفار الأردن أدواته الدبلوماسية والقانونية في مختلف المحافل الدولية لفضح الاحتلال، خاصة أن للأردن دورًا كبيرًا في الكثير من القضايا في القدس المحتلة، ابتداءً بالمسجد الأقصى المبارك، وليس انتهاءً بقضة أهالي حي الشيخ جراح، ويمتلك الأردن الكثير من الأدوات إلى جانب كونه المشرف على شؤون المقدسات في القدس، وآخر سلطة سياسية كانت موجودة في القدس قبل احتلالها عام 1967.
- احتضان المبادرات والجهود الشعبية التي تخدم القدس، وهذا سينعكس على الموقف الأردني إيجابًا، وسيعطيه زخمًا إضافيًا لدعم حقه بحماية المقدسات، خاصة أمام تراجع المواقف العربية والإسلامية.

الحكومات العربيّة والإسلامية

- ضرورة ردم الفجوة القائمة بين المواقف الرسمية المبدئية في ما يتعلّق بالقدس وعموم قضية فلسطين من جانب؛ ومنسوب التحرّكات الرسمية التي تفتقر إلى الضغط الفعّال على الاحتلال وداعميه من جانب آخر، وذلك في المستويات العربية والإسلامية والدولية.

- تصعيد التحركات الرامية إلى عزل دولة الاحتلال عالميًا وتجريم العنصرية الصهيونية وتحفيز الردّ على سياسات الغطرسة والعقاب والحظر التي تتخذها ضدّ الأمم المتحدة ووكالاتها وممثليها ومقرّريها، بما في ذلك "الأونروا"، عبر منع مشاركة مندوبي الاحتلال في أي من الهيئات والاجتماعات الدولية.
- تأكيد أنّ ما هو مُنتظر من دول العالم العربي والإسلامي واجتماعات القمّة ومنصّات العمل المشترك ضمنها الإمساك بزمام المبادرة العملية والقيام بخطوات جادّة وفعّالة، وتجنُّب السلوك التواكلي على عواصم القرار الدولي والهيئات الأممية الذي يركِّز على دعوتها النمطية للتصرّف والتحرك وحماية الشعب الفلسطيني.
- لتهيُّؤ للتصدِّي للتوجّهات العدوانية والتوسّعية المعلنة والمتوقّعة من جانب دولة الاحتلال وأذرعها ضدّ القدس والمقدّسات والأرض الفلسطينية والجوار الإقليمي العربي، بالنظر إلى الإفصاح المتزايد عن توجّهات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وتغيير خرائط المنطقة قسرًا وهيمنة الخط العنصري الفاشي المتطرف على مقاليد القرار والسلطة والمؤسسات في كيان الاحتلال، والتوجهات العنصرية والأيديولوجية المعروفة عن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب وفريقه المخصّص لشؤون المنطقة على وجه التحديد.
- مواجهة حملة الاحتلال في القدس وعموم فلسطين على الهيئات الدولية وفي مقدمتها "الأونروا" عبر استجابات فعّالة للردّ عليها ومعالجة العواقب الجسيمة المترتبة عليها بالنسبة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والخدمية للمجتمع المقدسي والفلسطيني عمومًا.
- بعد فشل مسيرة "السلام" والتطبيع، وأمام تعاظم الاهتمام العالمي بالقضية الفلسطينية، لا بدّ للنظام الرسمي العربي والإسلامي أن يوقف مسار التخاذل والتآمر على الشعب الفلسطيني، والعمل على إغاثة الفلسطينيين في قطاع غزة، ودعم مسار مقاومة الاحتلال.
- الوقوف في وجه مخططات الاحتلال الرامية للسيطرة على الأقصى، وتثبيت المستوطنين داخله، وتشكيل جبهة دعم لمواجهة أطماع الاحتلال.
- تجريم كل المشاركات والأفعال التطبيعية مع الاحتلال، عبر إقرار قوانين تحظر إقامة أي علاقات مع المحتل، أو المشاركة معه في أي محافل دولية ذات طابع سياسي، أو معرفي، أو رياضي، أو فني، وملاحقة المطبعين بالوسائل كافة.

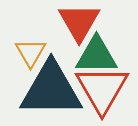


- من الضرورة بمكان تقديم الدعم المباشر والسخي للمشاريع التي تعنى بدعم القدس وأهلها، وعمارة المسجد الأقصى، ورفد المرابطين بالرعاية القانونية والمالية اللازمة، خاصة الفئات التي تتعرض للاعتقال والإبعاد باستمرار، إضافةً إلى إيجاد حلول مالية مباشرة للذين يتعرضون لهدم منازلهم في القدس المحتلة.
- إلغاء القيود المجحفة التي تفضها الأنظمة العربية والإسلامية على العمل الخيري التي يخدم القدس وفلسطين، وعلى المؤسسات العاملة للقدس وفلسطين عمومًا، وتأسيس الصناديق الوقفية وتبني مشاريع تنموية في القدس المحتلة، على غرار دعم التعليم وتوفير المستلزمات الطبية، وتثبيت المقدسيين بأرضهم وغيرها.
- توفير الدعم للقطاعات الحياتية للفلسطينيين، وخاصة في القدس وغزة، وهي قطاعات يمكن أن توفر للمقدسيين مظلة رعاية تقيهم الوقوع فريسة منظومات الاحتلال.
- الإيعاز إلى وسائل الإعلام لتحضر القدس على أجنداتها الإعلامية باهتمام أكبر، وألا تبقى التغطية الإعلامية لما يجري في القدس، رهينة تصاعد الأحداث فقط.
- إدراج قضية الأقصى والقدس، ضمن المناهج التعليمية في المدارس والجامعات، لرفع الوعي حول المسجد الأقصى والقدس.

القوى والأحزاب والهيئات الشعبية

- استعادة الفعل الشعبي لنصرة الشعب الفلسطيني، فقد أظهرت التطورات على أثر السابع من أكتوبر، ترهل القوى والأحزاب الشعبية، فلم تستطع أن تكون على قدر المرحلة، وأن تشكل جبهة لكسر الحصار عن قطاع غزة، أو رفع حجم المساعدات لأهله.
- لا يمكن أن تكون المدن العربية والإسلامية هادئة، بالتزامن مع المظاهرات المليونية التي تشهدها العواصم الغربية ومدن العالم، فيجب على القوى الفاعلة للأمة، أن تعيد الشارع العربي إلى زخمه السابق، وأن توجه رسائل الدعم والنصرة للمقاومة وفلسطين في شوارع العالمين العربي والإسلامي.

- تنمية خيارات التشبيك العالمي عبر الأوساط التضامنية والفاعلين السياسيين والدبلوماسيين والمجتمع المدني العالمي المناصر للحقوق والعدالة، من أجل مساندة القدس والمقدسيين ومواجهة مخططات الاحتلال وأطماعه.
- تطوير تحركات ضاغطة على سياسات الاحتلال وإجراءاته ومصالحه في القدس، وإطلاق حملات ومبادرات نوعية في هذا الاتجاه تشمل، مثلًا، مصارف الاحتلال، والشركات التقنية المتورِّطة بتقنيات مراقبة الفلسطينيين، والمنظمات الاستيطانية والتهويدية المتطرفة التي تتعدّى على المقدسات وشبكات دعمها وتمويلها في الخارج.
- عدم الاكتفاء بحصر التفاعل مع الأحداث في القدس والأقصى في المنصفات الإلكترونية، وهذا ما يستوجب من هذه الجهات تعزيز الفعل الميداني في الدول العربية والإسلامية المختلفة، لما للعمل الميداني من دور مؤثر في إيصال الرسائل والتضامن مع ما يجري في القدس والأقصى.
- أمام ازدياد مخاطر التطبيع والسائرين فيه، على الشعوب العربية والإسلامية ممارسة المزيد من الضغوط على الحكومات لوقف حملة التطبيع هذه، وعدم الانخراط في تنفيذ مؤامرات تصفية القضية الفلسطينية، فما زالت الشعوب قادرة على لجم التسارع الرسمي صوب الاحتلال.
- على الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني العمل على تأطير جهودها لنصرة القدس والأقصى، وأن يكون في كل بلد عربي وإسلامي إطار يجمع هذه الأطياف تحت مظلة العمل للقدس، وهذا ما يرفع من قدرة هذه الجهات على الانتشار والتأثير، والتشبيك مع المؤسسات والروابط العالمية، لتصدير قضية القدس والأقصى إلى أطر أوسع وفضاءاتٍ جديدة.
- تعزيز حملات الدفاع عن المرابطين والأسرى الفلسطينيين من خلال منصات إعلامية وقانونية دولية، لفضح ممارسات الاحتلال ومحاولاته لكسر صمود الفلسطينيين.
- توجيه الدعاة والإعلاميين والفنانين والمؤثرين ممن يمتلك قاعدة جماهيرية كبيرة على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، إلى المشاركة في الحملات ذات الصلة بدعم المقدسيين، والإضاءة على ما ينفذه الاحتلال من جرائم بحق المقدسيين والمقدسات.



- في هذه المرحلة الخطيرة يبرز دور أساسي للأحزاب والمؤسسات والمثقفين والإعلاميين والحقوقيين والسياسيين والشباب والنساء؛ فعليهم تُعقد راية الأمل في الأمة بعد تقاعس الأنظمة وهذا يتطلب تبني فعاليات مستمرة، والمبادرة الدائمة لتنفيذ مشاريع وبرامج تخدم القدس، وتنسيق الجهود.
- تطوير أدوات تقنية مضادة لما تقوم به أذرع الاحتلال في المسجد الأقصى ومحيطه، وفي أنحاء القدس، بهدف إبطال عمل منظومة المراقبة والتصوير التي يسلطها الاحتلال على رقاب المقدسيين.
- دراسة فكرة إطلاق عملة فلسطينية رمزية (رقمية) لدعم الاقتصاد المحلي للمقدسيين، وتنظيم مبادرات لتعزيز الاقتصاد المقدسي عبر المشاريع المصغرة، والعمل عن بعد، وتأهيل المقدسيين للدخول إلى الخدمات الرقمية الفردية، بعيدًا من هيمنه الاحتلال وسوق العمل الإسرائيلية.
- دعم مشاريع توثيق جرائم الاحتلال، من خلال إنشاء منصات إعلامية وحقوقية فلسطينية معنية بتوثيق جرائم التهويد، وإنتاج أفلام وثائقية بلغات متعددة لنشر الوعي العالمي.
- العمل مع الجهات المختلفة والمؤثرين من مناصري القضية الفلسطينية، لإطلاق حملات مقاطعة الشركات الأجنبية الشريكة مع الاحتلال الإسرائيلي، والتي تسهم في البناء الاستيطاني، وما يتصل بهذه المقاطعة من ملاحقة الساسة الإسرائيليين وخاصة أولئك المتورطين في الاستيطان والجرائم، وحظر سفرهم.
- تطوير آليّات ملاحقة قانونية فعّالة في محاكم العالم للضالعين في انتهاكات الاحتلال والاستيطان ودعمها وتمويلها، بهدف منع الإفلات من المحاسبة وتعزيز الردع القانوني في مواجهة هذه الانتهاكات.
- دعم المحتوى الإعلامي والشبكي والثقافي الإيجابي المتعلِّق بالقدس والمقدّسات وقضية فلسطين عموماً، والمسارعة إلى توظيف فاعل للخيارات التقنية والاتصالية المبتكرة؛ بما فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي والمنصّات الرقمية المتجددة، ومواجهة أحابيل التضليل التي تحاول استغلال هذه الخيارات والتقنيات والمنصّات.

الفصل الأول:
تطوُّر مشروع التهويد في عام 2024

شهد عام 2024 استمرار تصاعد العدوان على القدس والمسجد الأقصى، وخلال العام الماضي نفذت أذرع الاحتلال التهويديّة جملةً من الإجراءات لتأكيد هيمنتها على المسجد الأقصى، وعلى القدس المحتلة، وتنوعت هذه الإجراءات ما بين التصريحات الرسمية، والمخططات الحكومية، وما يتصل بعمل الأذرع التنفيذيّة من أمن ومؤسسات استيطانية وغيرها، وشملت هذه الاعتداءات فرض المزيد من القيود أمام أبواب الأقصى، وفي أزقة البلدة القديمة، ومنع أعمال ترميم المسجد وصيانته، وتشديد الرقابة على المكون الإسلامي في الأقصى من حراس ومرابطين، وشهدت أشهر الرصد جملةً من الانتهاكات بحق المسيحيين وكنائسهم وأعيادهم، ويسلط الفصل الأول الضوء على العدوان على الفلسطينيين في القدس المحتلة، من خلال إبعادهم عنها واعتقالهم، وحرمانهم من السكن، واستهداف مدارسهم واقتصادهم، في مقابل تصعيد البناء الاستيطاني، وتطوير البنية التحتية للاستيطان في المدينة المحتلة.

ويقدّم الفصل الأول من التقرير تفصيلًا لتطور مشروع التهويد في القدس المحتلة في عام 2024، مسلطًا الضوء على تصاعد اقتحامات المسجد الأقصى، وأبرز تطورات العدوان عليه وعلى مكوناته البشرية، وتتناول المواضيع العشرة التي أوردها الفصل أبرز تطورات مشروع التهويد في القدس، وما يتصل بالعدوان على المقدسيين وحياتهم ومنازلهم وقطاعاتهم، وما يتعلق بالاستيطان، ويقدم إحصائيات وأرقامًا مفصلة مدعمة بالرسوم البيانيّة، والجداول الإحصائيّة.

أولًا: الاعتداءات على المسجد الأقصى

شهد عام 2024 استمرار اعتداءات الاحتلال وأذرعه المتطرفة بحق المسجد الأقصى ومكوناته البشرية، فقد استمرت اقتحامات الأقصى على وقع القيود المشددة أمام أبواب المسجد، وفي أزقة البلدة القديمة، وشارك في هذه الاقتحامات إلى جانب المستوطنين عددٌ من الشخصيات السياسيّة الإسرائيليّة، وعناصر الاحتلال الأمنيّة وحاخامات من المنظمات المتطرفة، بالتوازي مع سعي الاحتلال إلى تقويض دور الأوقاف الإسلامية المشرفة على المسجد، واستهداف المكون البشري الإسلامي، ومحاولات تقليل أعداد المصلين والمرابطين داخل المسجد، من خلال تقليل أعداد القادرين على الوصول إلى الأقصى، وإصدار قرارات الإبعاد عنه. وتابعت

أذرع الاحتلال المختلفة الحفريات والبناء التهويديّ في محيط المسجد وأسفل منه، وشهدت اقتحامات عديدة ربط المنظمات المتطرفة ما بين العدوان على قطاع غزة والعدوان على الأقصى، وتأكيد مركزية "المعبد" في حرب الإبادة التي شنها الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني في القطاع ومقاومته، وإضافةً إلى ما سبق يستعرض هذا العنوان العديد من التفاصيل والقضايا الأخرى، مدعمةً بالإحصائيات والجداول والرسوم البيانيّة.

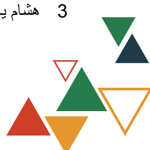
أ. اقتحامات المسجد الأقصى

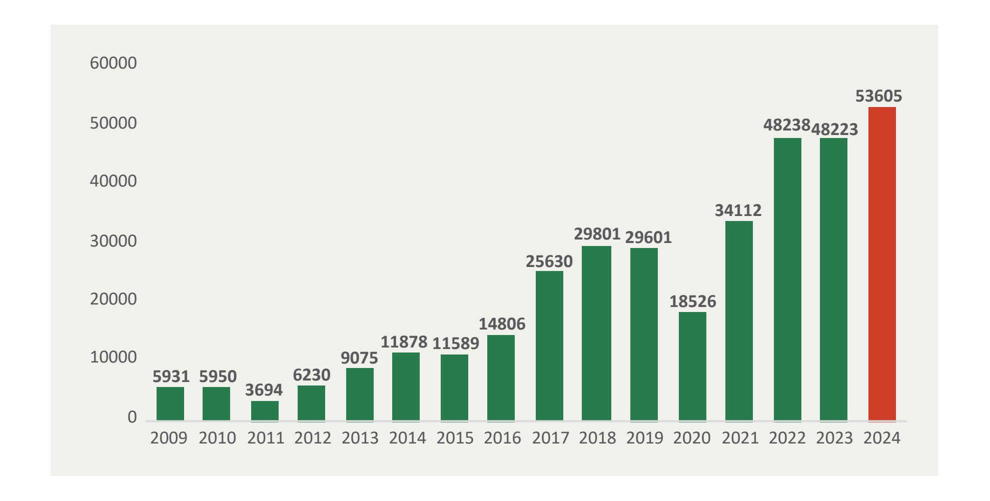
ارتفاع عدد مقتحمي الأقصى

شهد المسجد الأقصى في عام 2024 تصاعدًا جديدًا في أعداد المقتحمين، فقد بلغ عدد المستوطنين الذين اقتحموا الأقصى خلال العام نحو 53605 مقتحمين بحسب دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة[1]، في مقابل 48223 مقتحمًا في عام 2023[2]، ويبيِّن الرسم البياني الآتي تطور أعداد مقتحمي الأقصى ما بين عامي 2009 و2024 حسب معطيات دائرة الأوقاف الإسلامية[3]:

اقتحم المسجد الأقصى في عام 2024 نحو 53605 مستوطنًا، مقابل 48223 مقتحمًا في عام 2023، وتُشير معطيات دائرة الأوقاف الإسلامية إلى زيادة 5382 مقتحمًا في عام 2024، في مقارنة مع عام 2023، أي أن معطيات عام 2024 سجلت ارتفاعًا بنسبة 10%، أما المعطيات الإسرائيلية فتُشير إلى ارتفاع عدد المقتحمين بنحو 8051 مستوطنًا، وهو ما يعني تصاعدًا بنسبة 16% في مقارنة مع عام 2023.

1 وكالة الأناضول، 2025/1/1. https://tinyurl.com/6hwyaucj
2 وكالة الأناضول، 2024/1/1. https://tinyurl.com/yp5r65sf
3 هشام يعقوب (محرر) وآخرون: التقرير السنويّ حال القدس 2023، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط 1، ص 50.





وإلى جانب الأرقام الصادرة عن دائرة الأوقاف الإسلامية، يقدم التقرير توثيقًا لأرقام مقتحمي الأقصى الصادرة عن جهات فلسطينية أخرى، وذلك لأن دائرة الأوقاف الإسلامية تستثني بعض شرائح المستوطنين من التعداد، على غرار الطلاب اليهود، وبحسب شبكة القدس البوصلة اقتحم الأقصى في عام 2024 نحو 60319 مستوطنًا[1]، ويُشير التقرير الصادر عن محافظة القدس إلى أن عدد مقتحمي الأقصى وصل إلى 60792 مستوطنًا في عام 2024[2].

ولم تكن الأرقام الصادرة عن الجهات الإسرائيلية بعيدةً من الرصد الفلسطيني في هذا العام، فقد أشار الصحفي الصهيوني المتطرف أرنون سيغال، وهو أحد نشطاء "منظمات المعبد"، في مقاله بصحيفة "ماكور ريشون" إلى أن عدد مقتحمي الأقصى في عام 2024 بلغ نحو 58149 مستوطنًا، واعتمد سيجال على الأرقام الصادرة عن منظمة "بيدينو" المتطرفة، ومصادر شرطة الاحتلال[3]، في مقابل 50098 مستوطنًا اقتحموا الأقصى في عام 2023[4]، وتضمن مقال ريشون رسمًا بيانيًا لتطور أعداد مقتحمي المسجد الأقصى بين عامي 2009 و2024[5]:

1 حصاد القدس 2024، القدس البوصلة، ص 2. https://tinyurl.com/48prh7kh
2 القدس المقدسية، 2025/1/9. https://tinyurl.com/ycywna5f
3 ماكور ريشون، 2025/1/6. https://tinyurl.com/y4su3rkd
4 التقرير السنويّ حال القدس 2023، مرجع سابق، ص 48.
5 ماكور ريشون، مرجع سابق.

2009 לעומת 2024:
מספר היהודים העולים
להר הבית גדל פי יותר מעשרה

כניסות יהודים ישראלים להר הבית

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
5,658	5,792	8,247	7,724	8,528	10,906	10,766	14,054	30,219	35,695	37,708	20,684	34,651	51,483	50,098	58,149

تطور أعداد مقتحمي الأقصى بحسب المصادر الإسرائيلية

وتحرص أذرع الاحتلال على اقتحام المسجد الأقصى بشكلٍ شبه يومي، وقد بلغ عدد الاقتحامات في عام 2024 نحو 266 اقتحامًا[1]، في حين بلغ عدد أيام الاقتحامات في عام 2023 نحو 258 يومًا، و262 يومًا في عام 2022[2].

وفي مقارنة بين أعداد مقتحمي المسجد الأقصى بحسب المصادر المختلفة، فإن معطيات دائرة الأوقاف الإسلامية، تُشير إلى زيادة 5382 مقتحمًا في عام 2024، في مقارنة مع عام 2023، أي أن معطيات عام 2024 سجلت ارتفاعًا بنسبة 10%، أما المعطيات الإسرائيلية فتُشير إلى ارتفاع عدد المقتحمين بنحو 8051 مستوطنًا، وهو ما يعني ارتفاعًا بنسبة 16% في مقارنة مع عام 2023.

1 مرصاد 2024، شبكة معراج، ص 27.
2 التقرير السنويّ حال القدس 2023، مرجع سابق، ص 50.



وانعكس تصاعد أعداد مقتحمي الأقصى على أعداد المقتحمين خلال أشهر عام 2024، وفي الجدول الآتي نقدم مقارنة بين أعداد مقتحمي الأقصى خلال أشهر العام مع مثيلاتها في عام 2023، إضافةً إلى أعداد الاقتحامات لكل شهرٍ على حدة. ونظرًا لتشعب المعطيات وعدم إصدار دائرة الأوقاف تقارير دورية ثابتة، فقد استندت هذه الجداول إلى مصادر فلسطينيّة أُخرى، إذ استندنا في أعداد المقتحمين إلى شبكة القدس البوصلة التي توفر رصدًا شهريًا لأعداد المقتحمين، أما أعداد الاقتحامات، فقد استندنا فيها إلى تقارير شبكة معراج، علمًا أن التقرير اعتمد على الشبكة في تقديم الرقمين معًا (رقم الاقتحامات وعددها) في عام 2023، أما في عام 2024 فقد أورد تقرير معراج عدد المقتحمين والسياح معًا، من دون أي فصلٍ بينهما، في المقابل، حافظ تقرير القدس البوصلة على أعداد المقتحمين فقط.[1]

الشهر	عدد الاقتحامات		عدد المقتحمين	
	2023	2024	2023	2024
كانون الثاني/يناير	23	23	4408	3296
شباط/فبراير	20	20	3583	3112
آذار/مارس	22	24	3502	3262
نيسان/إبريل	13	23	5054	5670
أيار/مايو	23	22	5943	4276
حزيران/يونيو	19	23	3787	5190
تموز/يوليو	21	22	6542	3739
آب/أغسطس	23	21	3891	7702
أيلول/سبتمبر	19	21	4453	4697
تشرين الأول/أكتوبر	23	24	8006	10131
تشرين ثاني/نوفمبر	22	20	2811	3594
كانون الأول/ديسمبر	21	23	3164	5650
المجموع	**249**	**266**	**55144**	**60319**

وفي قراءة تفصيليّة للجدول السابق، فإنه يوضح المحطات التي شهدت قفزات في عدد المقتحمين، وهو ما أثّر في المجموع العام لعدد المقتحمين في عام 2024، في مقارنة مع العام الذي سبقه، فقد ارتفع عدد الاقتحامات من 249 اقتحامًا في عام 2023، إلى 266 اقتحامًا

1 المرجع نفسه، ص 51.

في عام 2024. أما على صعيد الأشهر، فقد شهد عددٌ من أشهر الرصد في عام 2024 الأعداد الأكبر من المقتحمين، وهي أشهر تشرين الأول/أكتوبر، وآب/أغسطس، ونيسان/إبريل، وكانون الأول/ديسمبر، التي شهدت مجتمعةً اقتحام 29153 وهو ما يُمثل نحو 51% من مجمل أعداد مقتحمي الأقصى في عام 2024، وإليها يعود سبب ارتفاع عدد المقتحمين الإجمالي. على الرغم من تراجع أعداد مقتحمي المسجد في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2024، فإن أعداد المقتحمين عادت إلى التصاعد مرة ثانية، منذ شهر نيسان/أبريل، ولكنها بقيت مترنحة جراء جملة من العوامل، وأبرزها استمرار العدوان على قطاع غزة.

وأشارت معطيات الجدول أعلاه إلى تباينٍ في نسق التصاعد والانخفاض في اقتحامات عامي 2023 و2024، فقد شهد نصف الأشهر تراجعًا في عدد المقتحمين، بينما شهدت ستة أشهر تصاعدًا في أعدادهم، ونتيجة هذا التباين ارتفع العدد الإجمالي لمقتحمي الأقصى بنحو 10% فقط، ويعود ذلك بمجمله إلى الأعداد الكبيرة التي شهدتها مواسم الأعياد اليهودية بالتزامن مع عدد محدود من أشهر العام.

12000
10000
8000
6000
4000
2000
0

3296 3112 3262 5670 4276 5190 3739 7702 4697 10131 3594 5650

الشهر

2024/1 2024/2 2024/3 2024/4 2024/5 2024/6
2024/7 2024/8 2024/9 2024/10 2024/11 2024/12



أما عن أسباب هذا التباين في أعداد المقتحمين، وتصاعدها في أشهر، وتراجعها في أشهر أخرى، فإنه يعود إلى جملة من الأسباب، أبرزها:

- تأثير معركة "طوفان الأقصى" في جمهور المتطرفين، وهو ما دفع أنصار المنظمات المتطرفة إلى الإحجام عن المشاركة في اقتحام المسجد الأقصى، وخاصة في الأشهر التي تلت اندلاع "طوفان الأقصى"، وصولًا إلى شهر نيسان/إبريل 2024، الذي بدأ يشهد عودة تصاعد الاقتحامات بالتزامن مع "عيد الفصح" العبري، على الرغم من كل التسهيلات والتحفيزات والحملات التي قدمتها "منظمات المعبد" والمستويان السياسي والأمني في دولة الاحتلال.
- تؤكد هذه المعطيات وجود حالة من الثبات في أعداد مقتحمي الأقصى في السنوات الماضية، فلم تشهد سنوات الرصد قفزات كبيرة في أعدادهم، حتى الزيادة التي شهدها هذا العام لا يمكن وصفها بالاستثنائية، على الرغم من وجود هجمة شرسة شنتها أذرع الاحتلال على الأقصى ومكوناته البشرية. وتشير هذه المعطيات إلى حالة "التشبع" التي وصلتها "منظمات المعبد" وعدم قدرتها على اختراق المزيد من الشرائح داخل المجتمع الإسرائيلي، ووجود إشارات عديدة إلى أن أعدادًا من مقتحمي الأقصى يشاركون في الاقتحام دائمًا، ولتجاوز هذه المشكلة حاولت المنظمات المتطرفة الالتفاف على الفتوى الحاخامية الرسمية من خلال قضية "البقرات الحمراء" أو الوصول إلى منصب الحاخام الأكبر وغيرها.
- على عكس تأثير اندلاع معركة "طوفان الأقصى" لم يؤثر اندلاع المعركة على الجبهة الشمالية مع المقاومة في لبنان في واقع اقتحامات الأقصى، بل شهد شهر تشرين الأول/أكتوبر أعلى عدد من المقتحمين، وهو الشهر الذي سبق الوصول إلى اتفاق الهدنة.
- شهد عددٌ من أشهر الرصد تصاعدًا غير مسبوق في الدعوة إلى اقتحام الأقصى، وفرضت قوات الاحتلال إجراءات مشددة، مستفيدة من مواسم الأعياد اليهوديّة التي استطاعت تسجيل أكبر أعداد مقتحمين في عام 2024، وأثرت في العدد الإجمالي في نهاية العام.

اقتحامات المسجد الأقصى في الأعياد والمناسبات اليهودية

لا تفوت "منظمات المعبد" مناسبةً إلا وتستفيد منها لاستهداف المسجد الأقصى ومكوناته المختلفة، إلى جانب توظيف الطقوس اليهوديّة لتصعيد مخططاتها تجاه المسجد، وشهد عددٌ من أشهر عام 2024 اقتحاماتٍ حاشدة للأقصى بالتزامن مع الأعياد العبريّة، فقد اقتحم الأقصى في شهر نيسان/أبريل نحو 5670 مستوطنًا، من بينهم 4340 مستوطنًا شاركوا في اقتحامات

"الفصح" العبريّ، أما في شهر آب/أغسطس فقد اقتحم المسجد 2958 مستوطنًا، في ذكرى "خراب المعبد" في 2024/8/13، من أصل 7702 مستوطنًا اقتحموا المسجد خلال ذلك الشهر، وشهد تشرين الأول/أكتوبر أعلى عددٍ للمقتحمين خلال أشهر عام 2024، وقد بلغوا نحو 10131 مستوطنًا، من بينهم 460 مستوطنًا في "رأس السنة العبرية"، و5977 مستوطنًا بالتزامن مع عيد "العُرش" العبريّ.

وظفت "منظمات المعبد" الأعياد اليهوديّة والمناسبات الإسرائيليّة، لتصعيد العدوان على المسجد الأقصى، وشهد عددٌ من أشهر عام 2024 اقتحاماتٍ حاشدة للأقصى بالتزامن مع الأعياد العبريّة، فقد اقتحم الأقصى في شهر نيسان/أبريل نحو 5670 مستوطنًا، من بينهم 4340 مستوطنًا شاركوا في اقتحامات "الفصح" العبريّ، أما في شهر آب/أغسطس فقد اقتحم المسجد 2958 مستوطنًا، في ذكرى "خراب المعبد"، من أصل 7702 مستوطنًا اقتحموا المسجد خلال ذلك الشهر، وشهد تشرين الأول/أكتوبر أعلى عددٍ للمقتحمين خلال أشهر عام 2024، وقد بلغوا نحو 10131 مستوطنًا، من بينهم 5977 مستوطنًا بالتزامن مع عيد "العُرش" العبريّ.

ويمكن أن نسلط الضوء على عيد "الفصح العبري" بوصفه واحدًا من أبرز مواسم تصاعد العدوان على الأقصى في عام 2024، فقد أعادت المنظمات المتطرفة إغراء جمهور المستوطنين بالمكافآت المالية، واستعرضت انخراط المستوطنين في هذه الطقوس، وبلغ عدد مقتحمي المسجد الأقصى في أيام "الفصح العبريّ" ما بين 23 و29 نيسان/إبريل 2024 نحو 4340 مستوطنًا[1]، وهذا ما يعني زيادة بنسبة 26% مقارنة بعدد مقتحمي الأقصى خلال أيام "الفصح العبري" في عام 2023 الذي شهد اقتحام 3430 مستوطنًا[2].

وواصلت أذرع الاحتلال استغلال المناسبات الإسرائيلية المختلفة لرفع حدّة العدوان على الأقصى، وكانت أولى تلك المناسبات ما يُسمى "عيد الاستقلال" في 2024/5/14، فتزامنًا معه اقتحم الأقصى 526 مستوطنًا، وارتدى عددٌ منهم علم الاحتلال، وبحسب مصادر فلسطينيّة، فقد رُفع علم الاحتلال 4 مرات خلال فترتي الاقتحام الصباحية وبعد الظهر، وأدى المقتحمون طقوسًا يهوديّة علنية في الجهة الشرقية من الأقصى[3]، إضافة إلى أداء نشيد "الهاتيكفاه" أثناء



1 العربي الجديد، 2024/4/29. https://tinyurl.com/bd8nx3we
2 هشام يعقوب (محرر) وآخرون، الملخص التنفيذي لتقرير عينٌ على الأقصى السابع عشر، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2023، ص 33.
3 وكالة الأناضول، 2024/5/14. https://tinyurl.com/3wym6ywt



خروجهم من باب السلسلة، وفرضت قوات الاحتلال تضييقات على الفلسطينيين في ذلك اليوم، فقد أغلقت عددًا من أبواب البلدة القديمة، واعتدت بالضرب على عدد من الشبان في محيط البلدة وأمام أبوابها[1].

أما المناسبة الثانية فهي ذكرى "توحيد القدس" حسب التقويم العبريّ، التي تُعدّ من أبرز المناسبات التي تستغلها أذرع الاحتلال لتنفيذ جملة من الاعتداءات بحق القدس والأقصى، ومع اقترابها بدأت المنظمات المتطرفة الاستعداد لها، من خلال إطلاق عدّ تنازلي للأيام المتبقية، ونشرت منظمة "بيدينو" المتطرفة على صفحتها في وسائل التواصل الاجتماعي، منشورات تدعو فيها المستوطنين إلى المشاركة في اقتحام الأقصى حاملين علم الاحتلال، وأعلنت عن برنامج يتضمن اقتحام الأقصى وأداء الطقوس اليهوديّة العلنية داخله[2]، وبلغ عدد مقتحمي الأقصى في ذلك اليوم نحو 1600 مستوطن، ورفع المقتحمون أعلام الاحتلال في المسجد، وأدوا طقوسًا توراتية جماعية في الساحات الشرقية للأقصى[3].



مئات المستوطنين يقتحمون الأقصى في الذكرى العبرية لاحتلال الشطر الشرقي للقدس

1 موقع مدينة القدس، 2024/5/15. https://qii.media/items/2073
2 علي إبراهيم، إطلالة على المشهد المقدسي: "تصاعد الاعتداء على القدس والأقصى في ظلال العدوان على قطاع غزة"، مؤسسة القدس الدولية، حزيران 2024. https://tinyurl.com/m6yp3364
3 وكالة قدس برس، 2024/6/5. https://tinyurl.com/76sjertb

وتُعدّ ذكرى "خراب المعبد" من المناسبات المركزيّة التي تشهد اعتداءات عديدة بحق المسجد الأقصى، ففي 2024/8/13 شهد المسجد الأقصى واحدةً من أعتى موجات الاعتداء، فقد اقتحم الأقصى 2958 مستوطنًا، من بينهم 2250 مستوطنًا اقتحموا المسجد في فترة الاقتحامات الصباحية، وشارك في هذا الاقتحام وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، ووزير النقب والجليل يتسحاق فاسرلاوف، وعضو "الكنيست" عميت هيلفي[1]. وإلى جانب أداء الطقوس العلنية في الأقصى بشكلٍ جماعي، شهد المسجد جملة من الاعتداءات، من بينها أداء نشيد "الهاتيكفاه" بشكلٍ جماعيّ، وأداء السجود الملحمي الكامل في موضعين داخل الأقصى، الأول في ساحات الأقصى الشرقية، أما الثاني فمقابل مصلى قبة الصخرة من الجهة الغربية للمسجد، إضافةً إلى رفع علم الاحتلال والغناء والرقص وغيرها، وشهد المسجد تطورًا لافتًا، تمثل برفع شرطة الاحتلال عدد الفوج الواحد من 50 مستوطنًا إلى 200، وفتح المجال أمام 3 مجموعات لاقتحام المسجد في وقتٍ متزامن، وهذا ما سمح بوجود أكثر من 600 مستوطن داخل الأقصى في الوقت نفسه[2].

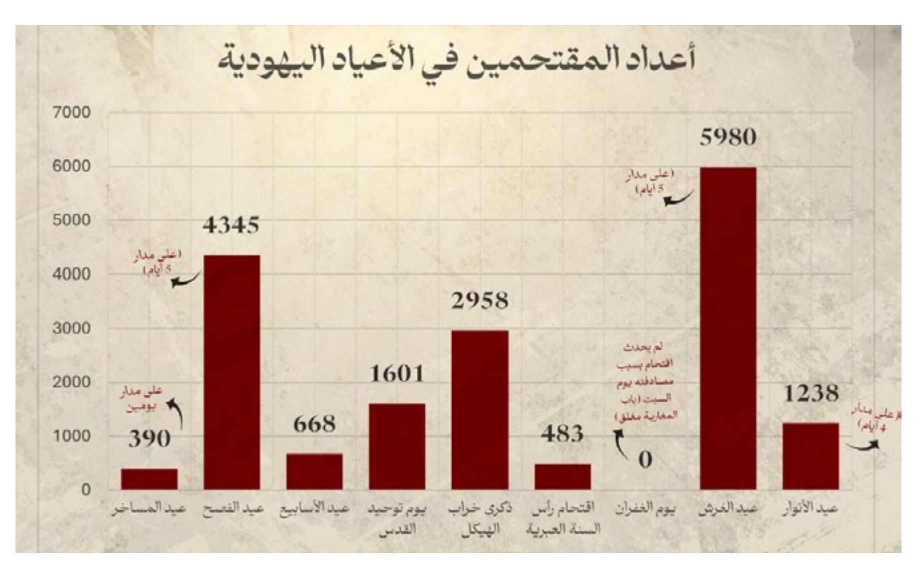
وبرز في موسم الأعياد العبريّة الطويل، عيد "العُرش" ليشهد أعلى عددٍ من مقتحمي الأقصى بالمقارنة مع الأعياد اليهوديّة في عام 2024، وقد تحضرت له منظمات الاحتلال المتطرفة مسبقًا، وسعت إلى تحقيق قفزاتٍ في أعداد مقتحمي المسجد، فما بين 17 و2024/10/23 اقتحم الأقصى 5980 مستوطنًا[3]، مقابل اقتحام 5729 مستوطنًا في العيد نفسه عام 2023[4]، وهذا ما يعني تصاعدًا في عدد المقحمين في "العُرش" وصل إلى 4%، وفي النقاط الآتية أعداد مقتحمي المسجد في أيام عيد "العُرش" بحسب معطيات مركز معلومات وادي حلوة[5]:

- في 2024/10/17 اقتحم الأقصى 374 مستوطنًا.
- في 2024/10/20 اقتحم الأقصى 1783 مستوطنًا.
- في 2024/10/21 اقتحم الأقصى 1461 مستوطنًا.
- في 2024/10/22 اقتحم الأقصى 1424 مستوطنًا.
- في 2024/10/23 اقتحم الأقصى 935 مستوطنًا.

1 الجزيرة نت، 2024/8/13. https://tinyurl.com/hn2m9kcs
2 موقع مدينة القدس، 2024/8/14. https://qii.media/items/2122
3 القدس البوصلة، 2024/10/1. https://tinyurl.com/yck3ta8a
4 التقرير السنويّ حال القدس 2023، مرجع سابق، ص 56.
5 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/10/23. https://tinyurl.com/y37yzf5c



ونشرت "القدس البوصلة" رسمًا بيانيًا ضمن تقريرها السنوي، يتضمن معطيات تفصيليّة حول أعداد مقتحمي الأقصى في الأعياد والمناسبات اليهودية نوردها في ما يأتي[1]:



وفي ما يأتي جدول بالأشهر التي تضمنت أعيادًا ومناسبات يهوديّة، وأعداد المقتحمين فيها:

أشهر عام 2024	عدد المقتحمين	الأعياد والمناسبات اليهودية
آذار/مارس	3262	من بينهم 330 مستوطنًا اقتحموا الأقصى في عيد "المساخر"[2].
نيسان/أبريل	5670	من بينهم 4340 مستوطنًا اقتحموا الأقصى في "الفصح" العبري[3].
أيار/مايو	4276	من بينهم 526 مستوطنًا بالتزامن مع ما يسمى "عيد الاستقلال"[4]
حزيران/يونيو	5190	من بينهم نحو 1600 مستوطن اقتحموا الأقصى في "يوم توحيد القدس"[5]

1 حصاد القدس 2024، القدس البوصلة، ص 26.
2 القدس البوصلة، 2024/4/1. https://tinyurl.com/3vvu6uff
3 القدس البوصلة، 2024/5/1. https://tinyurl.com/4ev9r7k8
4 القدس البوصلة، 2024/6/1. https://tinyurl.com/2mk6b3kf
5 القدس البوصلة، 2024/7/1. https://tinyurl.com/4x9ey88v

آب/أغسطس	7702	من بينهم نحو 2958 مستوطنًا، في ذكرى "خراب المعبد" في 2024/8/13 [1]
تشرين الأول/أكتوبر	10131	من بينهم 460 مستوطنًا في "رأس السنة العبرية" (10/3) و5980 مستوطنًا بالتزامن مع عيد "العُرش" (17 - 10/23)[2]
كانون الأوّل/ديسمبر	5650	من بينهم 1238 مستوطنًا في عيد "الأنوار/الهانوكاه" (26 - 12/31)[3]

الطقوس اليهوديّة في المسجد الأقصى

يشكل أداء الطقوس اليهوديّة العلنية أحد أدوات تثبيت الوجود اليهودي داخل المسجد الأقصى، وخطوة في سياق المضي قدمًا في استراتيجية "التأسيس المعنوي للمعبد"، وقد شهد عام 2024 تصاعدًا في أداء الطقوس العلنية، سواء من جهة حجم المشاركين فيها، أو من جهة طبيعة هذه الطقوس التي تتم بحماية عناصر الاحتلال الأمنية، وارتباطها بـ"المعبد" المزعوم. ولا تقف هذه الممارسات عند أداء الطقوس الدينيّة التوراتيّة فقط، بل تشمل كذلك ممارساتٍ استفزازيّة ينفذها المستوطنون في المناسبات "الوطنيّة" الإسرائيليّة، مثل رفع علم الاحتلال، وإنشاد "الهاتيكفاه" والغناء وغيرها.

> مضت أذرع الاحتلال قدمًا في تطبيق استراتيجيتها الرامية إلى "التأسيس المعنوي للمعبد"، من خلال تصعيد أداء الطقوس اليهوديّة العلنية في المناسبات والأعياد الدينيّة اليهوديّة، فقد أدَّى المستوطنون السجود الملحميَّ الكامل داخل المسجد، وحاولوا إدخال القرابين الحيوانيّة، وأدخلوا القرابين النباتية، ونفخوا بالبوق، وأدوا طقوس "بركات الكهنة"، وطقوس تأبين قتلى العدو في غزة، وارتدوا الزي الكهنوتيّ الأبيض، وأضاؤوا الشموع، ولا تقف هذه الممارسات عند أداء الطقوس الدينيّة التوراتيّة فقط، بل تشمل كذلك ممارساتٍ استفزازيّة ينفذها المستوطنون في المناسبات "الوطنيّة" الإسرائيليّة، مثل برفع علم الاحتلال، وإنشاد "الهاتيكفاه" والغناء وغيرها.

1 القدس البوصلة، 2024/9/1. https://tinyurl.com/zd6frkfz
2 القدس البوصلة، 2024/10/1. https://tinyurl.com/yck3ta8a
3 امتد هذا العيد ما بين 2024/12/26، و2025/1/2.
حصاد القدس 2024، القدس البوصلة، 2025/1/1. https://tinyurl.com/48prh7kh



وفي ما يأتي أبرز سلوكيات المستوطنين اليهود وطقوسهم التي أدوها داخل الأقصى في أثناء اقتحاماتهم عام 2024:

- ترديد الأغاني الاستفزازية.
- السجود الملحمي على ثرى الأقصى فرديًا وجماعيًا.
- النفخ في البوق "الشوفار".
- إشعال الشموع.
- إدخال القرابين النباتيّة.
- محاولة إدخال القرابين الحيوانيّة.
- اقتحام الأقصى باللباس الكهنوتيّ.
- أداء الرقصات داخل الأقصى.
- رفع علم الاحتلال أكثر من مرّة.
- إنشاد نشيد الاحتلال "الهاتيكفاه".
- طقوس مباركة الخطوبة والزفاف والبلوغ، وحلاقة الشعر للأطفال.
- أداء رقصة "هورا" الدائريّة.
- أداء الطقوس التوراتية، وخاصة في الساحة الشرقية الشمالية في محيط مصلى باب الرحمة.
- تأدية صلاة "الموصاف" قرب مصلى باب الرحمة، وهذه المرة الأولى التي تُؤَدّى فيها هذه الطقوس داخل المسجد الأقصى.
- أداء طقوس "بركات الكهنة".
- أداء "السجود الملحمي"، بشكلٍ جماعي أمام أبواب الأقصى، وفي ساحاته.
- قراءة أسفار من التوراة.
- القراءة من الكتب الدينية اليهوديّة.
- ارتداء ثياب وأدوات خاصة بالطقوس العلنية، على غرار شال "طاليت"، وملابس التوبة والكهنة، ولفائف "التفلين" وغيرها.

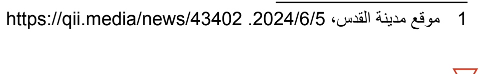
- طقوس تأبين القتلى الصهاينة في معركة "طوفان الأقصى".
- ارتداء الزي الكهنوتي الأبيض.
- اقتحام المستوطنين وهم حفاة الأقدام.
- تقديم الشروحات التوراتية حول "المعبد" المزعوم.
- الهتافات العنصرية ضد العرب والمسلميــــن والفلسطينييــــن.



مستوطنون يؤدون "السجود الملحمي" بشكل جماعيّ وعلني خلال اقتحامهم المسجد الأقصى في 2024/9/1

ومن أبرز الاعتداءات المتصلة بالطقوس اليهوديّة، التي شهدها المسجد في عام 2024، ما جرى في ذكرى "توحيد القدس" بالتقويم العبريّ في 2024/6/5، فقد شهد المسجد بالتزامن مع هذه المناسبة جملة من الاعتداءات، من بينها أداء عشرات المستوطنين "السجود الملحمي" الكامل بشكلٍ جماعيّ، وفي إطار محاولات نقل الطقوس التوراتيّة إلى الأقصى، شهد هذا الاقتحام مشاركة الحاخام المتطرف ميخائيل فواه، الذي اقتحم الأقصى مرتديًا تميمة "التيفلين" وملابس الصلاة الدينية، ثمّ أدى صلاة "شماي"، وقدّم درسًا وجولة إرشادية في المسجد[1].

ولم تتوقف محاولات إدخال الأدوات التوراتيّة عند هذه التميمية فقط، بل أدخل المقتحمون أدواتٍ أخرى، من بينها شال "طاليت"، وهو رداء قماشي يرتديه اليهود في أثناء أدائهم الطقوس



1 موقع مدينة القدس، 2024/6/5. https://qii.media/news/43402



الحاخام المتطرف ميخائيل فواه مقتحمًا الأقصى مرتديًا تميمة "التيفلين" وملابس الصلاة الدينية

التوراتيّة، ويعدّ من أدوات الصلاة التوراتية، وقد ارتداه أحد المقتحمين خلال اقتحام الأقصى في ما يسمى عيد "نزول التوراة" في 2024/6/12، بالتزامن مع اقتحام نحو 668 مستوطنًا، واستبقت قوات الاحتلال الاقتحام بفرض قيودٍ مشددة أمام أبواب المسجد، ومنعت الشبان من دخول المسجد بشكلٍ كامل[1].

وصعّد المستوطنون محاولات إدخال الملابس الدينيّة والأدوات التوراتيّة، ففي يوم الجمعة في 2024/10/4 اقتحم مستوطنَان المسجد الأقصى من باب القطانين، وقد ارتديا الملابس التوراتيّة، من بينها شال "طاليت"، واتّجها إلى الساحة الواقعة بين الجامع القبلي والمصلى المرواني، وخلال سيرهما نفخا في البوق، وانبطحا أرضًا[2]، وشكل الاقتحام في يوم الجمعة حدثًا خطيرًا.

وخلال موسم الأعياد الطويل، شهد الأقصى جملة اعتداءات، وتصاعدًا في أداء الطقوس اليهوديّة العلنية، ففي 2024/10/3 وتزامنًا مع "رأس السنة العبرية" ارتدى عشرات المقتحمين "ثياب التوبة البيضاء"، وأدوا صلواتٍ توراتيّة جماعية في ساحات الأقصى الشرقية، وشهد المسجد اعتداءات عديدة من بينها أداء الرقصات الاستفزازية والغناء داخل الأقصى وأمام أبوابه، إلى جانب أداء السجود الملحمي الكامل بمشاركة عددٍ من الحاخامات[3]، وكشفت مصادر

1 القدس البوصلة، 2024/6/13. https://tinyurl.com/27u9a93k
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/10/4. https://tinyurl.com/sfaezyff
3 شبكة قدس، 2024/10/3. https://tinyurl.com/yxb7czfj

مقدسية عن نفخ المستوطنين ببوق "الشوفار"، للعام الرابع على التوالي[1]. ويحمل النفخ بالبوق رمزيات دينيّة كثيفة، إذ يُشير إلى إعلان بداية جديدة مطلع كل سنة عبريّة، وهو ما يعني الاقتراب خطوة إضافية من "مجيء المخلص" وبناء "المعبد" المزعوم مكان المسجد الأقصى، إضافةً إلى ما يعنيه النفخ بحد ذاته، فهو واحد من أبرز الطقوس المرتبطة بـ"المعبد"، التي تُؤدّى داخل المسجد[2].



أحد المستوطنين مرتديًا شال "طاليت" داخل المسجد الأقصى

واستغلالاً للمناسبات الدينية اليهوديّة، عمد المقتحمون خلال "عيد العرش" في 2024/10/20 إلى تأدية صلاة "الموصاف" قرب مصلى باب الرحمة في المسجد الأقصى، وبحسب مصادر مقدسية هذه هي المرة الأولى التي تُؤَدّى فيها هذه الطقوس داخل المسجد الأقصى[3]. وفي اليوم الخامس من عيد "العُرش" في 2024/10/21 اقتحم الأقصى 1461 مستوطنًا، وشهد



عشرات المستوطنين يحملون القرابين النباتية أمام باب الأسباط

1 موقع مدينة القدس، 2024/10/9. https://qii.media/items/2139
2 القدس البوصلة، 2024/10/3. https://tinyurl.com/2ypytdh6
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/10/20. https://tinyurl.com/5xu2zwyr



الاقتحام استمرار أداء الطقوس العلنية في ساحات المسجد الشرقية، وخاصة "السجود الملحمي" الكامل، بمشاركة عددٍ من حاخامات "منظمات المعبد"، إضافةً إلى تقديم القرابين النباتية عدة مرات[1].

وإلى جانب الطقوس المرتبطة بـ"المعبد" المزعوم، شهد عام 2024 أداء المستوطنين طقوس مباركة الزواج والبلوغ وغيرها، ومن أمثلة ذلك، احتفال الحاخام المتطرف يهودا غليك ببلوغ حفيده الأكبر في 2024/1/17، ضمن طقس يُعرف يهوديا بِـ"بار متزفاه"[2]. ومشاركة الحاخام دوف ليئور، وهو أحد أكبر حاخامات تيار الصهيونيّة الدينيّة، في اقتحام الأقصى في 2024/4/15، للاحتفال بزفاف حفيده، وشارك في الاحتفال عددٌ من الحاخامات وهم الحاخام إسرائيل أريئيل، رئيس "المدرسة الدينية لجبل المعبد" ومؤسس "معهد المعبد"، إضافة إلى الحاخام شمشون إلبويم رئيس "إدارة جبل المعبد"[3]، وخلال الاقتحام التقى الحاخام ليئور بأحد أفراد شرطة الاحتلال المتدينين التابعين لـ "منظمات المعبد"، وقدّم له "البركة الخاصة"، مبديًا سعادته بهذا التطور بوجود أفراد "جماعات المعبد" ضمن جهاز شرطة الاحتلال في الأقصى، وصحب الشرطي المتدين الوفد في جولته وأشرف على تأدية الوفد الحاخامي "صلاة الصباح" علانية في المنطقة الشرقية من المسجد[4].


مستوطنون متطرفون يجهزون قربانًا حيوانيًا من أجل إدخاله وذبحه في الأقصى عشية عيد "الفصح" في 2024/4/21

وعلى الرغم من هذه "النجاحات" في أداء الطقوس العلنية، فإن المستوطنين المتطرفين لم يستطيعوا تنفيذ جُلّ طقوسهم اليهوديّة في عام 2024، ولا سيما تقديم القرابين الحيوانيّة داخل المسجد خلال عيد "الفصح" العبريّ، فقد أعلنت "منظمات المعبد" أنها تبحث عن أماكن لتخزين قرابين "الفصح" في مناطق قريبة من المسجد. ونشر المستوطنون إعلانًا على غرار العام الذي سبقه جاء فيه: "هل لديك مساحة إضافية، وتريد كسب المال؟ نبحث

1 ما أبرز الاعتداءات على الأقصى في تشرين الأول/أكتوبر 2024، موقع مدينة القدس، 2024/11/1. https://qii.media/news/43683
2 القدس البوصلة (تليجرام)، 2024/1/17. https://t.me/alqudsalbwsalah/35801
3 Jewish press، 2024/4/15. https://tinyurl.com/4xw74zx7
4 إسرائيل ناشيونال نيوز، 2024/4/15. https://www.israelnationalnews.com/en/news/388525

عن مكان لتخزين الماعز في البلدة القديمة، ويفضل أن يكون بجانب الأقصى". "منظمات المعبد" قدمت في 2024/3/31 التماسًا إلى شرطة الاحتلال للسماح لها بذبح "قربان الفصح" في المسجد الأقصى[1].

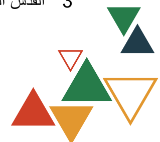
وللعام الثالث على التوالي أعلنت "منظمات المعبد" عن برنامج للمكافآت، لتشجيع المستوطنين على تقديم القرابين داخل الأقصى، أو جلبها إلى المسجد، ففي 2024/4/19 أعلنت منظمة "عائدون إلى جبل المعبد" عن برنامج مكافآت لمن يستطيع إدخال قرابين "الفصح" إلى الأقصى، وقد وصلت إلى 50 ألف شيكل (نحو 13 ألف دولار أمريكي)[2]، إضافةً إلى مكافآت أخرى لمن يستطيع التقاط صورة "القربان" أو يشارك فيه، تراوحت ما بين 200 شيكل (نحو 30$) و2500 شيكل (نحو 660$)[3].

ولم تكتف المنظمات المتطرفة بدعوة أنصارها إلى تقديم "قرابين الفصح" فقط، بل عملت على استعراض انخراط المستوطنين بهذه الطقوس، فقد نظمت منظمة "العودة إلى جبل المعبد" في اليوم الذي سبق أول أيام الفصح في 2024/4/22، مسيرة من مستوطنة "كوخاف يعقوب" إلى القدس المحتلة. وفي اليوم نفسه حاول المستوطنون إدخال "القرابين الحيوانيّة" إلى المسجد، وأعلنت شرطة الاحتلال عن اعتقالها 13 مستوطنًا حاولوا إدخال القرابين، عبر إخفائها داخل أكياس، وكراتين، وعربة



صورة نشرتها منظمة "عائدون إلى جبل المعبد" تحتفي بها بالمستوطنين الذين حاولوا تقديم "قرابين" الفصح

1 موقع القدس 360، 2024/5/1. https://tinyurl.com/5n7k3vzf
2 وكالة قدس برس، 2024/4/19. https://qudspress.com/128325/
3 القدس البوصلة، 2024/4/25. https://tinyurl.com/24tjc9xp



أطفال[1]. ونشرت منظمات الاحتلال المتطرفة منشورًا قالت فيه: "شكرًا جزيلًا لكل النشطاء المخلصين الذين بذلوا جهودًا كبيرة لحضور تقديم قُربان الفصح، وكذلك لكل من عملوا خلف الكواليس وساعدوا في هذا الجهد. صحيح للأسف لم نتمكن من تقديم قُربان الفصح هذا العام، ولكننا خرجنا بحُلم كبير بأن هذا الأمر ممكن وأن هناك الكثير من اليهود الصالحين مستعدون للتضحية من أجل هذه القضية. إلى العام القادم في أورشليم المعاد!"[2].

اقتحامات المسؤولين السياسيين الإسرائيليين

> خلال عام 2024 شاركت شخصيات سياسيّة إسرائيليّة عديدة في اقتحام الأقصى، تصدرهم وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير (القوة اليهوديّة)، الذي اقتحم الأقصى 4 مرات في أشهر الرصد، ووزير شؤون النقب والجليل يتسحاق فاسرلاوف (القوة اليهوديّة)، إضافةً إلى عضوي "الكنيست" عميت هليفي (ليكود)، ويتسحاق كروزر (القوة اليهودية).

تحمل اقتحامات المسؤولين السياسيين الإسرائيليين للأقصى دلالات عديدة، وفي مقدمتها محاولة إظهار "السيادة الإسرائيليّة" على المسجد، والعمل على جذب جمهور المستوطنين للمشاركة في هذه الاقتحامات، وجذب المزيد من الشرائح داخل مجتمع الاحتلال، لكي تشارك في الاقتحامات، وخلال عام 2024 شاركت شخصيات سياسيّة إسرائيليّة عديدة في اقتحام الأقصى، تصدرهم وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير (القوة اليهوديّة)، الذي اقتحم الأقصى في أكثر من مناسبة، ووزير شؤون النقب والجليل يتسحاق فاسرلاوف (القوة اليهوديّة)، إضافةً إلى عضوي "الكنيست" عميت هليفي (ليكود)، ويتسحاق كروزر (القوة اليهودية).

ففي 2024/5/22 وتزامنًا مع ما يُسمى بـ"عيد الفصح الصغير"، شارك بن غفير في اقتحام المسجد، وخلال الاقتحام سجل بن غفير رسالة مصورة قال فيها: "علينا السيطرة على هذا المكان الأكثر أهمية على الإطلاق"، وبحسب مصادر مقدسية كان هذا الاقتحام الرابع لبن غفير، منذ توليه منصبه في الحكومة الإسرائيلية، والأول منذ بداية معركة "طوفان الأقصى"[3]. وعلى أثر الاقتحام

1 الجزيرة نت، 2024/4/23. https://tinyurl.com/4p8m3t2b
2 صفحة منظمة "عائدون إلى جبل المعبد" على فيس بوك، 2024/4/23. https://tinyurl.com/4hwk4t9w
3 موقع مدينة القدس، 2024/5/29. https://qii.media/items/2083

نشر بن غفير منشورًا في حسابه على منصة "إكس" قال فيه: "صعدت هذا الصباح إلى جبل المعبد، المكان الأكثر قدسية لشعب إسرائيل والذي ينتمي لدولة إسرائيل حصرًا. وأوضحت أن الدول التي اعترفت بدولة فلسطين إنّما تكافئ حماس وداعميها في غزة، لن نسمح بأي استسلام يتضمن إعلان دولة فلسطينية"[1]. وتأتي تصريحات بن غفير في سياق ربط العدوان على الأقصى بتطورات معركة "طوفان الأقصى"، وخاصة التفاعلات الدولية مع العدوان.

وفي 2024/7/18 اقتحم بن غفير المسجد الأقصى للمرة الثانية، وسط حماية مشددة من قبل قوات الاحتلال التي منعت الفلسطينيين من الدخول إلى المسجد بالتزامن مع الاقتحام، وأثنائه سجل بن غفير موقفًا متعلقًا بالعدوان على قطاع غزة، فقد صرّح بأن "إعادة المختطفين يجب أن تتم عبر زيادة الضغط العسكري على حماس"، وقال بن غفير، في مقطع مصور نشره على منصة "إكس": "جئت إلى هنا، إلى أهم مكان لدولة إسرائيل ولشعبها، للصلاة من أجل عودة المختطفات والمختطفين (في قطاع غزة) إلى ديارهم، ولكن من دون صفقة غير شرعية، ومن دون استسلام"، وأضاف: "أدعو الله وأعمل جاهداً أيضاً أن يكون لدى رئيس الوزراء القوة حتى لا يتراجع وأن يذهب إلى النصر - لزيادة الضغط العسكري، لتحقيق النصر"[2].



بن غفير يقتحم الأقصى في 2024/7/18

1 الجزيرة نت، 2024/5/22. https://tinyurl.com/pf3dw3kc

2 وكالة الأناضول، 2024/7/18. https://tinyurl.com/3rj7exzf



أما اقتحام بن غفير الثالث فكان في 2024/8/13، بالتزامن مع ذكرى "خراب المعبد"، ورافقه عددٌ من الوزراء في حكومة الاحتلال وأعضاء "الكنيست"[1]، وخلال الاقتحام صرّح بن غفير: "نحن اليوم بالتاسع من آب، في جبل المعبد، لإحياء ذكرى تدمير المعبد، ولكن علينا أيضًا أن نقول بصراحة: لقد تم إحراز تقدم كبير جدًا هنا في مجال الحكم والسيادة، صور لليهود الذين يصلون هنا، وكما قلت: سياستنا هي السماح بالصلاة لليهود"، وعلق مرة أخرى على قضية العدوان على غزة: "يجب أن ننتصر في هذه الحرب، وألا نذهب إلى مؤتمرات في الدوحة أو القاهرة، بل نهزمهم ونركعهم، هذه هي الرسالة، يمكننا هزيمة حماس، وجعلها تركع"[2].

وجاء آخر اقتحامات بن غفير للمسجد، بالتزامن مع اليوم الأول لعيد "الأنوار/الحانوكاه" في 2024/12/26، وقال بن غفير في منشورٍ له على منصة إكس: "صعدت هذا الصباح إلى مكان معبدنا، أصلي من أجل السلام لجنودنا، والعودة السريعة لجميع الأسرى والنصر الكامل"[3]. ولم يكتف الوزير المتطرف بتدنيس المسجد الأقصى، بل تجوّل في أزقة البلدة القديمة، فعلى أثر خروجه من المسجد سار في أزقة البلدة القديمة حتى خرج من باب العمود، وسط انتشارٍ أمنيّ كثيف[4]. ويُعدّ هذا الاقتحام السابع لبن غفير منذ توليه وزارة الأمن القومي، والرابع منذ اندلاع معركة "طوفان الأقصى"[5].

ولم تكن اقتحامات بن غفير للأقصى هي الاعتداء الوحيد على المسجد، فقد شهد عام 2024 جملةً من التطورات لها علاقة بالمخططات التي يعمل عليها وزير الأمن القومي أو المقربون منه، ففي 2024/4/16 كشفت قناة "كان" العبريّة أنّ وزير الأمن القومي حوّل "تغيير الوضع القائم في الأقصى" إلى هدف رسمي لوزارته، وأدرجت الوزارة هذا الهدف ضمن خطة عملها السنوية، وتضمنت الخطة السماح للمستوطنين بأداء الصلوات العلنية في الأقصى، وبحسب القناة تُشير الخطة إلى وجوب إنهاء ما تسميه "التمييز" ضد اليهود في لأقصى، وإضافةً إلى ما سبق تشمل الخطة إجراءاتٍ لتعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأقصى، وتلزم وزارة الأمن القومي بتوسيع استخدام الوسائل التكنولوجية لضمان ضبط الأمن فيه[6].

وإلى جانب مشاركة بن غفير المباشرة في اقتحامات الأقصى، تصدّر حالة التجييش الرسمي بحق الأقصى، ومحاولة تغيير الوضع القائم، ففي 2024/7/24 وخلال مؤتمر عُقد في "الكنيست"

1 الجزيرة نت، 2024/8/13. https://tinyurl.com/36z8t4p9
2 I24 news، 2024/8/13. https://tinyurl.com/mu7u9sv3
3 Euro news، 2024/12/26. https://tinyurl.com/bddp2ruh
4 موقع مدينة القدس، 2025/1/1. https://qii.media/items/2165
5 عرب 48، 2024/12/26. https://tinyurl.com/4xvjf4vx
6 وكالة الأناضول، 2024/4/17. https://tinyurl.com/ukpcte6k

يهدف إلى تشجيع المستوطنين على اقتحام الأقصى، جدد بن غفير دعوته اليهود إلى الصلاة في المسجد الأقصى، إذ قال إنه صلى الأسبوع الماضي، وقال: "أنا القيادة السياسية والقيادة السياسية تقرر لليهود الصلاة" في إشارة إلى الصلاة في المسجد، وأضاف بن غفير في منشور لاحق في موقع "إكس" أنه يتبنى هذا الموقف منذ نصف عام، وأضاف: "في عهدي، لن يكون هناك تمييز عنصري ضد اليهود الذين هم وحدهم ممنوعون من الصلاة في أقدس مكان للشعب اليهوديّ"[1].

ولم يكن هذا التصريح الوحيد لوزير الأمن القومي، ففي 2024/8/26 وخلال مقابلة مع واحدة من المحطات الإذاعيّة العبريّة، أبدى بن غفير رغبته "بإقامة كنيس يهوديّ في الأقصى"، وجاء ذلك ردًا على سؤال المذيع له، وأجاب بـ"نعم"[2]، وأوضح بن غفير في حديثه الإذاعي أن "القانون يساوي بين حقوق المسلمين واليهود في إقامة الصلوات" في المسجد الأقصى، مضيفًا "لو فعلت كل ما أردتُ في جبل المعبد لمدة طويلة، ولو أتيحت لي الفرصة، لكان علم إسرائيل قد رفع هناك"[3].

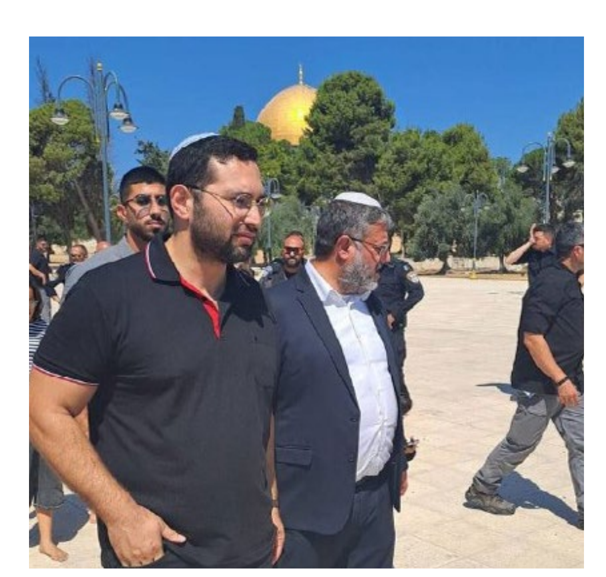
وإلى جانب بن غفير شارك في اقتحامات الأقصى عضو "الكنيست" عميت هليفي (ليكود)، وكان اقتحامه الأول في 2024/4/28 بالتزامن مع اليوم السادس لعيد "الفصح" العبري رافقه خلال الاقتحام الحاخام المتطرف يهودا غليك[4]، وأظهرتْ "منظمات المعبد" احتفاءً بمشاركة هليفي في الاقتحام[5]. أما اقتحامه الثاني فكان في 2024/8/13، بالتزامن مع اقتحام ذكرى "خراب المعبد"[6].



عضو "الكنيست" عميت هليفي يقتحم الأقصى في 2024/4/28

1 مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2024/7/25. https://tinyurl.com/yuhv9kws
2 بي بي سي عربي، 2024/8/27. https://tinyurl.com/mdnnwfp5
3 الجزيرة نت، 2024/8/26. https://tinyurl.com/56tpsf4s
4 الجزيرة نت، 2024/4/29. https://tinyurl.com/2bv2v9vc
5 صفحة منظمة عائدون إلى جبل "المعبد" (بيدينو)، 2024/4/28. https://tinyurl.com/ymtc8nz9
6 الجزيرة نت، 2024/8/13. https://tinyurl.com/36z8t4p9




الوزيران بن غفير وفاسرلاوف خلال مشاركتهما في اقتحام الأقصى في 2024/8/13

ومن الشخصيات السياسيّة التي برزت في اقتحامات الأقصى في عام 2024، وزير شؤون النقب والجليل يتسحاق فاسرلاوف (القوة اليهوديّة)، الذي اقتحم الأقصى مرتين، الأولى في 2024/6/5 تزامنًا مع ذكرى احتلال الشطر الشرقي من القدس بالتقويم العبري (يوم توحيد القدس)، ورافقه خلال الاقتحام عضو "الكنيست" يتسحاق كروزر (القوة اليهودية)[1]، وإلى جانبهم شارك في هذا الاقتحام عضو "الكنيست" السابق موشيه فيغلين[2]، ووزير الزراعة السابق في حكومة الاحتلال أوري أريئيل[3]. أما الثانية ففي 2024/8/13 بالتزامن مع اقتحام ذكرى "خراب المعبد"[4].

وإلى جانب بن غفير برز اسم فاسرلاوف بوصفه أحد أبرز العاملين من أجل تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى باعتراف نتنياهو الذي وصف مشاركة فاسرلاوف وبن غفير في اقتحام الأقصى وأداء الطقوس العلنية في الأقصى بتاريخ 2024/8/13، بأنه "تجاوزٌ للوضع الراهن"، وزعم أن سياسة الاحتلال في الأقصى "لم تتغير"، لكن فاسرلاوف أكد في مقابلة إذاعيّة في 2024/8/14 أنه أبلغ نتنياهو بأنه يعتزم اقتحام المسجد الأقصى، وأنه نسق اقتحامه مع جميع الجهات التي ينبغي التنسيق معها، وأنه يفعل ذلك في كل اقتحام يقوم به، وأشار فاسرلاوف إلى نتنياهو بقوله: "لا نطلب مصادقة، وإنما نبلغه فقط"[5].

1 وكالة الأناضول، 2024/6/5. https://tinyurl.com/2khkkrny
2 وكالة وفا، 2024/6/5. https://tinyurl.com/4ycjyjr2
3 ألترا فلسطين، 2024/6/5. https://tinyurl.com/2s3b6avk
4 القدس المقدسية، 2024/8/13. https://www.alquds.com/ar/posts/131853
5 عرب 48، 2024/8/14. https://tinyurl.com/muhyu8x9

وفي ما يأتي جدول يبين مجمل اقتحامات أعضاء الكنيست والحكومة للمسجد الأقصى:

عضو الكنيست أو الحكومة	تاريخ الاقتحام	عدد الاقتحامات
إيتمار بن غفير/وزير الأمن القومي	2024/5/22	4
	2024/7/18	
	2024/8/13	
	2024/12/26	
يتسحاق فاسرلاوف/ وزير النقب والجليل	2024/6/5	2
	2024/8/13	
يتسحاق كروزر	2024/6/5	1
عميت هاليفي	2024/4/28	2
	2024/8/13	
المجموع	**9**	

وفي مقارنة مع أعداد الاقتحامات السياسية في عام 2023، نجد أنها شهدت في عام 2024 تراجعًا طفيفًا، ففي عام 2023 نفذ أعضاء "الكنيست" ووزراء حكومة الاحتلال 11 اقتحامًا، في مقابل 9 اقتحامات لشخصيات سياسيّة في عام 2024، وهو ما يعني بأنها تراجعت بنسبة 18%. ومن الجدير ذكره أن عدد الاقتحامات السياسيّة لا يعني بالضرورة عدد المشاركين فيها، إذ ينفذ السياسيّ الإسرائيليّ أكثر من اقتحام واحد خلال العام، ففي عام 2024 اقتحم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير الأقصى 4 مرات.

ونورد في الجدول الآتي أعداد الاقتحامات السياسية التي نفذها أعضاء في "الكنيست" أو حكومة الاحتلال ما بين عامي 2015 و2024:

السنة	عدد الاقتحامات السياسية	ملاحظات
2015[1]	2	توقفت الاقتحامات السياسية منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 إلى 2015/7/25 بقرار من رئيس الحكومة نتنياهو، خوفًا من تفجُّر الأوضاع.

1 هشام يعقوب (محرر): التقرير السنوي حال القدس 2015، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط 1، 2016، ص 20 - 22.



2016[1]	لا توجد اقتحامات سياسية بقرار من رئيس الحكومة الإسرائيلية	في 2015/10/7 أصدر نتنياهو رئيس حكومة الاحتلال قرارًا بمنع اقتحامات أعضاء الكنيست والحكومة؛ بسبب موجة العمليات الفلسطينية والتصعيد الذي شهدته المناطق الفلسطينية ضد محاولات تقسيم الأقصى واستهداف المرابطين والمرابطات.
2017[2]	4	في 2017/7/3 أصدر رئيس الحكومة نتنياهو قرارًا بالسماح لأعضاء الكنيست والوزراء باقتحام الأقصى بعد منع دام مدة عام ونصف.
2018[3]	16	في 2017/8/24 اتخذت الشرطة الإسرائيلية بالتنسيق مع مكتب رئيس الحكومة قرارًا بالسماح لأعضاء "الكنيست" باقتحام الأقصى ليومٍ واحدٍ فقط في 2017/8/29 وذلك في ضوء التحسن النسبيّ في الوضع الأمنيّ في منطقة الأقصى، ولأهداف تجريبيّة. منذ 2017/8/24 إلى 2018/7/3 بقيت الاقتحامات السياسية تحت بند البرنامج التجريبيّ والأذونات الاستثنائيّة، وشهدت هذه المدة بعض الاقتحامات لأعضاء في الكنيست، ولكنّها توقفت بقرار رسمي من نتنياهو الذي حظر اقتحامات أعضاء "الكنيست" منذ 2018/3/30 إلى 2018/6/15 بسبب حلول رمضان، وخوفًا من التوتر الأمني في القدس، فيما رجحت مصادر بأن يكون ذلك لمنع أي توتر أو أزمة دبلوماسية مع الأردن، وبقي الأمر كذلك إلى حين صدور قرار نتنياهو الرسميّ بإعادة السماح باقتحام الأقصى في 2018/7/3
2019[4]	8	
2020[5]	2	كانت هناك إغلاقات وتشديدات في المسجد الأقصى بسبب تفشي فايروس كورونا.

1 التقرير السنوي حال القدس 2016، ص 42، 54.
2 التقرير السنوي حال القدس 2017، ص 48 - 50.
3 التقرير السنوي حال القدس 2018، ص 55.
4 التقرير السنوي حال القدس 2020، ص 34.
5 المرجع نفسه.

2021[1]	7	
2022[2]	11	
2023[3]	11	
2024	9	تراجعت الاقتحامات السياسيّة بشكلٍ طفيف بعد اندلاع معركة "طوفان الأقصى"

وإلى جانب المشاركة في اقتحام المسجد الأقصى، يسعى المستوى السياسي الإسرائيلي إلى فرض تغييرات مباشرة في "الوضع القائم"، وما يرتبط بذلك من محاولات فرض الطقوس اليهوديّة العلنية، ففي بداية شهر حزيران/يونيو أعلنت أذرع الاحتلال المتطرفة عن عقد يوم نقاشي في "الكنيست" في 2024/6/2، لمناقشة مشاريع الإحلال الديني في الأقصى تحت عنوان "عودة إسرائيل إلى جبل المعبد"، بدعوة من وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، وعضو "الكنيست" يتسحاق كروزر، بالشراكة مع "اتحاد منظمات المعبد"، وبمشاركة حاخامات ورؤساء وطلاب من المدارس الدينية المتطرفة إلى جانب أعضاء من "الكنيست"[4]، ولاحقًا أعلنت هذه المنظمات عن تأجيل المؤتمر إلى 2024/7/24[5]. وتخلل المؤتمر تصريحات من قبل وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير أشرنا إليها آنفًا.

ولم يقف الانخراط الرسمي في العدوان على الأقصى عند الاقتحامات وعقد المؤتمرات وإطلاق التصريحات فقط، فقد شهد عام 2024 تطوران بالغا الخطورة هما:

- **الأول:** في 2024/8/27 أعلنت وزارة التراث في حكومة الاحتلال، عن إقامة "جولات إرشادية في المسجد الأقصى" ممولة من حكومة الاحتلال، ورصدت من أجل هذه الجولات مليوني شيكل (نحو 558 ألف دولار أمريكي)، وأعلنت الوزارة أنها "ستسمح لأول مرة لآلاف اليهود، ومئات الآلاف من السياح، بالاطلاع على التراث اليهودي لجبل المعبد"، على أن يبدأ البرنامج في الأسابيع التي تلت إصدار القرار، وبحسب المصادر العبريّة فقد تمّ إقرار المشروع بعد أخذ الموافقة عليه من المدير العام لمكتب بن غفير، وأكدّ نائب قائد منطقة القدس موافقة الشرطة على الاقتحامات الممولة[6].

1 التقرير السنوي حال القدس 2021، ص 38.
2 التقرير السنوي حال القدس 2022، ص 45 - 46.
3 التقرير السنوي حال القدس 2023، ص 65.
4 موقع مدينة القدس، 2024/6/5. https://qii.media/items/2087
5 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/6/2. https://tinyurl.com/bdf2vk7w
6 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/8/27. https://tinyurl.com/yacrtnkn



- **الثاني:** تعيين قائدٍ جديد للشرطة الإسرائيلية في القدس المحتلة، ففي 2024/9/13 عيّنَ وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير الضابط أمير أرزاني قائدًا للشرطة في القدس المحتلة، وكان أرزاني يشغل منصب الضابط المسؤول عن السماح بانتهاكات المتطرفين في الأقصى، فقد سمح لهم بأداء الطقوس العلنية، إضافةً إلى توفير الغطاء والحماية لتقديم الدروس والشروحات العلنية[1].

مقتحمو المسجد الأقصى من "السيَّاح" الأجانب

عقب انطلاق معركة "طوفان الأقصى" شهدت اقتحامات "السياح" تراجعًا كبيرًا، ففي عام 2024 وثقت محافظة القدس اقتحام 40001 "سائح" للمسجد الأقصى[2]، وتُشير مصادر فلسطينية أخرى إلى رقم أعلى قليلًا وهو 40640 مقتحمًا[3]. في المقابل وصل عددهم في عام 2023 إلى نحو 749877 "سائحًا"[4]، وتُظهر هذه الأرقام أن عدد مقتحمي الأقصى في عام 2024 يُشكل نحو 5.3% فقط من عدد "السياح" الذين اقتحموا الأقصى في عام 2023، وهو الرقم الأدنى في السنوات الماضية باستثناء عام 2021 الذي شهد تراجعًا بسبب جائحة "كورونا".

ويوضح الجدول الآتي أعداد مقتحمي المسجد الأقصى من "السياح" خلال أشهر عام 2024 بحسب تقرير "مرصاد" الصادر عن شبكة معراج[5]:

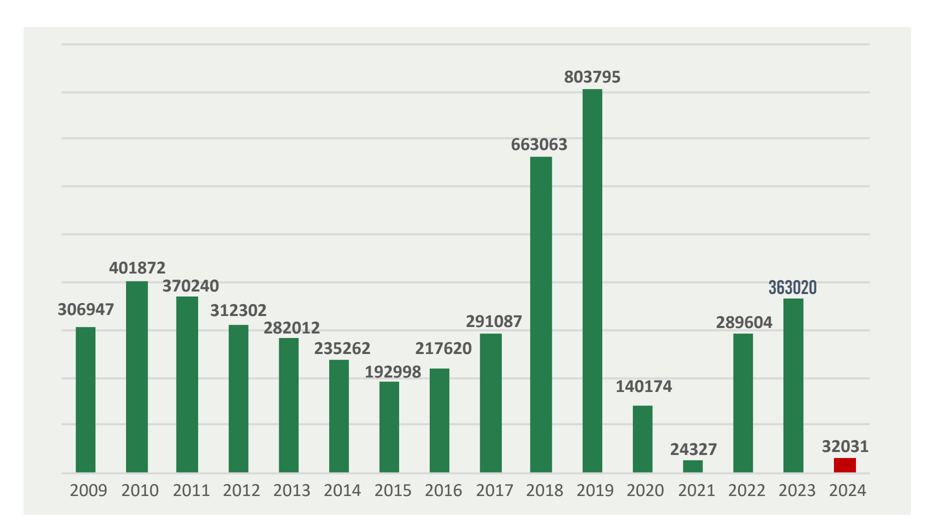
أشهر عام 2024	عدد المقتحمين من "السياح"
كانون الثاني/الثاني	1205
شباط/فبراير	2550
آذار/مارس	2478
نيسان/أبريل	1695
أيار/مايو	5921
حزيران/يونيو	4926
تموز/يوليو	3937

1 الجزيرة نت، 2024/9/13. https://tinyurl.com/bdnb5p57
2 الدستور الأردنية، 2025/1/10. https://tinyurl.com/yabnyaj8
3 شبكة معراج، نشرة مرصاد، تقارير عام 2024. https://m3raj.net/?cat=40
4 التقرير السنوي حال القدس 2023، ص 69.
5 شبكة معراج، نشرة مرصاد، مرجع سابق.

آب/أغسطس	3286
أيلول/سبتمبر	3518
تشرين الأول/أكتوبر	3498
تشرين الثاني/نوفمبر	3624
كانون الأوّل/ديسمبر	4002
المجموع	**40640**

أما المصادر الإسرائيليّة فأشارت إلى أن أعداد "السياح" أقل بشكلٍ ملحوظ مقارنةً بالمصادر الفلسطينيّة، إذ شارك في اقتحام المسجد نحو 32031 "سائحًا" في عام 2024، في مقابل مشاركة نحو 363020 "سائحًا" في عام 2023[1]، وهو ما يعني أن المقتحمين "السياح" في 2024، يشكلون نحو 8.8% من المقتحمين "السياح" في عام 2023. ومقارنة بالرقم الصادر عن محافظة القدس، تُشير مصادر الاحتلال إلى أنها أقل بنحو 20% (19.925)، ويعود سبب الفارق إلى عدة عوامل، من بينها أدوات الرصد.

وفي ما يأتي تطور أعداد مقتحمي الأقصى من "السياح" الأجانب من عام 2009 حتى نهاية عام 2024 بحسب المصادر الإسرائيليّة[2]:



1 ماكور ريشون، 2025/1/6. https://tinyurl.com/y4su3rkd.
2 المرجع نفسه.



وخلال أشهر الرصد تصدر الحاخام المتطرف يهودا غليك اقتحامات مجموعاتٍ من "السياح" وتكررت اعتداءاته لمواضع بعينها داخل المسجد الأقصى، وخاصة ساحة مصلى قبة الصخرة، التي يُحظر على المستوطنين الدخول إليها لاعتبارات دينيّة يهوديّة، إضافةً إلى تقديمه شروحاتٍ تلموديّة للمقتحمين، وفي النقاط الآتية أبرز الاعتداءات التي قادها غليك في أشهر الرصد:

- في 2024/9/22 شارك في اقتحام الأقصى مجموعة من "السياح" من الهند، تنتمي إلى ما يُسمى "الصهاينة المسيحييّن"، والتقطوا صورة أمام مصلى قبة الصخرة، ورافقهم في الاقتحام الحاخام يهودا غليك، ونشر غليك الصورة مُعلقًا "الصلاة على صهيون برفقة عاشق إسرائيل"[1].
- في 2024/10/17 رافق الحاخام يهودا غليك، مجموعةً من "السياح" الصهاينة من الصين، اقتحموا المسجد الأقصى في أول أيام عيد "العُرش"، وأدوا طقوسًا خاصة بهم على درجات البائكة الشرقية، باتجاه قبة الصخرة[2].
- في 2024/10/27 قدّم يهودا غليك شروحاتٍ لمجموعة من "السياح" الصهاينة داخل صحن قبة الصخرة، وكشفت مصادر مقدسية أن غليك وقف أمام قبة "محمد بيك" وقدّم شروحاتٍ خلال وجوده في هذا المكان[3]، واستخدم مكبرًا للصوت خلال كلمته، وأدى طقوسًا يهوديّة برفقة "السياح"[4].



غليك يقدم شروحاتٍ في صحن قبة الصخرة

1 موقع مدينة القدس، 2024/9/25. https://qii.media/items/2136
2 القدس البوصلة (منصة إكس)، 2024/10/20. https://tinyurl.com/5ammvr4j
3 القدس البوصلة، 2024/10/27. https://alqudsalbawsala.com/ar/post/1785
4 مقطع مصور يظهر غليك وهو يقدم شروحات لمرافقيه من "السياح" داخل المسجد الأقصى: https://tinyurl.com/4w79cvbp

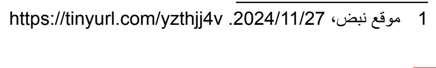
- في 2024/11/26 رافق الحاخام المتطرف يهودا غليك وفدًا صهيونيًا أمريكيًا وصف بأنه من "السياح"، ودنسوا صحن قبة الصخرة[1].

ب. ربط اقتحام الأقصى بالعدوان على غزة

سعت منظمات الاحتلال المتطرفة إلى ربط اقتحامات المسجد الأقصى بالعدوان على قطاع غزة، في محاولة لإيصال رسالة إلى الفلسطينيين تتضمن إجهاض مكاسب عملية "طوفان الأقصى" التي كان من أهدافها الدفاع عن المسجد، وقد شهدت أشهر الرصد جملةً من الاعتداءات، تنوعت ما بين تأبين قتلى الاحتلال خلال العدوان البري في غزة داخل الأقصى، ومشاركة أعضاء "منظمات المعبد" جنودًا في صفوف قوات الاحتلال في القطاع، وارتداء بعض المقتحمين الزيّ العسكري قبل التحاقهم بالخدمة العسكرية ضمن الوحدات المشاركة في العدوان، ووضع رُقَع قماشيّة عليها رسم "المعبد" المزعوم على الزي العسكري لجنود الاحتلال المشاركين في العدوان على غزة، وغيرها الاعتداءات. وفي ما يأتي أبرز الاعتداءات التي شهدها الأقصى في سياق ربط المعركة على المسجد الأقصى بالعدوان على غزة:

> عملت منظمات الاحتلال المتطرفة على ربط اقتحامات المسجد الأقصى بالعدوان على قطاع غزة، في محاولة لإرسال رسالة إلى الفلسطينيين تتضمن إجهاض مكاسب عملية "طوفان الأقصى" التي كان أحد أسبابها الدفاع عن المسجد، وقد شهدت أشهر الرصد جملةً من الاعتداءات، تنوعت ما بين تأبين قتلى الاحتلال خلال العدوان البري في غزة داخل الأقصى، ومشاركة أعضاء "منظمات المعبد" جنودًا في صفوف قوات الاحتلال في القطاع، وارتداء بعض المقتحمين اللباس العسكري قبل التحاقهم بالخدمة العسكرية ضمن الوحدات المشاركة في العدوان، أو على أثر عودتهم من الخدمة العسكرية، ووضع رقعاتٍ قماشيّة عليها رسم "المعبد" المزعوم على ألبسة جنود الاحتلال المشاركين في المجازر في غزة وغير ذلك.

- في 2024/1/8 دعت "منظمات المعبد" أنصارها إلى اقتحام المسجد الأقصى في بداية الشهر العبري الجديد في 2024/1/11، وذلك لتأبين جندي قُتل في غزة، وبحسب هذه المنظمات فالجندي هو الضابط "هرئيل شرفيط"، ونعت المنظمات المتطرفة الجندي القتيل وقالت إنه



1 موقع نبض، 2024/11/27. https://tinyurl.com/yzthjj4v

كان يشارك في اقتحام الأقصى باستمرار[1]. وفي 2024/1/11 أدى المقتحمون صلاة خاصة للجنود القتلى، وحملوا مظلاتٍ تحمل صورة الجندي المقتول وصورة قبة الصخرة كُتب عليها "هذا هو انتصارنا"[2].

- في 2024/1/23 أعلنت "منظمات المعبد" عن مقتل أحد أنصارها من جنود الاحتلال، وقُتل الجندي "إسرائيل سكول" برفقة 23 آخرين في مخيم المغازي، وأشارت المنظمات إلى أن الجندي وعائلته من مقتحمي الأقصى، وأنهم من الفاعلين في منظمة "بيدينو" المتطرفة[3].
- في 2024/1/24 نشر أحد مقتحمي الأقصى صورةً من داخل المسجد لرقعةٍ قماشية تجسد رسمًا "للمعبد" وأرفقها بعبارة "إلى أورشليم تحولنا"، وأشارت مصادر مقدسية إلى أنها الرقعة ذاتها التي وزعتها "منظمات المعبد" على مئات من جنود الاحتلال المشاركين في العدوان على غزة[4].
- في 2024/1/30 شهد اقتحام الأقصى إقامة طقوس علنية للجنود الذين قُتلوا في قطاع غزة، وللأسرى الإسرائيليين في القطاع[5]، وكان من بين المقتحمين عائلة جندي قتل في القطاع، وأبّنوه خلال الاقتحام، وصرحت والدته بأن "هذه الحرب من أجل المعبد"[6].



صورة التقطها الجندي أمام مصلى قبة الصخرة نشرتها منظمة "بيدينو"

- في 2024/1/31 اقتحم المسجد الأقصى جنديّ بعد عودته من القتال في غزة، ونشرت منظمة "بيدينو" صورة الجندي على صفحتها في "فيس بوك" وأرفقتها بالتعليق الآتي: "مبارك ليهودا أوري فيشر الذي أُفرج عنه مؤخرًا من الخدمة الاحتياطيّة، صعد هذا الصباح إلى جبل المعبد، وفي المساء يقيم حفل زفافه! تهانينا ومبروك"[7].

1 القدس البوصلة (تليجرام)، 2024/1/10. https://t.me/alqudsalbwsalah/35695
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/1/11. https://tinyurl.com/3xrher39
3 جريدة اللواء، 2024/1/31. https://tinyurl.com/2y4u2dp7
4 القدس البوصلة (فيسبوك)، 2024/1/24. https://tinyurl.com/36hwjvpc
5 شبكة قدس الإخبارية (منصة إكس)، 2024/1/30. https://tinyurl.com/3zhntrff
6 موقع مدينة القدس، 2024/1/31. https://tinyurl.com/5cv6msnh
7 منظمة "العودة إلى جبل المعبد" (بيدينو)، 2024/1/31. https://tinyurl.com/4rjz5t5j

- في 2024/2/20 اقتحم الأقصى عددٌ من جنود الاحتلال الذين خدموا في مناطق الضفة الغربية المحتلة، وبحسب منظمة "بيدينو" شارك عددٌ من أعضاء قيادة "كتيبة 8109" في جيش الاحتلال، في اقتحام المسجد على أثر قضاء 4 أشهر ونصف في الخدمة، وعلقت المنظمة المتطرفة على صورتهم: "مرحبًا بكم! أحسنتم عملًا!"[1].
- في 2024/2/22 اقتحم الأقصى عددٌ من طلاب المدارس الدينيّة، رافقهم حاخام ارتدى اللباس العسكري، على أثر مشاركته في العدوان على قطاع غزة[2].
- في 2024/4/24 اقتحم الأقصى أحد نشطاء "منظمات المعبد"، مرتديًا الزيّ العسكري[3]، بعد التحاقه بقوات الاحتياط في جيش الاحتلال منذ بداية العدوان على قطاع غزة[4].



أحد نشطاء "منظمات المعبد" خلال اقتحامه الأقصى باللباس العسكري

- نشر موقع "ميديل إيست آي" البريطاني، في 2024/2/24، فيديو للحاخام اليهودي إليشا ولفنسون يخاطب عددًا من مقتحمي المسجد الأقصى، ويقول لهم: "عندما تسقط غزة، يأتي الخلاص، وسيقام المعبد المقدس". وأضاف: إن الجنود الإسرائيليين "يقاتلون في غزة من أجل المعبد المقدس"[5].
- في 2024/5/12 صرحت والدة أحد جنود الاحتلال الذين قتلوا في قطاع غزة، لقد: "فقدت ابني في هذه الحرب، والحرب هي من أجل جبل المعبد، نحن بحاجة إلى تقديم القرابين هناك، وبما أننا لا نفعل ذلك، فإننا مضطرون لتقديم أفضل أبنائنا قربانًا اللّه"، وبحسب المنظمات المتطرفة فإن عائلة القتيل من العائلات التي تداوم على اقتحام الأقصى[6].
- في 2024/5/28 كشفت منظمة "بيدينو" المتطرفة أنها أشرفت على مشاركة عددٍ من عائلات

1 منظمة "العودة إلى جبل المعبد" (بيدينو)، 2024/2/20. https://tinyurl.com/5fde8afy
2 براءة درزي، تقرير الأقصى الشهري شباط/فبراير 2024، موقع مدينة القدس، 2024/3/1. https://qii.media./news/43077
3 مرصاد إبريل 2024، شبكة معراج، 2024/4/30. https://m3raj.net/?p=15890
4 القدس البوصلة (تليجرام)، 2024/4/24. https://t.me/alqudsalbwsalah/37963
5 ميديل إيست آي (إكس)، 2024/2/24. https://tinyurl.com/mukdmyf9
6 منظمة "العودة إلى جبل المعبد" (بيدينو)، 2024/5/12. https://tinyurl.com/hdwt2j9y



أسرى الاحتلال لدى المقاومة في اقتحام الأقصى، وبحسب المنظمة أدى المقتحمون طقوسًا علنية في ساحات الأقصى[1].

- في 2024/7/9 نشرت مصادر مقدسية مقطعًا مصورًا لأحد نشطاء "جماعات المعبد"، وهو جندي في جيش الاحتلال، يُعلن فيه توزيعه رقعًا قماشية تتضمن صورة "المعبد" على جنود الاحتلال في قطاع غزة، ويطلب الدعم المادي لصناعة المزيد منها وتوزيعها[2].
- في 2024/8/2 اقتحم عددٌ من جنود الاحتلال الأقصى، على أثر عودتهم من القتال في غزة، ونشرت واحدةٌ من المنظمات المتطرفة أن الجنود من لواء "الإسكندروني"، وكان اقتحامهم للأقصى أول ما قاموا به بعد خروجهم من غزة[3].


جنود من لواء "الإسكندروني" خلال اقتحامهم للمسجد الأقصى

- في 2024/9/22 مستوطنون يطلقون بالونات صفراء تجاه سماء المسجد الأقصى (تدل على المطالبة بإطلاق الأسرى وتأييد الإبادة في غزة)، ويتعمدون رفع أصوات الغناء والموسيقى، لكي تصل إلى باحات المسجد تزامنًا مع صلاة المغرب[4].
- في 2024/10/21 وتزامنًا مع اقتحامات عيد "العُرش"، دعا حاخام متطرف إلى تحرير أسرى الاحتلال في غزة، في أثناء مشاركته في اقتحامات المسجد الأقصى، خلال تجوله قبالة الرواق الغربي للمسجد[5].
- أدى مئات من جنود الاحتلال في 2024/11/10 "القسم العسكريّ"، في ساحة حائط البراق المحتل غربي المسجد الأقصى، بحضور عائلاتهم وشخصيات عسكريّة ودينيّة إسرائيليّة، وينتمي الجنود المشاركون في أداء القسم، إلى لواء "كفير 900" وهو لواء مشاة نظامي في جيش الاحتلال، وتأتي هذه الخطوة في سياق ربط العدوان على غزة ولبنان بالمسجد الأقصى، ونشر فكرة "المعبد" بشكلٍ أكبر في صفوف جيش الاحتلال[6].

1 القدس البوصلة، 2024/5/28. https://tinyurl.com/272wcmay
2 نبض، 2024/7/9. https://tinyurl.com/bdzatbzz
3 منظمة "العودة إلى جبل المعبد" (بيدينو)، 2024/8/2. https://tinyurl.com/48hkwup4
4 القدس البوصلة، 2024/9/22. https://tinyurl.com/yt4rxtb4
5 القدس البوصلة (فيس بوك)، 2024/10/22. https://tinyurl.com/52ahscfm
6 شبكة نبض، 2024/11/11. https://tinyurl.com/ye8tx97w



جندي يؤدي السجود الملحمي بلباسه العسكري قبالة مصلى قبة الصخرة

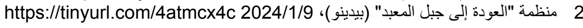
- في 2024/11/18 نشر جندي صهيوني وأحد نشطاء جماعات المعبد صورة له وهو يؤدي السجود الملحمي -مرتديًا الزيّ العسكري- في المسجد الأقصى قرب باب الرحمة، وكتب "قبل دخول غزة، صعدت أسجد لرب الجنود"[1].

ولم تقف خطوات "منظمات المعبد" وأذرع الاحتلال الأخرى، عند حدّ ربط العدوان على الأقصى بالإبادة في غزة، والاحتفاء بها، بل عملت على إرسال رسائل من داخل القطاع تتعلق بـ"المعبد" المزعوم، والافتخار بالمشاركين في الجرائم الإسرائيليّة من قبل أعضاء هذه المنظمات، وممن يُشارك في حرب الإبادة في غزة، وتدعو جنود الاحتلال إلى شراء رقاع تحمل شعار "المعبد" لوضعها على بزاتهم العسكريّة، ففي منشور لمنظمة "عائدون إلى جبل المعبد" (بيدينو) في 2024/1/9 أعلنت من خلاله وصول "رُقَع" جديدة، في إشارة إلى تلك التي تحمل رسميًا "للمعبد"، ووضعت رابطًا للطلب في التعليق على المنشور، وأضافت صورة لعدد من جنود الاحتلال وهم يستعرضون رقعهم[2].



صورة نشرتها منظمة "بيدينو" كتبت عليها: القتال من أجل "المعبد"

وتابعت أذرع الاحتلال نشر صور جنود الاحتلال والمقاطع المصورة من داخل غزة، ففي 2024/1/28 نشرت واحدة من منظمات الاحتلال متطرفة صورة لأحد جنود



1 القدس البوصلة (فيس بوك)، 2024/11/18. https://tinyurl.com/2fh635zf
2 منظمة "العودة إلى جبل المعبد" (بيدينو)، 2024/1/9 https://tinyurl.com/4atmcx4c





أحد جنود الاحتلال في خانيونس يقف قرب رسمٍ "للمعبد" وكتب أسفلها عبارة "الجسد في غزة، والقلب في جبل المعبد

الاحتلال في خانيونس يقف قرب رسمٍ "للمعبد" وكتب عليها عبارة "الجسد في غزة، والقلب في جبل المعبد"[1]. وكررت المنظمات المتطرفة احتفائها بأعضائها ممن يشاركون في الإبادة في غزة، ففي 2024/6/26 نشرت منظمة "العودة إلى جبل المعبد" (بيدينو)، صورةً لأحد أعضائها في قطاع غزة، وكتبت على الصورة: "صورة أخرى وصلتنا اليوم من أحد الجنود الموجودين في رفح!، جنودنا يواصلون القتال في غزة ضد العدو الذي استحوذ على جبل المعبد"[2].

ولم يقتصر ربط العدوان على الأقصى وبناء "المعبد" على غزة فحسب، فمع دخول لبنان على خط المواجهة، تفاعلت المنظمات المتطرفة مع العدوان، وعبّرت عن فرحها باغتيال عددٍ من قادة المقاومة، ففي 2024/9/18 شهد اقتحام الأقصى رقصاتٍ استفزازيّة من قبل المستوطنين، احتفالاً بالعدوان على لبنان، وشهد ذلك اليوم تفجير آلاف أجهزة "البيجر" في مناطق لبنانية عديدة، وهذا ما أدى إلى ارتقاء عشرات الشهداء وإصابة آلاف اللبنانيين[3]. وعقب اغتيال الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله[4]، نفذ مقتحمو الأقصى في 2024/9/29 رقصاتٍ استفزازية، وغنوا ووزعوا الحلويات احتفالاً بعملية الاغتيال[5].

وعلى غرار العدوان على قطاع غزة، شارك أعضاء في المنظمات المتطرفة في العدوان البري على جنوب لبنان، ونعت "منظمات المعبد"، بعض نشطائها ممن قُتل في لبنان، ففي 2024/10/25 نعت واحدة من المنظمات المتطرفة أحد الجنود، واصفةً إياه بأنه "أحد الصاعدين إلى جبل المعبد"، وقالت إن الجندي "شلومو أبيعاد" سقط "في معارك البطولة في لبنان" على حدّ وصفها[6]. وتكرر رسم "المعبد" المزعوم على منازل المدنيين في جنوب لبنان، ومن الأمثلة على

1 منظمة "العودة إلى جبل المعبد" (بيدينو)، 2024/1/28. https://tinyurl.com/22c6rn23
2 منظمة "العودة إلى جبل المعبد" (بيدينو)، 2024/6/26. https://tinyurl.com/j8txfejr
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/9/18. https://tinyurl.com/543bfa5d
4 اغتيل السيد حسن نصر الله يوم الجمعة في 2024/9/27، ولكن المستوطنين احتفلوا في أول اقتحام بعد الاغتيال في 2024/9/29.
5 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/9/30. https://tinyurl.com/5n6ur9hh
6 منظمة "العودة إلى جبل المعبد" (بيدينو)، 2024/6/26. https://tinyurl.com/yhzmsx3r

ذلك التقاط أحد جنود الاحتلال صورة قرب الرسم ونشرتها واحدةٌ من المنظمات المتطرفة في وسائل التواصل الاجتماعي[1].

ومنذ انطلاق معركة "طوفان الأقصى" فرضت قوات الاحتلال إجراءاتٍ مشددة أمام أبواب الأقصى، وفي محيط البلدة القديمة، عبر نصب مئات السواتر الحديديّة في شوارع المدينة المحتلة، وأزقة البلدة القديمة، وأثرت هذه الإجراءات في أعداد المصلين والمرابطين في الأقصى، وخاصة يوم الجمعة، وهذا ما أدى إلى تراجع أعداد المصلين إلى حدّ كبير، ووصلت في الجمعة الثامنة في 2023/12/1 إلى نحو 3500 مصلٍّ فقط[2]، في مقابل متوسط 50 ألف مصلٍ في الجُمع قبل العدوان على القطاع. وانسحبت هذه الإجراءات على عام 2024، ففي الجمعة الخامسة عشرة من العدوان في 2024/1/19، استمر منع قوات الاحتلال الشبان من أداء صلاة الجمعة في الأقصى، وعرقلت وصول المصلين، وبحسب مصادر مقدسية أدى نحو 15 ألف مصلٍّ، صلاة الجمعة في الأقصى، وانتشرت قوات الاحتلال داخل المسجد خلال أداء الصلاة[3]. وفي 2024/2/16 أدى صلاة الجمعة في الأقصى نحو 25 ألف مصلٍّ، وقد وصفت مصادر مقدسية هذا العدد بأنه الأعلى منذ بداية العدوان على قطاع غزة في 2023/10/7 [4]. وتراوحت أعداد المصلين في أيام الجمعة خلال أشهر عام 2024 ما بين 30 و40 ألفًا فقط[5].



حواجز قوات الاحتلال أمام أبواب البلدة القديمة وعرقلة وصول مئات المصلين إلى الأقصى

1 منظمة "العودة إلى جبل المعبد" (بيدينو)، 2024/10/27. https://tinyurl.com/jka5smkx
2 عرب 48، 2023/12/1. https://tinyurl.com/yc4vuz7c
3 الرسالة نت، 2024/1/19. https://tinyurl.com/5xvjabv7
4 الجزيرة نت، 2024/2/16. https://tinyurl.com/2rmthpdz
5 حصاد القدس 2024، القدس البوصلة، ص 33.



وفي ما يأتي أبرز القيود التي فرضتها قوات الاحتلال خلال أيام الجمعة[1]:

- الاعتداء الجسدي على المصلين وضربهم المصلين ومنع دخول أعدادٍ منهم.
- تفتيش بطاقات المصلين الشخصية واحتجازها.
- تفتيش حقائب المصلين والسيدات منهم على وجه الخصوص.
- الاعتداء على الصحفيين، ومنعهم من التغطية.
- اقتحام قوات الاحتلال المسجد في أثناء الخطبة والصلاة.

ت. مطالب "منظمات المعبد" ومحاولات تغيير "الوضع القائم" التاريخي في المسجد الأقصى

تسعى سلطات الاحتلال إلى تغيير "الوضع القائم" في الأقصى، وتحاول من خلال تكثيف اقتحامات المسجد بشكلٍ شبه يوميّ، وأداء الطقوس اليهوديّة العلنية في ساحات الأقصى، ومساعي السيطرة على أبواب الأقصى، أن تحول الوجود اليهوديّ في الأقصى، من وجودٍ مؤقت إلى دائم، في سياق محاولات الإحلال الديني في الأقصى، وتحويله إلى "معبد" يهوديّ بكامل مساحته. وقد شهدت السنوات الماضية تصاعدًا في مطالب "منظمات المعبد" لتغيير "الوضع القائم"، سواء عبر مطالبة الحكومات الإسرائيليّة بشكلٍ مباشر، أو بتنظيم المظاهرات والوقفات، أو من خلال فرضها على أرض الواقع.

تُشكل المؤتمرات التي تعقدها "منظمات المعبد" أو تشارك فيها، واحدةً من محطات الحراك الرامي إلى إحداث تغييرات ضمن المستويات السياسية والأمنية والاستيطانية، تُسهم في تغيير "الوضع القائم"، وتحقيق قفزاتٍ في العدوان على المسجد وأعداد مقتحميه، وفي هذا السياق نظّم "معهد المعبد" في 2024/3/27 مؤتمرًا لمناقشة التحضيرات الدينية لإقامة طقوس ذبح البقرة الحمراء التي تهدف إلى تحقيق التطهر من "نجاسة الموتى"، لتجاوز المنع المفروض على اليهود من الحاخامية الدينيّة الرسميّة على اقتحام الأقصى، وقد نشر "معهد المعبد" في شباط/فبراير 2024 إعلانًا طلب فيه كهنةً متطوعين لتدريبهم على طقوس التطهر بالبقرة الحمراء، ووضع شروطًا خاصة بالمتطوعين.

1 حصاد القدس 2024، القدس البوصلة، ص 33.

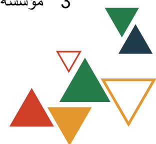


إعلان المؤتمر الذي نظمه "معهد المعبد"

وتُعدّ المؤتمرات التي تعقدها "منظمات المعبد" أو تشارك فيها، إحدى محطات الحراك الرامي إلى إحداث تغييرات ضمن المستويات السياسية والأمنية والاستيطانية، تُسهم في تغيير "الوضع القائم"، وتحقيق قفزاتٍ في العدوان على المسجد وأعداد مقتحميه، وفي هذا السياق نظّم "معهد المعبد" في 2024/3/27 مؤتمرًا لمناقشة التحضيرات الدينية لطقوس ذبح البقرة الحمراء التي تهدف إلى تحقيق التطهر من "نجاسة الموتى"، لتجاوز المنع الذي تفرضه الحاخامية الدينيّة الرسميّة على اقتحام الأقصى، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على أعداد مقتحمي المسجد، وزيادة عدد المشاركين في الاقتحامات ليصلوا إلى مئات الآلاف، استنادًا إلى تحقيق شرط "الطهارة"[1]. وأقيم المؤتمر في مستوطنة "شيلو" شمال رام الله، حيث توجد البقرات الخمس التي تم استيلادها بالهندسة الجينية في ولاية تكساس الأمريكية، وأُحضرت إلى الأراضي المحتلة في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وقد نشر "معهد المعبد" في شباط/فبراير 2024 إعلانًا طلب فيه كهنةً متطوعين لتدريبهم على طقوس التطهر بالبقرة الحمراء، ووضع شروطًا خاصة بالمتطوعين، وأشار الإعلان إلى أن هذه التدريبات ستُجرى في قطعة أرضٍ استولت عليها هذه الجماعات لهذا الغرض على جبل الزيتون مقابل الأقصى[2].

وفي إطار المؤتمرات المتعلقة بالوضع في المسجد الأقصى، عُقد مؤتمرٌ في "الكنيست" في 2024/7/24، يهدف إلى تشجيع المستوطنين على اقتحام الأقصى، من تنظيم وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير[3]، تحت عنوان "عودة إسرائيل إلى جبل المعبد"، وشارك فيه أعضاء في

1 موقع القدس 360، 2024/4/1. https://tinyurl.com/2zsupcvp
2 المرجع نفسه.
3 مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2024/7/25. https://tinyurl.com/yuhv9kws



"الكنيست" ووزراء في حكومة الاحتلال، إضافةً إلى ممثلين عن "منظمات المعبد"، وشهد المؤتمر تصريحاتٍ لبن غفير تؤكد "حق" المستوطنين أداء طقوسهم داخل الأقصى[1].

وشهد شهر كانون الأول/ديسمبر عقد منظمة "عائدون إلى جبل المعبد" (بيدينو) مؤتمرها السنوي لتسريع بناء "المعبد"، تحت عنوان "طريق النصر بأيدينا...ما حققناه وإلى أين نحن ذاهبون حتى النصر"[2]، وأقيم المؤتمر في حيّ الطالبية في الشطر الغربيّ من القدس المحتلة، واختارت المنظمة المتطرفة أن يوافق الذكرى السنوية الثانية لوفاة المتسبب بمجزرة الأقصى جرشون سلمون، والذكرى العاشرة لمحاولة اغتيال الحاخام المتطرف يهودا غليك الذي حلّ ضيفًا على المؤتمر[3]، وأشار إعلان المؤتمر إلى العدوان على غزة، وبناء "المعبد" من خلال القتال والقوة، عبر تصميم الإعلان الذي صوّر جنود الاحتلال يتجهون إلى ما يُشبه "المعبد" المزعوم، وهو ما يتسق مع دعوات هذه المنظمات وما أنجزته في عام 2024.



إعلان المؤتمر الذي نظمته منظمة "بيدينو"

ولم يقتصر حراك المنظمات المتطرفة على المؤتمرات فحسب، بل شهدت المسيرات التهويديّة التي تنظمها هذه المنظمات مطالبات بإنهاء دور الأوقاف الإسلاميّة والإشراف الأردنيّ على المقدسات بما فيها المسجد الأقصى المبارك، ففي بداية عام 2024 في 4 كانون الثاني/يناير نظمت "منظمات المعبد" مسيرة أمام السفارة الأردنية في "تل أبيب"، للمطالبة بإنهاء دور الأوقاف الإسلامية ووجودها في القدس والأقصى[4]. وفي 2024/3/27 نظمت هذه المنظمات وقفة احتجاجية أمام منزل وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، للمطالبة بفتح أبواب الأقصى أمام اقتحامات المستوطنين في الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان، وصرّح أحد نشطاء

1 موقع مدينة القدس، 2024/7/31. https://qii.media/items/2117
2 هكذا مر عام 2024 على المسجد الأقصى، القدس 360، 2024/12/31. https://tinyurl.com/22uypkc8
3 القدس البوصلة (إكس)، 2024/12/3. https://tinyurl.com/ykantsfp
4 موقع مدينة القدس، 2024/1/3. https://qii.media/items/2006

منظمة "بيدينو": "إن الحكومة استسلمت لضغوط حماس"، في إشارة إلى وقف الاقتحامات حتى انتهاء عيد الفطر[1].

وفي 2024/12/21 دعت "منظمات المعبد" إلى مسيرة في 2024/12/26 بالتزامن مع اليوم الأول من عيد "الأنوار/ الحانوكاه"، أسمتها "المكابيين" تهدف إلى إلغاء "الوضع القائم"، وطرد دائرة الأوقاف الإسلامية، وإحياء ذكرى قتلى الاحتلال في عملية "طوفان الأقصى" في 2023/10/7[2]. إلا أنّ هذه المسيرة فشلت فشلًا ذريعًا، ولم يُشارك فيها إلا عدد قليل، لم يتجاوز 200 مستوطن بحسب عددٍ من المصادر[3].



إعلان مسيرة "المكابيين" متضمنًا أبرز أهدافها متمثلة بإنهاء "الوضع القائم"، وطرد دائرة الأوقاف

وتابعت أذرع الاحتلال تحريضها على المسجد الأقصى، من خلال نشر صورٍ ومقاطع مصورة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، تُظهر تدمير الأقصى عبر الحرق أو إطلاق الصواريخ، ففي نهاية شهر آب/أغسطس 2024 نشرت منظمة "أبناء جبل موريا" مقطعًا مصورًا يُظهر قصف المسجد الأقصى بصاروخ حربيّ، ومن ثم مراحل بناء "المعبد" مكانه[4]، وفي 2024/9/12 نشرت مقطعًا مصورًا يُظهر حريقًا كبيرًا في المسجد الأقصى، حيث تأكل النيران مصلى قبة الصخرة، وأرفقته بعبارة "قريبًا في هذه الأيام"[5].

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/3/27. https://tinyurl.com/4fjppxwn
2 موقع مدينة القدس، 2024/12/21. https://qii.media/news/43798
3 القدس البوصلة (تليجرام)، 2024/12/27. https://t.me/alqudsalbwsalah/41083
4 موقع مدينة القدس، 2024/9/18. https://qii.media/items/2135
5 الجزيرة نت، 2024/9/12. https://tinyurl.com/5enh9nwj





لقطة من المقطع الذي نشرته منظمة "أبناء جبل موريا"

أما على صعيد القرارات الصادرة عن جهاتٍ رسمية تابعة لحكومة الاحتلال، أو لأذرعها التنفيذيّة الأخرى المرتبطة برفع العدوان على المسجد، فكان من أبرز التطورات ما نشرته وسائل إعلام عبريّة في 2024/4/17، بأن وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزارته، درسوا وضع تدابير تقنية تحت تصرف شرطة الاحتلال في محيط المسجد الأقصى، ويهدف هذا القرار إلى "تعزيز التحكم الإسرائيلي في المسجد الأقصى، وتوفير الحقوق الأساسية ومنع التمييز والعنصرية في المسجد"[1].

وفي إطار التدابير التي تقوم بها أذرع الاحتلال الأمنيّة لفتح المجال أمام مزيدٍ من المستوطنين لاقتحام الأقصى، كشفت مصادر مقدسية في منتصف شهر أيار/مايو أن الشرطة الإسرائيليّة مددت أوقات اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى نحو 15 دقيقة يوميًا، عبر فتح باب الاقتحامات قبل ربع ساعة من الموعد المعتاد، وهذا يعني أنها أضافت نحو 6 ساعات خلال الشهر، وتأتي هذه الخطوة إثر مطالبات منظمات الاحتلال المتطرفة بفتح أبواب الأقصى أمام الاقتحامات طوال اليوم، بديلاً من أوقات الاقتحام الحالية[2].

ودخلت وزارة التراث في حكومة الاحتلال على خط التحريض ضد المسجد الأقصى، ففي شهر آب/أغسطس كشفت الوزارة عن برنامج "جولات إرشاديّة في المسجد الأقصى"، وأشارت إلى أنها "ستسمح لأول مرة لآلاف اليهود ومئات الآلاف من السياح الذين يقتحمون الأقصى كل

1 موقع مدينة القدس، 2024/4/17. https://qii.media/news/43249
2 القدس البوصلة، 2024/5/25. https://tinyurl.com/ycxrdz8r

عام، بالاطلاع على التراث اليهودي لجبل المعبد"، وبحسب المخطط سيتم تخصيص مليوني شيكل (نحو 545 ألف دولار أمريكي) لتمويل اقتحامات الأقصى. وأعلنت وزارة التراث أنها ستبدأ البرنامج قبل موسم الأعياد اليهوديّة[1].

أما في "الكنيست" ففي 2024/12/18 عقدت لجنة التربية والتعليم في "كنيست" الاحتلال، جلسةً خاصة لمناقشة موضوع إدراج "المعبد" المزعوم ضمن المناهج التعليميّة، ونظمت الجلسة بمبادرة عددٍ من أعضاء "الكنيست"، وبدعم من عددٍ من "جماعات المعبد"، وانتهت بقرار يطالب وزارة التربية بتعزيز الوعي بـ"المعبد" المزعوم ضمن المناهج الدراسيّة الإسرائيليّة، وتكريسه جزءًا من الهوية الوطنية[2]. وكانت اللجنة نفسها في "الكنيست" قد أوصت وزارة التربية والتعليم في 2021، بإدراج "جبل المعبد" ضمن برنامج الرحلات للمدارس الإسرائيلية، ودمج مواد تعليمية في البرنامج التعليمي لدروس التاريخ[3].

ث. محاولات تقويض دور الأوقاف الإسلامية

يشكل التدخل في إدارة المسجد الأقصى، واستهداف دائرة الأوقاف الإسلامية، جزءًا أساسيًا من مخططات الاحتلال الرامية إلى تثبيت الوجود اليهودي داخل المسجد، ومحاولة إنهاء دور دائرة الأوقاف وما تمثله من الحصرية الإسلاميّة، وقد تابعت سلطات الاحتلال فرض المزيد من القيود على دائرة الأوقاف وموظفيها في عام 2024، وفي النقاط الآتية نسلط الضوء على أبرز الاعتداءات هذه:

■ منع الدائرة من تنفيذ أعمال الصيانة والترميم الضرورية للمسجد الأقصى

رسخت سلطات الاحتلال في السنوات الماضية سياسة منع عمارة المسجد الأقصى وصيانة مرافقه، فإلى جانب منع دائرة الأوقاف من تنفيذ عددٍ من مشاريع العمارة الضرورية للمسجد الأقصى، تعرقل سلطات الاحتلال أي أعمال صيانة تتم داخل المسجد، وتهدد موظفي لجنة الإعمار القائمة على هذه المشاريع بالاعتقال والإبعاد، إلى جانب توفير الحماية اللازمة لعناصر "سلطة الآثار" الإسرائيلية الذين يقتحمون المسجد، ويعملون على معاينة ما تقوم به لجنة الإعمار من ترميمات وأعمال صيانة مختلفة.

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/8/17. https://tinyurl.com/yacrtnkn
2 القدس البوصلة، 2024/12/19. https://tinyurl.com/mpmyy6bn
3 هكذا مر عام 2024 على المسجد الأقصى، القدس 360، مرجع سابق.



> منذ بداية شهر تموز/يوليو 2023، منعت سلطات الاحتلال دائرة الأوقاف من تنفيذ أي عمليات ترميم داخل المسجد الأقصى، وهدّدت موظفي لجنة الإعمار بالاعتقال إذا باشروا أعمالهم، ولم يقف المنع عند الموظفين فقط، بل شمل منع إدخال أي مواد ضرورية لعمليات الصيانة والترميم، وتهدف هذه الإجراءات إلى إنهاء عمل لجنة الإعمار، وصولاً إلى إخراجها من الأقصى.

ومنذ بداية شهر تموز/يوليو 2023، منعت سلطات الاحتلال دائرة الأوقاف من تنفيذ أي عمليات ترميم داخل المسجد الأقصى، وبحسب مدير عام دائرة الأوقاف الإسلامية فقد منعت قوات الاحتلال لجنة إعمار المسجد الأقصى من العمل في ترميم المسجد، وهدّدت موظفي اللجنة بالاعتقال إذا باشروا أعمالهم، ولم يقف المنع عند الموظفين فقط، بل شمل منع إدخال أي مواد ضرورية لعمليات الصيانة والترميم. وبحسب مدير دائرة الأوقاف في القدس المحتلة عزام الخطيب بدأت هذه الإجراءات في 2023/7/2، إذ منعت شرطة الاحتلال موظفي اللجنة من القيام بأعمالهم بشكل كامل، وبحسب الخطيب فإن هذه الإجراءات جزء من محاولات الاحتلال إنهاء عمل لجنة الإعمار، وصولاً إلى إخراجها من الأقصى[1].

وتُشير مصادر دائرة الأوقاف الإسلامية، إلى أن سلطات الاحتلال تُعرقل تنفيذ نحو 27 مشروعًا متصلاً بعمارة المسجد الأقصى وترميمه، وتفرض منعًا للعديد من الإجراءات المهمة المتصلة بصيانة أجزاء من المسجد الأقصى، وخاصةً مصلياته المسقوفة، وبحسب هذه المصادر فإن سلطات الاحتلال تمنع تنفيذ مشاريع ضروريّة على غرار مشروع الإنارة الداخلية لمصليات المسجد الأقصى المسقوفة، وخاصة القبلي وقبة الصخرة، وإجراء إصلاحات ضرورية لشبكات المياه والكهرباء، والإطفاء، والإنذار، ومعالجة تسريب المياه من أسطح المصليات المسقوفة، وتبديل القبة الرصاصية للمصلى القبلي، وإجراء إصلاحات متعددة لأرضيات المسجد، وخاصة الساحات التي تأثرت بفعل حفريات الاحتلال أسفل المسجد وفي محيطه[2].

▪ اعتقال حراس المسجد الأقصى وموظفيه، وإبعادهم، والاعتداء عليهم، ومنعهم من دخول المسجد

يستهدف الاحتلال جميع موظفي دائرة الأوقاف، من حراس وموظفين ومسؤولين، إضافةً

1 صحيفة الدستور الأردنية، 2023/7/10. https://tinyurl.com/4hetvdvv
2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2024/12/13. https://palinfo.com/news/2024/12/13/930207/

إلى خطباء المسجد، ورموز الدفاع عن القدس، وتفرض عليهم قوات الاحتلال قيودًا مشددة، وتتدخل في أعمالهم، وشهدت السنوات الماضية تصاعدًا في استهداف حراس المسجد الأقصى، من خلال تدخل قوات الاحتلال في أعمالهم، ومن ثم اعتقالهم من داخل المسجد أو أمام أحد أبوابه، والاستدعاء المتكرر للتحقيق في مراكز الاحتلال الأمنية.

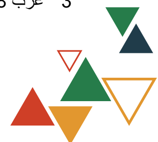
وخلال عام 2024 تعرّض خطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري إلى حملات تحريضٍ مستمرّة، في محاولة لتكميم فم الشيخ ومعاقبته، لكونه من أبرز المدافعين عن القدس والأقصى، ففي 2024/2/21 أصدرت سلطات الاحتلال لائحة اتهام بحق الشيخ، متهمة إياه بِـ"التحريض على الإرهاب"[1]. وفي 2024/6/26 أصدرت النيابة العامة الإسرائيلية لائحة اتهام أُخرى، تضمنت اللائحة بندين يتعلقان بكلمات ألقاها الشيخ في عام 2022، في بيتَيْ عزاء للشهيدين عدي التميمي بمخيم شعفاط في القدس، ورعد خازم في مخيم جنين شمال الضفة الغربية، وبحسب محامي الشيخ فإن الكلمات التي تضمنتها لائحة الاتهام تتعلق بـ مكانة "الشهيد في الإسلام"، وهو ما عدّته النيابة دعمًا "للإرهاب"[2].

ولم تتوقف محاولات الاحتلال لملاحقة الشيخ عند هذا الحدّ، ففي 2024/8/2 اعتقلت قوات الاحتلال الشيخ عكرمة صبري من منزله في حي الصوانة، على أثر نعيه القائد الشهيد إسماعيل هنية من منبر المسجد الأقصى، وقال الشيخ صبري في الخطبة: "سكان بيت المقدس ومن على منبر المسجد الأقصى المبارك يحتسبون عند الله الشهيد إسماعيل هنية، ونسأل الله عز وجل له الرحمة"، وبعد التحقيق معه عدة ساعات، أفرجت عنه سلطات الاحتلال مساء اليوم نفسه، وأبعدته عن الأقصى عدة أيام[3]. وعلى خلفية القضية نفسها، أصدرت سلطات



الشيخ عكرمة صبري مع محاميه بعد الإفراج عنه في 2024/8/2

1 موقع مدينة القدس، 2024/2/22. https://qii.media/news/43032
2 الجزيرة نت، 2024/6/26. https://tinyurl.com/4uz2k4zw
3 عرب 48، 2024/8/2. https://tinyurl.com/7dcvsk3p



الاحتلال في 2024/8/8 قرارًا بإبعاد الشيخ عكرمة صبري عن الأقصى مدة ستة أشهر، وأشار محامي الشيخ خالد زبارقة إلى أن القرار صدر على خلفية حملة تحريضٍ واسعة أطلقها مستوطنون متطرفون ضد الشيخ[1]. وفي 2024/9/3 اعتقلت قوات الاحتلال الشيخ صبري مرةً أخرى على خلفية القضية نفسها، وتعرض للتحقيق على خلفية عبارات يوردها في خطبه ودروسه على غرار كلمات: "الأسير والجهاد"[2].

وفي ما يأتي أبرز الاعتداءات بحق حراس دائرة الأوقاف الإسلامية وموظفيها في أشهر الرصد:

- في 2024/3/2 أبعدت سلطات الاحتلال الموظف في دائرة الأوقاف محمد زين عن الأقصى مدة 3 أشهر[3].
- في 2024/3/12 أبعدت سلطات الاحتلال الحارس خليل الترهوني عن الأقصى، بعد اعتقاله في اليوم السابق، من طريق الواد بالبلدة القديمة بالقدس المحتلة[4].
- في 2024/7/7 اعتقل ضابط من قوات الاحتلال الموظف في قسم الإطفاء الشاب المقدسي محمد زين، في أثناء عمله في صحن قبة الصخرة، ثم اقتاده إلى باب "المجلس/الناظر" وفتشه وفحص بطاقته الشخصية. واعتدى جنود الاحتلال بالضرب على الموظف، وهذا ما أدى إلى إصابته برضوض نقل على أثرها إلى المستشفى[5].
- في 2024/7/26 أبعدت سلطات الاحتلال الموظف بالأوقاف الإسلامية في لجنة الإعمار المهندس طه عويضة عن المسجد الأقصى مدة أسبوع مع إمكانية التجديد[6].
- في 2024/8/21 جددت سلطات الاحتلال قرار الإبعاد بحق حارس الأقصى محمد أمجد درباس، على أثر إصدار قرار بالإبعاد بحق الحارس قبل أسبوعٍ[7].
- في 2024/12/16 اعتقلت قوات الاحتلال حارس الأقصى محمد الزغل من مكان عمله عند باب حطة، أحد أبواب المسجد الأقصى[8].
- في 2024/12/23 استدعت مخابرات الاحتلال 7 من حراس المسجد الأقصى، وهم: محمود أبو غزالة، وأحمد السلايمة، ومحمد بشير، ومحمد بدران، وحسن غوشة، وحسن بركة[9].

1 الجزيرة نت، 2024/8/8. https://tinyurl.com/yb4j4rmp
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/9/3. https://tinyurl.com/mryat5pe
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/3/2. https://tinyurl.com/bdz7v2e9
4 المركز الفلسطيني للإعلام، في 2024/3/12. https://tinyurl.com/4m7fwy6d
5 حصاد الأقصى في تموز/يوليو 2024، القدس 360، 2024/8/1. https://tinyurl.com/4u66bbj5
6 شبكة معراج، 2024/7/31. https://tinyurl.com/ms5wj2k2
7 نبض، 2024/8/21. https://tinyurl.com/4urzn7cx
8 نبض، 2024/12/16. https://tinyurl.com/ymewbcry
9 موقع مدينة القدس، 2024/12/23. https://qii.media/news/43805

منع الاعتكاف في المسجد الأقصى

تحاول سلطات الاحتلال القضاء على أي محاولات لتعزيز الرباط داخل المسجد الأقصى، لذلك تستهدف الاعتكاف في المسجد وتتعامل بالعنف مع المعتكفين، ويُشير سلوك الاحتلال في السنوات الماضية تجاه الاعتكاف، إلى أنه يمنع الاعتكاف لسببين أساسيين:

- **الأول:** ترسيخ أن الاحتلال هو المتحكم بشؤون المسجد الأقصى، والمسؤول عن إدارة المسجد من خلال الأمر الواقع، فأي حضورٍ إسلامي في ليالي رمضان للاعتكاف يتعرض مع محاولاته إلغاء دور الأوقاف الإسلامية في الأقصى، إضافةً إلى تكريس أنه صاحب القرار النهائي، وهو الذي يُحدد من له الحق بالدخول إلى المسجد والبقاء داخله، وكيف يبقى داخل المسجد وكم سيُتاح له ذلك.
- **الثاني:** قدرة الاعتكاف على تجديد حالة الرباط، وبقاء المصلين المسلمين لأوقاتٍ طويلة داخل الأقصى، وقدرة المرابطين على التصدي لاقتحامات الأقصى، وتشكيل نواة صلبة تواجه الاقتحامات، خاصة إن تزامنت مع واحدٍ من الأعياد العبرية، وهو ما يعني ضربةً لسياسات الاحتلال الرامية إلى تقليل الوجود الإسلامي في المسجد، وربط هذا الوجود بساعاتٍ معينة مرتبطة بأداء الصلوات فقط.

دأبت شرطة الاحتلال وعناصر قواته الخاصة على اقتحام الأقصى طوال شهر رمضان، وخاصة في العشر الأواخر، وفتشوا المعتكفين، وحققوا معهم في الساحات وداخل الخيام عشوائيًا، وصوروهم ودققوا في بطاقاتهم الشخصية، واقتحمت قوات الاحتلال مصلى باب الرحمة، ومنعت المعتكفين من القيام داخله في ليلة الاعتكاف الأخيرة، وأجبرتهم على الخروج من المصلى بالقوة.

وفي إطار محاولات الاحتلال ضرب الاعتكاف، شهد عام 2024 استمرار القيود المفروضة على الاعتكاف في الأقصى، وفرضت قوات الاحتلال قيودًا مشددة لتقليل أعداد المعتكفين في المسجد، فقد منعت أهالي الضفة الغربية من دخول القدس والأقصى للاعتكاف بشكلٍ كامل، ولم تسمح إلا لفئة قليلة جدًا من الدخول إلى المدينة المحتلة، على أن يمتلكوا تصاريح خاصة وبطاقة "ممغنطة" يصدرها الاحتلال، إضافةً إلى قيودٍ عمرية، ومنع البقاء في المسجد بعد الساعة الخامسة مساءً، وهو ما يُعدّ محاولة لتقليل أعداد المصلين في الأقصى بشكلٍ عام، واستهداف الشبان من الضفة الغربية الذين يعتكفون في الأقصى سنويًا.[1]

1 الجزيرة نت، 2024/4/4. https://tinyurl.com/44wy5tyz



فلسطينيون يؤدون صلاة الجمعة الأولى في رمضان، أمام حاجز قلنديا على أثر منعهم من الدخول إلى الأقصى

وبدأ الحديث عن الاعتكاف في الأقصى قبيل حلول شهر رمضان، من خلال تصريحٍ صادر عن الأوقاف في القدس المحتلة، ففي 2024/3/3 أشار بيان لمجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية إلى فتح المجال أمام المعتكفين "ليالي الجمعة والسبت، وجميع ليالي العشر الأواخر من رمضان حتى صبيحة أول أيام العيد"[1]. وقد عدّ متخصصون في شؤون القدس هذه الخطوة بأنها تماهٍ مع الاحتلال، خاصة أن الأيام اللاحقة لهذه الليالي لا تشهد اقتحامات، على عكس باقي أيام الأسبوع، التي تشهد اقتحاماتٍ شبه يوميّة.

مع الليلة الأولى من شهر رمضان في 2024/3/10، عرقلت قوات الاحتلال دخول المصلين إلى الأقصى لأداء صلاتي العشاء والتراويح، وهذا ما اضطر عشرات الشبان لأداء الصلاة أمام أبواب الأقصى[2]. وفي سياق متصل عملت أذرع الاحتلال على التنكيل بالمعتكفين داخل المسجد، ففي 2024/3/14 اقتحمت قوات الاحتلال الأقصى، ودنست المصلى القبلي في أثناء الاعتكاف، وتمركزت في محيط المصلى، واعتقلت شابين في أثناء محاولتهما الخروج من المصلى[3].

وعلى الرغم من قرار شرطة الاحتلال وقف اقتحامات الأقصى في الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان وأيام عيد الفطر، استمرت اقتحامات الأقصى حتى يوم الخميس 2024/3/28[4]،

1 الجزيرة نت، 2024/3/3. https://tinyurl.com/4dx7t24k
2 موقع مدينة القدس، 2024/3/11. https://qii.media./news/43137
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/3/14. https://tinyurl.com/mtksbn8s
4 براءة درزي، ما أبرز اعتداءات الاحتلال على الأقصى في آذار/مارس 2024. https://qii.media./news/43209

وتواصلت اعتداءات شرطة الاحتلال بحق المعتكفين، ففي ساعة متأخرة من يوم 2024/3/29، منعت قوات الاحتلال المعتكفين من الجلوس في ساحات الأقصى، واعتدت على النساء المعتكفات، وأجبرت المعتكفين على الدخول إلى مصليات المسجد المسقوفة[1].

ومع تزايد أعداد المعتكفين في المسجد في الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان، صعدت قوات الاحتلال اعتداءاتها، ونقلت مصادر إعلامية عن المعتكفين بأن شرطة الاحتلال إضافة إلى عناصر من القوات الخاصة دأبت على اقتحام الأقصى طوال شهر رمضان، وخاصة في العشر الأواخر، وفتشوا المعتكفين، وحققوا معهم في الساحات وداخل الخيام عشوائيًّا، وصوروهم ودققوا في بطاقاتهم الشخصية[2].

وتكررت الاعتداءات على المعتكفين في 2024/3/31، إذ اقتحمت عناصر الاحتلال الأمنية خيام المعتكفين داخل الأقصى بالتزامن مع أذان العصر، وفتشت أمتعتهم وهواتفهم المحمولة، ودققت في هواياتهم، وبحسب مصادر مقدسية فهو الاقتحام الثاني لخيام المعتكفين، ولم تقف الاعتداءات عند المصلين المعتكفين، بل شملت عددًا من المرابطين في الأقصى، وهذا ما أسفر عن اعتقال شاب من داخل الأقصى، بذريعة أنه من الضفة الغربية دخل بشكلٍ غير قانونيّ إلى الأقصى[3].



قوات الاحتلال تفتش خيام المعتكفين في 2024/3/31

1 وكالة معًا، 2024/3/29. https://tinyurl.com/3na84y9t
2 الجزيرة نت، 2024/44. https://tinyurl.com/44wy5tyz
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/3/31. https://tinyurl.com/3927hfs2



وكشفت مصادر فلسطينية أن قوات الاحتلال اعتقلت خلال ليالي الاعتكاف، ما بين 2024/3/15 و2024/4/4 أكثر من 25 معتكفًا من داخل المسجد الأقصى وخيام الاعتكاف، وشملت الاعتقالات فلسطينيين من القدس المحتلة، والضفة الغربية، والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 48[1].

وتكررت اعتداءات الاحتلال بحق المرابطين في الأقصى مع اقتراب عيد الفطر، ففي 2024/4/5 اعتقلت قوات الاحتلال أكثر من 22 فلسطينيًا من داخل المسجد ومن محيطه، بعد انتهاء المصلين من أداء صلاة القيام[2]. وفي 2024/4/9 بالتزامن مع الليلة الأخيرة من رمضان، اقتحمت قوات الاحتلال مصلى باب الرحمة، ومنعت المعتكفين من القيام داخله في ليلة الاعتكاف الأخيرة، وأجبرتهم على الخروج من المصلى بالقوة[3]. وإلى جانب اعتداءات قوات الاحتلال، شهدت ليالي رمضان محاولات اقتحام ليليّة من قبل المستوطنين، فبحسب حراس المسجد الأقصى، أحبطوا ثلاث محاولات اقتحامٍ للمسجد من قبل مستوطنين، بالتزامن مع صلاة التراويح، عبر أبواب المسجد، من بينها محاولتان خلال ساعة واحدة، وإحداها كانت لمستوطن مسلح[4].

وشهدت الأيام الأخيرة من شهر رمضان جملةً من الاعتداءات بحق المعتكفين، نسلط الضوء على أبرزها في ما يأتي[5]:

- اقتحام قوات الاحتلال الأقصى، على مدار الساعة، وفي منتصف الليل، وفي ساعات الفجر الأولى، وإرهاب المعتكفين ومراقبتهم من كثب.
- تسليط طائرة مسيرة "درون" فوق خيام المعتكفين شرق المصلى القبلي لمراقبتهم.
- استخدام كاميرا مراقبة متحركة بتغطية 360 درجة.
- الاقتحام المباغت لخيام المعتكفين في ساعات متأخرة من الليل.
- منع إدخال مركبة وجبات السحور في أيامٍ متفرقة.
- منع بعض المعتكفين من إدخال خيامهم.

1 الجزيرة نت، 2024/4/4. مرجع سابق.
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/4/5. https://tinyurl.com/569cwew9
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/4/9. https://tinyurl.com/yybcyb9e
4 حصاد القدس 2024، القدس البوصلة، ص 31.
5 الجزيرة نت، 2024/4/4. مرجع سابق.

إغلاق المسجد الأقصى كاملًا أو إغلاق بعض أبوابه ومرافقه

استمرت في عام 2024 سياسة إغلاق أبواب المسجد الأقصى من قبل قوات الاحتلال، وتتذرع سلطات الاحتلال بالأحداث الأمنية والمواجهات وغيرها من القضايا لإغلاق كامل أبواب المسجد، أو بعض منها، مانعةً الفلسطينيين من الوصول إلى المسجد، وفي ما يأتي أبرز المحطات التي أغلق الاحتلال فيها المسجد أو بعض أبوابه في 2024:

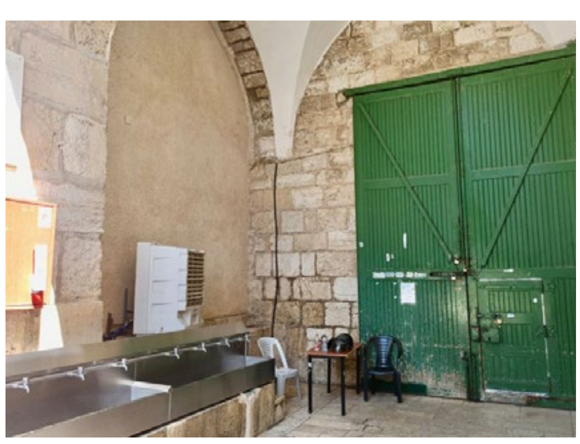
أغلقت سلطات الاحتلال أبواب الأقصى خلال عام 2024 مرات عديدة، من بينها في 2024/5/5 حين أغلقت قوات الاحتلال أبواب المسجد، وتمركزت أمام أبواب البلدة القديمة، ومنعت الدخول إليها لنحو نصف ساعة. وفي في 2024/9/15 أغلقت أبواب الأقصى، على أثر تنفيذ عملية طعن قرب باب العمود.

- في 2024/4/26 أغلقت قوات الاحتلال باب الأسباط في المسجد الأقصى، ومنعت دخول المصلين، واعتدت على المصلين[1].
- في 2024/5/5 أغلقت قوات الاحتلال أبواب المسجد الأقصى، وتمركزت أمام أبواب البلدة القديمة، ومنعت الدخول إليها لنحو نصف ساعة[2].
- في 2024/5/14 أغلقت شرطة الاحتلال أبواب البلدة القديمة، ومنعت المصلين من الدخول إلى الأقصى في ذكرى ما يُسمى "يوم الاستقلال"، وسمحت لأهالي البلدة القديمة فقط بالدخول لكنها منعتهم من دخول الأقصى[3].
- في 2024/9/15 وعلى أثر تنفيذ عملية طعن قرب باب العمود، أغلقت قوات الاحتلال أبواب المسجد الأقصى، إضافةً إلى أبواب البلدة القديمة[4].


إغلاق أبواب الأقصى في 2024/5/5

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/4/26. https://tinyurl.com/svejrsbu
2 وكالة معًا، 2024/5/5. https://tinyurl.com/mvc947f3
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/5/14. https://tinyurl.com/ubemukyb
4 الجزيرة نت، 2024/9/15. https://tinyurl.com/4hch44a4




إغلاق أحد أبواب الأقصى في 2024/10/1

- تزامنًا مع القيود التي فرضتها "الجبهة الداخلية" الإسرائيليّة[1] في 2024/10/1، على أثر تهديدات صاروخية من الجبهة الشمالية (لبنان)، أغلقت قوات الاحتلال عددًا من أبواب الأقصى[2]، وبحسب مصادر مقدسية أغلق الاحتلال أبواب "الأسباط، والملك فيصل، والغوانمة، والحديد، والقطانين"، وأبقى على أبواب "حطة، والمجلس، والسلسلة" مفتوحة، وفرض عددًا من القيود على المصلين، من بينها ألا يتجاوز عددهم 600 مصلٍّ[3]. وفي اليوم التالي أُعيد فتح جميع أبواب المسجد[4].
- شهد يوم الجمعة في 2024/10/4 اعتداءً بحق المصلين بالتزامن مع أداء صلاة الظهر، ومنعت قوات الاحتلال المتمركزة أمام أبواب البلدة القديمة دخول المصلين بشكلٍ جماعيّ، وأغلقت الحواجز الحديديّة أمام عددٍ من أبواب البلدة، وهي "الأسباط، والساهرة، والعمود"، ومنعت المصلين من الدخول إلى المسجد الأقصى من هذه الأبواب[5].

1 تُشير إلى حالة الطوارئ في الحرب.
2 وكالة الأناضول، 2024/10/1. https://tinyurl.com/5n6kbk6k
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/10/1. https://tinyurl.com/3d78zvh6
4 القدس البوصلة (إكس)، 2024/10/2. https://tinyurl.com/bd47hpyc
5 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/10/4. https://tinyurl.com/sfaezyff

ج. الإبعاد عن المسجد الأقصى والقدس

تستخدم سلطات الاحتلال سياسة الإبعاد عن القدس والأقصى واحدةً من أبرز الإجراءات العقابية التي تفرضها بحق الفلسطينيين عامةً، ولترهيب المصلين في الأقصى على وجه الخصوص، وتستهدف من خلال الإبعاد العناصر البشرية الناشطة في عمارة المسجد الأقصى ومواجهة الاقتحامات المتصاعدة، إضافةً إلى استهداف رموز الدفاع عن المسجد الأقصى من القدس أو المناطق الفلسطينية الأخرى، وفي عام 2024 أصدرت سلطات الاحتلال نحو 400 قرار إبعاد عن القدس والأقصى، وتمتدّ مُدد الإبعاد ما بين عدة أيام إلى ستة أشهر، قابلة للتجديد، وفي ما يأتي تفاصيل قرارات الإبعاد بحسب مركز معلومات وادي حلوة:

أصدرت سلطات الاحتلال نحو 400 قرار إبعاد عن القدس والأقصى، وتمتدّ مُدد الإبعاد ما بين أيام معدودة، إلى ستة أشهر قابلة للتجديد، وتضمنت هذه القرارات 38 قرار إبعاد عن مدينة القدس، و197 قرار إبعاد عن المسجد الأقصى، و87 قرار إبعاد عن البلدة القديمة، و10 قرارات منع دخول الضفة الغربيّة.

وشملت قرارات الإبعاد مرابطين وموظفين في دائرة الأوقاف، وصحافيين، وأسرى محررين، ومن أبرز الشخصيات التي أبعدتها سلطات الاحتلال خطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري، ومحافظ القدس عدنان غيث، وعضو لجنة أولياء أمور مدارس القدس مؤمن محيسن.

- 38 قرار إبعاد عن مدينة القدس.
- 197 قرار إبعاد عن المسجد الأقصى.
- 87 قرار إبعاد عن البلدة القديمة.
- 10 قرارات منع دخول الضفة الغربيّة.[1]

وشملت قرارات الإبعاد في هذا العام مرابطين وموظفين في دائرة الأوقاف، وصحافيين، وأسرى محررين، إضافةً إلى عددٍ من رموز الدفاع عن القدس والأقصى، ومن أبرز الشخصيات التي أصدرت سلطات الاحتلال بحقها قرارات إبعاد، خطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري، ومحافظ القدس عدنان غيث، وعضو لجنة أولياء أمور مدارس القدس مؤمن محيسن، والناشط عبد الله غيث، إلى جانب عشرات آخرين.[2]

1 مركز معلومات وادي حلوة، حصاد القدس لعام 2024، 2025/1/1. https://tinyurl.com/52rsss3r
2 حصاد القدس 2024، القدس البوصلة، ص 40-43.





إبعاد الحاجة نفيسة خويص عن الأقصى في 2024/10/20

وفي ما يأتي تطور أعداد المبعدين عن المسجد الأقصى ما بين عامي 2013 و2024[1]:



1 التقرير السنوي حال القدس 2023، مرجع سابق، ص 87.

وفي الجدول الآتي تفاصيل الإبعاد عن الأقصى خلال أشهر عام 2024:

أشهر عام 2024	عدد المبعدين
كانون الثاني/يناير[1]	21
شباط/فبراير[2]	42
آذار/مارس[3]	88
نيسان/أبريل[4]	62
أيار/مايو[5]	17
حزيران/يونيو	لا معطيات متوافرة
تموز/يوليو	لا معطيات متوافرة
آب/أغسطس[6]	36
أيلول/سبتمبر[7]	16
تشرين الأول/أكتوبر[8]	20
تشرين الثاني/نوفمبر[9]	13
كانون الأوّل/ديسمبر	لا معطيات متوافرة
المجموع[10]	400

وتُشير مصادر فلسطينيّة إلى أن سلطات الاحتلال تتعمد إصدار قرارات الإبعاد بحق عددٍ من المرابطين، وتجددها باستمرار، وبحسب محامي مركز معلومات حلوة فراس الجبريني، فإن سلطات الاحتلال تحتفظ بقوائم سرية بأسماء المبعدين، تستند فيها إلى مزاعم تعسفية، وأن العديد من قرارات الإبعاد تصدر بحق الفلسطينيين، من دون تحقيق ومحاكم، وخلال السنوات الماضية وسّع الاحتلال من الأماكن التي يُبعد عنها الفلسطينيين، فقد كان الإبعاد محصورًا بالمسجد الأقصى، ولكن الاحتلال وسّعه ليشمل الطرق والأبواب المؤدية إلى المسجد، والبلدة القديمة، ثم

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/2/1. https://tinyurl.com/5e93t2ny
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/3/1. https://tinyurl.com/4ayp66kj
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/4/3. https://tinyurl.com/mu6tsxxa
4 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/5/1. https://tinyurl.com/hhaaxswd
5 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/6/1. https://tinyurl.com/232efdns
6 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/9/1. https://tinyurl.com/2u4bsued
7 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/10/1. https://tinyurl.com/m9rwwc7
8 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/11/1. https://tinyurl.com/n6s7cf5j
9 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/12/1. https://tinyurl.com/mz7mpxrv
10 مركز معلومات وادي حلوة، حصاد القدس لعام 2024، 2025/1/1، مرجع سابق.



شملت الشوارع المؤدية إليها، ثم تطورت لتشمل الإبعاد عن المدينة المحتلة بشكلٍ كا مل [1].

وتستبق سلطات الاحتلال مواسم العدوان على الأقصى بإصدار المزيد من قرارات الإبعاد عن القدس والأقصى، فقد شهد شهر آذار/مارس أعلى قرارات إبعاد في أشهر عام 2024، وهو الشهر الذي شهد بداية شهر رمضان، يليه شهر نيسان/أبريل الذي شهد عيد "الفصح" العبريّ. ومع اقتراب ذكرى "خراب المعبد" أصدرت سلطات الاحتلال عددًا من قرارات الإبعاد، من بينها إبعاد 9 مقدسيين في اليوم نفسه، وتراوحت مُدد الإبعاد ما بين أسبوع وستة أشهر [2].



إصدار 9 قرارات إبعاد سبقت ذكرى "خراب المعبد"

ح. تعزيز السيطرة الأمنية الإسرائيلية على المسجد الأقصى

رسخت أذرع الاحتلال دورها واحدة من أهم أدوات فرض السيطرة على الأقصى، وتحولت في السنوات الأخيرة إلى رأس الحربة التي تستهدف المرابطين والمصلين، إلى جانب أنها الرديف الأهم للمستوطنين خلال اقتحامات المسجد الأقصى المبارك، وهو ما تشكل على أثر تحول مهامها خلال السنوات الماضية من الفصل ما بين المستوطنين والمرابطين، وتقييد جولات

> رسخت أذرع الاحتلال الأمنية دورها واحدة من أهم أدوات فرض السيطرة على المسجد، وتحولت إلى رأس الحربة التي تستهدف المرابطين والمصلين، إلى جانب أنها الرديف الأهم للمستوطنين خلال اقتحامات المسجد الأقصى. وفي سياق تعزيز الرقابة المباشرة على المسجد الأقصى ومحطيه، نصبت سلطات الاحتلال في 2024/2/25 برج اتصالات شاهقًا معززًا بكاميرات المراقبة، ومزوّدًا بمجسات فوق الرواق الغربي للأقصى.

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/5/1.
https://tinyurl.com/hhaaxswd
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/6/1.
https://tinyurl.com/232efdns

المقتحمين وأدائهم الطقوس العلنية، إلى تثبيت وجود المستوطنين داخل المسجد، وتوفير الحماية لمن يؤدي الطقوس العلنية في ساحات الأقصى، بل إن أشهر الرصد شهدت مشاركة العناصر الأمنية الإسرائيليّة في أداء هذه الطقوس.

وقد أدى هذا التغيّر في مهام الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة، إلى تعزيز محاولاتها فرض السيطرة المباشرة على المسجد الأقصى وأبوابه، وما يتصل بهذه السيطرة من فرض القيود أمام أبواب المسجد، والتضييق على مكوناته البشرية، واعتقال المصلين من داخل ساحاته ومصلياته، وخلال مدة الرصد رسخت الاقتحامات الأمنية للمسجد عددًا من الأدوار بالغة الخطورة، وهي:

- توفير المزيد من الحماية لأداء المستوطنين الطقوس اليهوديّة العلنية، وملاحقة أي عناصر بشريّة إسلامية، يُمكن أن تعرقل أداء هذه الطقوس أو تمنعها، وهي سياسة تتصاعد في الأعياد اليهوديّة لتصل إلى حدّ إخلاء الأقصى من العنصر البشري الإسلامي بالقوة.
- تشديد القيود المختلفة أمام أبواب المسجد الأقصى وفي أزقة البلدة القديمة، بعد انطلاق العدوان على غزة في 2023/10/7، وهي إجراءات منعت المصلين من أحياء القدس من الوصول إلى الأقصى، وهذا ما أدى إلى تراجع أعداد المصلين وخاصة في يوم الجمعة.
- فرض قوات الاحتلال نفسها الجهة المتحكمة بأبواب الأقصى، في سياق معركة "السيادة" على المسجد، وهو ما عاد للظهور خلال شهر رمضان مع تركيب قوات الاحتلال أقفاصًا حديديّة أمام عددٍ من الأبواب.
- تمديد أوقات الاقتحامات شبه اليوميّة، من خلال السماح للمستوطنين باقتحام الأقصى قبل 15 دقيقة من أوقات الاقتحام المعتادة، وهذا ما انعكس زيادة شهرية في أوقات الاقتحامات تصل إلى نحو 5 ساعات.
- تأمين مسار الاقتحامات داخل الأقصى، ومنع أي عنصر بشري إسلامي من الرباط في هذا المسار.
- الاستهداف المتكرر للساحات الشرقية للأقصى، من خلال اقتحام مصلى باب الرحمة ومحاولة إفراغ محتوياته، واعتقال المصلين الذين يرابطون في هذه المنطقة.
- استمرار التنسيق ما بين المستوى الأمني و"منظمات المعبد"، وتحوله إلى تماهٍ، من خلال ظهور المزيد من عناصر الشرطة المتدينين، وتلقيهم تبريكات من قبل من يُشارك في اقتحام الأقصى من الحاخامات.

وفي سياق تعزيز الرقابة المباشرة لقوات الاحتلال على المسجد الأقصى ومحطيه، أقدمت سلطات الاحتلال في 2024/2/25 على تركيب برج شاهق للاتصالات، معزز بكاميرات المراقبة، ومزوَّد بمجسات فوق الرواق الغربي للأقصى. واستبقت سلطات الاحتلال ذلك بأشغال نفذتها فوق المدرسة التنكزية في رواق الأقصى الغربي، والتي يسيطر عليها الاحتلال.



برج المراقبة الذي ركّبته سلطات الاحتلال فوق المدرسة التنكزية

وبإمكان هذه الشبكة من الاتصالات والمجسات والكاميرات فائقة الدقة مراقبة حركة المصلين وتتبُّع حركة الوافدين إلى الأقصى بدقة عالية وكشف جميع ساحات المسجد الأقصى. وجرى تركيب البرج عبر رافعة توقفت في ساحة البراق، وأظهرت صور قيام أشخاص بعمليات حفر في المكان الذي وضع فيه البرج أعلى البناء التاريخي للمدرسة. وفي محيط الأقصى وبلدة القدس القديمة، عززت شرطة الاحتلال كاميرات المراقبة، وغيرت الكاميرات القديمة بأخرى حديثة[1].

ومنذ السابع من أكتوبر 2023 ضاعفت شرطة الاحتلال تركيب كاميرات المراقبة في أحياء القدس عامة، وبلدة سلوان خاصة، ومن ذلك أعمال التركيب والصيانة التي نفذتها في مجمع الكاميرات المقابل لمسجد "محمد الفاتح" في حي رأس العمود في 2024/7/3. وتكمن أهمية هذا الموقع الذي رُكبت فيه الكاميرات في إطلالته الواسعة على المسجد الأقصى والجزء الشرقي الجنوبي من سور القدس، إضافة إلى أنه ينتصف طريق "أريحا القديم" الذي يؤدي إلى أحياء سلوان والطور وجبل المكبر ومنها إلى بيت لحم والخليل. وتحتوي كاميرات شرطة الاحتلال المتطورة تقنية للتعرف إلى الوجوه وهوية الأشخاص حتى بين حشود كبيرة، وربطها بقاعدة بيانات ضخمة تحتوي على سجل تحركات ومعلومات خاصة بكل من يُصوَّر. ويولي الاحتلال اهتمامًا أمنيًا أكبر ببلدة سلوان؛ بسبب البؤر الاستيطانية فيها، ولأنها البلدة الأقرب من سور القدس والمسجد الأقصى[2].

1 الجزيرة نت، 2024/2/25. https://aja.ws/upv2aq
2 القدس البوصلة (فيس بوك)، 2024/7/3. https://tinyurl.com/yft7hw8h

وفي 2024/3/11 وضعت قوات الاحتلال أسلاكًا شائكة على السور المحاذي للمسجد الأقصى في منطقة باب الأسباط. وقالت محافظة القدس في بيان مقتضب: "في سابقة خطيرة ولأول مرة منذ عام 1967، وضع جيش الاحتلال أسلاكًا شائكة على السور المحاذي للمسجد في منطقة باب الأسباط"[1].

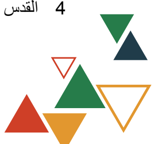
ومع بداية شهر رمضان في 2024/3/14، نصبت شرطة الاحتلال أقفاصًا حديديّة متنقلة عند أبواب الأقصى: الملك فيصل، والغوانمة، والحديد شمال المسجد الأقصى[2]. وبحسب مصادر مقدسية استبدلت قوات الاحتلال الأقفاص الثابتة بالطاولة والكراسي البلاستيكيّة، والسواتر الحديديّة بهدف حماية عناصر شرطة الاحتلال المتمركزين عند أبواب المسجد[3].



قوات الاحتلال تنصب أقفاصًا حديدية أمام أبواب الأقصى في 2024/3/14

وإلى جانب توفير الحماية لمقتحمي الأقصى وخاصة خلال الأعياد اليهوديّة، صعدت أذرع الاحتلال الأمنية من التضييق على الفلسطينيين بالتزامن مع مناسباتهم الدينيّة، ففي بداية شهر شباط/فبراير 2024 وتزامنًا مع ذكرى "الإسراء والمعراج"، اعتقلت شرطة الاحتلال أكثر من 10 فلسطينيين، من بينهم فتيات ومصورٌ صحافي من داخل الأقصى، وأفرجت عن معظمهم لاحقًا بشرط الإبعاد عن المسجد الأقصى والبلدة القديمة[4].

1 محافظة القدس الشريف (فيس بوك)، 2024/3/11. https://tinyurl.com/4ukwmah3
2 موقع مدينة القدس، 2024/3/14. https://qii.media./news/43158
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/3/14. https://tinyurl.com/mtksbn8s
4 القدس 360، 2024/3/1. https://tinyurl.com/yc28c6ct



وشهدت الأيام الأخيرة من شهر رمضان جملةً من الاعتداءات على المسجد والمرابطين فيه، ففي 2024/4/6 أطلقت طائرة مسيرة تابعة لشرطة الاحتلال قنابل الغاز المسيل للدموع على المصلين في المسجد، على أثر تنظيم وقفة متضامنة مع غزة بعد صلاة الفجر[1]. وبلغ عدد المعتقلين في الأقصى خلال شهر رمضان أكثر من 100 معتقل بحسب مصادر عبرية[2].



قوات الاحتلال أطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع على المصلين في 2024/4/6

وإلى جانب القيود المفروضة أيام الجُمعة، وخلال شهر رمضان، صعدت قوات الاحتلال إجراءاتها العقابية بالتزامن مع المناسبات الإسلامية المختلفة، في سياق التضييق على الفلسطينيين، وتقليل أعدادهم في المسجد الأقصى. ففي 2024/6/15 وتزامنًا مع توافد المصلين إلى الأقصى لإعماره في يوم عرفة، شددت قوات الاحتلال إجراءاتها أمام أبواب المسجد، ومنعت الشبان من الدخول إلى الأقصى، وشهد هذا اليوم تجول مركبة شرطة الاحتلال الكهربائية في ساحات الأقصى، وهي ترفع علمًا كبيرًا للاحتلال[3]. وفي 2024/6/16 بالتزامن مع اليوم الأول من عيد الأضحى فرضت قوات الاحتلال إجراءات مشددة أمام أبواب المسجد، وفي أزقة البلدة القديمة، وبحسب مصادر مقدسية بدأت هذه الإجراءات قبيل الفجر، ومنعت شرطة الاحتلال الشبان من الدخول إلى المسجد، ولم تسمح إلا لأعداد قليلة من المصلين بالوصول إلى المسجد، وأدى صلاة العيد في الأقصى نحو 40 ألف مصلٍّ، فيما أدى آلاف الفلسطينيين الصلاة أمام

1 عربي 21، 2024/4/6. https://tinyurl.com/yndty9d8
2 ماكور ريشون، 2024/4/9. https://tinyurl.com/dsezxpja
3 موقع مدينة القدس، 2024/6/19. https://qii.media/items/2098

أبواب الأقصى وفي الطرق المؤدية إلى البلدة القديمة[1]، وأدت إجراءات الاحتلال إلى تراجع أعداد المصلين بشكلٍ كبير، فقد كان عدد المصلين يتجاوز في الأعياد الماضية 200 ألف مصلٍ.

ويُشير سلوك الشرطة الإسرائيلية في الأقصى إلى فرض نفسها المتحكم بمختلف شؤون المسجد، لجهة تأمين الاقتحامات شبه اليومية، ورعاية أداء الطقوس اليهوديّة العلنية، وصولاً إلى فرض وجودها داخل المسجد بالتزامن مع الاقتحامات، وفي أوقاتٍ مختلفة من اليوم، وقد شهدت أشهر عام 2024 اقتحام قوات الاحتلال المسجد خارج أوقات الاقتحام شبه اليوميّة، وخلال صلاة الجمعة على وجه الخصوص، وأشارت مصادر مقدسيّة إلى تكرار هذا الاعتداء منذ بداية العدوان على قطاع غزة في عام 2023، ويُشارك في هذه الاقتحامات عناصر من شرطة الاحتلال وضباطه وقواته الخاصة، ويراقبون المصلين ويتجولون بين صفوفهم، ويستخدم عناصر الاحتلال في اقتحاماتهم عربة كهربائية تتجول داخل المسجد[2]، ويشهد العديد من هذه الاقتحامات تمركزًا لهذه العناصر الأمنية في عددٍ من المواضع داخل الأقصى[3]، هي:

- بجانب سبيل الكأس قبالة المصلى القبلي.
- حول بوائك قبة الصخرة وخصوصًا الجنوبية منها.
- عند مدخل الخلوة الجنبلاطية، وهو المكان الذي تحتله شرطة الاحتلال وتستخدمه مركزًا لها داخل الأقصى.



تمركز عدد من جنود الاحتلال قرب منبر برهان الدين داخل الأقصى

وفي سياق التماهي مع المنظمات المتطرفة، تشهد السنوات الماضية تصاعدًا في حجم التنسيق وشكله ما بين المستوى الأمني و"منظمات المعبد"، من خلال ظهور المزيد من عناصر الشرطة المتدينين، وتلقيهم تبريكات من قبل من يُشارك في اقتحام الأقصى من الحاخامات، ومن أبرز صور هذا التماهي اقتحام الأقصى في 2024/4/15 الذي شارك فيه وفدٌ حاخاميّ رفيع المستوى

1 وكالة الأناضول، 2024/6/16. https://tinyurl.com/8s2avxx7
2 موقع مدينة القدس، 2024/6/15. https://qii.media/news/43436
3 القدس البوصلة (تيليجرام)، 2024/4/12. https://t.me/alqudsalbwsalah/37801



ضم الحاخام دوف ليئور، وهو أحد أكبر حاخامات تيار الصهيونيّة الدينيّة، بصحبة الحاخام إسرائيل أريئيل، رئيس "المدرسة الدينية لجبل المعبد" ومؤسس "معهد المعبد"، إضافة إلى الحاخام شمشون إلبويم رئيس "إدارة جبل المعبد"، وخلال الاقتحام التقى الحاخام ليئور بأحد أفراد شرطة الاحتلال المتدينين التابعين لـ "منظمات المعبد"، وقدّم له "البركة الخاصة"، مبديًا سعادته بهذا التطور بوجود أفراد "جماعات المعبد" ضمن جهاز شرطة الاحتلال في الأقصى، وصحب الشرطي المتدين الوفد في جولته وأشرف على تأدية الوفد الحاخامي "صلاة الصباح" علانية في المنطقة الشرقية من المسجد[1].

خ. استهداف مصلى باب الرحمة ومقبرة باب الرحمة

تابعت أذرع الاحتلال استهداف مصلى باب الرحمة، إذ تعمل على التضييق على المصلين، من خلال التعامل مع المصلى على أنه ليس من ضمن مصليات المسجد، لذلك تقتحم العناصر الأمنية الإسرائيلية المصلى بأحذيتها باستمرار، وتعتقل المصلين والمرابطين من جنباته. وشهد عام 2024 جملة اعتداءات بحق المصلى، نذكر منها:

> واصلت سلطات الاحتلال استهداف مصلّى باب الرحمة إذ اقتحمته عناصر الاحتلال الأمنية، وأخرجت من داخله المصلين والمعتكفين، وقطعت تمديدات الكهرباء والإضاءة. ولم تسلم مقبرة باب الرحمة الملاصقة للمسجد الأقصى من اعتداءات المستوطنين، وعتاة المتطرفين، من خلال الاقتحام وأداء الطقوس العلنية، وتحطيم شواهد القبور.

- في 2024/4/8 اقتحمت شرطة الاحتلال مصلى باب الرحمة، واعتدت على المصلين داخله بالضرب، واعتقلت مرابطين[2].
- في 2024/4/9 اقتحمت قوات الاحتلال مصلى باب الرحمة، وأجبرت المعتكفين على الخروج منه بالقوة[3].
- في 2024/4/24 اقتحمت قوات الاحتلال مصلى باب الرحمة، وصورت المصلين داخله، وجاء الاقتحام على أثر دعوات شبابية لعمارة المصلى، وأداء عددٍ من المصلين صلاتي المغرب والعشاء داخله[4].

1 إسرائيل ناشيونال نيوز، 2024/4/15. https://www.israelnationalnews.com/en/news/388525
2 وكالة سند الإخبارية، 2024/4/8. https://tinyurl.com/ms4p92bk
3 وكالة سند الإخبارية، 2024/4/9. https://tinyurl.com/mrxavhbc
4 وكالة الأناضول، 2024/4/24. https://tinyurl.com/am36hk8f



مستوطنون يحطمون شواهد قبور مقبرة باب الرحمة

ولم تسلم مقبرة باب الرحمة الملاصقة للمسجد الأقصى من اعتداءات المستوطنين، وعتاة المتطرفين، وشهدت أشهر العام جملة اعتداءات بحق المقبرة وقبور المسلمين داخلها، ففي 2024/2/12 اقتحمت قوات الاحتلال المقبرة، واعتدت على المشاركين في جنازة سيدة مقدسية[1]، واعتقلت 5 فلسطينيين، وكان من بين المعتقلين أولاد المتوفاة وأحفادها[2]. وفي 2024/3/9 اقتحم نحو 40 مستوطنًا مقبرة باب الرحمة، وتجولوا داخلها باستفزاز، مدنسين عددًا من القبور[3]، وبحسب شهود عيان، حطم المستوطنون شواهد 10 قبور على الأقل، وخرَّبوا بعض محتويات المقبرة التي تستخدم في دفن الأموات مثل الأسمنت والأتربة[4].

وتكررت اقتحامات المستوطنين للمقبرة، فقد نظمت "منظمات المعبد" في 2024/8/11 سلسلة بشرية حول سورَي القدس والأقصى، وبذريعة المشاركة في هذه السلسلة، دنّس عددٌ من المستوطنين حُرمة قبور المسلمين في مقبرة باب الرحمة وأدوا طقوسًا علنية داخلها[5].

د. تهويد منطقة الأقصى: الحفريات والبناء التهويديّ

تابعت أذرع الاحتلال المختلفة تنفيذ الحفريات أسفل المسجد الأقصى المبارك وفي محيطه، في عددٍ من المواضع وخاصة في بلدة سلوان وغربيّ الأقصى، وقرب بعض أسوار المسجد، وحارة الشرف. وواصلت أذرعه تنفيذ المشاريع التهويديّة المختلفة التي تستهدف المسجد الأقصى ومحيطه، وشملت المشاريع التي نفذتها سلطات الاحتلال في عام 2024، فرض المزيد من القيود أمام أبواب الأقصى وفي محطيه، من خلال زرع أدوات مراقبة إلكترونيّة حديثة، عبر تركيب منظومة متكاملة من الكاميرات، والمجسات، وأجهزة التنصت، وأجهزة

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/2/12. https://tinyurl.com/mvz3u58p
2 وكالة وفا، 2024/2/12. https://tinyurl.com/3n863e3t
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/3/9. https://tinyurl.com/4k4mcycn
4 وكالة "وفا"، 2024/3/9. https://wafa.ps/Pages/Details/91583
5 القدس البوصلة، 2024/8/12. https://tinyurl.com/tf4v7m8m



الاتصالات، وما يتصل ببناء مشاريع تهويديّة جديدة، من بينها مركز للشرطة الإسرائيليّة.

وفي ما يأتي أبرز ما أقدم عليه الاحتلال وسلطاته ومؤسساته ومنظماته على صعيد الحفريات والبناء التهويدي في عام 2024:

تابعت أذرع الاحتلال المختلفة تنفيذ الحفريات أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه، في عددٍ من المواضع وخاصة في بلدة سلوان وقرب بعض أسوار المسجد، وحارة الشرف. وواصلت أذرعه تنفيذ المشاريع التهويديّة، التي شملت فرض المزيد من القيود أمام أبواب الأقصى وفي محطيه، من خلال زرع أدوات مراقبة إلكترونيّة حديثة، عبر تركيب منظومة متكاملة من الكاميرات، والمجسات، وأجهزة التنصت، وأجهزة الاتصالات، وما يتصل ببناء مشاريع تهويديّة جديدة، من بينها مركز للشرطة الإسرائيليّة.

■ الحفريات أسفل الأقصى وفي محيطه

◄ حفريات "مدينة داود" جنوب الأقصى



الخاتم الذهبي الذي زعم الاحتلال العثور عليه

في شباط/فبراير 2024 ذكرت وسائل إعلام إسرائيليّة أن سلطات الاحتلال عرضت لأول مرة في "متحف إسرائيل" حاوية حجرية عُثر عليها في أثناء التنقيب المتواصل في منطقة "مدينة داود". وزعمت سلطات الاحتلال أن هذه القطعة نادرة وغامضة ويعود تاريخها إلى أيام "المعبد" الثاني المزعوم[1]. وفي 2024/5/27 زعمت سلطة الآثار الإسرائيلية العثور على خاتم ذهبي مرصع بحجر أحمر داكن ومصنوع بطريقة بدائية، يعود تاريخه إلى 2300 عام تقريبًا، وادعت سلطة الآثار أنها عثرت على هذا الخاتم في أثناء الحفر في منطقة "مدينة داود"[2].

1 جيروزاليم بوست، 2024/2/21. https://tinyurl.com/mpupy2na
2 هآرتس، 2024/5/27. https://tinyurl.com/2urafjdy

الاحتلال يواصل الحفريات في بركة سلوان

ذكر تقرير صادر عن أربع منظمات حقوقية إسرائيليّة في 2024/5/1 أن الاحتلال يواصل حفرياته في بركة سلوان جنوب المسجد الأقصى[1]، وفي 2023/9/22 ذكر موقع patterns of evidence أنه في صيف 2023 خضعت منطقة بركة سلوان لحفريات واسعة النطاق، وأحرز علماء الآثار تقدمًا كبيرًا في أعمال الحفر في بركة سلوان، وظهرت مجموعة جديدة من السلالم الحجرية، وكُشف عن مجموعة من ثماني درجات أخرى تؤدي إلى البركة التي كان يستخدمها حجاج اليهود حمامًا للتطهير قبل دخول "المعبد" المزعوم، حسب ادعاء الاحتلال[2].

علماء آثار يهود يدعون العثور على قنوات ومبنى كبير في "موقف جفعاتي" جنوب الأقصى

في ربيع 2024 نشر عالما آثار يهوديان بحثًا زعما فيه العثور على مبنى كبير في "موقف جفعاتي"، وذكر الباحثان أن المبنى مكون من ثلاث غرف، ويحتوي على ألواح عاجية، وأوعية، وأوانٍ، وأختامٍ، وجرار للتخزين، إلخ. يقع المبنى على المنحدر الشمالي الغربي من التلال الجنوبية الشرقية على مسافة قصيرة من القصور الأموية، وأشار المؤلفان إليه باسم المبنى 100[3].



الحفريات في "موقف جفعاتي" حيث زعم علماء الآثار اليهود اكتشاف المبنى

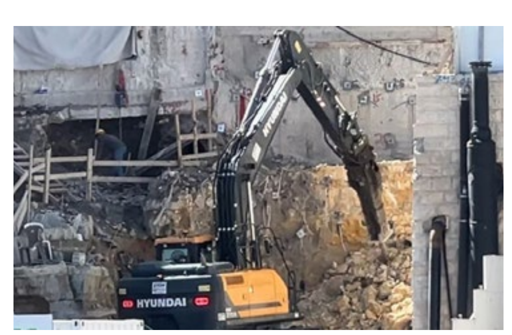
حفريات في حارة الشرف غرب الأقصى

نشرت "الجزيرة نت" في 2024/3/7 تقريرًا ذكرت فيه أنها رصدت حفريات تنفذها بلدية الاحتلال في القدس، وسلطة الآثار الإسرائيليّة، وجمعيات استيطانية في حارة

1 شبكة فلسطين للأنباء (شفا)، 2024/5/1. https://www.shfanews.net/post/171067
2 patterns of evidence، 2023/9/22. https://tinyurl.com/3teyme8m
3 Biblical Archaeology Society, Spring 2024. https://tinyurl.com/3tacxhx2



الشّرف غرب المسجد الأقصى وتستهدف مباني تاريخية. وبالتزامن مع ذلك، تنفذ آليات إسرائيلية أعمال بناء وتشييد على أنقاض المباني المهدومة. تجري الحفريات بمحاذاة سور المسجد الأقصى وبالقرب من مدرسة توراتية وبوابات تؤدي إلى ساحة البراق عند الحائط الغربي للمسجد الأقصى.



أعمال الحفر في حارة الشرف

وقال الباحث في شؤون القدس عرفات عمرو للجزيرة نت، إن بلدية الاحتلال وسلطة الآثار الإسرائيلية تشرفان على الحفريات بمشاركة جمعيات استيطانية لغرض تهويد المكان وطمس هويته العربية والإسلامية والاستعاضة عنها بمعالم يهودية من مدارس وكُنس ومعاهد توراتية. وأضاف: "تقوم سلطة الآثار الإسرائيلية بالدرجة الأولى، وما يساندها من جمعيات استيطانية توراتية، بأعمال حفر متواصلة وبشكل غير مسبوق على تلة حارة الشرف المهجّرة والملاصقة لحارة المغاربة"[1].

◄ حفريات تحت "قوس روبنسون" في الزاوية الجنوبية الغربية من المسجد الأقصى

في نيسان/أبريل 2024 أعلنت سلطات الاحتلال العثور على قطعة أثريّة طينيّة في الحفريات التي تجريها عند "قوس روبنسون" الواقع عند الزاوية الجنوبية الغربية من المسجد الأقصى، وزعم الاحتلال أن القطعة المذكورة تحمل نقشًا آراميًا، وادعى أن الحجاج اليهود الذين كانوا يصعدون إلى "جبل المعبد" كانوا يستخدمونه رمزًا لتلقي قرابينهم بعد دفع المال، وكان الاحتلال قد زعم العثور على قطعة أثرية يونانية أخرى مشابهة في المكان نفسه[2].

◄ العثور على عملة معدنية في حديقة "ديفدسون"

كشفت مصادر عبريّة في 2024/8/27 أن خبراء من "سلطة الآثار" الإسرائيليّة عثروا

1 الجزيرة نت، 2024/3/7. https://tinyurl.com/ms8zest5
2 جيروزاليم بوست، 2024/4/18. https://tinyurl.com/2m7w222m

على ختمٍ حجري خلال أعمال الحفر في حديقة "ديفيدسون" بالقرب من الحائط الجنوبي للمسجد الأقصى، وادعت "سلطة الآثار" أن الختم هو اكتشافٌ نادر، زاعمة أنه يعود إلى حقبة "المعبد" الأول[1].



الختم الذي ادعى الاحتلال أنه يعود إلى حقبة "المعبد" الأول

◄ مواصلة الحفريات في منطقة القصور الأموية

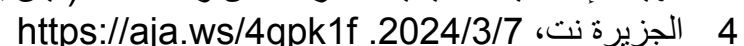
كشفت مصادر فلسطينيّة أن أذرع الاحتلال التهويديّة كثفت منذ شهر أيلول/سبتمبر أعمال الحفر في منطقة القصور الأموية، قرب حائط المسجد الأقصى[2].

■ البناء التهويديّ في محيط الأقصى

◄ الاحتلال يواصل تهويد ساحة البراق وبناء منصة لصلاة اليهود "الإصلاحيّين"

واصل الاحتلال استهداف ساحة البراق والسور الغربي من المسجد الأقصى، فقد استمرَّ في الحفريات جنوب جسر باب المغاربة بهدف إقامة مكان لأداء النساء اليهوديات واليهود "الإصلاحيين" طقوسهم. وفي الناحية الغربية من ساحة البراق شرع الاحتلال في تنفيذ حفريات عميقة وجديدة ضمن مشروع "بيت هليبا" الذي سيتكون من ثلاث طبقات على الأقل[3]، ومن المتوقع أن يربط الاحتلال مشروع "بيت هليبا" بمشروع "بيت شتراوس" الواقع على بعد أمتار قليلة من حائط البراق. وفي سياق هذه المشاريع التهويدية أجرت آليات الاحتلال حفريات في ساحة البراق ومحيطها.

وفي شهر آذار/مارس 2024 نفذت جهاتٌ إسرائيليّة حفرياتٍ في حارة الشّرف غرب المسجد الأقصى، واستهدفت مباني تاريخيّة، وبحسب المصادر بدأت آليات الاحتلال أعمال بناء وتشييد على أنقاض المباني المهدّمة[4].



1 JEWISH PRESS، 2024/8/29. https://tinyurl.com/fcptc2m9
2 وكالة وفا، 2024/10/3. https://tinyurl.com/49xr3ybj
3 الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات (فيس بوك)، 2024/2/27. https://tinyurl.com/5t5b8rwh
4 الجزيرة نت، 2024/3/7. https://aja.ws/4qpk1f



مخطط تهويدي ضخم يستهدف محيط المسجد الأقصى

تحت عنوان "إحياء الإرث اليهودي" بدأت وزارة "التراث" في حكومة الاحتلال، بالتعاون مع وزارات وجمعيات استيطانية أُخرى، تنفيذ مشروع تهويدي ضخم في القدس المحتلة، بتمويل مباشر من وزارة مالية الاحتلال، وبدأ الاحتلال العمل على المشروع الجديد من خلال تغييراتٍ على أرض الواقع، عبر رفع أعلام الاحتلال، وتغيير أبواب البلدة القديمة والمزارات والمعالم القديمة التي تُدلل على هويتها العربية الإسلامية، وكذلك تشديد الإجراءات الأمنية في القدس، ويشمل المخطط هدم عشرات المنازل وتقليل عدد الفلسطينيين في المدينة، ومصادرة المزيد من الأراضي والممتلكات المقدسية، وتغيير بعض المعالم العربية ووضع رموز عبرية عليها.



حدود "الحوض المقدس" وفق معهد أريج وهي تختلف في مصادر أخرى

وخصص وزير المالية المتطرف بتسلئيل سموتريتش لوزارة التراث ميزانية ضخمة بلغت 364 مليون شيكل (نحو 97 مليون دولار أمريكي) من أجل تنفيذ المشروع التهويدي. ويُركز الاحتلال في مخططه على مناطق ما تسمى بـ "الحوض المقدس" التاريخي، البالغ مساحتها 27 ألفًا و500 دونم، والتي تبدأ من حي الشيخ جراح شمالًا، مرورًا بالبلدة القديمة، وصولاً إلى بلدة سلوان جنوب الأقصى، ويهدف المخطط التهويدي إلى تغيير وجه القدس التاريخي والحضاري، وتهويد معالمها التاريخية، والسيطرة على ما تبقى من أراضيها، تمهيدًا لحسم هويتها وتحويلها إلى مدينة يهودية[1].

1 وكالة صفا، 2024/6/6. https://safa.ps/p/371411

◄ مصعد كهربائي في "الحي اليهودي" لتسهيل اقتحامات الأقصى

كشفت مصادر عبريّة في 2024/9/23 أن سلطات الاحتلال بدأت قبل أسبوعٍ أعمال البناء ووضع أساسات مصعدٍ كهربائيّ، يسدّ فجوة عموديّة طولها 26 مترًا بين الحي اليهودي وساحة البراق[1]، ويبعد نحو 200 متر من حائط البراق المحتلّ، ويهدف إلى تسهيل اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، ويزعم الاحتلال بأن المصعد الكهربائي سيُخصص للمستوطنين من ذوي "الإعاقة"، وكبار السن لتسهيل اقتحامهم للمسجد الأقصى المبارك[2].

◄ بناء مركز شرطة جديد قرب أحد أبواب المسجد الأقصى

لا تهدف المشاريع التهويديّة إلى تغيير الهوية الحضارية العربية والإسلامية للقدس فقط، بل تسعى إلى تعزيز السيطرة الأمنية على القدس، ففي 2024/10/31 نشرت شرطة الاحتلال إشعارًا بنيتها بناء مبنى من 3 طبقات قرب باب الحديد، أحد أبواب المسجد الأقصى، وبحسب شرطة الاحتلال وافق على المخطط رئيس "اللجنة اللوائيّة الإسرائيلية للتخطيط والبناء"[3].

ثانيًا: الاعتداءات على المسيحيين والمقدسات والأوقاف المسيحية

يتعرض المسيحيون في القدس المحتلة لاستهداف مباشر يمسّ وجودهم وكنائسهم، وتشهد القدس المحتلة اعتداءات متصاعدة بحق المسيحيين في المدينة، إذ يستهدفهم المستوطنون، بالاعتداء الجسدي واللفظي، ومحاولات إحراق الكنائس والمباني وتحطيم أجزاء منها، إلى جانب كتابة الشتائم بحق المسيحيين والمقدسات المسيحية على جدران الكنائس والأديرة، وتعرقل قوات الاحتلال احتفالات المسيحيين بأعيادهم، من خلال فرض القيود المختلفة أمام كنيسة القيامة وفي أزقة البلدة القديمة، وتحرم المسيحيين الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة من المشاركة في هذه الاحتفالات. وشهد عام 2024 استمرار هذه الممارسات، وفي النقاط الآتية أبرز ما تعرض له المسيحيون ومقدساتهم:

1 JEWISH PRESS، 2024/9/23. https://tinyurl.com/yc4e39du
2 المركز الفلسطيني للإعلام. 2024/9/22. https://tinyurl.com/522wfdwm
3 القدس البوصلة، 2024/10/31. https://tinyurl.com/mvtj3wzt



- اعتدى مستوطنون على الأب نيقوديموس شنابل رئيس "الرهبان البندكتان" في الأرض المقدسة، وأظهر مقطع مصور قيام المستوطنين بـ"البصق" على الأب، وتوجيههم شتائم بحق الديانة المسيحية والسيد المسيح عليه السلام.[1]
- حرمت سلطات الاحتلال آلاف الفلسطينيين من المسيحيين في الضفة الغربية المحتلة من الاحتفال بأحد الشعانين (بالتقويم الغربي) في 2024/3/24، عبر منعهم من الوصول إلى القدس المحتلة بذريعة الإجراءات الأمنية.[2]

عادت إلى الواجهة خلال شهر حزيران/يونيو 2024 قضية فرض ضريبة "الأرنونا" على الكنائس المسيحيّة في القدس المحتلة، وفي عددٍ من المدن الفلسطينية المحتلة الأخرى، وبحسب رؤساء الكنائس المسيحية فإن بلديات الاحتلال الإسرائيلي أبلغتهم أنها ستتخذ إجراءات قانونية ضدهم بسبب عدم دفع الضرائب العقارية "الأرنونا"، إضافةً إلى جباية الضرائب المتراكمة منذ سنوات. وتُشير المعطيات إلى أن الضريبة تشمل نحو 882 عقارًا في شطري القدس المحتلة، وتصل المتأخرات المفترضة إلى أكثر من 190 مليون دولار أمريكي.

- شهدت احتفالات المسيحيين بـ"الجمعة العظيمة" في 2024/3/29 فرض قوات الاحتلال قيودًا مشددة، في أزقة البلدة القديمة، والطرق الموصلة إليها، فقد منعت المسيحيين من الضفة الغربية من الوصول إلى القدس المحتلة، ولم تمنح تصاريح الدخول، إلا لأعدادٍ قليلة جدًا منهم، وانسحبت القيود على مسيرة "درب الصليب" في طريق "درب الآلام"، وبحسب مصادر فلسطينية كان عدد المشاركين في هذه المسيرة أقل بكثيرٍ من السنوات الماضية[3].
- استبقت سلطات الاحتلال احتفال المسيحيين بـ"سبت النور" في 2024/5/4، بنشر أعدادٍ كبيرة من قواتها، ونصبت السواتر الحديديّة في محيط كنيسة القيامة في البلدة القديمة، وفي الطرق المؤدية إليها، وبحسب مصادر مقدسية حددت سلطات الاحتلال أعداد من يسمح لهم بالدخول إلى الكنيسة، وحرمت هذه الإجراءات مئات المسيحيين من المشاركة، فتجمعوا أمام الحواجز الحديدية في البلدة القديمة، في محاولة لدخول الكنيسة، والوصول الى أقرب نقطة إليها، وعلى الرغم من وقوفهم السلميّ، اعتدت عليهم قوات الاحتلال بالضرب والدفع. ولم تقتصر اعتداءات الاحتلال على خارج الكنيسة فقط، ففي داخلها حدثت مشادات كلامية مع القوات الموجودة داخلها، والتي انتشرت ما بين المصلين، وعلى

1 وكالة وفا، 2024/2/3. https://tinyurl.com/xcw26957
2 روسيا اليوم، 2024/4/24. https://tinyurl.com/pbpbp6zj
3 الجزيرة نت، 2024/3/30. https://tinyurl.com/mrxzjwfc

أثر هذه المشادة اعتدت قوات الاحتلال على حارس القنصل اليوناني، ومن ثم اعتقلته واقتادته إلى مركز شرطة القشلة في البلدة القديمة[1].

- وإلى جانب التضييقات المباشرة، والاعتداءات بحق المسيحيين، عادت إلى الواجهة خلال شهر حزيران/يونيو 2024 قضية فرض ضريبة "الأرنونا" من الكنائس المسيحيّة في القدس المحتلة، وفي عددٍ من المدن الفلسطينية المحتلة الأخرى، ففي 2024/6/23 قال رؤساء الكنائس المسيحية في القدس ويافا والناصرة والرملة، إن بلديات الاحتلال الإسرائيلي أبلغتهم بأنها ستتخذ إجراءات قانونية ضدهم بسبب عدم دفع الضرائب العقارية "الأرنونا"، إضافةً إلى جباية الضرائب المتراكمة منذ عدة سنوات. وأثار هذا القرار رفضًا فلسطينيًا ودوليًا، فقد رفضه رؤساء الكنائس والمؤسسات المسيحيّة المحلية والدولية، وسط تحذيرات من أضرار كبيرة قد تترتب على المضي في إنفاذ القرار[2].

وتعود قضية فرض ضريبة "الأرنونا" إلى عام 2018، إبان رئاسة المتطرف نير بركات بلدية الاحتلال، ورفض حينها رؤساء الكنائس القرار، وأغلقوا كنيسة القيامة ثلاثة أيام احتجاجًا



إغلاق كنيسة القيامة في القدس احتجاجا على ضرائب الاحتلال عام 2018

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/5/4. https://tinyurl.com/yh7p2pt2
2 الجزيرة نت، 2024/6/29. https://tinyurl.com/4en3wm4k



عليه، وهذا ما أجبر حكومة الاحتلال حينها على تجميده[1]، وأعاد رئيس بلدية الاحتلال في القدس موشيه ليون مطالبة الكنائس بدفع هذه الأموال، وانضم إليه عددٌ من رؤساء البلديات في الداخل الفلسطيني المحتل، وحول حجم الضرائب على أملاك كنائس القدس المحتلة، تُشير المعطيات إلى أنها تشمل نحو 882 عقارًا في شطري القدس الشرقي والغربيّ، وتصل المتأخرات التي تُطالب بها بلديات الاحتلال إلى أكثر من 190 مليون دولار أمريكي. وتسعى سلطات الاحتلال من هذه القرارات إلى فرض المزيد من الحصار على هذه الكنائس، إذ تمتلك أجزاء كبيرة من شطري القدس المحتلة، ودفع بعض هذه الكنائس إلى بيع جزءٍ من أملاكها لسدّ ديونها من "الأرنونا"، وهو ما يسمح لأذرع الاحتلال بامتلاك هذه العقارات، وفي حال استطاع الاحتلال إجبار الكنائس على دفع الضرائب، فمن الممكن أن تفرض قراراتٍ مشابهة على أملاك الأوقاف في القدس[2].

ثالثًا: اعتقال المقدسيين وإبعادهم

ثبتت سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال المقدسيين ليكون من أسوء سياسات إرهاب المجتمع المقدسي، والتضييق عليه، وتقييد حركته وقمع فعالياته، واستهداف الوجود الإسلامي داخل المسجد الأقصى، وفي البلدة القديمة. وعلى مدار أشهر عام 2024 وثقت الجهات الفلسطينيّة المختلفة أعداد المعتقلين من القدس المحتلة، وأمام حملات الاعتقال وتشديد القبضة الأمنية الإسرائيلية منذ 2023/10/7، شهدت المناطق المحتلة حملات اعتقال متواصلة، وهو ما أدى إلى تباين الأرقام الصادرة عن الجهات الفلسطينيّة المختلفة، فقد رصد مركز معلومات وادي حلوة 2079 حالة اعتقال لمقدسيين خلال العام الماضي[3].

> بلغ عدد حالات الاعتقال عام 2024 في القدس 2079 حالة اعتقال، من بينها: 34 طفلًا (أقل من 12 عامًا)، و310 فتًى، و100 من الإناث. وتراجع عدد المعتقلين المقدسيين في عام 2024 بنسبة 36 %، في مقارنة مع عام 2023 الذي شهد 3261 حالة اعتقال.

1 القدس البوصلة، 2024/6/30. https://tinyurl.com/4xed5taa
2 الجزيرة نت، 2024/6/29، مرجع سابق.
3 مركز معلومات وادي حلوة، حصاد القدس لعام 2024، 2025/1/1، مرجع سابق.


اعتقال أحد المقدسيين من قبل شرطة الاحتلال

وفي مقارنة بين أعداد المعتقلين بين عامي 2023 و2024، تُشير معطيات مركز معلومات وادي حلوة إلى تراجع عدد المعتقلين المقدسيين في عام 2024 بنسبة 36%، مقارنة مع عام 2023 الذي شهد 3261 حالة اعتقال.

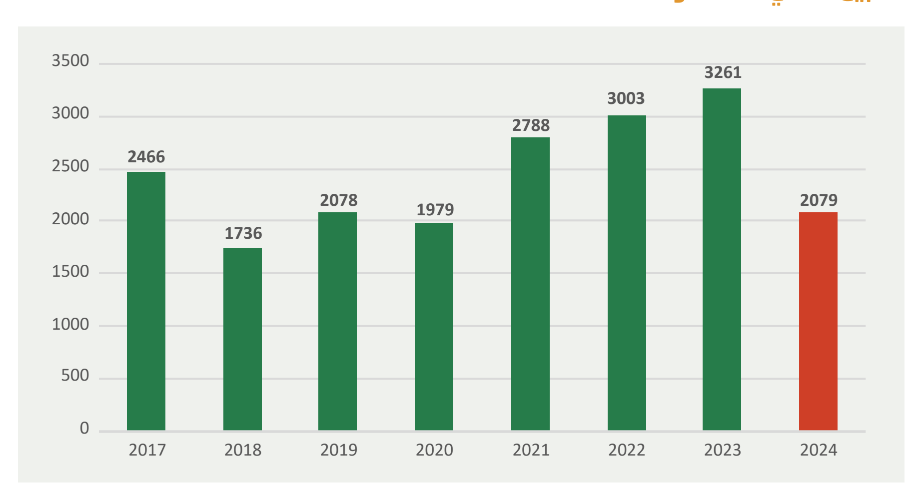
ومن الجدير أن نورد أرقام الاعتقالات المتباينة الصادرة عن الجهات المختلفة، ومن أسباب حدوث هذا التباين، آلية رصد بعض الجهات لحالات الاعتقال، إذ تحتسب الاعتقال المتكرر للفلسطينيّ ذاته ولو اعتقل عدة مرات خلال العام، فيزداد الرقم الإجماليّ لحالات الاعتقال، بينما توثق جهات أخرى اعتقال المقدسي أكثر من مرة خلال العام على أنه اعتقالٌ واحد، وفي النقاط الآتية أرقام الاعتقالات بحسب عددٍ من المصادر:

- ذكر تقرير القدس البوصلة السنوي أن عدد المقدسيين الذين اعتقلتهم سلطات الاحتلال في عام 2024 بلغ 1217 مقدسيًّا[1].
- رصدت شبكة معراج 1091 حالة اعتقال في عام 2024[2].
- أشار تقرير محافظة القدس إلى أن القدس المحتلة شهدت 1287 حالة اعتقال في "مناطق محافظة القدس كافة"، من بينهم 112 طفلًا، و65 امرأة، واعتقلت قوات الاحتلال ما يزيد على 6000 عامل من الضفة الغربية، بذريعة الوجود غير القانوني في مدينة القدس[3].
- رصدت الجزيرة نت اعتقال نحو 1472 مقدسيًا، من بينهم 81 امرأة، و170 قاصرًا[4].

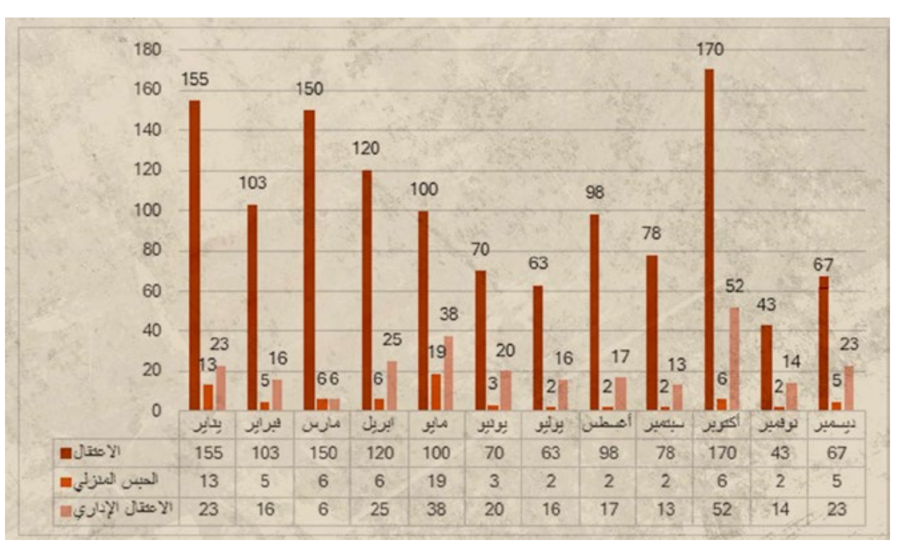
1 حصاد القدس 2024، القدس البوصلة، ص 15.
2 مرصاد 2024، شبكة معراج، ص 36.
3 وكالة وفا، 2025/1/9. https://tinyurl.com/597rydah
4 الجزيرة نت، 2025/1/1. https://tinyurl.com/mr6yua8s



ويقدّم الرسم البيانيّ الآتي تطور أعداد اعتقال المقدسيين من قبل سلطات الاحتلال ما بين عامي 2017 و2024:



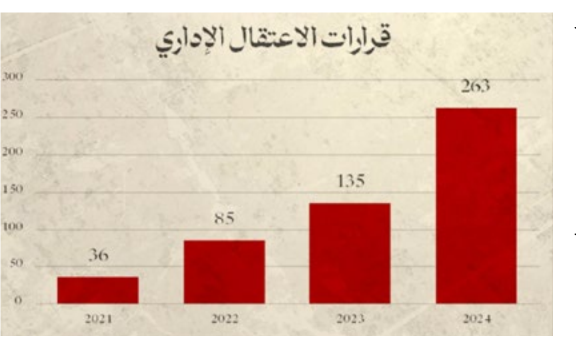
وحول البيانات التفصيليّة لأعداد المعتقلين المقدسيين في أشهر العام الماضي، يقدم تقرير القدس البوصلة تفصيلًا لها من خلال الرسم البيانيّ الآتي:



	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الاعتقال	155	103	150	120	100	70	63	98	78	170	43	67
الحبس المنزلي	13	5	6	6	19	3	2	2	2	6	2	5
الاعتقال الإداري	23	16	6	25	38	20	16	17	13	52	14	23

أعداد المعتقلين الفلسطينيين من القدس المحتلة خلال أشهر عام 2024 بحسب "القدس البوصلة"

وسجَّل شهر تشرين الأول/أكتوبر أعلى عدد اعتقالات بلغ نحو 170 حالة اعتقال، يليه شهر كانون الأول/يناير بنحو 155 حالة اعتقال، ومن ثمّ شهر آذار/مارس بـ 150 حالة اعتقال، وتُشير المعطيات التفصيليّة آنفة الذكر، إصدار قرارات الاعتقال الإداري والحبس المنزلي أشهر الرصد؛ إذ تحول سلطات الاحتلال عشرات المعتقلين الفلسطينيين إلى الاعتقال الإداري من دون محاكمة، وفي العام الماضي حولت سلطات الاحتلال 263 معتقلاً إلى الاعتقال الإداري، وتنوعت هذه القرارات ما بين قرارات جديدة، وتجديد قراراتٍ صادرة سابقًا[1].



تطور قرارات الاعتقال الإداري في القدس المحتلة في السنوات الماضية بحسب "القدس البوصلة"

ومن أبرز الملاحقين بالاستدعاءات والاعتقالات عددٌ من الشخصيات الفلسطينية البارزة من القدس المحتلة، وفي ما يأتي أبرزهم[2]:

- محافظ القدس عدنان غيث، فخلال عام 2024 استدعي غيث للتحقيق عدة مرات، وسلم قرارات تقضي بمنع دخوله الضفة الغربية، "يجدد له منذ 6 سنوات بشكل متتالٍ"، وتفرض عليه الإقامة الجبرية في بلدة سلوان، وقدمت ضده لائحة اتهام تضمنت "خرقه قرار منعه من دخول الضفة الغربية"، ويمنع من السفر ومن التواصل مع عدد من الشخصيات الفلسطينية والميدانية، ويمنع من المشاركة في أي فعالية في القدس.
- رئيس الهيئة الإسلامية العليا وخطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري، اعتقل خلال عام 2024 واستدعي إلى التحقيق عدة مرات ووجهت ضده تهديدات من قبل وزراء في حكومة الاحتلال ومستوطنين، وأُبعد عن المسجد الأقصى، ومنع من السفر.
- وزير القدس الأسبق خالد أبو عرفة والنائب أحمد عطون، جدد اعتقالهما إداريًا خلال عام 2024.

1 حصاد القدس 2024، القدس البوصلة، ص 15.
2 مركز معلومات وادي حلوة، حصاد القدس لعام 2024، 2025/1/1، مرجع سابق.



- الناشط المقدسي ومدير مؤسسة الضمير عبد اللطيف غيث، جدد قرار منعه من دخول الضفة الغربية للمرة 24 على التوالي "منذ 14 عامًا"، إضافة الى قرار يقضي بمنعه من التواصل مع عدد من الشخصيات الفلسطينية.

ولم تكتف سلطات الاحتلال بما تعرض له الأسرى الفلسطينيون من عذابات في سجون الاحتلال، فقد صعدت من استهداف الأسرى المحررين، ومن بينهم الذين حررتهم المقاومة في صفقة التبادل، فاقتحمت منازلهم، وفتشتها وصادرت بعض أموال نقدية وعينيّة، إضافةً إلى تحرير مخالفات عشوائية بحق العائلات، واعتقالهم أو استدعائهم للتحقيق، والحكم عليه بالسجن الفعلي مرة جديدة[1].

وبحسب مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان تصدرت مدينتا القدس والخليل أعداد المعتقلين منذ 2023/10/7 حتى نهاية عام 2024، وسلطت المؤسسة الضوء على معاناة الأطفال المقدسيين الذين تعتقلهم قوات الاحتلال، وتطبق عليهم أحكام "قانون الأحداث" الإسرائيلي، وهو ما يُعدّ تمييزًا بحقهم، ويحرم الأطفال المقدسيين من كثيرٍ من الحقوق، خاصة أن الأطفال يتعرضون لاعتداءاتٍ ممنهجة، وتنكيلٍ لا يقل عن المعتقلين من البالغين، وهم يشكلون العدد الأكبر من المعتقلين[2].

وفي سياق متصل بفرض العقاب على الأطفال، أشارت مؤسسة الضمير إلى ترسيخ الاحتلال سياسة الحبس المنزلي، وتحوّلها إلى كابوس لعشرات العائلات المقدسيّة، في ظل استخدام أدوات مراقبة كثيرة ومعقدة، من بينها "الأساور الإلكترونية" التي يجبر العديد من الأطفال المقدسيين على ارتدائها خلال مدة حبسهم المنزلي داخل بيوتهم، أو في بيوتٍ أخرى، بما يؤدي إلى تحويل المنزل إلى سجن، وتحويل العائلات إلى سجانين[3]. وتركز سلطات الاحتلال في الحبس المنزلي على الأطفال المقدسيين دون 14 عامًا، لأن قانون الاحتلال لا يجيز تنفيذ الحبس الفعلي بحق هذه الفئة، فتفرض عليهم الحبس المنزلي في أثناء إجراءات المحاكمة، حتى بلوغهم سن الـ14، وهو السن الذي يمنح فيه القانون سلطات الاحتلال فرض الحبس الفعلي بحقهم، من دون احتساب مدة السجن المنزلي، حتى وإن استمرت لسنوات، أو تكررت عدة مرات، وخلال مدة الحبس المنزلي نادرًا ما يُسمح للطفل، بالتوجه إلى المدرسة أو العيادة، وإن سُمح له فلا تتم إلا برفقة الكفيل[4].

1 المرجع نفسه.
2 مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، تقرير عام 2024، 2024/12/31. https://www.addameer.org/ar/media/5458
3 المرجع نفسه.
4 الجزيرة نت، 2024/11/17. https://tinyurl.com/3upmcc7n

وتستخدم سلطات الاحتلال تهمة "التحريض" بحق المعتقلين، وتتذرع سلطات الاحتلال بمنشوراتٍ على شبكات التواصل الاجتماعي، ونشر أي صورٍ توحي بدعم المقاومة، أو أي صورٍ تجدها قوات الاحتلال على هواتف المعتقلين، بل اعتقلت قوات الاحتلال أحد المقدسيين بذريعة ارتداء خاتم عليه شعار منظمة إرهابية، بينما كان الخاتم منقوشًا عليه "ختم النبوة". ولم تقف الاعتقالات عند شريحةٍ بعينها، فقد شملت نشطاء وموظفين في دائرة الأوقاف، وعددًا من خطباء المساجد، فقد أصدرت محكمة الاحتلال أحكامًا بالسجن بحق عددٍ من خطباء القدس على أثر اعتقالهم نهاية عام 2023، من بينهم الشيخ نعيم عودة (حُكم عليه عام ونصف)، والشيخ محمد أبو خضير (حُكم عليه 13 شهرًا)، والشيخ جمال مصطفى (حُكم عليه 3 سنوات)[1].



أيهم السلايمة من الأطفال المقدسيين الذين عانوا بسبب الحبس المنزلي

1 حصاد القدس 2024، القدس البوصلة، ص 18.

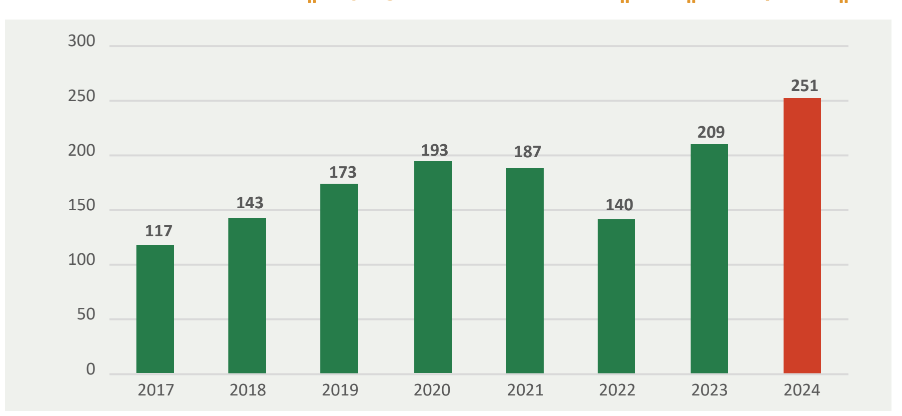


رابعًا: تهجير المقدسيين وهدم البيوت والمنشآت وأوامر الإخلاء

نفذت سلطات الاحتلال 251 عملية هدم في عام 2024، من بينها 151 عملية هدم نفذها الاحتلال، و100عملية هدم قسريّ، نفذها أصحابها بضغطٍ من سلطات الاحتلال. وفي مقارنة مع معطيات الهدم في السنوات الماضية، بلغ عدد المنشآت التي هدمها الاحتلال في عام 2023 نحو 209 منشأة، و140 منشأة في عام 2022، وتُشير هذه الأرقام إلى تصاعد عمليات الهدم في عام 2024 بنحو 22% بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

سجل عدّاد الهدم في القدس المحتلة عام 2024 نحو 251 عملية هدم، من بينها 151 عملية هدم نفذتها أذرع الاحتلال المختلفة، و100 عملية هدم قسريّ[1]، نفذها أصحابها بضغطٍ من سلطات الاحتلال، وتجنبًا للغرامات الباهظة. وشملت عمليات الهدم هدم منازل ومباني سكنية، وزراعية، ومنشآت تجارية، ومنشآت زراعية، ولتربية الحيوانات، وغيرها. وفي مقارنة مع معطيات الهدم في السنوات الماضية، بلغ عدد المنشآت التي هدمها الاحتلال في عام 2023 نحو 209 منشأة، و140 منشأة في عام 2022، وتُشير هذه الأرقام إلى تصاعد عمليات الهدم في عام 2024 بنحو 22 % بالمقارنة مع العام الذي سبقه، بينما أشارت مصادر فلسطينية أخرى إلى أن عدد عمليات الهدم بلغ نحو 333 عملية[2].

وفي الرسم البياني الآتي بيان لعدد عمليات الهدم في السنوات الماضية[3]:



1 مركز معلومات وادي حلوة، حصاد القدس لعام 2024، 2025/1/1، مرجع سابق.
2 حصاد القدس 2024، القدس البوصلة، ص 35.
3 التقرير السنوي حال القدس 2023، مرجع سابق، ص 62.

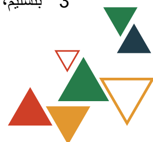
وأشارت المصادر الإسرائيليّة إلى أرقام مشابهة لما رصده مركز معلومات وادي حلوة الذي اعتمدنا عليه، ففي تقرير منظمة "عير عميم" الإسرائيليّة، هدمت جرافات الاحتلال 255 منزلًا ومنشأة في عام 2024، من بينها هدم 181 وحدة سكنية، وشهدت بلدة سلوان أكبر عدد عمليات هدم، فقد شهدت 68 عملية هدم، من بينها 50 وحدة سكنية، وفي حي البستان هدمت جرافات الاحتلال 23 منزلًا، وفي حي وادي حلوة هدمت جرافات الاحتلال 20 وحدة سكنية[1].

واستمرت سلطات الاحتلال في إجبار المقدسيين على هدم منازلهم قسريًا، عبر تهديدهم بفرض غرامات باهظة، إلى جانب تكاليف الهدم، وفي عام 2024 أجبر الاحتلال أصحاب نحو 100 منشأة على هدمها بأيديهم، في مقابل 95 منشأة هُدمت قسريًا في عام 2023، وفي الجدول الآتي أعداد المنشآت المهدمة قسريًا في السنوات الأخيرة[2]:

العام	عدد المنشآت المهدمة ذاتيًا	نسبة الزيادة أو الانخفاض
2018	24 منشأة	-
2019	51 منشأة	%53+
2020	107 منشآت	%52+
2021	115 منشأة	%7.4+
2022	72 منشأة	%37-
2023	95 منشأة	%32+
2024	100 منشأة	%5.2+

وتتذرع سلطات الاحتلال بذرائع شتى لهدم منازل الفلسطينيين في القدس المحتلة، من بينها ما يُسمى "الهدم العقابي" الذي يستهدف عادة منازل منفذي العمليات الفردية، ومنازل ذوييهم، وبحسب منظمة "بتسليم" الإسرائيليّة الحقوقية فإن سلطات الاحتلال استخدمت في عام 2024 الهدم إجراءً عقابيًا بحق 4 مبانٍ سكنيّة في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، وهذا ما أدى إلى تشريد 15 فلسطينيًا، من بينهم 6 أطفال، وأشارت معطيات المنظمة إلى تصاعدٍ طفيف في عمليات الهدم العقابي في الشطر الشرقيّ من القدس، فقد هدمت سلطات الاحتلال 3 مباني في عام 2023[3].

1 عرب 48، 2025/1/6. https://tinyurl.com/48ppu33z
2 التقرير السنوي حال القدس 2017-2023.
3 بتسليم، عمليات الهدم كوسيلة للعقاب. https://bit.ly/3JmdkcG

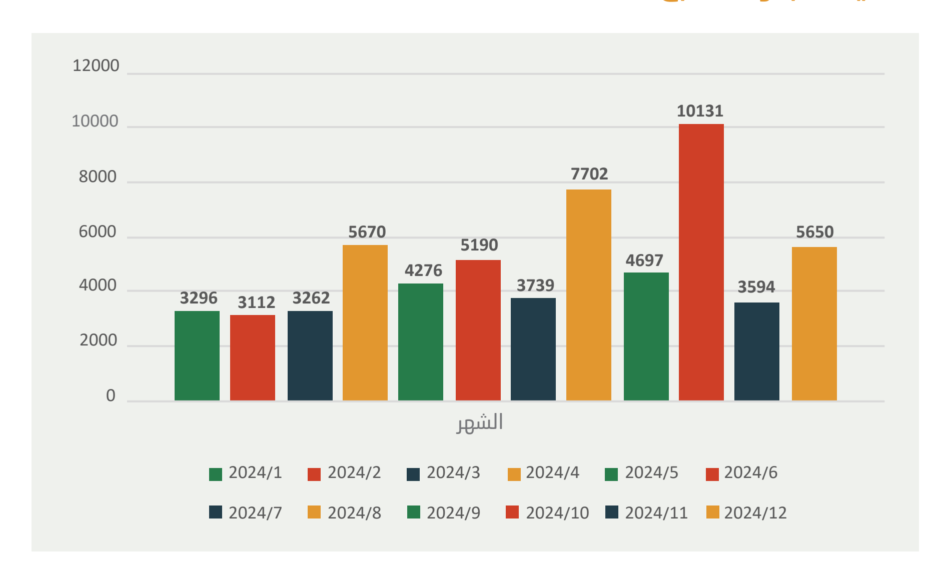


وفي الجدول الآتي تفاصيل عمليات هدم منازل الفلسطينيين ومنشآتهم خلال أشهر عام 2024:

أشهر عام 2024	عمليات الهدم	ملاحظات
كانون الثاني/يناير	15	من بينها 6 عمليات هدم قسري.[1]
شباط/فبراير	12	من بينها مبنى قيد الإنشاء، ومنازل، ومنشآت تجارية.[2]
آذار/مارس	9	شملت بناية سكنية، ومنشآت تجارية، وأسوارًا[3]
نيسان/أبريل	4	من بينها منزل عائلة الشهيد خالد المحتسب[4]
أيار/مايو	20	من بينها 12 عملية هدم قسري.[5]
حزيران/يونيو	21	من بينها 9 عمليات هدم قسري.[6]
تموز/يوليو	35	من بينها منازل، ومنشآت تجارية، وزراعية.[7]
آب/أغسطس	34	من بينها 8 عمليات هدم قسريّ.[8]
أيلول/سبتمبر	25	شملت منازل، ومنشآت تجارية وزراعية.[9]
تشرين الأول/أكتوبر	16	من بينها 10 عمليات هدم قسريّ.[10]
تشرين الثاني/يناير	22	من بينها هدم مسجد الشياح.[11]
كانون الأوَّل/ديسمبر	38	لا معطيات متوافرة.[12]
المجموع	**251**	

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/2/1. https://tinyurl.com/5e93t2ny
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/3/1. https://tinyurl.com/4ayp66kj
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/4/3. https://tinyurl.com/3hthjd62
4 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/5/1. https://tinyurl.com/3eavbaj6
5 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/6/1. https://tinyurl.com/82wefz8n
6 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/7/12. https://tinyurl.com/52w3tuya
7 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/8/1. https://tinyurl.com/3nev49c3
8 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/9/1. https://tinyurl.com/2u4bsued
9 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/10/1. https://tinyurl.com/m9rwwc7
10 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/11/1. https://tinyurl.com/n6s7cf5j
11 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/12/1. https://tinyurl.com/mz7mpxrv
12 استخرج الباحث الرقم من خلال عملية حسابية مقارنة بالأرقام الصادرة خلال أشهر عام 2024.

وفي الرسم البياني الآتي رسمٌ بيانيّ لعدد عمليات الهدم في أشهر الرصد بناءً على معطيات الجدول السابق:



وتتعمد سلطات الاحتلال هدم أعداد كبيرة من المنشآت في اليوم نفسه، أو في المنطقة ذاتها، بهدف بث الرعب بين الفلسطينيين، ومن أبرز هذه العمليات:

- في شهر شباط/فبراير أجبر الاحتلال المقدسي حسني شويكي على هدم 5 شقق سكنية له في حي "وادي ياصول"، وهذا ما أدى إلى تشريد 18 فلسطينيًا، من بينهم 7 أطفال.[1]
- في بداية شهر حزيران/يونيو أجبر الاحتلال مقدسيًا على هدم بنايته التي تضم 6 منازل في جبل المكبر، وهذا ما أدى إلى تشريد 50 فلسطينيًا، من بينهم عددٌ كبير من النساء والأطفال.[2]
- في 2024/7/23 نفذت سلطات الاحتلال عددًا من عمليات الهدم في اليوم نفسه، شملت منزلًا في حيّ الصلعة بجبل المكبر، وهدم منزل مكون من شقتين سكنيتين في بلدة الطور قسريًا، إضافةً إلى هدم مزرعة للخيل والأغنام ومخزن في بلدة سلوان.[3]

1 الجزيرة نت، 2024/2/21. https://tinyurl.com/ymv93es7
2 موقع مدينة القدس، 2024/6/1. https://tinyurl.com/yuxx9h4y
3 الجزيرة نت، 2024/7/23. https://tinyurl.com/5n7b5b6c




واحدةٌ من عمليات الهدم في 2024/7/23

- في 2024/8/20 نفذت آليات الاحتلال 5 عمليات هدم في وادي الجوز، شملت محال تجارية ومنزلًا[1].
- في نهاية شهر آب/أغسطس هدمت جرافات الاحتلال 4 منازل في القدس المحتلة، وهذا ما أدى إلى تشريد نحو 20 فلسطينيًا معظمهم من الأطفال، وشملت عمليات الهدم منازل في أحياء البستان، والثوري، ووادي قدوم، إضافةً إلى إجبار مقدسيّ على هدم منزله قسريًا في قرية صور باهر جنوب المدينة المحتلة[2].
- في 2024/9/30 هدمت طواقم بلدية الاحتلال وآلياتها 7 محال تجارية في مخيم شعفاط من دون سابق إنذار، بذريعة البناء من دون ترخيص[3].


ما تبقى من منزل الناشط فخري أبو دياب في 2024/11/5، وقد هُدم منزله الأول في شهر شباط/فبراير

1 موقع مدينة القدس، 2024/8/20. https://qii.media/news/43585
2 القدس البوصلة (فيس بوك)، 2024/8/28. https://tinyurl.com/3vfudpa4
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/9/30. https://tinyurl.com/5n6ur9hh

- في 2024/11/5 هدمت جرافات الاحتلال 7 منازل في حي البستان، وشملت عمليات الهدم 5 منازل لعائلة الرويضي، ومنزل لعائلة عايد، ومنزل الناشط المقدسي فخري أبو دياب[1].
- في 2024/12/16 نفذت سلطات الاحتلال عملية هدم واسعة في القدس المحتلة، شملت 11 منشأة في بلدة سلوان، من بينها 9 منازل، بذريعة البناء من دون ترخيص[2].

ولا تقف سياسات الاحتلال الرامية إلى حرمان الفلسطينيين من السكن عند حدّ هدم المنازل والمنشآت فقط، بل تمتد إلى منع إصدار تراخيص البناء ووقف أي أعمال بناء بذريعة عدم الحصول على التراخيص. وفي نهاية عام 2024، كشفت منظمتا "بِمكوم" و"عير عميم" الإسرائيليتان أن حكومة الاحتلال لم تصدر أي تراخيص بناء للفلسطينيين خلال العامين الماضيين، نتيجة إقرار عددٍ من الأنظمة والقوانين الخاصة. وتشير المنظمتان إلى أن وزارة القضاء في حكومة الاحتلال غيّرت الإجراءات المتعلقة بإثبات ملكية الأراضي في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، وهذا أدى إلى انخفاض عدد تراخيص البناء الممنوحة للفلسطينيين، من متوسط 100 مخطط سنويًا إلى لا شيء. ومنذ بداية عام 2023، بدأت سلطات الاحتلال تطلب من مقدمي طلبات تراخيص البناء إرفاق إيصالاتٍ ضريبية تعود إلى العهد الأردني، إلى جانب وثيقة تسلسل الملكية للأرض، وورقة تُعرف باسم "إجراء المختار". وبعد فتح الملف، يُرسل إلى ستّ جهات تابعة للاحتلال للحصول على المصادقة، هي: بلدية الاحتلال، والقيم العام على "صندوق أملاك الغائبين" في وزارة القضاء في الشطر الشرقي من القدس، والقيم على "أملاك الغائبين" في الأراضي المحتلة عام 1948، و"سلطة أراضي إسرائيل"، والمسّاح اللوائي، وضابط تسجيل الأراضي في وزارة القضاء. وقد جعلت هذه الإجراءات فتح ملف تخطيط للحصول على رخصة بناء أمرًا شبه مستحيل، ناهيك عن الحصول على الترخيص الفعلي من قبل سلطات الاحتلال في نهاية المطاف[3].

وتواصل أذرع الاحتلال وأدواتها الاستيطانيّة الاستيلاء على منازل الفلسطينيين وعقاراتهم، بذرائع مختلفة، وفي النقاط الآتية أبرز عمليات الإخلاء القسريّ في عام 2024[4]:

- في شهر شباط/فبراير سلبت جمعية "عطيرت كوهنيم" دونمين ونصف من أراضي حي بطن الهوى، تعود ملكيتها إلى عائلات الرجبي، وأبو دياب، والسلودي.

1 وكالة معًا، 2024/11/5. https://tinyurl.com/2wfukn68
2 وكالة الأناضول، 2024/12/17. https://tinyurl.com/4xknxn6w
3 صحيفة الشرق الأوسط، 2024/11/5. https://tinyurl.com/yw72hkcu
4 مركز معلومات وادي حلوة، حصاد القدس لعام 2024، 2025/1/1، مرجع سابق.



- في شهر حزيران/يونيو استولى مستوطنون على عقار عائلة الخالدي في البلدة القديمة بالقدس المحتلة، ويتكون العقار من 3 طبقات، بمساحة إجمالية 200 متر مربع، بادعاء شرائه، وبعد عدة أيام تمكنت العائلة من استرداد عقارها بعد إثبات بطلان عقد البيع.
- في تموز/يوليو 2024، استولت جمعية "عطيرت كوهنيم" على منزل جواد أبو ناب في حي بطن الهوى ببلدة سلوان، بذريعة ملكية اليهود للأرض المقام عليها البناء منذ عام 1881.
- في آب/ أغسطس 2024، استولت جمعية "عطيرت كوهنيم"، على عقار عائلة شحادة في حي بطن الهوى ببلدة سلوان، ويتألف العقار من 3 طبقات يتضمن 5 شقق سكنية، بذريعة ملكية اليهود للأرض المقامة عليها المنازل منذ عام 1881.



منزل جواد أبو ناب الذي استولى عليه مستوطنون بعد قرار إخلائه

- في شهر أيلول/سبتمبر استولت جمعية "إلعاد" الاستيطانية على شقة سكنية وأرض لعائلة أبو الهوى في بلدة الطور، بادعاء شرائها، وبعد قرابة شهرين تمكنت العائلة من استرداد العقار بعد إثبات بطلان البيع.
- في تشرين الأول/أكتوبر احتلّ مستوطنون قطعتي أرض في حي الفاروق وحي وادي حلوة في سلوان بالتزامن، بعد تسريبهما من المالك.

- في تشرين الثاني/نوفمبر استولى المستوطنون على عقار "مقهى المصرارة" في منطقة المصرارة مقابل باب العمود بالقدس، بذريعة ملكيته لـ "حارس أملاك الغائبين".
- في كانون الأول/ديسمبر سيطر مستوطنون على بناية عائلة غيث في حي بطن الهوى ببلدة سلوان، بذريعة ملكية الأرض المقام عليها العقار لليهود منذ عام 1881.
- في كانون الأول/ ديسمبر استولى مستوطنون على قطعة أرض في بلدة سلوان، بعد تسريبها من المالك.

وشهدت أشهر عام 2024 إصدار سلطات الاحتلال جملة قرارات إخلاء استهدفت أحياء الشيخ جراح وبطن الهوى وغيرها، وفي النقاط الآتية أبرز قرارات الإخلاء في أشهر الرصد[1]:

- في 15 نيسان/أبريل أصدرت محكمة الاحتلال قرارًا يقضي بإخلاء عائلات دياب من منازلها في حي الشيخ جراح، وأمهلتها حتى منتصف شهر تموز/يوليو لتنفيذ قرار الإخلاء.
- خلال شهر أيّار/مايو قدمت عائلة شحادة في بلدة سلوان بالقدس المحتلة التماسًا إلى المحكمة العليا للاحتلال، لإلغاء قرار قاضٍ إسرائيلي بإخلائها من منازلها في حي بطن الهوى، من دون انتظار رأي المستشار القضائي، ومن دون السماح لمحامي العائلة بمتابعة هذا الإجراء، وأشارت مصادر مقدسية إلى أن إخلاء عائلة شحادة، يشكل مقدمة لإخلاء 87 عائلة أخرى في بطن الهوى.
- في 11 تمّوز/يوليو أصدرت محكمة إسرائيليّة قرارًا بتهجير 30 مقدسيًا من عائلة الرجبي في حي بطن الهوى ببلدة سلوان، وقد قدمت العائلة استئنافًا ضد القرار.
- في 11 أيلول/سبتمبر أصدرت محكمة الاحتلال قرارًا بإخلاء منزل عائلة سالم غيث، لمصلحة المستوطنين، في حي بطن الهوى ببلدة سلوان.

1 وكالة وفا، 2025/1/9. https://tinyurl.com/597rydah

خامسًا: الاستيطان وبنيته التحتية في القدس المحتلة

شهد عام 2024 إقرار سلطات الاحتلال وتنفيذ عددٍ كبير من المشاريع الاستيطانية، التي سعت إلى توسيع المستوطنات المقامة، أو بناء أحياء استيطانية جديدة، إضافةً إلى تعزيز البنية التحتية الخاصة بالاستيطان، عبر بناء الطرق الالتفافية والحدائق العامة، وغيرها من المشاريع الخاصة بالمستوطنين ومناطقهم:

أ. البناء الاستيطاني في القدس المحتلة

يشكل البناء الاستيطاني وهدم منازل الفلسطينيين صنوان، في سياق سعي الاحتلال إلى إحداث تغيير مباشرٍ في الميزان الديموغرافي للقدس المحتلة، ويعدّ البناء الاستيطاني ثابتًا لدى حكومات الاحتلال المتعاقبة، وقد تصاعد بشكلٍ كبير في عهد الحكومة اليمينيّة الحالية بقيادة بنيامين نتنياهو. بموازاة حرب الإبادة التي شنها جيش الاحتلال على قطاع غزة، مضت أذرع الاحتلال الإسرائيليّ الاستيطانيّة قدمًا في مشاريعها لتوسيع الاستيطان، فقد بيّن تقريرٌ لصحيفة الغارديان البريطانية في نيسان/أبريل 2024، أن سلطات الاحتلال سرَّعت بناء المستوطنات في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، وبحسب الصحيفة فإن الاحتلال ركز العمل في 20 مشروعًا استيطانيًا يضم آلاف الوحدات الاستيطانية، بعض هذه المشاريع حظي بموافقة أذرع الاحتلال للبناء، وبعضها استُكمل بناؤُه.[1]

درست "اللجنة اللوائيّة للتنظيم والبناء" التابعة لبلدية الاحتلال في القدس 62 مخططًا هيكليًا خلال عام 2024، لأغراض "التوسعِ الاستيطاني"، إذ صادقت على 29 مخططًا، وقدمت للإيداع 33 مخططًا آخر، وتضمنت هذه المخططات بناء 10386 وحدة استيطانيّة جديدة.

وبيّن تقريرٌ لصحيفة الغارديان البريطانية في نيسان/أبريل 2024، أن سلطات الاحتلال سرَّعت بناء المستوطنات في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، وبحسب الصحيفة فإن الاحتلال ركز العمل في 20 مشروعًا استيطانيًا يضم آلاف الوحدات الاستيطانية، بعض هذه المشاريع حظي بموافقة أذرع الاحتلال للبناء، وبعضها استكمل بناؤه.

1 الميادين، 2024/4/17. https://tinyurl.com/mryhrzv9

ويؤكد المعطيات السابقة تقريرٌ نشره عددٌ من المؤسسات الحقوقية الإسرائيلية، تحت عنوان "القدس الشرقية في ظل الحرب"، أشار إلى ترويج الاحتلال لخطط إنشاء مستوطنات جديدة أو توسيع مستوطنات قائمة في الشطر الشرقي من القدس المحتلة خلال أشهر العدوان على غزة، وبحسب التقرير تضمنت هذه المشاريع الجديدة بناء قرابة 7 آلاف وحدة استيطانية، من بينها 2500 وحدة جديدة في كل من مستوطنة "جفعات شاكيد" و"القناة السفلية" و"كدمات تسيون"[1].

وبحسب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان درست "اللجنة اللوائيّة للتنظيم والبناء" التابعة لبلدية الاحتلال في القدس 62 مخططًا هيكليًا خلال عام 2024، لأغراض "التوسع الاستيطاني"، وبحسب الهيئة فقد صادقت اللجنة على 29 مخططًا، وقدمت للإيداع 33 مخططًا آخر، وتضمنت هذه المخططات بناء 10386 وحدة استيطانيّة جديدة، على مساحة 3094 دونمًا. ويشير واحدٌ من هذه المخططات إلى إقامة مستوطنة جديدة داخل حدود القدس المحتلة، وتحمل مناقصة هذا المشروع رقم 2024/367، ويهدف إلى بناء 200 وحدة استيطانية على أراضي قرية بيت صفافا، على مساحة 18 دونمًا[2].

وعلى الرغم من تراجع عدد الوحدات الاستيطانيّة التي أقرت في عام 2024 في مقارنة مع العام الذي سبقه 2023، فإنها لا تمثل سوى جزءٍ مما تقوم به أذرع الاحتلال الاستيطانيّة، إذ تمرّ هذه المشاريع بمراحل حتى تصل إلى مرحلة البناء، وتُشير المعطيات إلى أن الاحتلال سعى في عام 2024 إلى تسريع هذه الخطوات، وبحسب مصادر عبريّة اتخذت حكومة الاحتلال مجموعةً من الإجراءات للوصول إلى هذا الهدف، معطيةً الأولوية لتوسيع المستوطنات في المناطق الفلسطينية المحتلة، ومن أبرز الإجراءات التي أقرتها ما يأتي[3]:

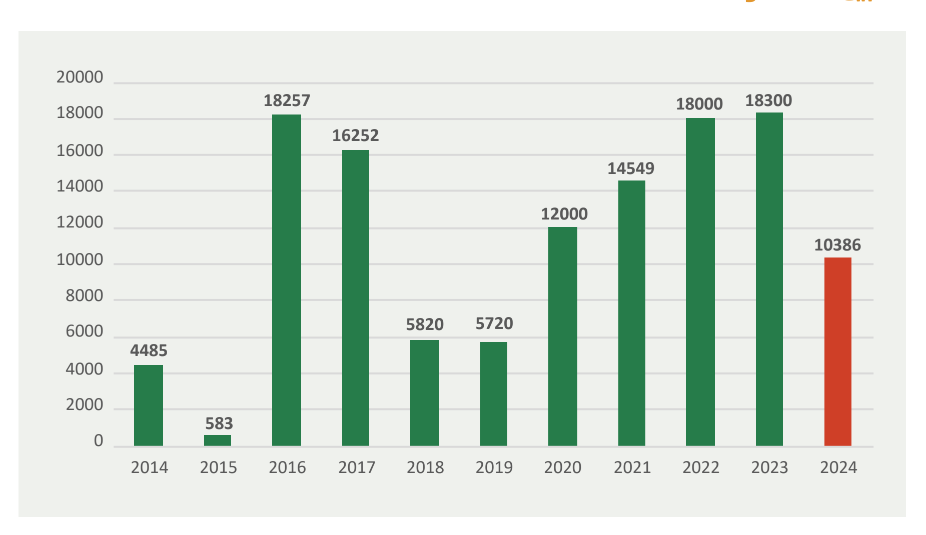
1. **إدارة خاصة للمستوطنات تحت إشراف وزير المالية بتسلئيل سموتريتش:** أُنْشِئَت إدارة مستقلة للمستوطنات، وهذا سهل تسريع عملية بناء المستوطنات والمدن الاستيطانية الجديدة. وبدأت حكومة الاحتلال تنفيذ إجراءات أكثر مرونة لتطوير المستوطنات، وتجاوز العقبات البيروقراطية السابقة.
2. **تسريع وتيرة البناء الاستيطاني:** فقد استطاعت حكومة الاحتلال بناء نحو 30 ألف وحدة استيطانيّة جديدة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين.

1 الجزيرة نت، 2024/5/3. https://tinyurl.com/4y3d35b9
2 التقرير السنوي 2024، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، رام الله، 2025، ص 35.
3 ألترا فلسطين، 2025/1/1. https://tinyurl.com/4bexvvts



3. **تصعيد هدم المباني الفلسطينيّة:** عبر منع إصدار تراخيص البناء، وتصعيد عمليات الهدم للمباني الفلسطينيّة بذريعة البناء من دون ترخيص.
4. **تحسين البنية التحتية الاستيطانية:** عملت حكومة الاحتلال على تحسين الطرق والمواصلات داخل المستوطنات، حيث وسعت سلطات الاحتلال الطرق الرئيسة وعبَّدتها، وهذا ما يسهل التنقل بين المستوطنات، ويعزز عزلة المناطق الفلسطينيّة.

وفي الرسم البياني الآتي تطور أعداد الوحدات الاستيطانيّة التي أقرتها أذرع الاحتلال ما بين 2014 و2024:



ونورد أبرز مشاريع البناء الاستيطاني في أشهر الرصد في النقاط الآتية:

- في 2024/1/7 كشفت مصادر مقدسية أن بلدية الاحتلال وافقت على هدم مجمعٍ تجاريّ استيطاني في مستوطنة "تلبيوت"، المقامة على أراضي حي الطالبية في الشطر الغربي من القدس المحتلة، على أن تُشيّد مكانه برجين سكنيين وتجاريين، سيضمان نحو 264 وحدة استيطانية جديدة، إلى جانب مساحاتٍ خضراء ومحال تجارية وأماكن خدمية مختلفة[1].
- في 2024/2/10 كشفت مصادر عبرية أن "لجنة التخطيط والبناء" في بلدية الاحتلال وافقت على مخطط لبناء 1709 وحدات استيطانية جديدة في مستوطنة "كريات مناحيم"، وسيقام

1 صحيفة اللواء، 2024/1/18. https://tinyurl.com/32c6xmsz

المخطط ضمن 4 مشاريع على أراضي قريتي المالحة وعين كارم المهجرتين جنوب غربي القدس المحتلة[1].

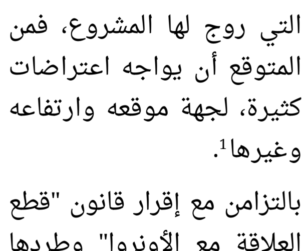
- في 2024/2/12 أعلن "حارس أملاك الغائبين" وشركة عقارية استيطانية، عن مشروع لبناء حي استيطاني يدعى "نوفي راحيل"، يضم أكثر من 650 وحدة استيطانية جديدة، يقع قرب منازل الفلسطينيين في قرية أم طوبا جنوب شرق القدس المحتلة[2].
- في 2024/2/29 استولت سلطات الاحتلال على 2640 دونمًا من أراضي بلدتي أبو ديس والعيزرية، بهدف إحداث تواصل جغرافي بين مستوطنتي "كيدار" و"معاليه أدوميم"، في سياق عزل التجمعات البدوية. ويأتي هذا القرار بالتزامن مع التفاف سلطات الاحتلال على المحاكم ومضيها بشق طريق استيطاني قرب جامعة القدس، على الرغم من رفع أهالي المنطقة قضية أمام محاكم الاحتلال[3].
- في 2024/3/5 كشفت مصادر عبرية أن "مجلس التخطيط الأعلى في الإدارة المدنية الإسرائيلية" وافق على مخطط بناء نحو 3 آلاف وحدة استيطانية جديدة في عدد من المستوطنات جنوب القدس وشرقها، وبحسب المخطط سيتم بناء 2052 وحدة استيطانية في مستوطنة "معاليه أدوميم"، و604 وحدات استيطانية في مستوطنة "إفرات"، الواقعة بين بيت لحم والخليل جنوب القدس المحتلة، و330 وحدة في مستوطنة "كيدار" المقامة على أراضي بلدة السواحرة. وأشارت مصادر عبرية إلى أن المخطط الاستيطاني الجديد ردٌ من قبل الاحتلال على العملية النوعية عند حاجز الزعيم قبل شهر[4].
- في بداية شهر أيار/مايو طرحت وزارة "الإسكان" (الاستيطان) في حكومة الاحتلال مناقصة لبناء 1047 وحدة استيطانيّة جديدة في مستوطنة "القناة السفلية"، التي تقع ما بين أحياء بيت صفافا وصور باهر، وقد وافقت عليها سلطات الاحتلال للمرة الأولى في بداية عام 2024، ونُشرت المناقصة بعد نحو 4 أشهر، وهو ما يُعدّ تسريعًا كبيرًا للمراحل بين طرح المخطط، ومن ثم طرح المناقصة، وهذا ما يُشير إلى أن سلطات الاحتلال تريد إنجاز البناء في ظل الحرب[5]. ويسعى الاحتلال من خلال هذا المشروع إلى إضفاء طابع ديني عبر تسميته بـ"القناة السفلية"، نسبة إلى القناة الرومانية التي كانت تنقل الماء من ينابيع قرية أرطاس الفلسطينية (برك سليمان) قرب بيت لحم إلى البلدة القديمة في القدس، وتدّعي الرواية الإسرائيلية أن القناة كانت تنقل الماء "إلى جبل المعبد"[6].

1 موقع مدينة القدس، 2024/2/14. https://qii.media/items/2021
2 صحيفة الأخبار اللبنانية، 2024/2/12. https://tinyurl.com/49nyu69y
3 وكالة وفا، 2024/2/29. https://tinyurl.com/28kucacx
4 القدس العربي، 2024/3/6. https://tinyurl.com/2p8yn4zf
5 التقرير السنوي 2024، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، مرجع سابق، ص 36.
6 الجزيرة نت، 2024/5/3. https://tinyurl.com/4y3d35b9



- في 2024/5/12 أقرت محكمة الاحتلال المركزية بناء مركز للشرطة فوق تل الترمس في القدس المحتلة، في موقع استراتيجيّ مطل على المسجد الأقصى، وقد وافقت "لجنة التخطيط والبناء" التابعة لبلدية الاحتلال قبل عامين على مخطط البناء، إلا أن التنفيذ تأخر بسبب اعتراضات رفضتها المحكمة في نهاية المطاف، وإلى جانب أهمية الموقع سيسمح المركز المزمع بناؤه بتوسعة مستوطنة "أرمون هنتسيف" المقامة على أراضي بلدة جبل المكبر، وتعزيز الاستيطان في تلك المنطقة[1].
- في 2024/5/29 بدأت بلدية الاحتلال في القدس وشركات "إسرائيلية" خاصة بناء مشروع استيطاني ضخم عند المدخل الغربي للمدينة، قرب أحد جبال قرية عين كارم المهجرة، وسيشمل المشروع مكاتب للعمل، وفنادق، ومتاجر، ومساكن، وأماكن عامة وترفيهيّة، ومحطات مواصلات، ومواقف ضخمة، إضافةً إلى بناء 20 برجًا ضخمًا[2].
- كشفت مصادر فلسطينية أن "اللجنة اللوائية" صادقت في نهاية شهر أيار/مايو على مخطط هيكلي لإقامة 520 وحدة استيطانيّة جديدة ضمن حي استيطاني جديد، سيُعدّ جزءًا من مستوطنة "بسغات زئيف"، وتقدّر مساحة الحي بنحو 10 دونمات[3].
- في 2024/6/9 كشفت مصادر فلسطينية أن بلدية الاحتلال في القدس وافقت في وقتٍ سابق، على مخططٍ استيطاني كبير في مستوطنة "التلة الفرنسية" شمال القدس، على أن يضم المشروع الجديد نحو 1000 وحدة استيطانية جديدة، وبحسب الخطة سيتم هدم 8 مباني سكنية استيطانية داخل المستوطنة، وبناء أبراج استيطانية ضخمة مكانها، إضافةً إلى مبانٍ خدمية ومساحات خضراء[4].
- في 2024/7/21 وافقت "لجنة التخطيط اللوائية" التابعة لبلدية الاحتلال على مشروع بناء استيطاني شاهق، من المفترض أن يصبح الأعلى في المدينة المحتلة، وسيُقام البرج في حي "كريات يوفيل" الاستيطاني، على أراضي قرية عين كارم المهجرة في الشطر الغربي من القدس المحتلة، وبحسب معطيات عبريّة، سيصل ارتفاع البرج إلى 197 مترًا، ويضم 56 طبقة، وتُشير هذه المعطيات إلى ربط البرج الاستيطاني، ببرج خليفة في دبي، فقد روجت له الشركة المطورة بأنه "برج خليفة في القدس"، وسيتولى تصميم المشروع المكتب المعماري "أدريان سميث وجوردون جيل"، وهو المكتب المسؤول عن تصميم برج خليفة إلى جانب فريق من داخل كيان الاحتلال. وعلى الرغم من "الحماسة"

1 القدس البوصلة، منصة إكس، 2024/5/12. https://tinyurl.com/2bn23t3a
2 القدس البوصلة، 2024/5/29. https://tinyurl.com/yfjwzfk7
3 التقرير السنوي 2024، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، مرجع سابق، ص 36.
4 القدس البوصلة (تليجرام)، 2024/6/9. https://t.me/alqudsalbwsalah/38577



التي روج لها المشروع، فمن المتوقع أن يواجه اعتراضات كثيرة، لجهة موقعه وارتفاعه وغيرها[1].



مخطط مشروع البرج الشاهق في حيّ "كريات يوفيل" الاستيطان

- بالتزامن مع إقرار قانون "قطع العلاقة مع الأونروا" وطردها من القدس المحتلة في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2024 عبر لجنة الشؤون الخارجية والأمن في "الكنيست" الإسرائيلي، صادقت "سلطة أراضي إسرائيل" على مشروع بناء 1440 وحدة استيطانية جديدة مكان مقر الوكالة في حي الشيخ جرّاح بالقدس، وفق ما أعلنته وسائل إعلام عبرية[2].
- في 2024/11/11 أعلنت بلدية الاحتلال في القدس، بالتعاون مع وزارة "البناء والإسكان" في حكومة الاحتلال، عن خطةٍ لإنشاء حي استيطاني جديد على أراضي مطار قلنديا الدولي المحتل شمالي القدس المحتلة، وقالت البلدية إن الحي سيستهدف المستوطنين المتدينين "الحريديم"، وسيتضمن بين 7000 إلى 9000 وحدة سكنية، ليصبح أكبر حي استيطاني في المدينة المحتلة[3].
- في 2024/11/17 وافقت بلدية الاحتلال في القدس على مخطط استيطانيّ، في الشطر الغربي من القدس المحتلة، سيشمل بناء 750 وحدة استيطانيّة للمستوطنين، إلى جانب مبانٍ عمومية وتجارية[4].
- في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر وافقت لجنة "التخطيط والبناء" في بلدية الاحتلال بالقدس، على مشروع استيطاني يقضي بتحديث مجمعٍ في حي "راسكو"، جنوب وسط

1 موقع مدينة القدس، 2024/7/24. https://qii.media/items/2113
2 الجزيرة نت، 2024/10/14. https://aja.ws/xqerbp
3 القدس البوصلة (تيلجرام)، 2024/11/11. https://t.me/alqudsalbwsalah/40608
4 معراج، 2024/11/30. https://m3raj.net/?p=18561



القدس المحتلة، والمُقام على حدود حي القطمون المحتل، سيشمل المخطط 292 وحدة سكنية، ومواقف سيارات تحت الأرض ومساحات للأغراض العامة[1].

- وافقت لجنة "التخطيط والبناء" في بلدية الاحتلال في 2024/12/10 على 3 مخططات استيطانية لبناء أبراج سكنية جنوب القدس، من بينها 30 طبقة في حي القطمون المحتل، و3 أبراج في مستوطنة "جيلو" المُقامة على أراضي قرية الولجة المهجرة[2].
- في نهاية عام 2024 صادقت بلدية الاحتلال بالقدس على مشروع استيطاني جنوب غرب القدس، سينطلق في آذار/مارس من العام المقبل، ويهدف لإسكان اليهود الصهاينة الأمريكيين، وأُطلق على المشروع اسم "برغر تاورز"، وسيُقام على أنقاض 95 وحدة استيطانية قديمة، وسيشمل بناء 392 وحدة استيطانية جديدة، موزعة على ثلاثة أبراج، إضافةً إلى مساحات تجارية وخدمية أخرى، وسيُقام المشروع في حي استيطاني يدعى "فات"، أُقيم بين حي القطمون المهجر شمالاً، وقرية بيت صفافا جنوبًا، والذي سمُي باسم أحد قادة العصابات الصهيونية "الهاجاناة"[3].


مخطط مشروع الاستيطاني لإسكان اليهود الصهاينة الأمريكيين

ب. مشاريع بنية الاستيطان التحتية

يمكن وصف مشاريع البناء الاستيطاني بأنها كالحمى لدى الاحتلال، إذ كشفت المعطيات السابقة عن حجمها وكثافتها، وسعى الاحتلال إلى إقرار مشاريع البنية التحتية الخاصة بالاستيطان، تحت ستار المنافع العامة، وتطوير مناطق المدينة المحتلة وما يتصل بخدمة وجود المستوطنين ورفاهية المستوطنات، إلى جانب تأمين شبكات الطرق التي تعزل المستوطنين

1 المرجع نفسه.
2 قناة العالم، 2024/12/10. https://tinyurl.com/3dtp477a
3 موقع مدينة القدس، 2024/4/22. https://qii.media/news/43802

عن الفلسطينيين، وتوفر تواصلاً آمنًا، في ما بين مستوطنات المدينة المحتلة.

ففي بداية شهر كانون الثاني/يناير أقرت بلدية الاحتلال في القدس المحتلة إقامة مكبٍّ للنفايات في وادٍ بالقرب من منازل الفلسطينيين، يقع على مساحة 109 دونمات، ما بين العيساوية وعناتا ورأس شحادة في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، ويعود المخطط إلى عام 2012، ولكن المقدسيين رفضوا إقامته، واستطاعوا تقليص مساحته من 520 دونمًا، إلى 109 دونمات، ولكنهم لم يتمكنوا من إجبار بلدية الاحتلال على إلغاء المشروع بشكل كامل، خصوصًا أن المشروع سيلحق أضرارًا في البيئة المحيطة به، نظرًا لوجود نحو 70 منشأة سكنية مقدسية قرب المكب[1].

سعى الاحتلال إلى إقرار مشاريع البنية التحتية الخاصة بالاستيطان، تحت ستار المنافع العامة، وتطوير مناطق المدينة المحتلة وما يتصل بخدمة وجود المستوطنين ورفاهية المستوطنات، إلى جانب تأمين شبكات الطرق التي تعزل المستوطنين عن الفلسطينيين، وتوفر تواصلاً آمنًا، في ما بين مستوطنات المدينة المحتلة، وتنوعت هذه المشاريع بين افتتاح أنفاق جديدة تربط مستوطنات المدينة المحتلة، وافتتاح محطة ضخمة للحافلات الكهربائية، لتعزيز شبكة المواصلات العامة، إضافةً إلى افتتاح عددٍ من الحدائق العامة في عددٍ من المستوطنات الإسرائيلية في القدس المحتلة.

وتسعى سلطات الاحتلال إلى إقرار قوانين لها طابع تنظيميّ، ولكنها في حقيقة الأمر تفرض المزيد من الحصار على المناطق الفلسطينيّة، وتحدّ من قدرة الفلسطينيين على الاستفادة من أراضيهم للبناء وغيرها، وفي هذا السياق أعلنت "اللجنة اللوائيّة" في 2024/1/20 عن المصادقة على واحدٍ من أكبر المخططات الاستيطانية في القدس المحتلة، والذي يهدف إلى "حفظ وإعادة تنظيم التخطيط وحقوق البناء في المدينة" حسب زعم الاحتلال، ويمتد المخطط على مساحة 706 دونمات، من منطقة المصرارة حتى وادي الجوز إلى البلدة القديمة جنوبًا، وبحسب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان يهدف المشروع إلى السيطرة على جغرافيا المدينة، ومحاصرة أي إمكانية للتمدد الديموغرافي للفلسطينيين، إذ تتضمن بنود المشروع إجراء تغييرات في استعمالات الأرض، وتحديد مساحات البناء القصوى، وعدد الطبقات المسموح بها، إضافةً إلى شق شوارع وتوسعتها[2].

1 وكالة وفا، 2024/1/13. https://tinyurl.com/2ddj7c76
2 التقرير السنوي 2024، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، مرجع سابق، ص 35.



ومن أبرز مشاريع البنية التحتية التي تنفذها أذرع الاحتلال شق الطرق الاستيطانية، في سياق تأمين المواصلات للمستوطنين بمعزلٍ عن المناطق الفلسطينيّة، ففي 2024/7/17 افتتحت سلطات الاحتلال عددًا من الأنفاق والطرق الجديدة التي تصل مستوطنة "غوش عتصيون" بمدينة القدس المحتلة، وبحسب مصادر مقدسية فقد استمر العمل على المشروع نحو 6 سنوات، وبلغت تكلفته نحو مليار شيكل (نحو 275 مليون دولار أمريكي)، والمشروع مشترك ما بين وزارة المواصلات في حكومة الاحتلال، وبلديته في القدس، وشركة "موريا" الاستيطانية للتطوير، ويأتي المشروع في سياق تسهيل تنقل المستوطنين، وربط المزيد من المستوطنات بالقدس المحتلة، في مقابل تعزيز عزلة المناطق الفلسطينية[1].

ولم تكن شبكات الطرق الاستيطانية هي الوحيدة التي شهدت افتتاح طرق جديدة، فقد شهدت أشهر الرصد افتتاح محطات للنقل العام، ففي 2024/8/18 افتتحت بلدية الاحتلال محطة للحافلات الكهربائية، على أراضي المقدسيين قرب مستوطنة "راموت" شمالي المدينة المحتلة، وحضرت حفل الافتتاح وزيرة المواصلات في حكومة الاحتلال ميري ريغيف، ورئيس بلدية الاحتلال موشيه ليون، وأطلق على المحطة اسم "الأرز"[2]، ووصفتها المصادر العبريّة بأنها "ضخمة"، ووصلت تكلفتها إلى نحو نصف مليار شيكل (نحو 134 مليون دولار)، وتهدف المحطة إلى تسهيل وصول المستوطنين إلى القدس المحتلة، وتقليل الازدحام في الشارع الاستيطاني رقم 1 [3].

ومن اللافت سعي بلدية الاحتلال إلى افتتاح عددٍ كبير من الحدائق الاستيطانية في عام 2024، ففي 2024/2/16 كشفت مصادر فلسطينية عن توقيع بلدية الاحتلال في وقتٍ سابق اتفاقية مع "الصندوق القومي اليهودي"، وتقضي الاتفاقية بتحويل أراضٍ من بلدة بيت حنينا وحزما إلى غابة استيطانية بمساحة ألف دونم، ويأتي المشروع ضمن ما يُعرف بـ "الاستيطان الزراعي"، على



مخطط مشروع الاستيطاني لإسكان اليهود الصهاينة الأمريكيين

1 موقع مدينة القدس، 2024/7/24. https://qii.media/items/2113
2 القدس البوصلة، 2024/8/21. https://tinyurl.com/ynk448y9
3 موقع مدينة القدس، 2024/8/21. https://qii.media/items/2127

أن تحول الغابة الجديدة إلى "غابة مجتمعية"[1]. خلال شهر تموز/يوليو افتتحت بلدية الاحتلال 3 حدائق جديدة للمستوطنين، على أراضي المقدسيين، أحدثها في قرية المالحة، ومن قبلها حديقتان على أراضي جبل المكبر وبيت حنينا في مستوطني "أرمون هنتسيف" و"راموت". وفي 2024/7/30 افتتحت بلدية الاحتلال حديقة عامة في مستوطنة "عير غانم" جنوب القدس المحتلة[2]. وفي 2024/8/28 افتتح رئيس بلدية الاحتلال في القدس موشيه ليون، حديقة عامة في مستوطنة التلة الفرنسية، على مساحة 63 دونمًا، وأُطلق عليها اسم "هوريشا"[3].

عددٌ من الحدائق التي افتتحتها سلطات الاحتلال من رصد "القدس البوصلة"

1 أمد للإعلام، 2024/2/17. https://tinyurl.com/2s4f2cv3
2 القدس البوصلة، 2024/7/30. https://tinyurl.com/3c2px8f8
3 معراج، 2024/8/31. https://m3raj.net/?p=17222



ومن خلال قراءة هذه المشاريع في السنوات الماضية، تسعى بلدية الاحتلال وسلطاته الأخرى إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها فرض السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، وعزل مساحات واسعة عن الفلسطينيين ومنع التواصل الجغرافي في ما بين المناطق الفلسطينيّة، إضافةً إلى تحويل هذه المساحات الخضراء إلى مشاريع استيطانية لاحقًا، تستوعب البناء الاستيطاني أو مشاريع البنية التحتية الضخمة.

وتتحضر سلطات الاحتلال لبناء مشروع "وادي السيليكون" الاستيطانيّ، ففي 2024/8/20 هدمت جرافات الاحتلال منزلاً وناديًا رياضيًا وعددًا من المنشآت التجارية تقع في المنطقة الصناعية في حي وادي الحوز في القدس المحتلة، وتأتي عمليات الهدم تحضيرًا لبدء مشروع "وادي السيليكون" التهويدي الذي يُهدّد نحو 200 منشأة تجارية وصناعية تقع في هذه المنطقة، ويُعد المشروع التهويدي واحدًا من أبرز المشاريع التي تعمل عليها أذرع الاحتلال، وتتسق مع الخطة الخمسية التي أقرتها حكومة الاحتلال في نهاية العام الماضي، وما تضمنته الخطة من بنود تقضي بتحويل المقدسيين إلى عمالة رخيصة في مثل هذه المشاريع[1].



حي وادي الجوز في القدس المحتلة

1 موقع مدينة القدس، 2024/8/21. https://qii.media/items/2127

سادسًا: استهداف هوية القدس

تستغل سلطات الاحتلال أي مناسبة وطنية إسرائيليّة، وأي عيدٍ يهوديّ لفرض المزيد من التغييرات على هوية القدس المحتلة، وتنظم في سياق "الاحتفالات" بهذه المناسبات اعتداءاتٍ مختلفة، تمسّ هوية المدينة العربيّة والإسلامية، وتختلق تاريخًا يهوديًا دخيلًا، ومن أبرز هذه المناسبات يوم "توحيد القدس"، وهو الذكرى العبرية لاحتلال الشطر الشرقي لمدينة القدس. ففي 2024/6/5 بالتزامن مع هذه الذكرى، نظمت أذرع الاحتلال "مسيرة الأعلام" الاستيطانية السنوية، التي شارك فيها آلاف المستوطنين بحماية قوات الاحتلال، ووصل المستوطنون من الشطر الغربي للقدس إلى ساحة باب العمود، ومن ثمّ توجهوا إلى البلدة القديمة من باب الساهرة، رافعين أعلام الاحتلال، مطلقين شتائم بحق المقدسات والمقدسيين والعرب، واعتدوا على الأهالي وعلى الصحفيين، وظهر عدد منهم يحملون السلاح.[1]

تستفيد سلطات الاحتلال من أي مناسبة "وطنية" إسرائيليّة، وأي عيدٍ يهوديّ لفرض المزيد من التغييرات على هوية القدسِ المحتلة، وتختلق تاريخًا يهوديًا دخيلًا، ومن أبرز هذه المناسبات يوم "توحيد القدس"، وهو الذكرى العبرية لاحتلال الشطر الشرقي لمدينة القدس، وفي 2024/6/5 بالتزامن مع هذه الذكرى، نظمت أذرع الاحتلال "مسيرة الأعلام" الاستيطانية السنوية، التي شارك فيها آلاف المستوطنين بحماية قوات الاحتلال. إضافةً إلى بناء نصب تذكاريّ لقتلى الاحتلال خلال العدوان على غزة، إضافةً إلى ما يُرافق عيد "الأنوار/ الحانوكاه" من مظاهر تهويديّة مختلفة.



اعتداء المستوطنين على صحفي خلال تغطيته "مسيرة الأعلام"

وفي سياق الأعياد العبريّة، يشكل عيد "الأنوار/الحانوكاه" أحد مواسم العدوان على هوية القدس الثقافية والعمرانيّة، لارتباطه بالأضواء والزينة، فمع ارتباط العيد بالشمعدان، وإضاءة الشموع وما إلى ذلك، تعمل أذرع الاحتلال التهويديّة

1 موقع مدينة القدس، 2024/6/5. https://qii.media/news/43403



وخاصة بلديته في القدس على إضفاء طابع يهوديّ على المدينة بذريعة الاحتفال بالعيد، ومن أبرز الفعاليات التهويديّة التي تقوم بها البلدية ما يأتي[1]:

- العروض الضوئية وإضاءة سور القدس التاريخي؛ إذ تعمل بلدية الاحتلال على تنظيم عروض ضوئية متطورة على سور القدس الذي يحيط بالبلدة القديمة، ووضع صور وأشكال تهويديّة، ترتبط برواية الاحتلال حول القدس، والعناصر التهويديّة الأخرى.



عروضٌ ضوئية على سور القدس خلال عيد "الأنوار/الحانوكاه" (صورة أرشيفيّة)

- وإلى جانب هذا الاعتداء، تنظم البلدية عروضًا أخرى في عددٍ من المواقع، تترافق مع الموسيقى والأغاني الخاصة بهذا العيد، وتُسمع عادةً حتى في المناطق التي يقطنها الفلسطينيون.
- نشر أعداد كبيرة من "الشمعدانات" في القدس المحتلة؛ إذ تضع بلدية الاحتلال شمعدانات ضخمة مضاءة في ساحة حائط البراق المحتلّ، وفي مناطق أخرى داخل البلدة القديمة وفي خارجها.
- تعمل أذرع الاحتلال على تزيين الساحات العامة والشوارع المحيطة بالأضواء، خاصة في الشطر الغربي من القدس، وفي الأحياء التي تشهد وجودًا استيطانيًا كثيفًا في الشطر الشرقي من المدينة.

1 علي إبراهيم، مجلة المجتمع، 2024/1/27. https://tinyurl.com/yyeume5p

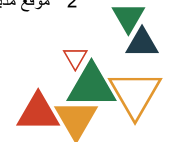
وإلى جانب الأعياد العبريّة، تتعمد أذرع الاحتلال التهويديّة إقامة الصروح التذكاريّة، في سياق تعزيز الهوية اليهوديّة في القدس المحتلة، ففي 2024/7/17 أعلنت بلدية الاحتلال عن "نصب تذكاري" جديد، يخلد قتلى الاحتلال من المستوطنين في القدس المحتلة، الذين سقطوا في العدوان على قطاع غزة، وأشارت البلدية إلى أنهم 67 قتيلًا، والنصب التذكاري عبارة عن تمثال حديديّ ضخم، سيتم بناؤه فوق تلة الشيخ بدر المحتلة، وسيبلغ قطره 14 مترًا وارتفاعه 5 أمتار[1].

وإضافةً إلى هذه المعالم الدخيلة، نصبت أذرع الاحتلال منذ احتلال القدس عام 1967 آلاف القبور اليهوديّة الوهمية، وأشارت مصادر مقدسية في نهاية عام 2024، إلى أن المقابر اليهوديّة الوهمية و"الحدائق التوراتيّة" تسيطران على نحو 5 آلاف دونم من أراضي القدس المحتلة، وتمتدّ هذه المساحات من سلوان وجبل المكبر والعيساوية وجبل المشارف وراس العمود والطور وبرك سليمان، وتحاول أذرع الاحتلال من خلال هذه القبور ادعاء وجودٍ يهوديّ قديم في القدس المحتلة[2].



القبور اليهوديّة الوهمية في القدس المحتلة (صورة أرشيفيّة)

1 موقع مدينة القدس، 2024/7/24. https://qii.media/items/2113
2 موقع مدينة القدس، 2024/12/10. https://qii.media/news/43740



سابقًا: سحب الهويات الزرقاء المقدسيّة

تتابع أذرع الاحتلال تنفيذ سياسات سحب بطاقات الإقامة الدائمة (الهوية الزرقاء) من الفلسطينيين في القدس المحتلة، وتُعدّ "الهوية الزرقاء" تصريح إقامة دائمة يُمنح للمقدسيين من دون أن تعادل "المواطنة" الإسرائيلية، وتُستخدم أداةً لتحديد من يحق له البقاء ضمن حدود بلدية الاحتلال، ويشكل سحب الهويات إجراءً عقابيًا من جهة، تستهدف به سلطات الاحتلال الفلسطينيين، وتهدد بالقيام به النشطاء ورموز الدفاع عن القدس والأقصى، إلى جانب كونه استهدافًا ديموغرافيًا، وجزءًا من مخططات الاحتلال لتقليل أعداد الفلسطينيين في القدس المحتلة.

بحسب مركز "هموكيد" الإسرائيلي، سحبت وزارة الداخلية في حكومة الاحتلال في عام 2023، الهويات الزرقاء لـ 61 فلسطينيًا من القدس المحتلة، من بينهم 34 امرأة، و3 أطفال، وأشار تقرير المنظمة إلى أن 58 فلسطينيًا ممن حُرموا من الإقامة الدائمة، كانوا خارج الأراضي المحتلة، وبحسب هذه المنظمة سحبت سلطات الاحتلال هويات 14869 فلسطينيًا من القدس المحتلة ما بين عامي 1967 و2023، وتُشير هذه الأرقام إلى أن سلطات الاحتلال سحبت ما بين عام 2020 و2023 نحو 168 بطاقة هوية من الفلسطينيين في القدس المحتلة.

وبسبب حصر معطيات سحب الهويات لدى وزارة الداخلية في حكومة الاحتلال، فإن الحصول على معطيات محدثة عامًا بعد آخر فيه صعوبات كبيرة، ونعتمد في هذا التقرير على "مركز الدفاع عن الفرد- هموكيد" الإسرائيليّ، الذي يراسل الوزارة المذكورة بطريقةٍ رسمية للحصول على هذه الأرقام، وبطبيعة الحال تُنشر هذه المعطيات خلال منتصف العام التالي، لذلك سنورد هنا أرقام سحب الهويات الزرقاء في عام 2023.

وبحسب مركز "هموكيد" سحبت وزارة الداخلية في حكومة الاحتلال في عام 2025، الهويات الزرقاء لـ 61 فلسطينيًا من القدس المحتلة، من بينهم 34 امرأة، و3 أطفال، وأشار تقرير المنظمة إلى أن 58 فلسطينيًا ممن حُرموا من الإقامة الدائمة، كانوا خارج الأراضي المحتلة، وبحسب هذه المنظمة سحبت سلطات الاحتلال هويات 14869 فلسطينيًا من القدس المحتلة ما بين عامي 1967 و2023[1]، وتُشير هذه الأرقام إلى أن سلطات الاحتلال سحبت ما بين عام 2020 و2023 نحو 168 بطاقة هوية من الفلسطينيين في القدس المحتلة، فقد نشر المركز الإحصائية على صفحته في "فيس بوك"، بأن سلطات الاحتلال سحبت هويات 14701 فلسطينيًا من

1 موقع مركز "هموكيد"، 2024/5/16. https://tinyurl.com/mwrwjjmd

القدس المحتلة من عام 1967 حتى 2020[1]. وينشر المركز هذه المعطيات بناء على مراسلات يقوم بها مع وزارة الداخلية في حكومة الاحتلال.

ومن الفلسطينيين المقيمين في القدس المحتلة الذين سحبت منهم سلطات الاحتلال بطاقة الإقامة الدائمة في عام 2024، الشاب ماجد الجعبة، ففي 2024/2/16 صادقت المستشارة القضائية للحكومة الإسرائيلية جالي بهراب ميارا على سحب حق الإقامة في القدس من الشاب ماجد، بعد نحو شهرين ونصف من إعلان وزارة الداخلية الإسرائيلية أنها تدرس سحب الإقامة منه بزعم عضويته في حركة حماس، والشاب الجعبة أسيرٌ محرر، وأحد المرابطين في المسجد الأقصى[2].



الشاب ماجد الجعبة أحد الذين سُحبت هوياتهم في عام 2024

وفي سياقٍ متصل بسحب الهويات وطرد الفلسطينيين خارج القدس المحتلة، شهد شهر تشرين الثاني/نوفمبر مصادقة "الكنيست" نهائيًا على قانون يسمح لوزير الداخلية في حكومة الاحتلال بترحيل أفراد عائلات منفذي العمليات الفرديّة ضد أهداف إسرائيليّة لمدة تصل إلى 20 عامًا، وتمت المصادقة في 2024/11/7، وإلى جانب القانون السابق صادقت الكنيست على إجراء مؤقت لمدة خمسة أعوام يسمح بفرض عقوبات بالسجن على القاصرين ما دون سن 14 عامًا، الذين يدينهم الاحتلال بجرائم متصلة بأعمال مقاومة أو في إطار نشاط الفصائل الفلسطينية. وتم تمرير القانون بتأييد 61 عضو "كنيست"، ومعارضة 41، فيما دعم الإجراء المؤقت 55 عضوًا وعارضه 33 آخرون، وبحسب القانون "سيتم الترحيل إلى قطاع غزة أو إلى وجهة أخرى تحدد وفقًا للظروف"، ويمنح القانون وزير داخلية الاحتلال صلاحية إصدار أمر بترحيل فرد من أي عائلة "إذا أعرب عن دعمه أو تضامنه مع العملية، أو إذا نشر كلمات مدح، أو تعاطف أو تشجيع". ويستهدف القانون الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 48 والقدس، وتتضمن تفاصيل القانون الجديد قيودًا جديدة على الفتيان ويفاقم من معاناتهم بعد اعتقالهم[3].

1 صفحة مركز "هموكيد" على الفيس بوك، 2021/3/10. https://bit.ly/2P6GWUB
2 الجزيرة نت، 2024/2/16. https://aja.ws/bt4yx5
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2024/11/7. https://tinyurl.com/y5t4ryjn



ثامنًا: استهداف قطاع التعليم

شهدت السنوات الماضية استهدافًا متصاعدًا لقطاع التعليم في القدس المحتلة، فسلطات الاحتلال تحرم مدارس الشطر الشرقي من المدينة من التمويل اللازم لمواكبة تزايد أعداد الطلبة المقدسيين، والأدوات الحديثة المستخدمة في العملية التعليميّة، خاصة تلك المتمسكة بتدريس المنهاج الفلسطيني، في مقابل إغداق ميزانيات هائلة على المدارس التي تدرس منهاج الاحتلال، إضافةً إلى استمرار محاولاتها في دفع المزيد من المدارس نحو الدخول في مظلتها، وما يتصل بفرض المنهاج الفلسطيني المحرّف، أو المنهاج الإسرائيلي، على عددٍ أكبر من المدارس الفلسطينيّة في القدس المحتلة.

شهدت مدارس القدس المحتلة منذ بداية العدوان على غزة حملات استهداف متصاعدة، فقد نفذت وزارة المعارف الإسرائيلية إجراءات عدوانية جديدة تجاه المدارس الخاصة التي تحصل على تمويل جزئي من وزارة المعارف، في محاولةً لمنع هذه المدارس من تطبيق المنهاج الفلسطيني. وشملت هذه الإجراءات اقتحام المدارس، وتفتيشها فجأة، وشملت حملات التفتيش اقتحام الصفوف الدراسيّة، وتفتيش الحقائب المدرسية، والاطلاع على الكتب التي يستخدمها المعلمون، وعلى أثرها اتخذت وزارة المعارف عددًا من الإجراءات العقابية.

وقد شهدت مدارس القدس المحتلة منذ بداية العدوان على غزة في 2023/10/7 حملات استهداف متصاعدة، فقد قامت وزارة المعارف الإسرائيلية بإجراءات عديدة تجاه المدارس في مدينة القدس، وخاصة المدارس الخاصة التي تحصل على تمويلٍ جزئي من وزارة المعارف، في محاولة لمنع هذه المدارس من تطبيق المنهاج الفلسطيني. وشملت هذه الإجراءات اقتحام المدارس، وتفتيشها فجأة، وتُشير المعطيات إلى تركيز حملات التفتيش هذه من تشرين الثاني/نوفمبر 2023 إلى نهاية شهر آذار/ مارس 2024؛ ولم تقتصر حملات التفتيش على إدارة المدارس فقط، بل شملت اقتحام الصفوف الدراسيّة، وتفتيش الحقائب المدرسية، والاطلاع على الكتب التي يستخدمها المعلمون[1].

وعلى أثر حملات التفتيش هذه، اتخذت وزارة المعارف عددًا من الإجراءات العقابية من بينها[2]:

- وقف مؤقت للتمويل من قبل المعارف.

1 مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2024/10/31. https://tinyurl.com/4nyrn5tn
2 المرجع نفسه.

- التحقيق مع مدير المدرسة والمسؤولين الآخرين عنها.
- تهديد المدارس بسحب التراخيص الخاصة بها.

وتؤكد المعطيات السابقة تزايد حاجات قطاع التعليم في القدس المحتلة، وخاصة على صعيدي التمويل والبنية التحتية، إذ تستمرّ معاناة المدارس الفلسطينية من جرّاء نقص الغرف الصفيّة، ويُشير تقرير أعدته "جمعية حقوق المواطن" الإسرائيليّة إلى النقص الحاد في الغرف الصفية، يقدّر بنحو 1000 غرفة تدريسيّة[1]، ويمتدّ النقص إلى المرافق التعليميّة، والمعلمين والمدربين، وهذا ما يؤدي إلى زيادة معدلات التسرب المدرسي وانخفاض جودة التعليم، ومن الإشكاليات التي يعاني منها قطاع التعليم، وتفاقمت في السنوات الماضية، ما يُمكن تسميته "الفجوة الرقمية"، إن من جهة اختلاف أدوات التقنية المستخدمة في المدارس الفلسطينية وتلك المدعومة من الاحتلال، أو من جهة معاناة الطالب في المدارس الفلسطينية من صعوبة الوصول إلى التقنيات الحديثة، عدا عن إدخال المواد الحديثة على غرار البرمجة وصناعة الرجال الآليين وغيرها في المنهاج الدراسية، وهذا ما يزيد من الفجوات التعليميّة بين الطلاب في مدارس القدس المحتلة المختلفة[2].

ولم تقف محاولات الاحتلال استهداف المنهاج الفلسطيني عند الطلاب والمدارس فقط، بل امتدت إلى الجامعات وتوظيف المعلمين، ففي 2024/12/25 صادقت "الكنيست" الإسرائيليّة على مشروع قانون يمنح مدير عام وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية صلاحية رفض إصدار رخص تدريس أو موافقات توظيف للمعلمين من القدس والداخل المحتل، الحاصلين على شهادات أكاديمية من جامعات فلسطينية، وقد حصل مشروع القانون على موافقة اللجنة الوزارية للتشريع، ومن المتوقع أن يُطرح للقراءة الأولية في "الكنيست" مع بداية عام 2025، وبحسب مشروع القانون لن يعود بمقدور المعلمين من الشطر الشرقي للقدس المحتلة الذين درسوا في الجامعات الفلسطينية مواصلة عملهم، إذ سيضطرون لإعادة الدراسة في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، وبحسب متابعين تأتي هذه القرارات لفرض المزيد من التضييق على الجامعات الفلسطينية في القدس المحتلة، ودفع الطلاب إلى الالتحاق بالجامعات التابعة للاحتلال، عبر خنق فرص العمل المتاحة لمن يلتحق بالجامعات الفلسطينيّة[3].

وفي ما يأتي أبرز إجراءات الاحتلال العدوانية ضد قطاع التعليم في القدس في عام 2024:

- في 2024/1/28 اقتحمت قوات الاحتلال مدرسة الأقصى الشرعية للبنات الواقعة داخل

1 العربي الجديد، 2024/9/11. https://tinyurl.com/3ytc42sy
2 الجزيرة نت، 2024/10/30. https://aja.ws/s24nid
3 الجزيرة نت، 2024/12/29. https://aja.ws/1nq8w2



ساحات الأقصى، واعتقلت طالبة وحولتها إلى مركز شرطة شارع صلاح الدين، وأفرجت عنها بشرط الحبس المنزلي مدة 5 أيام، وإبعادها عن محيط باب الساهرة وباب العمود مدة أسبوع[1].

- أعلنت لجنة أولياء الأمور المركزية لمدارس جبل المكبر عن إضراب عام في مدارس القرية، بدأ في 2024/2/6 وامتدت 3 أيام، استنكارًا لجريمة قتل أحد طلاب مدرسة ابن الهيثم الإعدادية الشهيد وديع شادي عليان عويسات[2].
- في نهاية شهر آب/أغسطس 2024، أرسل قسم المعارف العربية في بلدية الاحتلال، كتابًا إلى مديري أقسام المعارف العربية ومفتشي مدارس القدس المحتلة، تحت عنوان "التقيّد بالكتب المدرسية (المنهاج الفلسطيني) المطبوعة من قبل البلدية للعام الدراسي 2024-2025"، وورد في الكتاب تذكيرٌ بمنع استخدام أي كتبٍ مدرسيّة "من مصادر خارجية"، والتقيد بالكتب التي سيتم توزيعها من قبل قسم المعارف العربية في بلدية الاحتلال، وتضمن الكتاب إشارةً إلى توزيع الكتب المحرفة في العام الدراسي القادم للصفوف الحادي عشر والحادي عشر، وهو ما يُعدّ الحلقة الأخيرة في سياق فرض الكتب المحرّفة من قبل بلدية الاحتلال، على مجمل الصفوف الدراسيّة في المدارس الفلسطينية[3].
- في 2024/9/2 أغلقت مدرسة أحباب الرحمن في القدس أبوابها، بعد مضايقاتٍ متتالية من سلطات الاحتلال، وصولاً إلى عدم تجديد وزارة المعارف التابعة للاحتلال ترخيصها، وجاء القرار بعد رفض مدرسة أحباب الرحمن تدريس المنهاج المحرّف[4].
- في 2024/11/4 أعلنت بلدية الاحتلال في القدس نيتها استقطاب طلبة مدارس وكالة "الأونروا" إلى مدارسها التي تُدرّس المنهاج الإسرائيلي، وقالت البلدية إنها ستستوعب أكثر من 900 طالبٍ وطالبة، يدرسون في 6 مدارس تابعة للوكالة، وجاء إعلان البلدية على أثر قرار وقف أعمال "الأونروا" في المدينة المحتلة[5].



اسم المدرسة	الموقع	سنة الإغلاق
المعرفة	كفرعقب	2020
شذى القدس	بيت حنينا	2021
السنة الإسلامية	بيت حنينا	2022
السنابل	مخيم شعفاط	2022
رواد الغد	مخيم شعفاط	2022
سوا ربينا	مخيم شعفاط	2023
الزهراء	العيسوية	2023
أحباب الرحمن	مخيم شعفاط	2024

مدارس القدس التي أُغلقت في السنوات الماضية بحسب القدس البوصلة

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/1/28. https://tinyurl.com/29d8kubh
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/2/5. https://tinyurl.com/3uryuw4e
3 الجزيرة نت، 2024/9/8. https://tinyurl.com/6vhyvt8f
4 القدس البوصلة، 2024/9/4. https://tinyurl.com/wsbjtmby
5 القدس البوصلة، 2024/11/4 https://tinyurl.com/4s2c2fe4

تاسعًا: استهداف المؤسسات والفعاليات في القدس

تلاحق سلطات الاحتلال المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة، عبر قرارات الإغلاق، بذرائع مختلفة، في محاولة لإضعاف بنية المجتمع الفلسطيني في المدينة المحتلة، ومحاولة إزالة أي مقومات للصمود فيه، وفي النقاط الآتية نورد أبرز محطات استهداف المؤسسات في المدينة المحتلة:

استهداف مركز معلومات وادي حلوة

تعرض مركز معلومات وادي لحملة شرسة خلال عام 2024، في سياق سعي الاحتلال إلى إغلاق المؤسسات المعنية برصد جرائمه في المدينة المحتلة، وتوثيق الاعتداءات المختلفة التي يتعرض لها المسجد الأقصى، ففي 2024/2/1 عقدت "محكمة الشؤون المحلية"، جلسةً لبحث قرار هدم مركز معلومات وادي حلوة في بلدة سلوان، وأوضح المحامي سامي أرشيد أن اللجنة المحلية للتنظيم والبناء في بلدية الاحتلال، قدّمت لائحة اتهام ضد مدير المركز جواد صيام، بذريعة "البناء من دون ترخيص، ومنع البناء في هذه المنطقة"[1]. وفي 2024/7/3 أصدرت محكمة بلدية الاحتلال، قرارًا يقضي بهدم مقر المركز، بذريعة "البناء غير المرخص"، وأوضح المركز في بيان له أن البلدية أصدرت قرار هدم للمركز، وأعطاهم مهلة للتنفيذ مدته عام كامل، إلى جانب فرض غرامة مالية بقيمة 20 ألف شيكل (نحو 5600 دولار أمريكي)، وفي حال عدم تنفيذه القرار خلال المدة المحددة ستقوم البلدية بتنفيذ الهدم، وستجبي من المركز أجرة الهدم[2].

استهداف قناة الجزيرة والصحفيين

صعّد الاحتلال من استهداف الإعلام بشكلٍ عام، وقناة الجزيرة على وجه الخصوص، ففي 2024/4/30 اعتدى مستوطن متطرف على طاقم الجزيرة في البلدة القديمة، وعلى المراسلة نجوان سمري، وعرقل عملهما، ولاحقهم خارج باب الساهرة وداخله[3].

1 مركز معلومات وادي حلوة 2024/2/1. https://tinyurl.com/mwfswchz
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/7/3. https://tinyurl.com/5yz9y2h8
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/4/30. https://tinyurl.com/bdf8rz94





مستوطن متطرف يعتدي على مراسلة قناة الجزيرة

وبسبب دور القناة في تغطية تطورات العدوان على غزة والقدس والضفة الغربية، صادقت حكومة الاحتلال بالإجماع في جلستها الأسبوعية في 2024/5/5، على مشروع قانون "إغلاق قناة الجزيرة"، استنادًا إلى قانون "منع بث قناة أجنبية من الإضرار بأمن الدولة"، وأعطي الإذن لوزير الاتصالات كي يصدر قرارًا خلال 45 يومًا، لوقف بث قناة الجزيرة بالعربية والإنجليزية، وإغلاق مكاتب القناة الموجودة، والاستيلاء على أجهزة تستخدمها القناة لبث المحتوى، وتقييد الوصول إلى موقع الإنترنت التابع للقناة، وقد وقع وزير الاتصالات في حكومة الاحتلال شلومو كرعي على أوامر الإغلاق فور التصويت والتصديق عليها من قبل حكومة الاحتلال. وعلى أثر صدور القرار اقتحمت طواقم من وزارة الاتصالات الإسرائيلية، والشرطة والمخابرات، فندق "الامباسدور" في حي الشيخ جراح، ودهمت غرفةً لطاقم الجزيرة، وصادرت المعدات ومحتويات الغرفة بعد تفتيشها، ثم علقت على باب الغرفة قرار المنع[1].

وتعتدي قوات الاحتلال على الصحفيين خلال أدائهم أعمالهم، ففي 2024/1/29 اعتقلت قوات الاحتلال الصحفي والناشط أحمد ركن[2]. وفي 2024/8/11 اعتقلت الصحفي أحمد جلاجل خلال وجوده قرب مركز شرطة "المسكوبية" في الشطر الغربي من القدس المحتلة، فيما استدعت الصحفية روز الزور للتحقيق الفوري في المركز نفسه، وبعد تحقيق واحتجاز لنحو ساعتين،

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/5/5. https://tinyurl.com/mr3d5963
2 موقع مدينة القدس، 2024/1/29. https://qii.media/news/43000

أفرجت شرطة الاحتلال عنهما بشرط الإبعاد عن الأقصى والبلدة القديمة، مدة أسبوع مع إمكانية التجديد[1].

قمع الفعاليات في القدس المحتلة

تستهدف سلطات الاحتلال الفعاليات التي تنظمها جهات مقدسية، في سياق التنكيل بهم، وعرقلة أي نشاط مجتمعي داخل المدينة، وفي ما يأتي أبرز الاعتداءات التي نفذتها أذرع الاحتلال:

- في 2024/5/31 قمعت قوات الاحتلال وقفةً لإحياء ذكرى رحيل فيصل الحسيني، نُظمت أمام بيت الشرق في حي الشيخ جراح، ومزقت قوات الاحتلال صور الراحل الحسيني التي علقت على أبواب المركز وفي محيط الوقفة، وأخلت المنطقة من الموجودين بالقوة[2].
- في 2024/8/7 اقتحمت مخابرات الاحتلال برفقة القوات الخاصة، مركز يبوس الثقافي في شارع الزهراء في مدينة القدس، استباقًا لفعالية ينظمها المركز لعرض أفلام فلسطينيّة عن قطاع غزة، ومنعت قوّات الاحتلال من الدخول إلى المركز، وأخلته بالقوة[3].



قمع الفعالية في مركز يبوس الثقافي في 2024/8/7

- في 2024/8/28 منعت مخابرات الاحتلال إقامة تكريم لطلبة التوجيهي في قاعة الصفصاف في حي واد الحمص في القدس المحتلة، دعت إليه جمعية "وفاء للمرأة والطفل"، وهددت مخابرات الاحتلال باقتحام القاعة في حال إقامة الفعالية[4].

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/8/11. https://t.ly/tnhGg
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/5/31. https://tinyurl.com/28wp926t
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/8/7. https://t.ly/qTyWb
4 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/8/28. https://t.ly/ZUUVU



طرد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"

حاولت سلطات الاحتلال في السنوات الماضية حصار وجود وكالة "الأونروا" في القدس المحتلة، وإنهاء عملها، ولكنها خطت في عام 2024 خطواتٍ كبيرة في هذا الاتجاه، وبدأت أولى محاولات لاستهداف الوكالة عبر التحريض، ففي 2024/1/17 حرّض أربيه كينغ نائب رئيس بلدية الاحتلال، على موظفي الوكالة في حي الشيخ جراح، ودعا وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير إلى النقاش حول مستقبل الوكالة، وقال أربيه إن مقر "الأونروا" مملوك لدولة "إسرائيل"[1]. وفي 2024/1/29 نظّم مستوطنون وقفة أمام مقر "الأونروا" في حي الشيخ جراح بالقدس، بدعوةٍ من نائب رئيس بلدية الاحتلال آريه كينغ، تحت شعار "القدس لن تكون غزة"، ويأتي ذلك مع التحريض على الوكالة والدعوات المتكررة لإغلاقها ورفع المستوطنون شعارات طالبت بطرد الوكالة[2].



من المظاهرة التي نظمها المستوطنون أمام مقر "الأونروا" في 2024/1/29

وتابعت سلطات الاحتلال حملات الاستهداف الممنهج للوكالة، ففي 2024/3/6 هدّد سفير دولة الاحتلال بالأمم المتحدة جلعاد أردان بإغلاق مقر الأمم المتحدة بالقدس، وطرد مسؤوليها، إذا لم يفعّل الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش المادة 99 من ميثاق المنظمة، لإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين المحتجزين في غزة[3]. وتكررت المظاهرات التي يقودها المستوطنون أمام مقر الوكالة، من بينها في 2024/3/18 إذ علقوا على باب المقرّ لوحة كُتب عليها "مقرّ الإرهاب.. الأونروا هي حماس"، وخلال المظاهرة سكب المستوطنون مادة حمراء، في إشارة إلى "الدم"، ووضعوا أكياسًا سوداء أمام البوابة الرئيسة في إشارة إلى الجثامين[4]. وفي 2024/3/20 نظموا مظاهرة أخرى وكرروا وضع أكياس الدم والأكياس السوداء[5]. وفي 2024/5/8 نظم عشرات المستوطنين مظاهرة جديدة، أمام مقر الوكالة، ورفعوا الأعلام الإسرائيلية، ووجهوا الألفاظ النابية ضد الموظفين وطالبوا بطردهم خارج القدس[6].

1 الجزيرة نت 2024/1/17. https://tinyurl.com/2arwhkrz
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/2/5. https://tinyurl.com/3uryuw4e
3 الجزيرة نت، 2024/3/7. https://tinyurl.com/5n7wx87a
4 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/3/18. https://tinyurl.com/5bekb28
5 وكالة معًا الإخبارية، 2024/3/20. https://tinyurl.com/mwtktz5e
6 مركز معلومات وادي حلوة، 2024/5/8. https://tinyurl.com/yza8dn3a

من المظاهرات التي نفذها المستوطنون أمام مقر "الأونروا"

وعلى أثر تصاعد الاعتداءات على مقر "الأونروا"، أعلن فيليب لازاريني المفوض العام للوكالة في 2024/5/10 عن إغلاق مقر "الأونروا" الرئيس في حي الشيخ جرّاح، إلى حين استعادة الأمن المناسب في المكان، وقالت الوكالة في بيان لها إن المستوطنين أضرموا النار مرتين في محيط المقر، في أثناء وجود موظفي الوكالة داخل المبنى، وهذا ما عرّض حياتهم للخطر.[1]

وفي محاولة جديدة لابتزاز الوكالة، طلبت سلطات الاحتلال في 2024/5/30 من "الأونروا"، إخلاء مقرها الرئيس في حي الشيخ جراح، وأعطت الوكالة مهلة شهر لتنفيذ الإخلاء، بذريعة

1 وكالة وطن للأنباء، 2024//5/10. https://tinyurl.com/meb95nyn



"استخدام الأرض من دون موافقة دائرة أراضي إسرائيل"، إلى جانب دفع 27 مليون شكيل (نحو 7.2 مليون دولار أميركي) إيجارًا متأخرًا، إضافة إلى دفع رسوم استخدام سنوية حتى يتوقف الاستخدام الفعلي. وصادقت "الكنيست" في 2024/5/29 على مشروع قانون يلغي الحصانة والامتيازات الممنوحة لوكالة "الأونروا" بالقراءة التمهيديّة، وتضمن المشروع إزالة الحصانات والامتيازات التي تتمتع بها الأونروا وهي "الحصانة من الخضوع للمحاكمة، وحصانة الأرشيفات والمكاتب، وإعفاء أو تخفيض من الضريبة وضريبة الأملاك، وإعفاء من منع الاستيراد أو التصدير، وإعفاء من ضريبة الدخل وأخرى"[1].

واتخذ تعامل الاحتلال مع الوكالة منعطفًا جديدًا، مع طرح قوانين حظر الوكالة والتعامل معها، إلى "الكنيست" الإسرائيلي، ففي 2024/7/22 صادقت الهيئة العامة "للكنيست" بالقراءة الأولى، على مشروع قانون يقضي بتصنيف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" على أنها "منظمة إرهابية"، وأيّد القرار 50 عضوًا في "الكنيست"، بينما اعترض عليه 10 آخرين[2].

بالتزامن مع إعداد مسودة قانون "قطع العلاقة مع الأونروا" وطردها من القدس المحتلة في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2024 عبر لجنة الشؤون الخارجية والأمن في "الكنيست" الإسرائيلي، ففي 2024/10/10 أعلنت "سلطة أراضي إسرائيل" عن مصادرة الأرض التي يقع عليها مقر وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" في حي الشيخ جراح، لبناء مستوطنة تضم 1440 وحدة استيطانية، وتتذرع هذه السلطة بأن الأونروا استخدمت الأرض من دون موافقة "سلطة أراضي إسرائيل"، وإضافةً إلى الاستيلاء قررت سلطات الاحتلال إجبار الوكالة على دفع الإيجار المتأخر سالف الذكر، وتأتي هذه القرارات في سياق تصعيد الضغط على وجود "الأونروا" في الأراضي الفلسطينية[3].

واستمرت الهجمة المسعورة ضد "الأونروا"، ففي 2024/10/28 أقرّت الهيئة العامة لل"كنيست" القانون الذي يحظر نشاط الوكالة داخل الأراضي المحتلة، إضافةً إلى قانون ثان يحظر الاتصال معها، وأيّد 92 عضوًا في "الكنيست" مشروع القانون، بينما عارضه 10 أعضاء فقط. وسينعكس القانون على أوضاع اللاجئين في الأراضي المحتلة عامة، وفي القدس والضفة الغربية المحتلتين على وجه الخصوص، ففي القدس المحتلة تُدير وكالة "الأونروا" مخيم شعفاط للاجئين الفلسطينيين، إلى جانب عدد من العيادات الطبية، و8 مدارس تقع في مخيم شعفاط، ووادي الجوز، وسلوان[4].

1 الجزيرة نت، 2024/5/30. https://tinyurl.com/457t5p5t
2 وكالة وفا، 2024/7/22. https://tinyurl.com/uf5xu4fa
3 عرب 48، 2024/10/10. https://tinyurl.com/yjaz4j6a
4 الجزيرة نت، 2024/10/28. https://aja.ws/djk79a

عاشرًا: خنق الحياة الاقتصادية والاجتماعية في القدس

تسعى سلطات الاحتلال إلى إفقار المجتمع الفلسطيني في القدس المحتلة، وربطه بشكلٍ كامل بمنظومات الاحتلال الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وقد أظهرت الخطة الخمسية التي أقرتها حكومة الاحتلال في عام 2023، نية الاحتلال تحويل الفلسطينيين في القدس المحتلة إلى "عمالة رخيصة" في مشاريع الاحتلال، والتقنية منها على وجه الخصوص، وتحاول سلطات الاحتلال استغلال حالة الفقر المستشرية في القدس المحتلة، إذ يقدّر مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بأن نحو 80% من المقدسيين يعيشون تحت خط الفقر، ويُشير المركز إلى أن الوصول إلى هذه الأرقام جاء نتيجة مخططاتٍ إسرائيليّة على مدار السنوات الماضية بهدف إفقار المقدسيين.[1]

فاقمت إجراءات الاحتلال من الواقع الاقتصادي للمقدسيين، فتزامنًا مع العدوان على القطاع، فصل الاحتلال كثيرًا من المقدسيين من أعمالهم تعسفيًا، بذرائع واهية من بينها التضامن مع ما يجري في غزة، ونشرهم على مواقع التواصل الاجتماعي عبارات تُعدّها سلطات الاحتلال "تحريضيّة وداعمة للإرهاب". وتشير معطيات إسرائيلية إلى أن 74% من الفلسطينيين في القدس المحتلة غير راضين عن وضعهم الاقتصادي، وأن 44% من سكان شطري القدس يجدون صعوبة في تغطية نفقات الأسرة الشهرية، ومن بين هؤلاء يشكل الفلسطينيون الأغلبية إذ يشكلون نحو 78 % ممن يعاني صعوبة في تغطية نفقات الأسرة.

وفاقمت إجراءات الاحتلال من الواقع الاقتصادي للمقدسيين، فتزامنًا مع العدوان على القطاع، فصل الاحتلال كثيرًا من المقدسيين من أعمالهم تعسفيًا، بذرائع واهية من بينها التضامن مع غزة، ونشرهم على مواقع التواصل الاجتماعي عبارات تُعدّها سلطات الاحتلال "تحريضيّة وداعمة للإرهاب"، وباتت عوائل هؤلاء من دون معيل. ونشر جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي في شهر أيار/مايو 2023 معطيات تُشير إلى أن 74% من الفلسطينيين في القدس المحتلة غير راضين عن وضعهم الاقتصادي.[2]

وبناءً على تنامي الفقر وصعوبات العمل، بالتوازي مع تصاعد تكاليف المعيشة في القدس المحتلة إلى أرقامٍ كبيرة جدًا، فإن 44% من سكان شطري القدس المحتلة، يجدون صعوبة في

1 الجزيرة نت، 2024/2/23. https://aja.ws/0bjbly
2 المرجع نفسه.



تغطية نفقات الأسرة الشهرية، ومن بين هؤلاء يشكل الفلسطينيون الأغلبية إذ يشكلون نحو 78% ممن يعاني صعوبة في تغطية نفقات الأسرة حسب جهاز الإحصاء المركز الإسرائيلي[1]، بسبب غلاء المعيشة والارتفاع غير المسبوق للإيجارات، وهو ما يضطر الكثير من المقدسيين إلى الاستدانة، فتتراكم عليهم الديون، أو لا يستطيعون دفع الضرائب التي تفرضها عليهم دوائر الاحتلال، وتُشير المعطيات إلى أن الحياة الكريمة في القدس تتطلب دخلًا يوازي 3 آلاف دولار أمريكي، بينما يعمل جلّ المقدسيين برواتب قريبة من الحد الأدنى للأجور يبلغ حاليًا نحو 5880 شيكلا (نحو 1630 دولارًا أميركيًا)[2].

وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات الاقتصاديّة، فإن أذرع الاحتلال تصعّد من محاولات إفقار المجتمع الفلسطيني في القدس المحتلة، مستخدمةً أداة الضرائب، ففي 2024/7/28 أعلنت بلدية الاحتلال عن رفع "ضريبة الأرنونا" ما بين 20 و40%، على الشقق الجديدة بداية العام القادم 2025، وبحسب قرار البلدية ستطال الزيادة الشقق السكنية التي بُنيت منذ بداية عام 2020 في القدس المحتلة، وسيطرح القرار للمصادقة عليه في اجتماع المجلس البلدي الإسرائيلي القادم، بعد أن صادقت عليه اللجنة المالية في البلدية، وتشكل "الأرنونا" أداة من أدوات الضغط والقمع على الفلسطينيين، خاصة أنها تتراكم وتتحول إلى ديون كبيرة[3].

ومن أبرز القطاعات التي تضررت في القدس المحتلة القطاع السياحي، نتيجة اعتداءات الاحتلال، والإجراءات المشددة التي تفرضها في البلدة القديمة، وأجواء العدوان على غزة وجنوب لبنان، وبحسب أمين سر الغرفة التجارية الصناعية العربية بالقدس حجازي الرشق يشكل القطاع السياحي نحو 34% من مجمل القطاع التجاري المقدسي، وقد أصيب بشللٍ شبه كامل، بسبب توقف السياحة، وهو ما أثر في أكثر من 1150 مقدسيًا يعملون في القطاع، وينقسمون ما بين أصحاب للمحال التجارية وعاملين فيها، ويُشير الرشق إلى أن توقف السياح أثر في نحو 462 متجرًا متخصصًا ببيع التحف الشرقية في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، ويضيف الرشق أن 9% فقط من القطاع التجاري استطاع الاستمرار[4].

1 المرجع نفسه.
2 الجزيرة نت، 2024/12/8. https://tinyurl.com/bddj2cx4
3 موقع مدينة القدس، 2024/7/31. https://qii.media/items/2117
4 القدس البوصلة، 2024/7/21. https://tinyurl.com/3es47trm

الفصل الثاني:
تطورات المقاومة في القدس والمواجهة مع الاحتلال

المقدمة

صادقت حكومة الاحتلال على "الخطة الخمسية" التهويدية بميزانية تبلغ 844 مليون دولار أمريكي. وتركز الخطة على قطاعات القدس الحيوية بهدف تهويدها وإخضاعها لمنظومة الاحتلال، وترويض الأجيال الفلسطينية على قبول الاحتلال والتعايش معه.

تعد المقاومة الفلسطينية في القدس والضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948، أحد أبرز مظاهر النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتشكل انعكاسًا للإرادة الشعبية الرافضة لسياسات التهجير القسري، والتهويد، والاستيطان التي تنتهجها سلطات الاحتلال.

في هذا الفصل نرصد ونحلل تطورات المقاومة الفلسطينية خلال عام 2024 الذي شهد تغيرات نوعية وكمية في مسار العمل المقاوم، ونقارنها بالأعوام السابقة.

وتكمن أهمية هذا الفصل في تسليط الضوء على ديناميكيات المقاومة الفلسطينية، بدءًا من العمليات الفردية النوعية التي اتسمت بالجرأة والإبداع التكتيكي، وصولاً إلى المواجهات الجماعية التي تعكس روح الصمود في وجه سياسات الاحتلال العقابية.

ينتهج هذا الفصل تحليل إحصائيات عمليات المقاومة بناءً على مصادر فلسطينية وإسرائيلية، وهذا يوفر قراءة دقيقة وموضوعية لتطورات العمل المقاوم.

ويتناول ممارسات الاحتلال ومحاولاته لوقف عمليات المقاومة النوعية، عبر إجراءات قمعية شملت الإعدامات الميدانية، والعقاب الجماعي من خلال هدم المنازل، والاعتقالات الجماعية، إضافة إلى التشديد الأمني.

برزت مدينة القدس المحتلة محورًا رئيسًا في المواجهة، ليس لرمزيتها الدينية والسياسية فقط، بل لكونها ميدانًا يوميًا للاشتباك المباشر مع الاحتلال.

علاوة على ذلك، نستعرض في هذا الفصل أبرز التحديات التي تواجه المقاومة الفلسطينية، مثل التنسيق الأمني، وتصعيد سياسات التهويد والاستيطان، ومحاولات الاحتلال إحباط العمليات قبل وقوعها.

أولًا: المقاومة في القدس والضفة الغربية والمناطق المحتلة عام 1948 في عيون "الشاباك" الإسرائيلي

يقدم تقرير حال القدس السنوي استعراضًا شاملًا لتطور المقاومة في مختلف المناطق الفلسطينية المحتلة، من خلال متابعة أعداد العمليات وأنماطها استنادًا إلى التقارير والإحصائيات الصادرة عن الجهات الفلسطينية والإسرائيلية، وتشكل التقارير الصادرة عن جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" مصدرًا مهمًا لتتبع حجم عمليات المقاومة في المناطق المحتلة، وتسلط الضوء على كيفية تعامل الاحتلال وأجهزته الأمنية مع هذه العمليات، سواء لجهة أنواع العمليات المرصودة أو لجهة الخسائر البشرية الناتجة عنها، وهذا يسهم في رسم صورة عامة لتطور المقاومة عامًا بعد آخر.

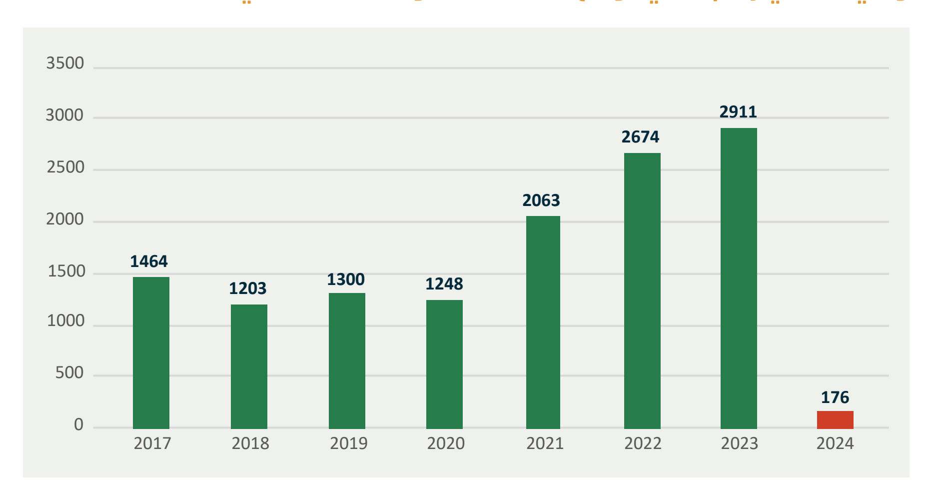
وتجدر الإشارة إلى أن تقارير "الشاباك" تقدم لمحة عن أبرز عمليات المقاومة خلال الأشهر التي تغطيها، إلا أن هذه التقارير تعمد إلى التقليل من حجم عمليات المقاومة في المناطق الفلسطينية المحتلة، ويتضح ذلك عند مقارنة بيانات "الشاباك" مع التقارير الصادرة عن المراكز الفلسطينية، وهذا يؤكد ضرورة عدم الاعتماد عليها بشكل كامل لتكون مصدرًا وحيدًا لرصد حجم المقاومة، نظرًا إلى ما يعكسه هذا التحجيم من خدمة لمصالح الاحتلال في تقليل زخم المقاومة.

وفي ظل هذا التباين، تعمد "الشاباك" إخفاء التفاصيل الدقيقة حول حجم العمليات في القدس والضفة الغربية، خصوصًا بعد اندلاع معركة "طوفان الأقصى" في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، إذ اقتصر الأمر في تقاريره على ذكر الأرقام الإجمالية لهذه العمليات شهريًا.

وكشفت تقارير "الشاباك" عن تراجع كبير في عمليات المقاومة خلال عام 2024، فقد تراجع عددها من 2911 عملية في عام 2023 (1633 عملية حى نهاية آب/أغسطس 2023)[1] إلى 176 عملية فقط خلال عام 2024، علمًا أن "الشباك" لم يقدم أي إحصائيات عن عمليات المقاومة لأشهر أيلول/سبتمبر، وتشرين الأول/أكتوبر، وتشرين ثاني/نوفمبر، وكانون أول/ديسمبر لعام 2024، بينما قدم إحصائيات كاملة لعام 2023.

1 هشام يعقوب (محرر) وآخرون، التقرير السنوي حال القدس 2023، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط 1، 2024، ص 140.

وفي ما يأتي رسم بياني يوضح عمليات المقاومة ما بين عامي 2017-2024[1]:





عملية إطلاق نار تجاه حافلة إسرائيلية في 12-12-2024

1 المرجع نفسه.



وفي الجدول التالي تفصيل عدد العمليات النوعية في القدس والضفة الغربية بحسب معطيات "الشاباك"، إضافةً إلى عمليات أخرى لا يعدها "الشاباك" على أنها نوعية على غرار عمليات رمي الحجارة وغيرها، خلال المدة من كانون الثاني/ يناير حتى آب/أغسطس 2024:

عمليات المقاومة النوعية بحسب معطيات الشاباك الإسرائيليّ				
الشهر	القدس	الضفة الغربية	المجموع	عمليات أخرى وثقها "الشاباك"
كانون الثاني/يناير[1]	0	16	16	• 14 عملية إطلاق نار • عمليتا طعن • 3 عمليات دعس • 61 عملية تفجير كوع • 337 عملية إلقاء حجارة • 79 عملية إلقاء زجاجة حارقة • 19 عملية إشعال حريق/إطار مشتعل
شباط/ فيبراير[2]	1	21	22	• 19 عملية إطلاق نار • 4 عمليات طعن • عملية دعس واحدة • تفجير عبوة ناسفة واحدة • 37 عملية تفجير كوع • 316 عملية إلقاء حجارة • 79 عملية إلقاء زجاجة حارقة • 18 عملية إشعال حريق/إطار مشتعل

1 موقع الشاباك، تقرير كانون الثاني/يناير. https://tinyurl.com/2be8rwjj
2 موقع الشاباك، تقرير شباط/ فبراير. https://tinyurl.com/mrx6aku7

عمليات المقاومة النوعية بحسب معطيات الشاباك الإسرائيليّ				
الشهر	القدس	الضفة الغربية	المجموع	عمليات أخرى وثقها "الشاباك"
آذار/مارس[1]	1	28	29	• 22 عملية إطلاق نار • 8 عمليات طعن • عمليتا تفجير عبوة ناسفة • 52 عملية تفجير كوع • 295 عملية إلقاء حجارة • 85 عملية إلقاء زجاجة حارقة • 29 عملية إشعال حريق/إطار مشتعل
نيسان/ إبريل[2]	2	27	29	• 23 عملية إطلاق نار • 6 عمليات طعن • عمليتا دعس • عملية تفجير عبوة ناسفة • عملية إعتداء بالضرب • 55 عملية تفجير كوع • 321 عملية إلقاء حجارة • 72 عملية إلقاء زجاجة حارقة • 32 عملية إشعال حريق/إطار مشتعل

1 موقع الشاباك، تقرير آذار/مارس. https://tinyurl.com/4n5czjx9
2 موقع الشاباك، تقرير نيسان/أبريل. https://tinyurl.com/4w3e9tzf



عمليات المقاومة النوعية بحسب معطيات الشاباك الإسرائيليّ				
الشهر	القدس	الضفة الغربية	المجموع	عمليات أخرى وثقها "الشاباك"
أيار/مايو[1]	2	22	24	• 20 عملية إطلاق نار • 5 عمليات طعن • عملية دهس واحدة • 4 عمليات تفجير عبوة ناسفة • 48 عملية تفجير كوع • 335 عملية إلقاء حجارة • 87 عملية إلقاء زجاجة حارقة • 31 عملية إشعال حريق/إطار مشتعل
حزيران/يونيو[2]	0	13	13	• 11 عملية إطلاق نار • عملية طعن واحدة • 3 عمليات تفجير عبوة ناسفة • عملية ضرب واحدة • 43 عملية تفجير كوع • 264 عملية إلقاء حجارة • 54 عملية إلقاء زجاجة حارقة • 21 عملية إشعال حريق/إطار مشتعل

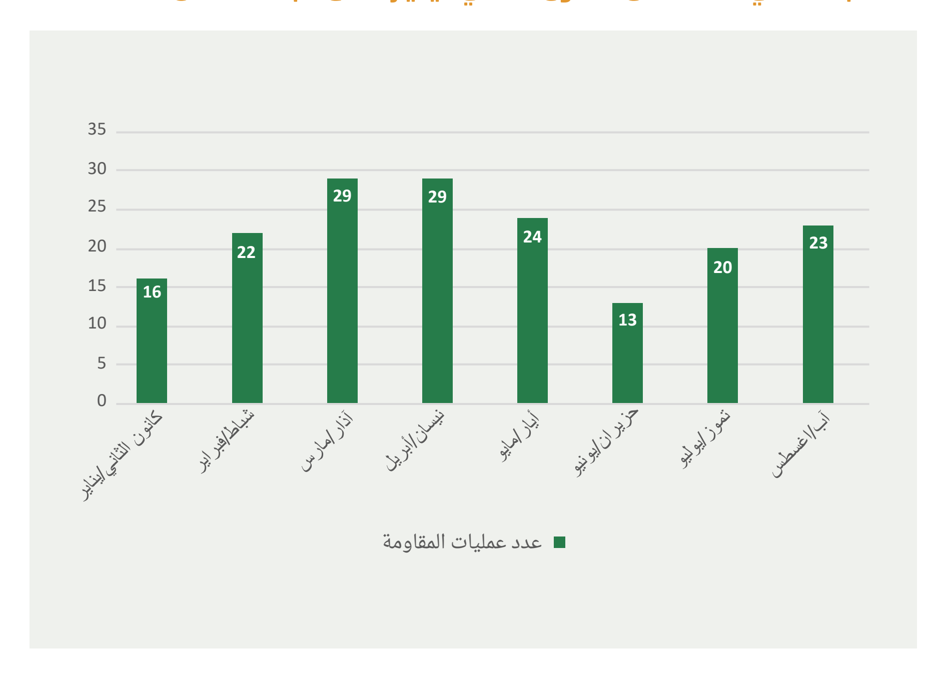
1 موقع الشاباك، تقرير أيار/مايو. https://tinyurl.com/msvxx25z
2 موقع الشاباك، تقرير حزيران/يونيو. https://tinyurl.com/vjn8uerj

عمليات المقاومة النوعية بحسب معطيات الشاباك الإسرائيليّ				
الشهر	القدس	الضفة الغربية	المجموع	عمليات أخرى وثقها "الشاباك"
تموز/يوليو[1]	0	20	20	• 15 عملية إطلاق نار • 4 عمليات طعن • 3 عمليات تفجير عبوة ناسفة • عملية دعس واحدة • عملية ضرب واحدة • 35 عملية تفجير كوع • 343 عملية إلقاء حجارة • 69 عملية إلقاء زجاجة حارقة • 29 إشعال حريق/إطار مشتعل
آب/ أغسطس[2]	0	23	23	• 18 عملية إطلاق نار • 3 عمليات طعن • عمليتا عبوة ناسفة • عملية استشهادية واحدة • عملية تفخيخ سيارة واحدة • 44 عملية تفجير كوع • 281 عملية إلقاء حجارة • 97 عملية إلقاء زجاجة حارقة • 39 عملية إشعال حريق/إطار مشتعل
المجموع العام				176

1 موقع الشاباك، تقرير تموز/يوليو. https://tinyurl.com/5eja45pz
2 موقع الشاباك، تقرير آب/أغسطس. https://tinyurl.com/532x6snc



رسم بياني لعمليات المقاومة النوعية في الضفة والقدس بحسب معطيات "الشاباك" في المدة من كانون الثاني/ يناير حتى آب/أغسطس 2024



يظهر الرسم البياني السابق أن شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل شهدا أكبر عدد من العمليات بواقع 29 عملية لكل منهما، بينما كان شهر حزيران/يونيو الأقل في عدد العمليات بواقع 13 عملية.

إضافة إلى رصد عمليات المقاومة وأنماطها، توفر تقارير "الشاباك" الإسرائيلي نظرة شاملة إلى حجم الخسائر البشرية التي لحقت بالاحتلال خلال عام 2024. وتشمل هذه الخسائر أعداد القتلى والجرحى من المستوطنين وعناصر الأجهزة الأمنية التابعة للاحتلال على حد سواء.

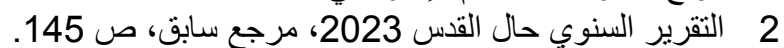
وبحسب تقارير "الشاباك" أدّت عمليات المقاومة إلى مقتل 25 مستوطنًا وعنصرًا أمنيًا، وإصابة 216 مستوطنًا وعنصرًا أمنيًا، وذلك من بداية عام 2024 حتى نهاية آب/أغسطس 2024.

وفي الجدول التالي تفاصيل أعداد قتلى الاحتلال وجرحاه بحسب معطيات "الشاباك" الإسرائيلي من شهر كانون الثاني/يناير حتى آب/أغسطس 2024:

قتلى وجرحى الاحتلال مصدر الشاباك[1]			
الشهر	القتلى	الجرحى	المجموع
يناير/كانون الثاني	4	41	45
شباط/فبراير	5	24	29
آذار/مارس	2	30	32
نيسان/إبريل	1	28	29
أيار/مايو	3	12	15
حزيران/يونيو	2	25	27
تموز/يوليو	3	27	30
آب/أغسطس	5	29	34
المجموع	25	216	241

وفي ما يلي جدول بأعداد قتلى الاحتلال في المناطق الفلسطينية المحتلة بين عامي 2018 و2024[2]:

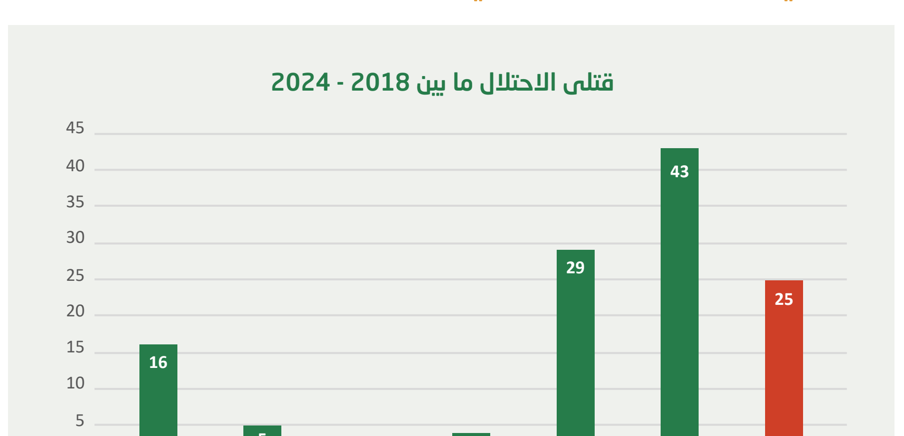
العام	قتلى الاحتلال
2018	16
2019	5
2020	3
2021	4
2022	29
2023	43
2024	25



1 موقع جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" https://www.shabak.gov.il/ar/terror/#=2
2 التقرير السنوي حال القدس 2023، مرجع سابق، ص 145.



رسم بياني لقتلى الاحتلال ما بين عامي 2018-2024:



وفي المعطيات التالية تفصيل لقتلى الاحتلال وجرحاه من كانون ثاني/يناير حتى آب/أغسطس 2024 بحسب معطيات "الشاباك"[1].

شهر كانون الثاني/يناير

- في 2024/1/2 جريح واحد في صفوف قوات الأمن، بإطلاق نار في أثناء اشتباك في عزون قرب قلقيلة.
- في 2024/1/3 جريح واحد في صفوف قوات الأمن، بتفجير عبوة ناسفة أثناء اشتباك في نور الشمس.
- في 2024/1/3 إصابة 4 من قوات الأمن، خلال مواجهات في جبل المكبر.
- في 2024/1/4 جريح واحد في صفوف قوات الأمن، بتفجير عبوة ناسفة في أثناء اشتباك في مستوطنة "دوتان".
- في 2024/1/4 جريحان في صفوف قوات الأمن، بتفجير عبوة في أثناء اشتباك في نور شمس.

1 موقع جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" https://www.shabak.gov.il/ar/terror/#=2

- في 2024/1/7 مقتل مجندة واحدة وإصابة 3 آخرين من قوات الأمن، بتفجير عبوة ناسفة في أثناء اشتباك في مخيم جنين.
- في 2024/1/7 قتيلان في عملية إطلاق نار عند مفرق الشرطة البريطانية.
- في 2024/1/7 جريحان في صفوف قوات الأمن في عملية دعس في بدو يهودا.
- في 2024/1/11 جريحان جراء إلقاء حجارة في حزما.
- في 2024/1/12 جريح واحد في صفوف قوات الأمن، جراء عملية تسلل وإطلاق نار في مستوطنة "أدورا" غرب الخليل.
- في 2024/1/15 قتيل واحد و17 جريحًا جراء عملية دعس وطعن في مستوطنة "رعنانا" قرب قلقيلة.
- في 2024/1/17 جريح واحد في صفوف قوات الأمن بتفجير عبوة ناسفة في أثناء اشتباك في طولكرم.
- في 2024/1/18 جريح واحد في صفوف قوات الأمن، بتفجير عبوة ناسفة في أثناء اشتباك في قلقيلة.
- في 2024/1/22 جريح واحد في صفوف قوات الأمن، جراء إلقاء حجارة في أثناء اشتباك في حلحول.
- في 2024/1/23 جريح واحد في صفوف قوات الأمن، جراء إلقاء حجارة في الطيبة
- في 2024/1/23 جريج واحد في صفوف قوات الأمن، جراء إلقاء حجارة في أثناء اشتباك في سبسطية قرب نابلس.
- في 2024/1/25 جريح واحد في صفوف قوات الأمن في القدس.
- في 2024/1/29 جريح واحد في صفوف قوات الأمن، خلال عملية دعس في حيفا.

شهر شباط/فبراير

- في 2024/2/11 جريج واحد في عملية طعن في البلدة القديمة.
- في 2024/2/12 جريح واحد إثر ضربه في غوش عصيون في القدس.
- في 2024/2/16 جريح واحد في صفوف قوات الأمن، بإطلاق نار في أثناء اشتباك في طولكرم.

- في 2024/2/19 جريح واحد بتفجير عبوة ناسفة في حومش قرب جنين.
- في 2024/2/22 قتيل واحد و15 جريحًا في عملية إطلاق نار عند حاجز الزعيم في القدس.
- في 2024/2/25 جريح واحد في صفوف قوات الأمن، جراء إطلاق نار في أثناء اشتباك عند وادي برقين قرب جنين.
- في 2024/2/27 جريح واحد في صفوف قوات الأمن جراء إطلاق نار في أثناء اشتباك في طوباس.

شهر آذار/مارس

- في 2024/3/2 جريح واحد بعملية طعن في الظاهرية.
- في 2024/3/4 جريح واحد في صفوف قوات الأمن، بإطلاق نار في أثناء اشتباك في مخيم الأمعري.
- في 2024/3/5 جريح واحد في صفوف قوات الأمن، بعملية طعن عند مفرق "يتسهار" بالقرب من حوارة.
- في 2024/3/6 جريح واحد بعملية طعن عند "نافيه يعقوب" القدس.
- في 2024/3/8 سبعة جرحى في صفوف قوات الأمن، بتفجير عبوة ناسفة في "حومش" قرب جنين.
- في 2024/3/13 جريحان في صفوف قوات الأمن، بعملية طعن عند سيلة الظهر.
- في 2024/3/14 قتيل واحد في صفوف قوات الأمن، بعملية طعن عند مفرق بيت كاما.
- في 2024/3/19 جريحان في صفوف قوات الأمن، جراء عملية إطلاق نار في "غوش عتصيون" في القدس.
- في 2024/3/21 قتيل واحد في صفوف قوات الأمن، بتفجير عبوة ناسفة في أثناء اشتباك في مخيم نور شمس.
- في 2024/3/22 قتيل واحد و7 جرحى في صفوف قوات الأمن، بتفجير عبوة ناسفة في أثناء اشتباك في "دوليف" قرب رام الله.
- في 2024/3/28 ثلاثة جرحى بعملية إطلاق نار في العوجا.

- في 2024/3/31 جريح واحد في صفوف قوات الأمن، بعملية طعن في بئر السبع.
- في 2024/3/31 قتيل واحد وجريحان بعملية طعن في "غان يافنيه"

شهر نيسان/إبريل

- في 2024/4/3 خمسة جرحى بعملية دعس وطعن عند "كوخاف يائير" ومعبر "ألياهو" قرب مدينة الطيبة.
- في 2024/4/7 جريحان أحدهما في صفوف قوات الأمن بعملية إطلاق نار عند منطقة النبي إلياس.
- في 2024/4/9 جريح واحد جراء إلقاء حجارة في بيت لحم.
- في 2024/4/12 جريحان بحدث احتكاك في دوما.
- في 2024/4/12 جريح واحد بعملية ضرب في دوما.
- في 2024/4/14 جريح واحد بعملية إطلاق نار في سنجل.
- في 2024/4/19 سبعة جرحى في صفوف قوات الأمن، بإطلاق نار وعبوة ناسفة في أثناء اشتباك في نور الشمس.
- في 2024/4/20 ثلاثة جرحى في صفوف قوات الأمن، بإطلاق نار في أثناء اشتباك في نور شمس.
- في 2024/4/21 جريح واحد بعملية تفجير عبوة ناسفة في المغير.
- في 2024/4/22 جريح واحد في صفوف قوات الأمن، بإطلاق نار في أثناء اشتباك في مخيم بلاطة.
- في 2024/4/22 ثلاثة جرحى بعملية إطلاق نار ودعس في مدينة القدس.
- في 2024/4/26 جريحة واحدة بعملية طعن في الرملة.
- في 2024/4/30 جريح واحد في صفوف قوات الأمن بعملية طعن عند باب الساهرة.

شهر أيار/مايو

- في 2024/5/1 جريح واحد في صفوف قوات الأمن، بإطلاق نار في أثناء اشتباك في مخيم طولكرم.

- في 2024/5/4 قتيل واحد في صفوف قوات الأمن بإطلاق نار في أثناء اشتباك في طولكرم.
- في 2024/5/5 ثلاثة جرحى جراء إلقاء حجارة في طولكرم.
- في 2024/5/8 جريح واحد في صفوف قوات الأمن، بعملية طعن في "يتسهار" قرب حوارة.
- في 2024/5/16 جريح واحد بعملية ضرب في "ريمونيم/بنيامين" شرق رام الله.
- في 2024/5/26 جريح واحد جراء إلقاء حجارة في حوارة.
- في 2024/5/29 جريح واحد في صفوف قوات الأمن جراء إلقاء حجارة في اشتباك في سبسطية نابلس.
- في 2024/5/29 قتيلان في صفوف قوات الأمن بعملية دعس في "المزرعة رقم 6" قرب نابلس.

شهر حزيران/نيسان

- في 2024/6/3 جريح واحد بعملية احتكاك عند منطقة قبر يوسف نابلس.
- في 2024/6/9 جريح واحد بعملية ضرب في سوسيا شرق الخليل.
- في 2024/6/10 جريح واحد في صفوف قوات الأمن بعملية دعس في أثناء اشتباك في كفر نعمة في رام الله.
- في 2024/6/13 جريح واحد في صفوف قوات الأمن في أثناء اشتباك في مخيم جنين.
- في 2024/6/14 جريح واحد جراء إلقاء حجارة فرق حوارة.
- في 2024/6/22 قتيل واحد بعملية إطلاق نار في قلقيلة.
- في 2024/6/25 جريحان في صفوف قوات الأمن بتفجير أكواع في أثناء اشتباك في قلقيلة.
- في 2024/6/27 قتيل واحد و18 جريحًا في صفوف قوات الأمن، إثر تفجير عبوة ناسفة في أثناء اشتباك في مخيم جنين.

شهر تموز/يوليو

- في 2024/7/1 قتيل واحد وجريح واحد في صفوف قوات الأمن، بعملية تفجير عبوة ناسفة في أثناء اشتباك في نور شمس.

- في 2024/7/2 جريح واحد بعملية إطلاق نار في "متبيه يوسف".
- في 2024/7/3 جريح واحد خلال حدث احتكاك في عساهيل في جنوب الخليل.
- في 2024/7/7 جريح واحد بحدث احتكاك معون في شمال فلسطين.
- في 2024/7/14 قتيل واحد و3 جرحى في صفوف قوات الأمن بعملية دهس في "نير تسفي".
- في 2024/7/16 جريح واحد في صوف قوات الأمن بعملية طعن في أثناء اشتباك في البيرة.
- في 2024/7/16 ثلاثة جرحى بعملية إطلاق نار عند مفرق "رامين".
- في 2024/7/18 أربعة جرحى بعملية تفجير عبوة ناسفة بالقرب من "حرميش".
- في 2024/7/23 جريحان في صفوف قوات الأمن، بعملية تفجير عبوة ناسفة في المطلة.
- في 2024/7/24 جريح واحد في صفوف قوات الأمن، بإطلاق نار في أثناء اشتباك في طوباس.
- في 2024/7/25 ثلاثة جرحى في صفوف قوات الأمن بإطلاق نار في مزرعة 7.
- في 2024/7/28 جريح واحد في صفوف قوات الأمن بإطلاق نار في أثناء اشتباك في مخيم بلاطة.
- في 2024/7/31 جريح واحد بإطلاق نار وطعن عند مفرق بيت عينون.
- في 2024/7/31 جريح واحد بعملية احتكاك في دير استيا.

شهر آب/أغسطس

- في 2024/8/4 قتيلان وجريحان جراء عملية طعن في "حولون".
- في 2024/8/5 جريح واحد جراء إلقاء حجارة في الخليل.
- في 2024/8/5 جريح واحد في صفوف قوات الأمن، جراء تفجير عبوة ناسفة وإطلاق نار في أثناء الاشتباكات في مخيم جنين.
- في 2024/8/6 جريح واحد في صفوف قوات الأمن بعملية طعن عند حاجز النفق.
- في 2024/8/10 جريح واحد جراء إلقاء حجارة في نيلي.

- في 2024/8/11 قتيل واحد وجريح واحد بإطلاق نار في محولا.
- في 2024/8/12 جريح واحد بإطلاق نار في قلقيلة.
- في 2024/8/14 أربعة جرحى في صفوف قوات الأمن بتفجير عبوة ناسفة وإطلاق نار في أثناء الاشتباكات في طوباس.
- في 2024/8/18 قتيل واحد بعملية إطلاق نار في "كدوميم".
- في 2024/8/18 جريح واحد بعملية استشهادية في "تل أبيب".
- في 2024/8/20 جريح واحد في صفوف قوات الأمن بعملية إطلاق نار في أثناء الاشتباكات نابلس.
- في 2024/8/22 جريح واحد في صفوف قوات الأمن بتفجير عبوة ناسفة وإطلاق نار في اشتباكات في مخيم طولكرم.
- في 2024/8/25 ثلاثة جرحى بالضرب عند "بني حيفير".
- في 2024/8/26 جريح واحد بإلقاء الحجارة في دير نظام.
- في 2024/8/27 جريح واحد في صفوف قوات الأمن بإطلاق نار في أثناء الاشتباكات في نور شمس.
- في 2024/8/30 ثلاثة جرحى في صفوق قوات الأمن بعملية تفجير سيارة مفخخة في "كرمي تسور" ومفرق "غوش عتصيون".
- في 2024/8/31 قتيل واحد و4 جرحى في صفوف قوات الأمن بعملية إطلاق نار في أثناء الاشتباكات في مخيم جنين.
- في 2024/8/31 جريح واحد بإلقاء حجارة في قصرة.

بالتزامن مع تحقيق المقاومة إنجازات بارزة في اختراق بنية الاحتلال وقدراته الأمنية، تصرّح أذرع الاحتلال بأنها تمكنت من إحباط عمليات قبل وقوعها، ويتم ذلك إما عبر التنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية، أو من خلال أنشطتها الاستخباراتية التي تستهدف الفلسطينيين في المناطق المحتلة وتعمل على تفكيك خلايا المقاومة.

وفي ما يأتي جدول إحباط عمليات المقاومة في القدس والضفة الغربية بناءً على معطيات "الشاباك" منذ كانون الثاني/يناير حتى آب/أغسطس 2024[1]:

إحباط عمليات المقاومة			
الشهر	القدس	الضفة	المجموع
كانون الثاني/يناير	_	139	139
شباط/ فبراير	1	102	103
آذار/مارس	-	89	89
نيسان/إبريل	-	64	64
أيار/مايو	5	70	75
حزيران/يونيو	-	57	57
تموز/يوليو	-	53	53
آب/أغسطس	1	89	90
المجموع	**7**	**663**	**670**

يظهر الجدول السابق أنه وبحسب مزاعم "الشباك" نجح الاحتلال في إحباط 670 عملية للمقاومة قبل حدوثها منذ كانون الثاني/يناير حتى آب/أغسطس، فيما اعترف "الشاباك" بنجاح 176 عملية للمقاومة في المدة ذاتها.

وفي ما يأتي جدول بأعداد المعتقلين من المقاومة الفلسطينية وفقًا لإحصائيات "الشاباك" في المدة من كانون الثاني/يناير حتى آب/أغسطس 2024[2]:

اعتقالات المقاومين			
الشهر	القدس	الضفة الغربية	المجموع
كانون الثاني/يناير	16	424	440
شباط/فبراير	21	259	280
آذار/مارس	20	261	281
نيسان/أبريل	10	235	335
أيار/مايو	9	205	214

1 المرجع نفسه.
2 المرجع نفسه.



حزيران/يونيو	10	224	234
تموز/يوليو	6	259	265
آب/أغسطس	11	294	305
المجموع	**103**	**2161**	**2264**

يظهر الجدول السابق أن قوات الاحتلال وخلال المدة من كانون الثاني/يناير حتى آب/أغسطس 2024 اعتقلت 103 مقدسيين، و2161 فلسطينيًا من مناطق متفرقة في الضفة الغربية، ليكون المجموع: 2264.

ولا تزال الضفة الغربية ترزح تحت وطأة التشديدات الأمنية الإسرائيلية، وملاحقة أجهزة أمن السلطة للمقاومين، فقد ذكرت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية أن أجهزة السلطة منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 اعتقلت 1800 فلسطينيّ يحملون أسلحة، ويخططون لتنفيذ عمليات ضد الإسرائيليين[1].

ومنذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 حتى حزيران/ يونيو 2024 أحبط الاحتلال 300 عملية كبيرة، إضافة إلى اعتقال 4200 شاب فلسطيني، و800 عملية مصادرة لأسلحة، ومصادرة نحو 25 مليون شيكل بزعم أنها للمقاومة وفقًا لصحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية[2].

ونقلًا عن جهاز "الشاباك" وجيش الاحتلال فقد أُحبطت عملية تهريب أسلحة ثقيلة كالصواريخ، والعبوات الناسفة المتطورة، إلى الضفة الغربية، وتحديدًا إلى مخيم جنين، وذكر جيش الاحتلال أنّ هذه الأسلحة كاسرة للتوازن في ظل العمليات العسكرية ضد المخيم[3].

وتضمنت قائمة الأسلحة المصادرة:

- 24 صاروخًا من طراز آر بي جي.
- 20 قاذفة صواريخ.
- أكثر من 70 عبوة ناسفة متطورة من نوع كاليماجور.
- معدات وأسلحة أخرى متنوعة[4].

1 الشاهد، 2024/11/29. https://tinyurl.com/56292ujp
2 شبكة قدس الإخبارية، 2024/6/23. https://tinyurl.com/r3payeae
3 المسار الإخباري، 2024\11\27. https://linksshortcut.com/eSRPn
4 المرجع نفسه.

ثانيًا: حصاد المقاومة في 2024

تُعَدُّ المقاومة في الضفة الغربية المحتلة إحدى أبرز صور النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، وقد تزامنت مع عمليات المقاومة في قطاع غزة خلال معركة "طوفان الأقصى"، وهذا ما أسهم في تعزيز مكانة المقاومة الفلسطينية المسلحة ودورها الفاعل.

ولم يقتصر هذا الحراك المقاوم على العمليات الميدانية فحسب، بل صاحبه تعزيز السردية الوطنية الفلسطينية، وتصعيد في الردود على الجرائم المستمرة التي يرتكبها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الاستهداف الممنهج للمقدسات.

> بلغ مجموع عمليات المقاومة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين حسب المصادر الفلسطينية نحو 6102 عملية، من بينها نحو 3258 عملية نوعية، 1961 عملية نوعية.
>
> وأسفرت هذه العمليات عن مقتل نحو 48 مستوطنًا إسرائيليًا، فيما أصيب 329 آخرين، من بينهم 9 عناصر من قوات الاحتلال الأمنية، في ما أصيب نحو 507 مستوطنين آخرين، من بينهم 17 قتيلاً سقطوا في عمليات في القدس المحتلة

وتشير البيانات لعام 2024 إلى استمرار العمل المقاوم داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، في تعبير واضح عن إصرار الشعب الفلسطيني على مواجهة الظلم والدفاع عن حقوقه المشروعة بشتى الوسائل المتاحة.

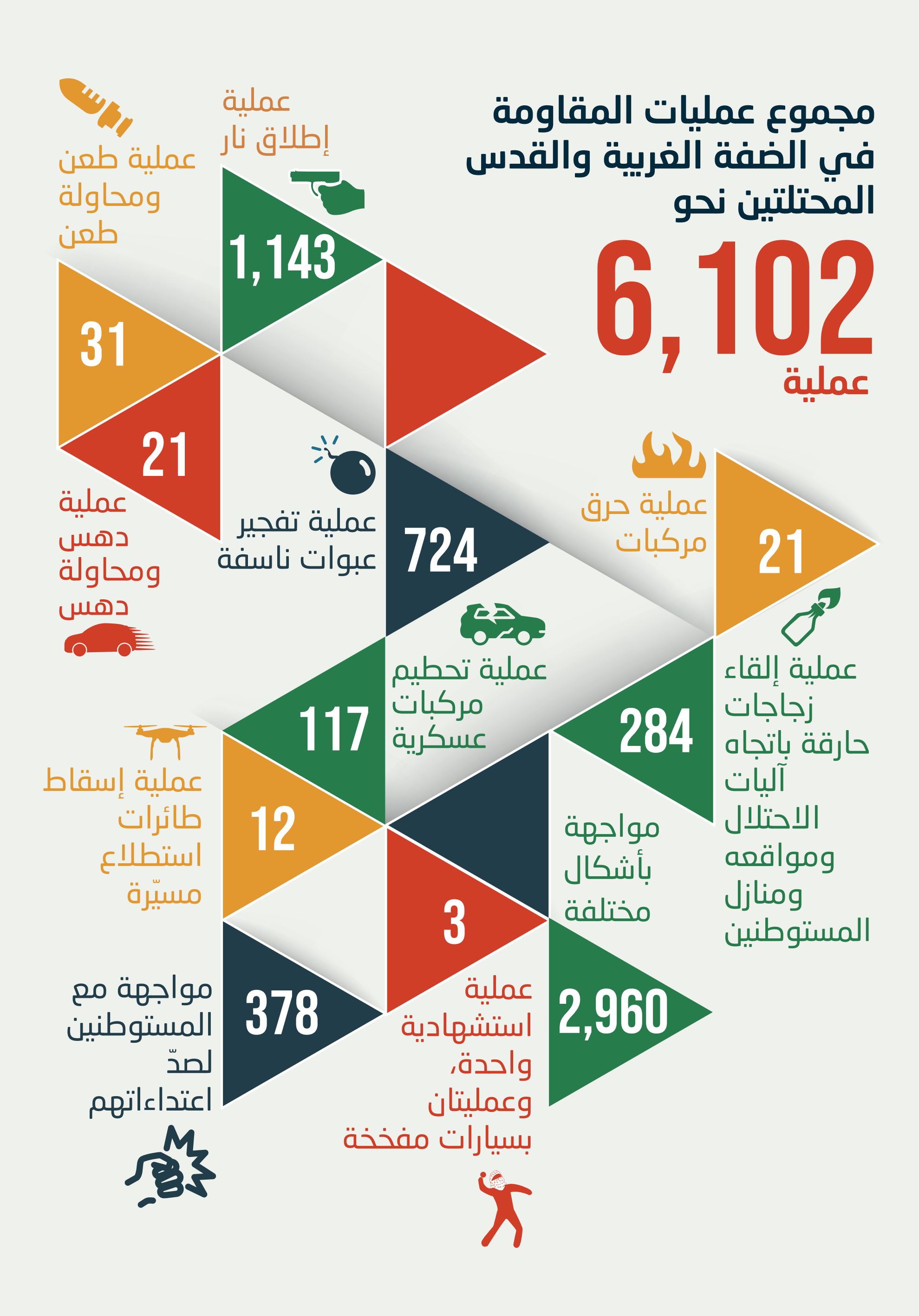
وفي ما يأتي حصاد المقاومة في عام 2024[1]:

بلغ مجموع عمليات المقاومة في القدس والضفة المحتلتين 6102 توزعت على النحو التالي: 358 عملية في القدس، و5744 في الضفة الغربية، منها 41 عملية نوعية في القدس، و1920 عملية نوعية في الضفة الغربية.

- 1143 عملية إطلاق نار، موزعة على النحو التالي: القدس 18، جنين 436، نابلس 268، طولكرم 158، طوباس 108، قلقيلية 63، الخليل 40، رام الله 21، أريحا 12، بيت لحم 9، سلفيت6.
- 31 عملية طعن، ومحاولة طعن.
- 21 عملية دعس ومحاولة دعس.
- 724 عملية تفجير عبوات ناسفة.
- 105 عمليات إلقاء زجاجات حارقة باتجاه آليات الاحتلال ومواقعه ومنازل المستوطنين.
- 117 عملية إعطاب أو تدمير آلية أو سيارة إسرائيلية.

1 مركز معلومات فلسطين – معطي، التقرير السنوي لأعمال المقاومة في الضفة الغربية والقدس لعام 2024: https://mo3ta.ps/





مجموع عمليات المقاومة
في الضفة الغربية والقدس
المحتلتين نحو
6,102
عملية
عملية إطلاق نار
1,143
عملية طعن ومحاولة طعن
31
21
عملية دهس ومحاولة دهس
عملية تفجير عبوات ناسفة
724
عملية حرق مركبات
21
عملية تحطيم مركبات عسكرية
117
عملية إلقاء زجاجات حارقة باتجاه آليات الاحتلال ومواقعه ومنازل المستوطنين
284
عملية إسقاط طائرات استطلاع مسيّرة
12
مواجهة بأشكال مختلفة
3
عملية استشهادية واحدة، وعمليتان بسيارات مفخخة
378
مواجهة مع المستوطنين لصدّ اعتداءاتهم
2,960

- 21 عملية حرق مركبات.
- 12 عملية إسقاط طائرة استطلاع.
- عملية استشهادية واحدة، وعمليتان بسيارات مفخخة.
- 378 مواجهة مع المستوطنين لصد اعتداءاتهم.
- 2960 مواجهة بأشكال مختلفة.

يوضح الجدول التالي عمليات المقاومة المفصلة خلال أشهر عام 2024:[1]

شهر	تفاصيل أعمال المقاومة
كانون الثاني/يناير	• 130 عملية أطلاق نار • 83 عملية تفجير عبوة ناسفة • عملية دعس واحدة • عمليتا طعن • 10 عمليات إعطاب وتدمير آلية وسيارة إسرائيلية • 280 مواجهة • 17 عملية صد مستوطنين • 9 عمليات إلقاء زجاجة حارقة • 37 تظاهرة
شباط/ فبراير	• 77 عملية إطلاق نار • 48 عملية تفجير عبوة ناسفة • عمليتا دعس • 3 عمليات طعن • 7 عمليات إعطاب وتدمير آلية وسيارة إسرائيلية • 206 مواجهة • 34 عملية صدّ مستوطنين • 5 عمليات إلقاء زجاجة حارقة • 16 تظاهرة • 4 مرات إلقاء مفرقعات نارية على جنود الاحتلال

1 المرجع نفسه.



آذار/مارس	• 100 عملية إطلاق نار • 53 عملية تفجير عبوة ناسفة • 5 عمليات طعن • 13 عملية إعطاب وتدمير آلية وسيارة إسرائيلية • 218 مواجهة • 58 صد مستوطنين • 8 عمليات إلقاء زجاجة حارقة • 24 تظاهرة • 5 مرّات ألقاء مفرقعات النارية على جنود الاحتلال
نيسان/أبريل	• 78 عملية إطلاق نار • 52 عملية تفجير عبوة ناسفة • عمليتا دعس • 4 عمليات طعن • عمليتا إعطاب وتدمير آلية أو سيارة إسرائيلية • عملية واحدة إسقاط طائرة مسيرة • عمليتا إحراق مركبة • 202 عملية مواجهة • 45 عملية صد مستوطنين • 10 عملية إلقاء زجاجة حارقة • 27 تظاهرة • إلقاء مفرقعات النارية مرتين على جنود الاحتلال



أيار/مايو	• 75 عملية إطلاق نار • 51 عملية تفجير عبوة ناسفة • عملية دعس واحدة • 5 عمليات طعن • 13 عملية إعطاب وتدمير آلية أو سيارة إسرائيلية • حرق مركبة واحدة • 251 مواجهة • 21 عملية صد مستوطنين • 6 عمليات إلقاء زجاجة حارقة • 22 تظاهرة
حزيران/يونيو	• 73 عملية إطلاق نار • 47 عملية تفجير عبوة ناسفة • عمليتا دعس • 10 عمليات إعطاب وتدمير آلية أو سيارة إسرائيلية • 4 عمليات حرق مركبات • 178 مواجهة • 24 عملية صد مستوطنين • 6 عمليات إلقاء زجاجة حارقة • 11 تظاهرة • إلقاء مفرقعات نارية على جنود الاحتلال مرة واحدة



تموز/يوليو	• 178 عملية إطلاق نار • 45 عملية تفجير عبوة ناسفة • عمليتا دعس • 3 عمليات طعن • 15 عملية إعطاب وتدمير آلية أو سيارة إسرائيلية • إسقاط طائرتين استطلاع • إحراق 4 مركبات • 307 مواجهات • 34 عملية صد مستوطنين • 13 عملية إلقاء زجاجة حارقة • 52 تظاهرة • 8 مرات إلقاء مفرقعات نارية على جنود الاحتلال
آب/أغسطس	• 137 عملية إطلاق نار • 85 عملية تفجير عبوة ناسفة • عمليتا دعس • 3 عمليات طعن • 18 عملية إعطاب وتدمير آلية أو سيارة إسرائيلية • عمليتا تفخيخ سيارات • عملية استشهادية واحدة • إسقاط 3 طائرات استطلاع مسيرة • حرق 3 مركبات • 321 مواجهة • 48 عملية صد مستوطنين • 18 عملية إلقاء زجاجة حارقة • 52 تظاهرة • 4 مرات إلقاء مفرقعات نارية على جنود الاحتلال

أيلول/سبتمبر	• 115 عملية إطلاق نار • 90 عملية تفجير عبوة ناسفة • عمليتا دعس • عملية طعن واحدة • 7 عمليات إعطاب وتدمير آلية أو سيارة إسرائيلية • إسقاط طائرة استطلاع واحدة • عمليتا حرق مركبات • 270 مواجهة • 28 عملية صد مستوطنين • 7 عمليات إلقاء زجاجة حارقة • 32 تظاهرة • 5 مرات إلقاء مفرقعات نارية على جنود الاحتلال
تشرين الأول/أكتوبر	• 84 عملية إطلاق نار • 44 عملية تفجير عبوة ناسفة • عمليتا دعس • عملية طعن واحدة • 4 عملية إعطاب وتدمير آلية أو سيارة إسرائيلية • 256 مواجهة • 14 عملية صد مستوطنين • 7 عمليات إلقاء زجاجة حارقة • 31 تظاهرة • إلقاء مفرقعات نارية مرتين على جنود الاحتلال



تشرين الثاني/نوفمبر	• 95 عملية إطلاق نار • 69 عملية تفجير عبوة ناسفة • 4 عمليات دعس • عمليتا طعن • 3 عمليات إعطاب وتدمير آلية أو سيارة إسرائيلية • إسقاط 3 طائرات استطلاع • حرق مركبة واحدة • 256 مواجهة • 18 عملية صد مستوطنين • 4 عملية إلقاء زجاجة حارقة • 21 تظاهرة • إلقاء مفرقعات نارية مرة واحدة على جنود الاحتلال
كانون الأول/ديسمبر	• 72 عملية إطلاق نار • 57 عملية تفجير عبوة ناسفة • عملية دعس واحدة • عمليتا طعن • 15 عملية إعطاب وتدمير آلية أو سيارة إسرائيلية • إسقاط طائرتي استطلاع • 4 عمليات حرق مركبات • 215 عملية مواجهة • 37 عملية تصدي للمستوطنين • 12 عملية إلقاء زجاجة حارقة • 22 تظاهرة

وأسفرت عمليات المقاومة في الضفة الغربية والقدس عن مقتل 48 إسرائيليًا، فيما جرح 329 إسرائيليًا[1].

1 المرجع نفسه.

وفي ما يلي جدول توضيحي لعدد قتلى الاحتلال وجرحاه في الضفة والقدس خلال عام 2024 موزعة على أشهر السنة وفقًا لمركز معلومات فلسطين "معطى"[1]:

	القدس			الضفة		
الشهر	القتلى	الجرحى	المجموع	القتلى	الجرحى	المجموع
كانون الثاني/يناير	0	4	4	3	37	40
شباط/فبراير	3	12	15	5	17	22
آذار/مارس	_	_	_	2	23	25
نيسان/أبريل	_	4	4	2	34	36
أيار/مايو	_	1	1	3	7	10
حزيران/ يونيو	_	_	_	4	46	50
تموز/يوليو	2	3	5	3	30	33
آب/أغسطس	_	_	_	5	42	47
أيلول/سبتمبر		2	2	7	13	20
تشرين الأول/أكتوبر	_	2	2	7	27	34
تشرين الثاني/نوفمبر	_	_	_	_	28	28
كانون الأول/ديسمبر	-	-	-	2	16	18
المجموع	5	28	33	43	301	443

يوضح الجدول التالي حصاد عمليات المقاومة من عام 2018 حتى عام 2024[2]:

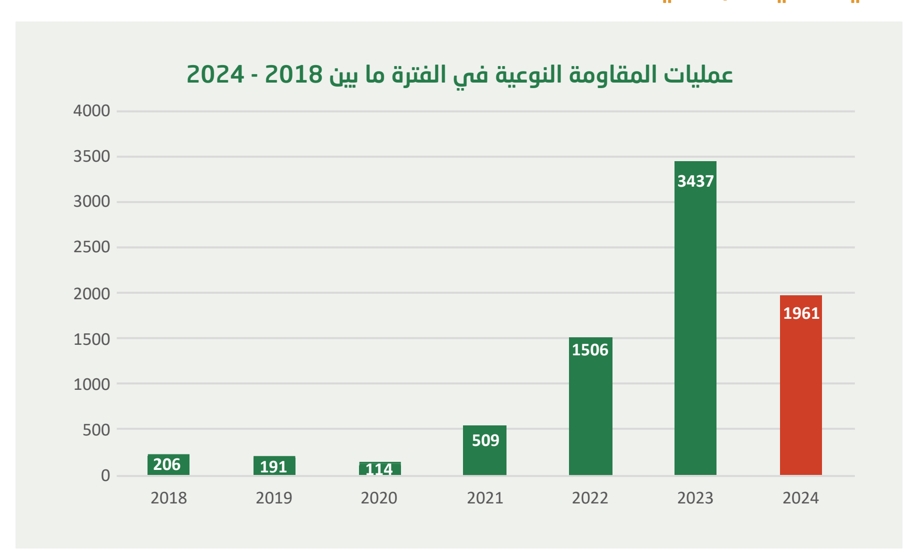
	حصاد عمليات المقاومة الفلسطينية باختصار من 2018-2024						
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
إطلاق نار	51	38	29	191	861	2067	1143
عبوات ناسفة	74	87	30	55	227	655	724
عمليات دعس	22	11	11	21	16	24	21
عمليات طعن	39	30	27	41	36	46	31

1 المرجع نفسه.
2 إحصاء الباحث من التقارير السنوية لمركز معلومات فلسطين – معطى.



إعطاب وتدمير	-	-	-	10	198	341	117
سيارة مفخخة	-	-	-	-	-	-	2
عملية استشهادية	-	-	-	-	-	-	1
إسقاط طائرة	-	-	-	3	2	25	12
حرق	1	-	-	91	65	110	21
مواجهات	4800	4060	3918	7282	8678	8420	2960
ضد المستوطنين	574	657	822	1100	1424	1294	378
زجاجة حارقة	337	259	249	515	368	285	105
تظاهرات	214	256	444	1306	543	916	347
إرباك ليلي	-	-	-	142	21	2	_
مفرقعات نارية	10	-	-	53	100	130	32

وفي ما يلي رسم بياني لعمليات المقاومة الفلسطينية النوعية ما بين 2018 - 2024[1]:



1 إحصاء الباحث من التقارير السنوية لمركز معلومات فلسطين – معطي.

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين تراجع أعمال المقاومة مقارنة بعام 2023 سواء على مستوى العمليات النوعية أو على مستوى المجموع الكلي للعمليات، فقد بلغ مجموع عمليات 2024 نحو 6102 منها 1961 عملية نوعية، مقابل 16040 لعام 2023 منها 3437 عملية نوعية.

ووفقًا للمصادر الفلسطينية ارتقى 565 شهيدًا فلسطينيًا خلال عام 2024 في الضفة الغربية والقدس والأراضي المحتلة عام 1948، منهم 26 شهيدًا من القدس، و5 من الأراضي المحتلة عام 1948، و534 من الضفة الغربية. وأصيب نحو 2616 فلسطينيًا، فيما اعتقلت سلطات الاحتلال 9933 فلسطينيًا.[1]

وفي ما يلي جدول يوضح اعتداءات الاحتلال على الفلسطينيين من الضفة الغربية والقدس خلال العام 2024[2]:

الشهر	القدس				الضفة الغربية			
	الشهداء	جرحى	اعتقال	إبعاد	الشهداء	جرحى	اعتقال	إبعاد
كانون الثاني/ يناير	4	8	107	1	63	342	1090	1
شباط/فبراير	6	11	80	2	36	171	813	2
آذار/مارس	3	16	92	2	39	157	722	2
نيسان/أبريل	1	9	83	1	38	280	740	1
أيار/ مايو	1	3	41	1	30	192	620	1
حزيران/ يونيو	_	11	58	_	36	203	714	_
تموز/يوليو	2	13	67	1	40	215	698	1
آب/أغسطس	1	9	75	1	84	276	662	10
أيلول/سبتمبر	3	4	65	2	46	166	941	2
تشرين الأول/ أكتوبر	2	15	87	2	51	217	788	24
تشرين الثاني/ نوفمبر	1	12	51	_	32	149	570	_
كانون الأول/ ديسمبر	2	8	35	_	39	129	734	_
المجموع	26	119	841	13	534	2497	9092	44

1 مركز معطى، التقرير السنوي لأعمال المقاومة في الضفة الغربية والقدس لعام 2024، مرجع سابق.
2 المرجع نفسه.



يوضح الجدول التالي اعتداءات الاحتلال على الفلسطينيين ما بين عامي 2018 -2024:

	حصاد اعتداءات الاحتلال على الفلسطينيين من 2018 إلى 2024						
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد الشهداء في الضفة	49	37	31	94	172	538	534
عدد الجرحى في الضفة	3568	1890	1993	11125	8573	8941	2479
اعتقالات في الضفة	5540	5013	4439	5268	6555	10093	9092
إبعادات عن الضفة	206	249	211	349	131	76	44
عدد الشهداء في القدس	7	10	6	5	11	36	26
عدد الجرحى في القدس	610	381	221	412	1258	855	119
اعتقالات في القدس	1411	1486	1389	482	1918	1759	841
إبعاد عن القدس	206	247	210	-	131	76	13

ووفقًا لصحيفة "معاريف" العبرية بلغ عدد القتلى في صفوف جيش الاحتلال الإسرائيلي 891 قتيل منذ بدء معركة طوفان الأقصى، منهم 329 سقطوا في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، و390 خلال العمليات البرية في قطاع غزة، و50 في لبنان، و11 في الضفة الغربية، و37 في منطقة شمال فلسطين المحتلة، قبل الهجوم البري على لبنان، و65 من القتلى سقطوا في حوادث عملاتية في أثناء الحرب[1].

ووفقًا لجيش الاحتلال، سقط 558 جنديًا في العام 2023، وفي العام 2024 سقط 363 جنديًا، كما أصيب 5569 جنديًا منذ بداية الحرب، منهم 815 جريحًا إصاباتهم خطيرة و1387 جريحًا إصاباتهم متوسطة[2].

1 موقع الغد، 2025/1/2. https://tinyurl.com/ynrmxb7m
2 المرجع نفسه.

منذ عملية طوفان الأقصى في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، وبعد مرور 450 يومًا من العدوان على غزة وحتى تاريخ 2024/12/30، سجلت الإحصائيات ما يلي[1]:

9000 مجزرة

45000 شهيد

18000 شهيد من الأطفال

12000 شهيدة من الأطفال

108000 جريحًا

وذكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد الشهداء في قطاع غزة بلغ 47283 شهيدًا حتى 2024/12/31 موزعًا على النحو التالي[2]:

17841 من الأطفال

12298 من النساء

2241 مسنًّا

1068 من الطواقم الطبية

204 من الصحفيين

756 من الكوادر التعليمية

203 من موظفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"

94 من الدفاع المدني

عدد المفقودين **11200** منهم **4700** من الأطفال والنساء

1 مركز معطى، التقرير السنوي لأعمال المقاومة في الضفة الغربية والقدس لعام 2024، مرجع سابق.

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://tinyurl.com/4sctn24p



وفي الجدول التالي تفصيل لشهداء القدس في عام 2024:

شهداء القدس في عام 2024				
اسم الشهيد	العمر	مكان السكن	مكان الاستهداف وسببه	تاريخ الاستهداف
الطفل وديع شادي عليان	13	جبل المكبر	عند مدخل بلدة العيزرية شرق مدينة القدس، بحجة "محاولته تنفيذ عملية طعن بعد توقيفه لتفتيشه".	2024/2/5
فادي أحمد جمجوم	37	مخيم شعفاط	نفذ عملية إطلاق نار في منطقة "كريات ملاخي" بالقرب من عسقلان.	2024/2/16
الطفل رامي حمدان الحلحولي	12	مخيم شعفاط	أطلق عليه النار من قبل قناص من داخل "برج مراقبة" على الجدار الفاصل في مخيم شعفاط.	2024/3/12
حسن ساكلانا	34	تركيا	بعد محاولته طعن أحد أفراد حرس الحدود في باب الساهرة بالقدس القديمة.	2024/3/30
نور نزار شهابي	17	حي الصوانة	برصاص الاحتلال في باب الساهرة بالقدس، بحجة محاولته تنفيذ عملية طعن.	2024/5/16
محمد غالب شهاب	26	من حي كفر عقب	بحجة "تنفيذه عملية دعس" في مدينة الرملة	2024/7/14
شادي وسام شيخة	16	بلدة عناتا	خلال مواجهات في البلدة	2024/8/14
خليل سالم زيادة	41	قرية بيت صفافا	برصاص المستوطنين خلال اقتحامهم ومهاجمتهم قرية "واد رحال" جنوب بيت لحم.	2024/8/26
زايد أبو صبيح	33	عرعرة النقب	بعد تنفيذه عملية طعن في منطقة باب العمود.	2024/9/15

هاني مجدي الكري	16	مخيم شعفاط	خلال اقتحام المخيم.	2024/9/18
حاتم سامي غيث	13	بلدة سلوان	خلال اقتحام قوات الاحتلال مخيم قلنديا شمال مدينة القدس.	2024/10/7
سامي يحيى العامود	40	مخيم شعفاط	أطلق عليه النار في الطريق الواصل بين "عناتا وحزما" شمال شرق مدينة القدس، بحجة "تنفيذه عملية دعس للجنود".	2024/10/27
عمر حسام شويكي	15	بلدة سلوان	برصاص حراس المستوطنين، في بلدة سلوان.	2024/12/3

وإضافة إلى الشهداء السابقين استشهد من القدس المحتلة خلال خرب الإبادة على قطاع غزة كل من[1]:

في 2024/1/22 ارتقت الطفلة جنان أبو سنينة - ابنة الأسير المحرر المبعد شعيب أبو سنينة- بغارة إسرائيلية على قطاع غزة، وكان قد اعتقل عام 1998 من بلدة سلوان، وحكم بالسجن المؤبد، وأفرج عنه في صفقة "وفاء الأحرار/صفقة شاليط" عام 2011.

في 2024/3/30 أعلنت سلطات الاحتلال عن اغتيال الأسير المقدسي المحرر -المبعد الى قطاع غزة- زكريا لطفي نجيب 67 عامًا في قطاع غزة، وكان نجيب قد قضى 22 عامًا في سجون الاحتلال، وحكم عليه بالسجن مدة 25 عامًا، ثم تحرر في صفقة "وفاء الأحرار/ صفقة شاليط" عام 2011 وأبعد إلى قطاع غزة.

احتجاز جثامين الشهداء[2]:

وفقًا للحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء - وهي مؤسسة حقوقية فلسطينية غير حكومية - فإن جيش الاحتلال يحتجز جثامين 198 شهيدًا فلسطينيًّا قتلهم العام الماضي 2024، مشيرة إلى أن هذه البيانات لا تشمل شهداء قطاع غزة.

1 المرجع نفسه.
2 موقع عرب 48، 2024/12/31. https://tinyurl.com/mpjp46er



وقالت الحملة في بيان إن هذا العدد "يشكل ثلث الشهداء المحتجزين في مقابر الأرقام وثلاجات حفظ الموتى، الذين توثقهم الحملة، والذين يبلغ عددهم 641 شهيدًا".

وأشارت إلى أن هذه الأرقام لا تشمل احتجاز الشهداء من قطاع غزة، حيث لا تتوفر معلومات دقيقة حول عددهم، بينما وثقت الحملة إعادة الاحتلال جثامين 325 شهيدًا من قطاع غزة.

و"مقابر الأرقام" هي مدافن بسيطة محاطة بحجارة دون شواهد، ومثبّت فوق كل قبر لوحة معدنية تحمل رقمًا لاسم صاحب الجثمان، ولكل رقم ملف خاص تحتفظ به الجهات الأمنية الإسرائيلية.

وفي أيلول/ سبتمبر 2019، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قرارًا يجيز للقائد العسكري الإسرائيلي احتجاز جثامين فلسطينيين قتلهم الجيش ودفنهم مؤقتًا لأغراض استعمالهم "أوراق تفاوض مستقبلية".

تواصل سلطات الاحتلال احتجاز 28 جثمانًا لشهداء مقدسيين منذ عام 2016 حتى نهاية العام 2024 وهم[1]:

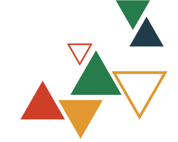
1. جثمان الشهيد مصباح أبو صبيح منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2016.
2. جثمان الشهيد فادي القنبر منذ كانون الثاني/يناير 2017.
3. جثمان شهيد الحركة الأسيرة عزيز عويسات منذ أيار/مايو 2018.
4. جثمان الشهيد شاهر أبو خديجة منذ أيار/مايو 2021.
5. جثمان الشهيد زهدي الطويل منذ أيار/مايو 2021.
6. جثمان الشهيد فادي أبو شخيدم منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021.
7. جثمان الشهيد كريم جمال القواسمي منذ آذار/مارس 2022.
8. جثمان الشهيد عدي التميمي منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022.
9. جثمان الشهيد عامر حلبية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022.
10. جثمان الشهيد خيري علقم منذ كانون الثاني/يناير 2023.
11. جثمان الشهيد حسين قراقع منذ شباط/فبراير 2023.
12. جثمان الشهيد إسحق العجلوني منذ حزيران/يونيو 2023.

1 مركز معلومات وادي حلوة، حصاد القدس 2024، 2025/1/1. https://tinyurl.com/yen6kh9n

13. جثمان الشهيد خالد الزعانين منذ آب/أغسطس 2023.
14. جثمان الشهيد علي العباسي منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023.
15. جثمان الشهيد عبد الرحمن فرج منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023.
16. جثمان الشهيد خالد المحتسب منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023.
17. جثمان الشهيد آدم أبو الهوى منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023.
18. جثمان الشهيد محمد عمر الفروخ منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023.
19. جثمان الشهيد مراد نمر منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023.
20. جثمان الشهيد إبراهيم نمر منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023.
21. جثمان الشهيد أحمد عليان منذ كانون الأول/ديسمبر 2023.
22. جثمان الشهيد وديع عليان منذ شباط/فبراير 2024.
23. جثمان الشهيد فادي جمجوم منذ شباط/فبراير 2024.
24. جثمان الشهيد نور شهابي منذ أيار/مايو 2024.
25. جثمان الشهيد محمد شهاب منذ تموز يوليو 2024.
26. جثمان الشهيد شادي شيحة منذ آب/أغسطس 2024.
27. جثمان الشهيد سامي العمود منذ تشرين الأول/أكتوبر 2024.
28. جثمان الشهيد الفتى عمر شويكي منذ كانون الأول/أكتوبر 2024.



وقفة لأهالي الشهداء تطالب باسترداد جثامين الشهداء (صورة أرشيفية)



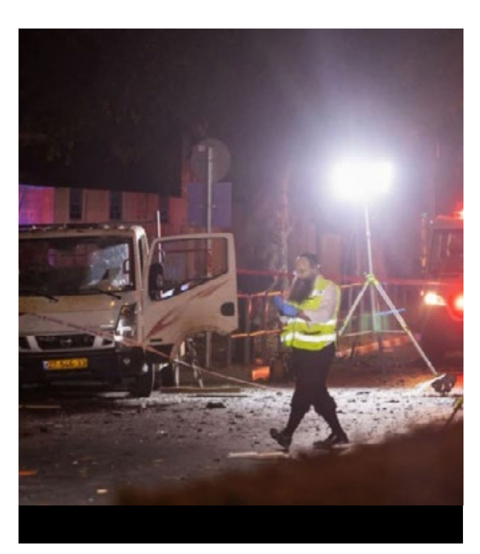
ثالثًا: أبرز العمليات النوعية في عام 2024

في عام 2024، تمكنت المقاومة من توجيه ضربات قاسية للاحتلال عبر عمليات نوعية تجاوزت السياسات القمعية التي انتهجها الاحتلال ومحاولاته المتكررة لإيقاف هذه العمليات بأي وسيلة ممكنة، واستمر زخم معركة "طوفان الأقصى"، زهذا ما جعل الفعل المقاوم أكثر بروزًا وفاعلية، سواء في استهداف الاحتلال ومستوطنيه أو في قدرته على الوصول إلى العمق الاستيطاني في "تل أبيب".

وشهد عام 2024 العديد من العمليات الفردية النوعية التي تنوعت بين إطلاق النار والطعن والدعس، وتفجير عبوات ناسفة، وتفجير مركبة، وعمليات استشهادية، وشهد النصف الثاني من العام العدد الأكبر من العمليات النوعية التي نفذت في عدد من المستوطنات والمدن المختلفة في الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948.

وبرزت بصورة خاصة العمليات التي وقعت في شهري أيلول/سبتمبر، وتشرين الأول/أكتوبر في الضفة الغربية والأراضي المحتلة المحتلة عام 1948، والتي أسفرت عن مقتل 21 جنديًا ومستوطنًا إسرائيليًا، وإصابة 84 جنديًا ومستوطنًا، لتؤكد استمرار المقاومة في تحدي الاحتلال وإفشال سياساته القمعية.

على الرغم من التراجع الكمي لعمليات المقاومة، برزت العمليات الفردية أداة فعّالة، لما تحمله من عنصر مفاجأة وصعوبة التنبؤ بحدوثها، واكتشافها المسبق، وكان لها تأثيرات مباشرة قوية في المستوطنين والجنود الاحتلال رغم القيود الأمنية المشددة. اعتمدت هذه العمليات على أساليب متجددة مثل: إطلاق النار، والدعس، والطعن، وتفخيخ السيارات، وهذا يؤكد استمرار قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة، ومرونة المقاومين في التعامل مع الاحتلال.



من مكان العملية النوعية في 18-8-2024

وفي الجدول التالي نستعرض أبرز العمليات التي شهدها عام 2024، مع تفاصيل كل عملية من جهة المنفذ، والتاريخ، ومكان العملية، وخسائر الاحتلال:

أبرز العمليات النوعية في الضفة الغربية عام 2024			
التاريخ	اسم النفذ	مكان العملية وتفاصيلها	حصيلة العملية
2024/1/15	أحمد محمد زيادات	عملية طعن ودعس في منطقة رعنانا شمال شرق "تل أبيب".	مقتل مستوطنة وإصابة 19 آخرين[1].
2024/2/22	محمد زواهرة وكاظم زواهرة	عملية إطلاق نار قرب مستوطنة "معاليه أدوميم شرقي القدس.	مقتل مستوطن وإصابة 15 آخرين [2].
2024/3/22	بركات منصور كراجة	عملية إطلاق نار على حافلة للمستوطين غرب رام الله، واستمر الاشتباك مع قوات الأمن الإسرائيلية نحو 5 ساعات، ثم استشهد المنفذ بعدما أطلقت قوات الاحتلال صاروخًا موجهًا عليه.	مقتل شرطي وإصابة 7 آخرين[3].
2024/4/3	وهب شبيطة	عملية دعس وطعن قرب مستوطنة "كوخاف يائير" القريبة من محافظة قلقيلية.	إصابة 4 جنود[4].
2024/7/14	محمد شهاب	عملية دعس وإطلاق نار قرب معسكر "تسيريفين" القريب من مدينة الرملة وسط فلسطين المحتلة.	مقتل مستوطن وإصابة 3 آخرين[5].

1 الوقائع، 2024/1/15. https://alwakaai.com/article/535207
2 موقع الشاباك الإسرائيلي. https://www.shabak.gov.il/reports/، ومعًا الإخبارية، 2024/2/22. https://tinyurl.com/mr3336f6
3 موقع الشاباك الإسرائيلي. https://www.shabak.gov.il/reports/، والجزيرة نت، 2024/3/23. https://tinyurl.com/4r782bxs
4 جريدة القدس، 2024/4/3. https://tinyurl.com/bdhwhua3
5 المركز الفلسطيني للإعلام، 2024/7/14. https://tinyurl.com/3xczebcc
عربي 21، 2024/7/16، https://tinyurl.com/yckb9buc



أبرز العمليات النوعية في الضفة الغربية عام 2024			
التاريخ	اسم النفذ	مكان العملية وتفاصيلها	حصيلة العملية
2024/7/18	تفجير عبوة ناسفة	تفجير عبوة ناسفة بالقرب من سيارة عند مدخل "مستونة مفو دوتان" في شمال الضفة الغربية.	إصابة جنديين ومستوطنيين.[1]
2024/8/4	عماد رزق عودة	عملية طعن في مدينة "حولون" قرب "تل أبيب".	مقتل مستوطنين وجرح مستوطنين.[2]
2024/8/12	كتائب القسام	وثقت كتائب القسام عملية استهداف جندي إسرائيلي خرج من غزة، في مستوطنة محولا في الأغوار.	مقتل جندي واحد.[3]
2024/8/18	جعفر منى	عملية استشهادية مشتركة بين كتائب القسام وسرايا القدس في مدينة "تل أبيب".	مقتل مستوطن.[4]
2024/8/31	محمد مرقة وزهدي أبو عفيفة. وهما ينتميان لكتائب القسام.	نفذ المقاومان عمليتين بالتزامن، إذ فجّر محمد مرقة مركبةً في محطة وقود في "غوش عتصيون" بهدف استدراج جنود العدو، في حين أطلق زهدي أبو عفيفة النار على الجنود.	مقتل قائد لواء "عتصيون" وأصيب 4 جنود.[5]
2024/9/1	مهند محمود العسود	أطلق نار على مركبة إسرائيلية على طريق 35 قرب معبر ترقوميا في مدينة الخليل.	مقتل 3 جنود من شرطة الاحتلال وحرس الحدود، وإصابة 3 آخرين.[6]

1 عربي 48، 2024/7/18. https://tinyurl.com/2p9dmywk
2 الجزيرة نت، 2024/8/4. https://tinyurl.com/57j8duez
3 وكالة معًا الإخبارية، 2024/8/12. https://tinyurl.com/2s4at8ta
4 وكالة الأناضول، 2024/8/19. https://tinyurl.com/3rd8vw2c
5 الجزيرة نت، 2024/8/31. https://tinyurl.com/mummah8s
موقع الشاباك الإسرائيلي. https://www.shabak.gov.il/reports/
6 SKY NEWS عربية، 2024/9/1. https://tinyurl.com/mr46hzen

أبرز العمليات النوعية في الضفة الغربية عام 2024			
التاريخ	اسم النفذ	مكان العملية وتفاصيلها	حصيلة العملية
2024/9/8	ماهر ذياب الجازي	عملية إطلاق نار عند معبر الكرامة الحدودي بين فلسطين والأردن.	مقتل 3 من جنود الاحتلال.[1]
2024/10/2	محمد مسك وأحمد الهيموني.	دخل المنفذان إلى محطة القطار في شارع القدس داخل مدينة يافا، وطعنا جنديًّا إسرائيليًّا وسيطرا على سلاحه ثم نفذا عملية إطلاق النار تجاه القطار والشارع.	مقتل 7 إسرائيليين. وإصابة 9 آخرين.[2]
2024/10/6	أحمد العقبي	عملية طعن، وإطلاق نار في بئر السبع.	مقتل مستوطنة وإصابة 15 آخرين، وأصيب 15 نتيجة تدافعهم.[3]
2024/10/15	محمد بسام دردونة	عملية إطلاق نار عند شارع رقم 4 في مدينة أسدود.	مقتل ضابط في شرطة الاحتلال، وأصابة 5 آخرين.[4]
2024/10/18	عامر قواس ووسام أبو غزالة	أطلق المنفذان النار على جنود الاحتلال قرب مستوطنة "موشاف ناعوت" هكار قرب البحر الميت.	إصابة اثنين من جنود الاحتلال.[5]
2024/10/27	رامي الناطور	عملية دعس بشاحنة كبيرة في محطة الحافلات قرب مدينة "غليلوت" شمال "تل أبيب".	مقتل 6 إسرائيليين وإصابة 50 إسرائيليًا.[6]

1 الجزيرة نت، 2024/9/9. https://tinyurl.com/4ppzb9tz
2 العربي الجديد، 2024/10/2. https://tinyurl.com/4eanmxdw
3 التلفزيون العربي، 2024/10/6. https://tinyurl.com/m8v5ntz2
4 RT ARABIC، 2024/10/15. https://tinyurl.com/bd27rfrz
5 بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2024/10/18. https://tinyurl.com/4mxz5kvm
6 ARABIC، 2024/10/27. https://tinyurl.com/jjewk37n



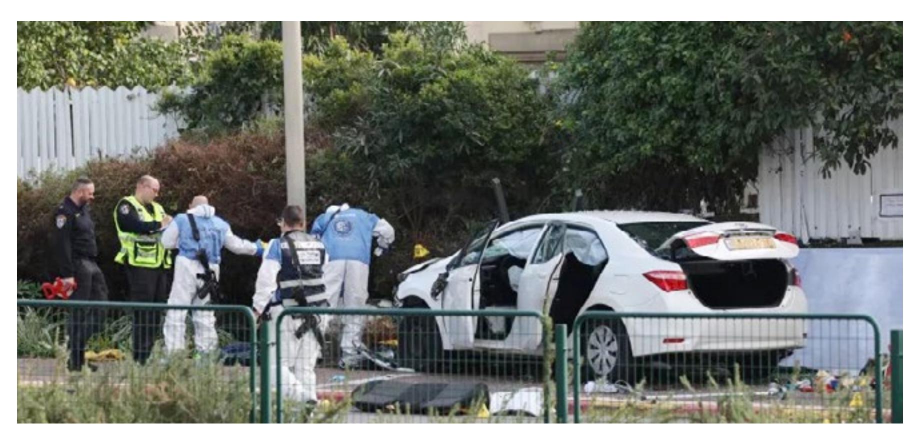
أبرز العمليات النوعية في الضفة الغربية عام 2024			
التاريخ	اسم النفذ	مكان العملية وتفاصيلها	حصيلة العملية
2024/11/29	الشيخ سامر محمد حسين	أطلق النار على جنود العدو في مستوطنة "أريئيل" قرب سلفيت.	إصابة 9 من جنود الاحتلال[1].
2024/12/12	أعلنت سلطات الاحتلال أن المنفذ سلم نفسه من دون الكشف عن هويته.	أطلق المنفذ النار على حافلة في شارع النفق جنوب القدس المحتلة.	مقتل مستوطن وإصابة 3 آخرين[2].

شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 تنفيذ 8 عمليات نوعية خلال عام 2024 وقعت 4 منها في "تل أبيب" أبرزها عملية الطعن والدعس التي نفذها الشاب أحمد محمد زيادات 24 عامًا في منطقة "رعنانا" شمال شرق مدينة "تل أبيب" في 2024/1/15 وأسفرت عن مقتل مستوطنة وجرح 19 آخرين[3].

وتوضح هذه العملية الخلل الأمني في عمل شرطة الاحتلال، فقد نجح منفذ العملية وهو من مدينة الخليل في الوصول إلى عمق الأراضي المحتلة من دون تصريح، رغم الإجراءات الأمنية المشددة التي تفرضها سلطات الاحتلال على الضفة الغربية منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ووفقًا للتحقيقات فقد نفذت العملية في ثلاثة مواقعَ مختلفة، ونجح المنفذ في تشتيت أجهزة أمن الاحتلال بعدما طعنَ امرأة أعلن عن مقتلها لاحقًا واستولى على مركبتها ثم انطلق إلى مكان آخر ودعس مجموعة من المستوطنين، ثمّ استولى على مركبة أخرى ودعس مجموعة ثانية من المستوطنين[4]، وهذا ما دفع وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى وصفه بـ"هجوم متزامن"، بينما وصفت شرطة الاحتلال العملية بـ"حادث غير عادي يجري في رعنانا".

1 العربي الجديد، 2024/11/29. https://tinyurl.com/yc8mbnae
2 الجزيرة نت، 12 /2024/12. https://aja.ws/8dea8b
3 الوقائع، 2024/1/15. https://alwakaai.com/article/535207
4 الجزيرة نت، 2024/1/15. https://tinyurl.com/rcy9w93f



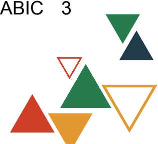
شرطة الاحتلال بالقرب من إحدى المركبات التي استخدمت في تنفيذ عملية "رعنانا"

وعادت العمليات الاستشهادية إلى الواجهة من جديد، فقد أعلنت كتائب القسام بالشراكة مع سرايا القدس في 2024/8/18 تنفيذ عملية استشهادية في "تل أبيب" نفذها الشهيد جعفر سعد منى، ونتج عنها مقتل مستوطن واحد فقط، بواسطة عبوة ناسفة بوزن 8 كيلوغرامات[1]، وهو ما أكد قدرة المقاومة على اختراق المنظومة الأمنية للاحتلال، وأثار الرعب في أوساط الاحتلال من إمكانية عودة هذه العمليات، لا سيما أنه لو انفجرت العبوة الناسفة في منطقة مكتظة بالمستوطنين لنتج عنها عدد كبير من القتلى.

وكانت العملية الأبرز التي ضربت عمق الاحتلال هي عملية الدعس التي وقعت في 2024/10/27 في محطة حافلات بشارع "أهارون ياريف" في "رمات هشارون" شمال "تل أبيب" والتي نفذها الشهيد رامي الناطور وهو من مدينة قلنسوة الواقعة داخل الخط الأخضر[2]، ويحمل الهوية الزرقاء التي تمنحها سلطات الاحتلال لفلسطينيي الداخل المحتل عام 1948، وأسفرت عن مقتل 6 أشخاص وإصابة 50 غالبيتهم من جنود جيش الاحتلال وفقًا لوسائل إعلام إسرائيلية[3].

وهزت هذه العملية أركان دولة الاحتلال، فقد وقعت بالقرب من مدخل قاعدة "غليلوت" العسكرية، التي تضم مقرات الأجهزة الاستخبارية للاحتلال، بما في ذلك الموساد ووحدة 8200 التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية، وأكدت أنه وبالرغم من التضييق الأمني الكبير فإنه ما زالت هناك إمكانيات متاحة لتنفيذ العمليات الموجعة للاحتلال.

1 وكالة الأناضول، 2024/8/19. https://tinyurl.com/3rd8vw2c
2 الجزيرة نت، 2024/10/27. https://aja.ws/z1lhz4
3 RT ARABIC، 2024/10/27. https://tinyurl.com/jjewk37n





عملية شارع "أهارون ياريف"

ومن العمليات النوعية البارزة التي وقعت في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 عملية إطلاق النار في مدينة يافا المحتلة والتي نفذها محمد مسك وأحمد الهيموني من مدينة الخليل، في 2024/10/2 وهذا ما أدى إلى مقتل 7 أشخاص وإصابة 9 آخرين[1].

وبحسب شرطة الاحتلال فإن العملية حصلت بعد وصول المنفذين إلى محطة القطار في شارع القدس، فنفّذا عملية طعن لإسرائيلي، وعنصر أمن آخر، وسيطرا على سلاحه، ثمّ أطلق محمد النار تجاه القطار والشارع[2].

وأظهرت مقاطع مصورة من موقع العملية أن المنفذ الأول للعملية الشاب محمد راشد مسك قد استشهد وهو ما أكدته شرطة الاحتلال، فيما أظهرت مقاطع أخرى أن المنفّذ الآخر أحمد عبد الفتاح الهيموني قد أصيب بجروح بالغة، فقد كان يحرّك رأسه وجسده، بعد تقييد يديه وقدميه عقب إصابته برصاص الشرطة الإسرائيلية[3].

1 العربي الجديد، 2024/10/2. https://tinyurl.com/4eanmxdw
2 المرجع نفسه.
3 المرجع نفسه.

وأكدت هذه العملية إرادة المقاومة لدى الشباب الفلسطيني فالمنفذان في مطلع العشرينيات من العمر، وأثبتت فشل المنظومة الأمنية للاحتلال، فقد تمكن المنفذان من الوصول لمدينة يافا رغم القيود الأمنية المشددة التي يفرضها الاحتلال مع إغلاق مداخل المدن والبلدات الفلسطينية بالحواجز والبوابات الحديدية منذ بدء العدوان على غزة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أما مدينة الخليل التي خرج منها المنفذان فتعيش على وقع حصار وإجراءات عسكرية إسرائيلية مشددة.



من مكان عملية يافا

وشهد يوم الأربعاء 2024/12/4 تنفيذ 22 عملاً مقاومًا خلال 24 ساعة في الضفة الغربية ضمن معركة طوفان الأقصى وفقًا لمصادر فلسطينية، كان منها: اشتباكات مسلحة، وإطلاق نار، وتفجير عبوات ناسفة، وتصدٍّ للمستوطنين، واندلاع مواجهات[1].

ولم يقتصر العمل المقاوم على أهل فلسطين فقط، فقد برز المقاوم الأردني في ساحة التصدى للاحتلال وبعثر أوراقه الأمنية، فعند معبر الكرامة الواقع على الحدود الأردنية الفلسطينية قتل 3 جنود من الاحتلال على يد الأردني ماهر الجازي[2]، ولم تكن عملية الجازي البطولية الوحيدة،

1 المركز الفلسطيني للإعلام. 2024/12/4. https://palinfo.com/news/2024/12/04/928903/
2 الجزيرة نت، 2024/9/9. https://tinyurl.com/4ppzb9tz



فقد نفّذ الأردنيان عامر قواس ووسام أو غزالة عملية بطولية آخرى في مستوطنة "موشاف ناعوت هكار" قرب البحر الميت أسفرت عن جرح اثنين من جنود الاحتلال[1].

أظهرت المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية تطورًا كبيرًا في استهداف قوات الاحتلال، وتنوّعًا في أساليب المواجهة؛ وهذا من شأنه إيقاع أكبر عدد من الخسائر في صفوف جيش الاحتلال وعتاده، فمن خلال المعلومات السابقة يمكن القول إن المقاومة الفلسطينية ارتكزت في أعمالها إلى النقاط الأساسية الآتية:

- تكثيف العمليات النوعية خارج محافظات الضفة الغربية ضدّ قوات الاحتلال خاصة في الأشهر الأخيرة من السنة التي شهدت ازديادًا في أعداد قتلى الاحتلال وجرحاه، وأدّت هذه الخطوة إلى تحقيق مكسب كبير للمقاومة تمثل بنقل المواجهات إلى داخل المناطق المحتلة التي تقع تحت سيطرة الاحتلال لتزيد أعداد القتلى والجرحى في المستوطنين.
- لم تعد المقاومة الفلسطينية عبثيّة بل منظمة إلى حد التنسيق بين الفصائل، وتنفيذ العمليات المشتركة، كما في عملية الاستشهادي جعفر منى في "تل أبيب" الآنف ذكرها والتي تبنتها كتائب القسام بالشراكة مع سرايا القدس، والعملية المركبة لمحمد مسك وأحمد الهيموني في 2024/10/2.
- سعت المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية إلى تكريس معادلة وحدة الساحات، فقد أعلنت كتائب القسام الإجهاز على جندي في الأغوار خرج من غزة، ووثقت العملية بمقطع فيديو بتاريخ 2024/8/12[2].
- دخول كثير من مناطق الضفة الغربية بمواجهة مباشرة مع الاحتلال، وتشمل هذه المواجهات استخدام القدرات التسليحية كافة المتاحة للمقاتلين: إطلاق نار، وتفجير عبوات، وطعن، ومواجهات مباشرة كما أوضحنا سابقًا.

1 بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2024/10/18. https://tinyurl.com/4mxz5kvm
2 وكالة معًا الإخبارية، 2024/8/12. https://tinyurl.com/2s4at8ta
لمشاهدة الفيديو على اليوتيوب https://tinyurl.com/56ftn9py

رابعًا: المقاومة في القدس جذوة لا تنطفئ

تُعَدّ القدس المحتلة محورًا رئيسًا في العمل الفلسطيني المقاوم، إذ تواجه المدينة ومسجدها الأقصى أخطر مخططات التهويد التي تنفذها أجهزة الاحتلال المختلفة.

هذه السياسات الاستيطانية والتهويدية تسهم بشكل مباشر في دفع المزيد من الفلسطينيين إلى الانخراط في المقاومة، سواء على مستوى العمليات الفردية أو من خلال المشاركة في الحراك الشعبي الجماعي، ونتيجة لذلك أصبحت القدس إحدى الساحات المحورية للنضال الفلسطيني.

ظلت القدس محورًا أساسيًا للمقاومة، إذ شهدت سلسلة من المواجهات اليومية مع الاحتلال، إضافة إلى 358 عملية مقاومة خلال العام، منها 41 عملية نوعية، رغم التشديدات الأمنية الكبيرة، وهذا ما عزز مكانتها رمزًا للصمود والمقاومة الفلسطينية. فقد أسهمت السياسات الاستيطانية والتهويدية المتزايدة في تعزيز زخم المقاومة، خاصة على المستوى الشعبي.

وتظهر الإحصائيات السنوية وقوع عدد كبير من العمليات الفردية داخل المدينة، إضافة إلى المواجهات اليومية التي تشهدها أحياء القدس المختلفة، وهذا ما يؤدي إلى تصاعد التوتر واستمرارية حالة المقاومة في مواجهة سياسات الاحتلال.

أما عن عدد العمليات التي شهدتها القدس المحتلة خلال عام 2024 فقد رصدت المصادر الفلسطينية 358 عملية منها 41 عملية نوعية، نتج عنها مقتل 5 إسرائيليين وإصابة 28 آخرين[1]، رغم الوجود الأمني الهائل لقوات الاحتلال في المدينة لا سيما بلدتها القديمة، وتشديد قيود الحركة على الفلسطينيين، فيما يقول جهاز الأمن الإسرائيلي العام "الشاباك" إنه تم إحباط 14 عملية للمقاومة في القدس قبل وقوعها في المدة ما بين كانون ثاني/يناير وآب/أغسطس 2024.

1 مركز معطى، التقرير السنوي لأعمال المقاومة في الضفة الغربية والقدس لعام 2024، مرجع سابق.

وفي الجدول التالي نستعرض أبرز العمليات النوعية في القدس خلال عام 2024:

التاريخ	اسم النفذ	مكان العملية وتفاصيلها	حصيلة العملية
2024/2/22	محمد زواهرة (26 عامًا) كاظم عيسى زواهرة (31 عامًا) أحمد الوحش (32 عامًا)	عملية إطلاق نار عند حاجز الزعيم في القدس	قُتل شرطي إسرائيلي وأصيب 15.[1] وقالت الجزيرة إن شرطيًا واحدًا قُتل وأصيب 8 آخرين.[2]
2024/3/13	محمد مراد ابو حامد	جرت عملية الطعن بعد أن وصل المنفذ على الدراجة الكهربائية إلى حاجز النفق الجنوبي في القدس	إصابة جنديين[3]
2024/3/19	زياد فرحان حمران	عملية إطلاق نار على عناصر جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" قرب مجمع عتصيون	إصابة جنديين[4]
2024/4/22	انسحب المنفذان بأمان ولم تعرف هويتهما	نفذ شابان عملية دعس وإطلاق نار على المستوطنين في "شارع روميما" في القدس.	إصابة 3 مستوطنين[5]

1 موقع الشاباك الإسرائيلي. https://www.shabak.gov.il/reports/
2 الجزيرة نت، 2024/2/22. https://tinyurl.com/3kwj6jrn
3 الجزيرة نت، 2024/3/13. https://tinyurl.com/5n7tuf8p
4 الجزيرة نت، 2024/3/20. https://tinyurl.com/5n8nabpz
5 وكالة معًا الإخبارية، 2024/4/22. https://tinyurl.com/5n8nhjsc

2024/4/30	سائح تركي لم يذكر اسمه	نفذت عملية الطعن عند باب الساهرة في القدس	إصابة ضابط في شرطة الاحتلال[1]
2024/7/14	محمد شهاب	نفذت عملية الدعس عند مفترق "نير تسيفي" شمال القدس	إصابة 4 جنود[2]
2024/9/15	زياد أبو صبيح	عملية طعن عند باب العمود	إصابة شرطي[3]
2024/12/12	أعلنت سلطات الاحتلال اعتقال المنفذ من دون الكشف عن هويته	أطلق المنفذ النار على حافلة إسرائيلية جنوب القدس	أسفرت عن مقتل مستوطن، وإصابة 3 آخرين[4]

وتُعَدّ عملية إطلاق النار على حاجز الزعيم العسكري والتي نفذها الشقيقان محمد وكاظم عيسى زواهرة (26 و31 عامًا) من بلدة بيت تعمر في بيت لحم جنوبي القدس المحتلة، وأحمد عزام الوحش (32 عامًا) من بلدة زعترة المجاورة لبيت تعمر في 2024/2/22 وأسفرت عن مقتل شرطي إسرائيلي وإصابة 8 آخرين، أبرز العمليات التي وقعت في القدس[5].

وذكرت المصادر الإسرائيلية أن الشبان الثلاثة استقلوا مركبة زرقاء نحو حاجز الزعيّم قرب قرية الطور، وافتعلوا حادثًا مروريًا ثم تقدموا نحو الحاجز، وخاضوا اشتباكًا مسلحًا مع جنود الاحتلال هناك.

وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية أن الهيئة العامة للشؤون المدنية، وهي جهة "التواصل" مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي أبلغت باستشهاد الشقيقين زواهرة، وإصابة الوحش بجروح لم تعرف طبيعتها.

وقعت هذه العملية في منطقة تتبع لسلطات الاحتلال الإسرائيلي إداريًا وأمنيًا، على الرغم من زيادة تشديد القبضة الأمنية والعسكرية منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، خصوصًا عند نقاط التماس بين الضفة الغربية والقدس والداخل المحتل، فقد اجتاز المنفذون حاجز "الكونتينر" الذي يفصل جنوبي الضفة عن شماليها.

1 التلفزيون العربي، 2024/4/30. https://tinyurl.com/45hr9655
2 وكالة وطن للإنباء، 2024/7/14. https://tinyurl.com/4cd6as48
3 التلفزيون العربي، 2024/9/15. https://tinyurl.com/3bzkxnjt
4 الجزيرة نت، 2024/12/12. https://aja.ws/8dea8b
5 الجزيرة نت، 2024/2/22. https://tinyurl.com/3kwj6jrn





عملية حاجز الزعيم شرقي القدس

مواجهات مباشرة مع قوات الاحتلال

- في 2024/2/13 وقعت مواجهة بين قوات الاحتلال والشبان المقدسيين في جبل المكبر واستخدمت قوات الاحتلال الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لتفريق الشباب، وهذا ما أدى إلى إصابة 30 مقدسيًّا، وسبب ذلك أن قوات الاحتلال تهدد 132 منزلًا بالهدم، وذكرت مصادر محلية أن المقدسيين حرقوا مكاتب تابعة لبلدية الاحتلال في القدس[1].
- في 2024/7/14 اشتعلت مواجهات عديدة في مدينة القدس (في مخيم شعفاط والعيساوية وحي راس خميس) وألقى الشبان الحجارة والمفرقعات النارية على جنود الاحتلال، وفي المقابل رد جنود الاحتلال بإطلاق قنابل مضيئة واستخدموا مركبة المياة العادمة خلال المواجهات في بلدة العيساوية[2].
- في شهر تموز/يوليو اشتعلت المواجهات بين الشبان المقدسيين وقوات الاحتلال في مدينة القدس وتحديدًا في بلدة الرام شمالي القدس، على خلفية تنفيذ الشاب محمد شهاب عملية طعن[3].
- في 2024/8/13 شهد مخيم شعفاط مواجهات شديدة بين قوات الاحتلال والمقدسيين، وأطلقت قنابل الصوت والغاز السام المسيل للدموع، صوب مركبات المواطنين ومحالهم التجارية ومنازلهم[4].

1 العربي الجديد، 2024/2/13. https://tinyurl.com/2p8259ce
2 شبكة القدس الإخبارية، 2024/7/14. https://tinyurl.com/mjyhfrn5
3 شبكة معراج مرصاد الإصدار الثالث والعشرون يوليو/ تموز، ص 39 - 41.
4 وكالة "وفا"، 2024/8/13. https://tinyurl.com/mrx65x4u

خامسًا: ممارسات الاحتلال لوقف عمليات المقاومة

تشير المعطيات السابقة إلى الدور المحوري الذي تؤديه المقاومة الفلسطينية في ترسيخ الفعل المقاوم أداةً أساسية لمواجهة الاحتلال من خلال ما تحققه من نجاحات ملموسة على أرض الواقع، بما تتسم به من تنوع في أساليبها وأهدافها، فباتت تمثل تحديًا كبيرًا لسلطات الاحتلال وأجهزتها الأمنية.

> استهدفت سلطات الاحتلال المقاومة عبر سلسلة من الإجراءات العقابية، شملت الإعدامات الميدانية، وهدم منازل منفذي العمليات، واعتقال ذويهم، إضافة إلى اعتقال ما يقرب من 10 آلاف فلسطيني خلال عام 2024 وفقًا لإحصائيات فلسطينية، علاوة على الحملات المركزة والطويلة لمخيمات شمال الضفة الغربية، لا سيما جنين وطولكرم. يُضاف إلى ذلك تصاعد استخدام الاحتلال للإجراءات الاستفزازية، مثل مصادرة الأموال والأسلحة، وحجز جثامين الشهداء.

في المقابل، تبذل سلطات الاحتلال جهودًا حثيثة لاحتواء عمليات المقاومة وإيقافها بشتى الوسائل المتاحة، معتمدة على سياسات عقابية صارمة وأدوات رقابية متنوعة، ومن بين هذه الإجراءات، تنفيذ الإعدامات الميدانية بحق منفذي العمليات الفردية، ومعاقبة ذويهم وأسرهم بطرق متعددة، تشمل هدم منازلهم بالكامل، أو تدمير جدرانها الداخلية وتحصينها بالأسمنت المسلح، وتلجأ سلطات الاحتلال إلى اعتقال أقارب المنفذين وأصدقائهم، إضافة إلى فرض تدابير عقابية على المناطق التي خرج منها المنفذون.

ولا تكتفي سلطات الاحتلال الإسرائيلية بهدم بيوت منفذي العمليات الفدائية، إنّما تسعى إلى التخلص من وجودهم على الأراضي الفلسطينية، فقد أصدرت الكنيست في 2024/10/30 قانونًا يقضي بالسماح لوزير الداخلية بطرد عائلات منفذي عمليات المقاومة إلى خارج فلسطين المحتلة مدة 10 سنوات إذا كان المنفذ من سكان الأراضي المحتلة عام 1967، وإبعاد 7 سنوات إذا كان المنفذ من سكان الأراضي المحتلة عام 1948.[1]

وفي صورة مماثلة في 2024/8/4 بعد عملية نفذها عماد رزق عودة أسفرت عن مقتل إسرائيليين اثنين وإصابة اثنين آخرين، دعا بن غفير وزير الأمن القومي، المستوطنين إلى حمل السلاح

1 وكالة "وفا"، 2024/10/29. https://tinyurl.com/ytdy7u72



لصدّ أيّ عدوان عليهم من قبل الفلسطينيين[1]، وبهذا الصدد كشف بن غفير في 2024/10/15 عن توزيع 170 ألف قطعة سلاح على الإسرائيليين خلال 8 أشهر[2].

ويعتمد الاحتلال طرقًا شتى لقتل المقاومين منها[3]:

- القصف بالطائرات ويأتي هذا بعد فشله في اجتياح الأماكن التي يوجد فيها المقاومون لكثافة النيران وحدة الاشتباكات الدائرة بينهم.
- استخدام الوحدات الخاصة "المستعربين" وهي وحدات تقتحم المناطق الفلسطينية بسيارات مدنية، وتنفذ اغتيالات.
- الاجتياحات العسكرية الموسعة، كالاجتياح الكبير في شهر آب/أغسطس الماضي، والذي أطلق عليه جيش الاحتلال مسمى "المخيمات الصيفية" واستهدف به محافظات طولكرم ومخيماتها، وجنين وريفها، وطوباس ومخيم الفارعة، وأدت إلى استشهاد العديد من المقاومين.

الهدم العقابي

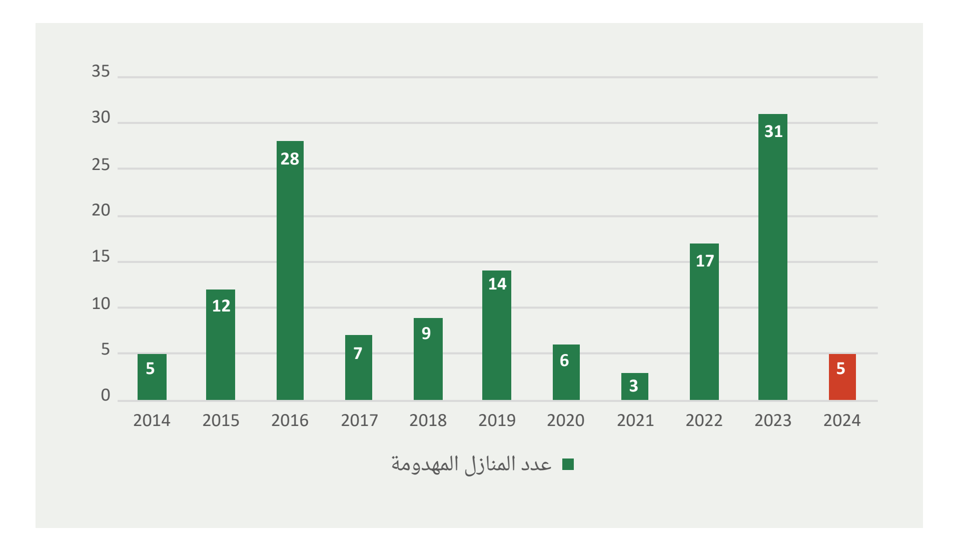
- في 2024/1/9 هدمت شرطة الاحتلال منزلين في صور باهر يعودان إلى الشقيقين مراد نمر وإبراهيم نمر اللذين نفذا عملية إطلاق نار في القدس[4].
- في 2024/4/16 فجرت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزل عائلة الشهيد خالد المحتسب في بلدة بيت حنينا شمال القدس المحتلة[5].
- في 2024/5/9 فجرت قوات الاحتلال منزل الشهيد فادي جمجوم في مخيم شعفاط شمالي مدينة القدس المحتلة[6].
- في 2024/7/24 فجرت قوات الاحتلال منزل محمد مناصرة منفذ عملية مستوطنة عيلي[7].

1 الجزيرة نت، 2024/8/4. https://tinyurl.com/57j8duez
2 الجزيرة نت، 2024/10/15. https://tinyurl.com/yc3e3u52
3 شبكة قدس الإخبارية، 2024/12/4. https://tinyurl.com/3h8p3hhe
4 وكالة الأناضول، 2024/1/9. https://tinyurl.com/3a5f4nc6
5 وكالة "وفا"، 2024/4/16. https://tinyurl.com/rps9bvjb
6 وكالة "وفا"، 2024/5/9. https://tinyurl.com/ycx44ma6
7 عربي 21، 2024/7/24. https://tinyurl.com/cajw7ect



قوات الاحتلال تفجر منزل الشهيد فادي جمجوم

وفي ما يلي رسم بياني لعمليات الهدم العقابي منذ عام 2014 حتى عام 2024[1]:



1 التقرير السنوي حال القدس 2023، مرجع سابق، ص 173.

سادسًا: مجموعات المقاومة في المدن الفلسطينية استنزاف مستمر للاحتلال

شهد عام 2024 تطورًا ملحوظًا في نشاط مجموعات المقاومة المسلحة في مختلف مدن الضفة الغربية ومخيماتها، فقد تمكنت هذه المجموعات من تعزيز حضورها وترسيخ دورها في المشهد المقاوم، وجاء هذا التصعيد على الرغم من المحاولات المكثفة التي بذلها الاحتلال الإسرائيلي للقضاء عليها، والتي تضمنت اقتحام المدن واغتيال العناصر الفاعلة والقيادات، إلا أن هذه المحاولات لم تفلح في تقويض فاعلية المقاومة، وأظهرت محدودية نجاح أجهزة الاحتلال الأمنية في تحقيق أهدافها.

أسهمت ظاهرة التشكيلات المسلحة التي أخذت تتكرس منذ عام 2021، في تعزيز مشهدية المقاومة في عام 2024، لا سيما في مخيمات جنين وطولكرم، بسبب عمليات التصدي لحملات الاحتلال الإسرائيلي واقتحاماته التي تستهدف كوادر المقاومة في هذه المخيمات، وقد أسفرت مواجهة هذه الحملات عن العديد من عمليات تفجير العبوات وإطلاق النار، وامتدت هذه المشهدية إلى المدن والريف من حول المخيمات، وإلى مناطق أخرى في شمال الضفة الغربية كمخيم بلاطة، ومدينة نابلس، ومخييم الفارعة في طوباس.

واتسم عام 2024 بانتقال نشاط اجموعات المسلحة من الدفاع عن المناطق التي تتحصن فيها إلى شن عمليات هجومية، ولم يعد دورها مقتصرًا على التصدي لاقتحامات جيش الاحتلال داخل مناطقها، بل تمكنت من تنفيذ عمليات نوعية تجاوزت نطاق تحصيناتها، وهذا ما يعكس تحولاً استراتيجيًا في أسلوبها المقاوم وزيادة في فاعليتها العملياتية.

وفي ما يلي أبرز العمليات التي نفذتها مجموعات المقاومة خارج أماكن تحصنها:

- في 2024/1/14 تبنت "كتائب شهداء الأقصى" عملية دهس وطعن في "رعنانا" أسفرت عن مقتل مستوطنة وجرح 19 آخرين 5 منهم بحالة حرجة، وكان المستهدف من هذه العملية التي نفذها أحمد زيدات ومحمود زيدات المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي باللغة العربية المقدم أفيخاي أدرعي.[1]

1 صفحة إسرائيل اليوم العبرية، 2024/1/18. https://tinyurl.com/bdr4pewn
i24 NEWS، 2024/1/21. https://tinyurl.com/4jpyky3y

- في 2024/3/28 نفّذ محمد محمود السعدي الضابط برتبة رقيب في جهاز الأمن الوطني الفلسطيني عملية إطلاق نار قرب مدينة أريحا عند العوجا، استهدف بها حافلة وسيارات إسرائيلية، وانتشرت قوات الاحتلال على الفور في المكان وبدأت مطاردة المنفذ، وبعد 72 ساعة أعلن جيش الاحتلال اعتقاله، وأسفرت هذه العملية عن إصابة 3 مستوطنين[1].
- في 2024/4/7 عرضت كتائب القسام عملية استهداف لجنود الاحتلال مصورة قرب قرية النبي إلياس شرقي مدينة قلقيلية، وتمت العملية حسب ما نشر في الفيلم بتخطيط مسبق للعملية عبر الخرائط، وأطلق المنفذون النار على حافلة تقل مستوطنين وتوقفت على الفور، ثم تمكن المنفذون من استدراج مجموعة من الجنود إلى مكان زرع العبوات وفجروها بهم، وأصيب 3 إسرائيلين، وقالت كتائب القسام إن المنفذين انسحبوا بأمان من مكان العملية[2].
- في 2024/7/14 تبنت كتائب المجاهدين عملية الرملة المزدوجة التي نفذها محمد شهاب، عند مفرق نير تسيفي[3]، وأصيب ضابط في قوات الاحتلال و3 جنود آخرين، وقالت صحيفة "هآريتس" الإسرائيلية أن شرطيًا من حرس الحدود أطلق النار على المنفذ وهذا ما أدى إلى استشهاده[4].
- في 2024/7/17 تبنت كتائب القسام عملية تفجير عبوة ناسفة بالقرب من سيارة مفخخة شرقي حرميش في طولكرم أسفرت عن وقوع 4 إصابات اثنتين منها في صوف جنود الاحتلال[5].
- في 2024/7/23 نشرت كتائب القسام كتيبة طولكرم[6] شريط فيديو لعملية مركبة استهدفت بها قوة من جيش الاحتلال بالقرب من قريبة المطلة، استخدم فيها 3 عبوات ناسفة واحدة لاستدراج الجنود واثنتين لتفجيرهما بهم، وأعلن جيش الاحتلال عن إصابة ضابط وجنديين في الكمين[7].
- في 2024/8/11 تبنت كتائب القسام عملية الأغوار التي أسفرت عن مقتل جندي إسرائيلي كان في قطاع غزة بعد أن أطلق عليه المنفذان النار من سيارة كانا يقودانها[8].
- في 2024/8/18 أعلنت كتائب القسام وسرايا القدس تنفيذ عملية استشهادية وسط "تل أبيب"، أسفرت عن مقتل مستوطن وإصابة آخر بجروح متوسطة[9].

1 الجزيرة نت، 2024/3/31. https://aja.ws/r8dprv
2 الجزيرة نيت، 2024/4/21. https://aja.ws/7ftz7u
القدس POST 2024/4/21. https://tinyurl.com/57jxhjzv
3 وكالة وطن لأنباء، 2024/7/14. https://tinyurl.com/4cd6as48
4 الجزيرة نت، 2024/7/14. https://aja.ws/qtjq62
5 وكالة الأناضول، 2024/7/17. https://tinyurl.com/vt6f85th
عربي 48، 2024/7/18. https://tinyurl.com/mrxfh8yr
6 المركز الفلسطيني للإعلام، 2024/7/25. https://tinyurl.com/ysx2282y
7 الجزيرة نت، 2024/7/25. https://aja.ws/urgtds
8 معًا الإخبارية، 2024/8/12. https://tinyurl.com/2s4at8ta
الجزيرة نت، 2024/8/11. https://aja.ws/hm44pd
9 الجزيرة نت، 2024/8/19. https://aja.ws/bfmjdc





صورة لإحدى العمليتين اللتين وقعتا في "غوش عتصيون" و"كرمي تسور"

- في 2024/8/31 أعلنت كتائب القسام تنفيذ عملية مركبة في "غوش عتصيون" و"كرمي تسور"، أسفرت عن 3 إصابات، واستشهد المنفذان محمد مرقة وزهدي أبو عفيفة[1]. وفي تفاصيل العملية أن محمد مركة فجّر مركبة في محطة وقود لاستدراج جنود العدو إلى المكان، وحين وصولهم أطلق النار عليهم وأصاب قائد لواء "عتصيون". ودعس زهدي أبو عفيفة حارس مستعمرة "كرمي تسو"ر وأطلق النار تجاه المستوطنين، قبل أن يفجر مركبته داخل المستوطنة[2].
- في 2024/9/1 نفذ مهند محمود العسود الضابط السابق في الحرس الرئاسي الفلسطيني[3]، عملية عند حاجز ترقوميا غرب الخليل، وقتل 3 جنود، بعد أن أطلق 11 رصاصة على سيارة كانوا يقلونها[4].
- في 2024/10/2 تبنت كتائب القسام[5] تنفيذ عملية مركبة في مدينة يافا، أسفرت عن قتل 7 إسرائيليين، وإصابة 16 آخرين، وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أنّ المنفذين "تسلَّلا لإسرائيل وطعنا جنديًا واستوليا على سلاحه ونفذا الهجوم بسلاحه"، والمنفذان هما محمد مسك وعبد الفتاح الهيموني[6].

1 الجزيرة نت، 2024/8/31. https://aja.ws/4rh3nt
2 الجزيرة نت، 2024/9/2. https://aja.ws/j343sz
3 أمد للإعلام، 2024/9/1. https://tinyurl.com/emt7rd
4 الجزيرة نت، 2024/9/1. https://aja.ws/sl10c7
5 عربي RT، 2024/10/2. https://tinyurl.com/5h8ys9r3
6 الجزيرة نت، 2024/10/2. https://aja.ws/76ypco

- في 2024/10/6 زفَّ أبو عبيدة الناطق باسم كتائب القسام عبر تصريح له على تليغرام للمجتمع الفلسطيني عملية بئر السبع وقال: "نبارك عملية بئر السبع النوعية التي نفذها أحد أبطالنا من الداخل المحتل"[1]، وفي تفاصيل هذه العملية أنّ المنفذ أحمد العقبي قتل مجندة من حرس الحدود وأصاب 24 آخرين بعملية طعن وإطلاق نار في المحطة المركزية[2].
- في 2024/11/29 تبنت كتائب القسام عملية "أريئيل" التي نفذها الأسير المحرر الشيخ سامر حسين بإطلاق نار على حافلة للمستوطنين، ودورية تابعة للجيش الإسرائيلي، وهذا ما أدى إلى إصابة 9 إسرائيليين بينهم جنود[3].



قوات من جيش الاحتلال قرب الحافلة التي استخدمها سامر حسين لتنفيذ عملية "أريئيل"

عمليات التصدي للاقتحامات في الضفة

- في 2024/4/22 شهد مخيم نور شمس بمدينة طولكرم عملية اقتحام واسعة استمرت 3 أيام، ارتقى خلالها 14 شهيدًا، وأكد جيش الاحتلال وقوع 9 إصابات في صفوفه، وبدأ الاقتحام بحظر التجوال كليًّا داخل المخيم، مع حملة اعتقالات كبيرة، وفي الوقت ذاته أعلنت فصائل المقاومة الفلسطينية في المخيم تصديها للاقتحام مستخدمة الرشاشات والعبوات الناسفة والكمائن المحكمة التي أوقعت جنود العدو بها[4].

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2024/10/6. https://tinyurl.com/3t48neyh
2 شبكة فلسطين للأنباء شفا، 2024/10/6. https://www.shfanews.net/post/185110
3 الجزيرة نت، 2024/11/29. https://aja.ws/6t95ue
4 الجزيرة نت، 2024/4/24. https://aja.ws/l6rfp5
وكالة "وفا"، 2024/4/20. https://www.wafa.ps/pages/details/93956



- في 2024/6/27 أوقعت سرايا القدس مجموعة من جنود العدو في مخيم جنين بكمين محكم استخدمت فيه العبوات الناسفة والرشاشات؛ وهذا ما أدى إلى مقتل ضابط إسرائيلي وإصابة 16 آخرين، وصرح أبو حمزة الناطق باسم سرايا القدس أن مقاتلي كتيبة جنين تمكنوا من تفجير آليتين عسكريتين ليكون مقدمة لكمين مركب في منطقة سهل مرج بن عامر شمال جنين[1]. وقالت السرايا: "فجر مجاهدونا ما يزيد عن 6 عبوات ناسفة واشتبكوا مع قوات العدو المتوغلة في عدة مناطق بجنين ومخيمها بشكل مباشر لأكثر من 8 ساعات متواصلة خلال عملية بأس جنين 2""[2].
- في 2024/8/28 أعلن الجيش الإسرائيلي تنفيذ "عملية المخيمات الصيفية" مستهدفًا بها البنية التحتية العسكرية الفلسطينية في مخيمات الضفة، واقتحم الجيش المحافظات بـ 23 كتيبة عسكرية يرافقها السلاح الجوي[3]، ودخلت القوات محافظة جنين من 3 محاور، واستهدف الاحتلال مدينة طولكرم من الشرق بإنزال للمظليين، ودمرت آليات الاحتلال البنية التحتية لمخيم جنين، وفي مخيم نور شمس دمرت قوات الاحتلال خطوط المياه الرئيسة، وفي السياق ذاته، أعلنت فصائل المقاومة تصدّيها للعدوان وأوقعت الكثير من الجنود بالكمائن، وظهرت صور توثق إعطاب آليات الاحتلال بفعل العبوات الناسفة التي استخدمها المقاومون، واستشهد في هذه الحملة قائد كتيبة طولكرم محمد أبو شجاع، وأعلنت كتائب القسام تدمير آلية للاحتلال، وقتل جندي وإصابة آخرين، وأطلقت سرايا القدس على هذا الرد "رعب المخيمات"[4].
- في 2024/11/1 نفذت المقاومة الفلسطينية 12 عملًا مقاومًا تنوعت ما بين "إطلاق نار واشتباكات مسلحة، وإلقاء عبوات ناسفة، ومواجهات وإلقاء حجارة". وأعطبت المقاومة آلية عسكرية في أثناء اقتحام قوات الاحتلال بلدة صير جنوب شرق جنين"[5].
- في 2024/12/3 اندلعت اشتباكات مسلحة وفجر المقاومون عبوات ناسفة وأعطبوا آلية عسكرية خلال اقتحام قوات الاحتلال مدينة طوباس ومخيم الفارعة وبلدة تياسير، وأطلق مقاومون النار على طائرات الاستطلاع في جنين، وألقوا خلالها 6 عبوات ناسفة على جنود الاحتلال وآلياته، وأسفرت هذه المواجهات عن إعطاب آلية عسكرية[6].

1 سند للأنباء، 2024/6/27. https://snd.ps/p/120728
2 وكالة القدس للأنباء، 2024/6/27. https://tinyurl.com/yc3bjkbp
3 الميادين، 2024/9/12. https://tinyurl.com/c7p498yz
4 الجزيرة نت، 2024/8/30. https://aja.ws/tjtr2l
5 الميادين، 2024/1/1. https://tinyurl.com/2s5dj23m
6 المركز الفلسطيني للإعلام، 2024/12/3. https://palinfo.com/news/2024/12/03/928739/

- ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية في 2024/12/11 أنه وبينما كان 3 مستوطنين في طريقهم لاقتحام قبر يوسف، استهدفهم مقاومون بالرصاص، وهذا ما أدى إلى إصابتهم بجروح لم تعرف طبيعتها، وهرب المستوطنون من المكان بعد إصابتهم، ونقلوا إلى مستشفى "هداسا" للعلاج[1].
- في 2024/12/24 أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي إصابة قائد لواء شمال الضفة الغربية المقدم كيوف بجروح في انفجار عبوة ناسفة بمخيم طولكرم، مشيرًا إلى أن قائد فرقة الضفة في الجيش المقدم ياكي دولف كان في الآلية العسكرية المستهدفة، وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية استشهاد 8 مواطنين وإصابة عدد آخر خلال اقتحام الاحتلال المتواصل مخيمي طولكرم ونور شمس، وسط اشتباكات مسلحة وانفجارات متواصلة[2].

اقتحام قوات الاحتلال لبلدة صير جنوب شرق جنين

1 عرب 48، 2024/12/11. https://tinyurl.com/bddcuhvw
2 الجزيرة نت، 2024/12/25. https://aja.ws/n1ymie



سابقًا: طوفان الأقصى

شكلت معركة "طوفان الأقصى"، التي اندلعت في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، علامة فارقة في تاريخ المقاومة الفلسطينية، إذ دشنت مرحلة جديدة من المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي على مستويات متعددة، ميدانيًا واستراتيجيًا.

وجاءت هذه المعركة ردًا على تزايد انتهاكات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني ومقدساته، وخاصة المسجد الأقصى، وعملية استباقية بعدما حصلت المقاومة على معلومات استخباراتية تفيد بنية الاحتلال شن هجوم كبير على قطاع غزة، وهذا ما دفع كتائب القسام إلى شن هجوم واسع النطاق أربك المنظومة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية وترك تداعيات عميقة على المستويات الميدانية والسياسية، وأثبت فشل المنظومة الأمنية للاحتلال.

خلال العمليات البرية المكثفة التي شهدها قطاع غزة، قتل 390 جنديًا إسرائيليًا، بينما لقي 50 جنديًا مصرعهم في المواجهات مع المقاومة في لبنان. وامتدت الخسائر البشرية إلى شمال فلسطين المحتلة، حيث قُتل 37 جنديًا إسرائيليًا، إضافة إلى 11 قتيلاً في الضفة الغربية.

وعلى صعيد العتاد العسكري، ألحقت المقاومة الفلسطينية خسائر هائلة بجيش الاحتلال. فقد دمرت المئات من الآليات العسكرية، بما في ذلك دبابات ومدرعات، إضافة إلى استهداف عشرات المواقع العسكرية الحساسة.

وكبدت هذه المعركة الاحتلال الإسرائيلي خسائر فادحة، فقد بلغت أعداد قتلى جيش الاحتلال منذ اندلاع المعركة حتى وقف إطلاق النار أرقامًا قياسية لم يعرفها الاحتلال منذ تأسيس كيانه، ووفقًا للإحصائيات الموثقة، فقد بلغ إجمالي قتلى جيش الاحتلال 891 قتيلاً، منهم 329 قُتلوا خلال يوم الهجوم الأول.

وفي العمليات البرية المكثفة التي شهدها قطاع غزة، قتل 390 جنديًا إسرائيليًا، بينما لقي 50 جنديًا مصرعهم في المواجهات مع المقاومة في لبنان. وامتدت الخسائر البشرية إلى شمال فلسطين المحتلة، حيث قُتل 37 جنديًا إسرائيليًا، إضافة إلى 11 قتيلاً في الضفة الغربية.

وعلى صعيد العتاد العسكري، ألحقت المقاومة الفلسطينية خسائر هائلة بجيش الاحتلال. فقد دمرت المئات من الآليات العسكرية، بما في ذلك دبابات ومدرعات، إضافة إلى استهداف عشرات المواقع العسكرية الحساسة.

وتنوعت أساليب المقاومة بين زرع العبوات الناسفة، واستهداف الآليات بالأسلحة المضادة للدروع، واستخدام الطائرات المسيّرة التي أحدثت تحولاً نوعيًا في أدوات المقاومة، إضافة إلى استخدام القذائف المضادة للدروع، والقذائف المضادة للأفراد، وعمليات القنص، وحقول الألغام، والاشتباكات المباشرة بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة.

ووفقًا لصحيفة "معاريف" الإسرائيلية بلغ عدد القتلى في صفوف جيش الاحتلال الإسرائيلي 891 قتيلاً منذ بدء معركة طوفان الأقصى، منهم 329 سقطوا في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، و390 خلال العمليات البرية في قطاع غزة، و50 في لبنان، و11 في الضفة الغربية، و37 في منطقة شمال فلسطين المحتلة، قبل الهجوم البري على لبنان، و65 من القتلى سقطوا في حوادث عملاتية في أثناء الحرب[1].

ووفقًا لجيش الاحتلال، سقط 558 جنديًا في عام 2023، وفي عام 2024 سقط 363 جنديًا، وأصيب 5569 جنديًا منذ بداية الحرب، منهم 815 جريحًا إصاباتهم خطيرة و1387 جريحًا إصاباتهم متوسطة[2].

وأعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي أن حالات الانتحار في صفوفه ارتفعت خلال الحرب على قطاع غزة، فقد سُجّل انتحار 38 جنديًا، بينهم 16 من جنود الاحتياط، في أعلى حصيلة منذ عقود، ووفقًا لبيانات الجيش الصادرة في 2025/1/2، فقد انتحر 38 جنديًا بين عامي 2023 و2024، وفي عام 2022، سُجّلت 14 حالة انتحار، بينما بلغ العدد 11 حالة في عام 2021، وخلال عام 2024، انخفض إجمالي عدد القتلى في جيش الاحتلال مقارنة بعام 2023، إلا أن عدد حالات الانتحار ارتفع بشكل ملحوظ[3].

وذكرت هيئة البث الاسرائيلية أن أكثر من 13 ألفًا و500 جريح إسرائيلي سجلوا في قسم إعادة التأهيل بوزارة الدفاع منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأوضحت الهيئة أن 51% من الجرحى تقل أعمارهم عن 30 عامًا، مشيرة إلى أن 43% من المصابين يعانون صدمات نفسية، واعترف جيش الاحتلال بحسب ما نشر على موقعه الإلكتروني بإصابة 5550 جنديًا وضابطًا فقط منذ بدء الحرب، منهم 2504 أصيبوا منذ بدء العملية البرية في قطاع غزة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023[4].

1 الغد، 2025/1/2. https://tinyurl.com/ynrmxb7m
2 المرجع نفسه.
3 وكالة شهاب، 2025/1/2. https://tinyurl.com/2pw8cjkp
4 الجزيرة نت، 2024/12/31. https://aja.ws/okt1jn



ومنذ عملية طوفان الأقصى في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، وبعد مرور 450 يومًا من العدوان على غزة حتى تاريخ 2024/12/30، سجلت الإحصائيات ما يلي[1]:

9000 مجزرة

45000 شهيد

18000 شهيد من الأطفال

12000 شهيدة من الأطفال

108000 جريح

وذكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد الشهداء في قطاع غزة بلغ 47283 شهيدًا حتى 2024/12/31 موزعة على النحو التالي[2]:

17841 من الأطفال

12298 من النساء

2241 من كبار السن

1068 من الطواقم الطبية

204 من الصحفيين

756 من الكوادر التعليمية

1 مركز معطى، التقرير السنوي لأعمال المقاومة في الضفة الغربية والقدس لعام 2024، مرجع سابق.
2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://tinyurl.com/4sctn24p

203 من موظفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"

94 من الدفاع المدني

عدد المفقودين 11200 منهم 4700 من الأطفال والنساء

ويوضح الجدول التالي عدد الصواريخ التي أطلقت على كيان الاحتلال في المدة من كانون الثاني/يناير حتى آب/أغسطس 2024 وفقًا "للشاباك":

الشهر	غزة	لبنان + سوريا	المجموع
كانون الثاني/يناير	357	334	691
شباط/فبراير	165	534	699
آذار/مارس	104	746	850
نيسان/أبريل	113	744	857
أيار/مايو	452	1000	1452
حزيران/يونيو	205	855	1060
تموز/يوليو	216	1091	1277
آب/أغسطس	116	1307	1423

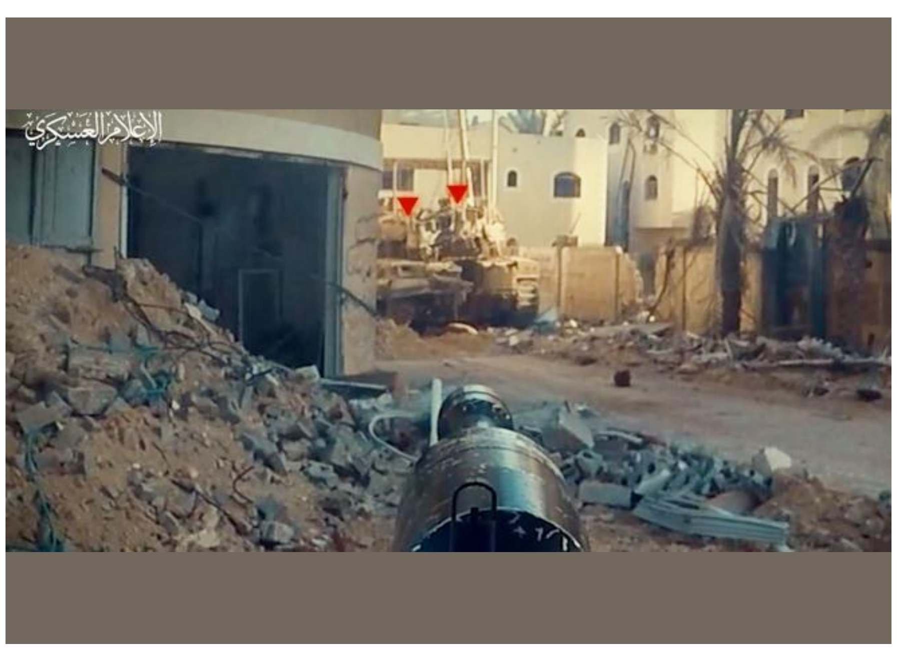
إلى جانب الخسائر المادية والبشرية، حققت المقاومة الفلسطينية مجموعة من الإنجازات الاستراتيجية خلال معركة "طوفان الأقصى"، من أبرزها:

1. اختراق المنظومة الأمنية للاحتلال: تمكنت المقاومة من اختراق التحصينات العسكرية والأمنية الإسرائيلية، بما في ذلك الوصول إلى مواقع عسكرية استراتيجية ومستوطنات على حدود قطاع غزة.
2. تحقيق التفوق الميداني: أثبتت المقاومة قدرة عالية على إدارة المعركة بأساليب حديثة، وهذا ما أربك القيادة العسكرية الإسرائيلية ودفعها إلى اتخاذ قرارات ارتجالية، انعكست على أدائها في الميدان.

3. تفعيل وحدة الساحات: عززت المقاومة مفهوم "وحدة الساحات"، فقد امتدت العمليات إلى القدس والضفة الغربية، ولبنان، إضافة إلى عمليات إسناد المقاومة من قبل جماعة أنصار االله في اليمن، والمقاومة الإسلامية في العراق، وهجمات إيران الصاروخية. وهذا ما جعل المعركة شاملة من حيث نطاقها الجغرافي وتأثيرها الاستراتيجي.

4. تعميق أزمة القيادة الإسرائيلية: شكلت المعركة اختبارًا صعبًا للقيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، وهذا ما تسبب في حالة غير مسبوقة من الفوضى الداخلية والاتهامات المتبادلة بين القيادات الأمنية والسياسية حول الفشل في التنبؤ بالهجوم والتصدي له.

إن معركة "طوفان الأقصى" ليست مجرد مواجهة عسكرية عابرة، بل تمثل نموذجًا متقدمًا لتكامل العمل المقاوم، وقدرته على إلحاق الخسائر الكبيرة بالاحتلال على المستويين الميداني والنفسي. وتظهر الإحصائيات والتقارير أن المقاومة الفلسطينية استطاعت من خلال هذه المعركة أن تعيد تشكيل موازين القوة وتؤكد مجددًا أن إرادة الشعوب قادرة على تحدي أقوى الجيوش.



تصدي المقاومة لآليات الاحتلال في غزة

الفصل الثالث:
المواقف العربية والإسلامية والإسرائيلية والدولية

تمهيد

تضافرت الشواهد خلال سنة 2024 على الطور الجديد الذي دخلته قضية فلسطين، في سياق الحملات الحربية والتصعيدية والتوسّعية المركّبة التي يشنّها الاحتلال الإسرائيلي. ورغم التطوّرات التصعيدية التي شهدتها القدس من جانب الاحتلال الإسرائيلي خلال سنة 2024 فإنَّ هذه التطوّرات بقيت في ظلال المشهد المركزي المتمثِّل بالحرب الضارية على قطاع غزة وبدرجة أقلّ تطوّرات الضفة الغربية التي شهدت تصاعداً في اعتداءات الاحتلال وتوغّلاته وحملات المستوطنين العدوانية. على أنّ القدس شهدت انتهاكات إسرائيلية متعدِّدة المستويات في غضون ذلك، وظلّ المسجد الأقصى المبارك هدفاً لمزيد من الاقتحامات والمساعي التهويدية، وبلغ الأمر ذروته في إقدام وزير الأمن القومي الفاشي بحكومة الاحتلال إيتمار بن غفير على تصعيد اقتحاماته الاستفزازية للمسجد الأقصى المبارك بمعيّة سياسيين متطرِّفين آخرين. وواصلت سلطات الاحتلال سياساتها المعهودة في القدس، مثل هدم المنازل وتقييد البناء الفلسطيني والتوسّع الاستيطاني، وهو ما رصدته هيئات محلية ودولية متعدِّدة. وشهدت سنة 2024 حملة غير مسبوقة من جانب الاحتلال لتقويض نشاط الأمم المتحدة وهيئات المجتمع الدولي والمدني العالمية في القدس والأراضي الفلسطينية عموماً، وفي مركزها إنهاء وجود وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" التي يقع مقرّها الرئيس في القدس.

وعموماً؛ طرأ تحوُّل واضح نحو مزيد من التشدّد والقسوة والقمع والترهيب والحظر وممارسة السطوة في سلوك قيادة الاحتلال وسلطاتها في عموم فلسطين المحتلة بالتزامن مع شنّ حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة بدءاً من السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، وشهدت القدس مظاهر جليّة على هذا التحوّل، بما في ذلك تعقّب المواطنين الفلسطينيين المقدسيين ورصد تواصلهم على مواقع التواصل الاجتماعي واعتقالهم على هذا الأساس.

وممّا أظهرته حرب الإبادة الوحشية التي شنّها الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة أنّ وفرة المواقف والقرارات الدولية، من جانب الجمعية العامّة للأمم المتحدة، وحتى



من جانب هيئات العدالة الدولية مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية؛ لا تمثّل ضابطاً للاحتلال الإسرائيلي أو رادعاً له في الواقع، وتبيّن كيف أنّ هذا الاحتلال قابل لأن يواصل نهجه المتغطرس بصرف النظر عن القرارات والتصريحات والانتقادات والمطالِب الموجّهة إليه من هيئات المجتمع الدولي. وإنْ تجلّى هذا السلوك السافر في ما يتعلّق بحرب إبادة وحشية مورست على مرأى من العالم ومسمع على مدار خمسة عشر شهراً (تشرين الأول/ أكتوبر 2023 – كانون الثاني/ يناير 2025) فإنّ هذا المنحى ينسحب بالأحرى على سلوك الاحتلال المزمن في القدس وإن لم يتّخذ منحى حربيًا ظاهرًا.

ورغم وفرة المواقف العربية والإسلامية المنددة باعتداءات الاحتلال واستفزازاته في القدس وأنحاء فلسطين، بما في ذلك الفظائع التي اقترفها جيش الاحتلال في قطاع غزة خلال حرب الإبادة؛ فإنّ تلك المواقف حافظت على وتيرة نمطية في إصدار البيانات والتصريحات والقرارات والتصويت في الهيئات الدولية، من دون أن تأتي مشفوعة بخطوات عملية ذات أثر ضاغط بصفة ملموسة على الاحتلال الإسرائيلي أو داعميه، حتى أنّ اتفاقات "التطبيع" المبرمة معه بقيت على حالها. ومالت المواقف العربية والإسلامية إلى حثّ المجتمع الدولي على "تحمّل مسؤولياته" والعمل على "إلزام إسرائيل" بالقرارات الدولية ذات الصلة؛ مع الافتقار الواضح إلى استجابات عربية وإسلامية ترقى إلى مستوى التهديدات والمخاطر والانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمتصاعدة. وبالمقارنة؛ فإنّ دولاً من الجنوب العالمي طوّرت في غضون ذلك مواقف ضاغطة بصفة ملحوظة على الاحتلال الإسرائيلي وداعميه، كما تجلّى مثلاً في دعوى جنوب أفريقيا ضد كيان الاحتلال في محكمة العدل الدولية بتهمة اقتراف إبادة جماعية، ودعوى نيكاراغوا ضدّ ألمانيا في المحكمة ذاتها بتهمة تسهيل الإبادة الجماعية بحقّ الشعب الفلسطيني، وقرارات دول لاتينية وأفريقية قطع علاقاتها أو تخفيضها مع كيان الاحتلال.

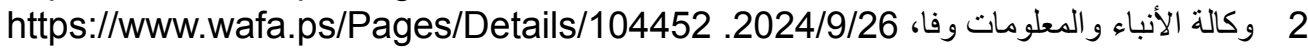
أولًا: المستوى الفلسطيني

أجمعت المواقف الفلسطينية على خطورة الانتهاكات وممارسات التصعيد من جانب الاحتلال في القدس والمقدّسات، خاصة مع اقتحامات المسجد الأقصى المبارك وتسارع مساعي التهويد والتحكّم الإسرائيلية. واشتركت هذه المواقف في حضّ العالم العربي والإسلامي والمجتمع الدولي على التصرّف والتحرك في مواجهة هذا التصعيد الذي يُنذر بعواقب جسيمة. وركّزت مواقف قوى المقاومة الفلسطينية بصفة خاصّة على الدعوة إلى تحرّكات شعبية وجماهيرية، وتصعيد أعمال المقاومة ضدّ الاحتلال، وحشد قوى الشعوب العربية والإسلامية والتضامن العالمي ردًّا على ذلك.

وكانت القدس حاضرة بوضوح في المعركة التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، كما تجلّى في اسمها "طوفان الأقصى"، فقد جاءت حسب البلاغات التي أطلقتها المقاومة منذ ذلك الحين بأهداف من بينها الردّ على الاعتداءات والانتهاكات المتصاعدة التي تستهدف القدس والمسجد الأقصى المبارك.

وتواجه المواقف على المستوى الفلسطيني معضلة مستعصية تتمثّل في تبايُن طبيعة المواقف ومضامين الخطاب والاستجابات المنشودة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير من جانب، وقوى المقاومة الفلسطينية والفصائل والتشكيلات المتوافقة معها، من جانب آخر. وتثير هذه المعضلة سؤال جدوى المواقف التي تتخذها الأطراف الفلسطينية، خاصة بالنظر إلى الأزمة السياسية وواقع الارتهان لاتفاقات أوسلو والتزامات التنسيق الأمني بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية. ويترتّب على ذلك قصور في خيارات الاستثمار الممكن لمكتسبات التفاعل الإقليمي والدولي وتضامن الشعوب والجماهير مع قضية فلسطين.

وأكّد الرئيس الفلسطيني محمود عباس في كلمة ألقاها في البرلمان التركي في آب/أغسطس أنّ "القدس خط أحمر"، محذِّراً من أنّه لا استقرار في المنطقة من دون حل للقضية الفلسطينية، وأكّد أنّ "المؤامرات والاقتحامات لتغيير الوضع القانوني في القدس والمسجد الأقصى لن تنجح أبدًا"[1]. وفي كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر قال عباس إنّ القدس "تتعرّض لحملات تهويد بهدف تغيير وضعها التاريخي"، وأنّه يجب محاسبة الوزراء الإسرائيليين الذين يحاولون الاعتداء على المسجد الأقصى.[2]



1 وكالة الأنباء والمعلومات وفا، 2024/8/15. https://www.wafa.ps/Pages/Details/101491
2 وكالة الأنباء والمعلومات وفا، 2024/9/26. https://www.wafa.ps/Pages/Details/104452





الرئيس الفلسطيني محمود عباس يلقي كلمة أمام البرلمان التركي

و أكّد وزير شؤون القدس الفلسطيني أشرف الأعور خلال زيارة أجراها في أيار/مايو إلى العاصمة الأردنية عمّان أهمية "الوصاية" الهاشمية بقيادة العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني على المقدسات الإسلامية والمسيحية وما لها من أثر استراتيجي في الحفاظ على هذه المقدسات التي تُعد أساس الوجود الفلسطيني في مدينة القدس[1]. وأطلع الوزير الأعور سفير جنوب أفريقيا لدى فلسطين شون بينفلدت يوم 26 أيلول/سبتمبر على الانتهاكات التي تنفذها سلطات الاحتلال في القدس، مشيراً إلى أنّ عمليات الهدم التي نفذتها بلغت 365 منشأة، إلى جانب التوسع المستمر في المشاريع الاستعمارية التي تهدد الوجود الفلسطيني في المدينة، وحذّر من الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى، ومحاولات الاحتلال فرض "أسرلة" التعليم على المدارس الفلسطينية، وعرض مجمل الانتهاكات بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية، مشيرًا إلى حملات الاعتقال التي تنفذها سلطات الاحتلال.[2]

1 هلا أخبار، 2024/5/15. https://tinyurl.com/ytxe2ppj
2 وكالة الأنباء والمعلومات وفا، 2024/9/26. https://wafa.ps/Pages/Details/104450



وزير شؤون القدس يطلع سفير جنوب أفريقيا على تطورات الأوضاع في القدس

ورأى رئيس دائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية عدنان الحسيني يوم 17 نيسان/ إبريل، أنّ قرار وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير، بتغيير "الوضع القائم بالمسجد الأقصى" إلى هدف رسمي لوزارته، أمر مرفوض، واعتداء على حق المسلمين في المسجد الأقصى، ورعايته الأردنية. وحمّل الحسيني حكومة الاحتلال الإسرائيلي عواقب الخطوات التي من شأنها إشعال المنطقة وقيادتها إلى حرب دينية من قبيل المساس بالوضع التاريخي القائم في القدس والمعمول به منذ عقود طويلة، والالتفاف على "الوصاية" الهاشمية التي أقرّتها واعترفت بها حكومة الاحتلال قي اتفاقية وادي عربة عام 1994، داعياً المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، إلى تحمُّل المسؤوليات القانونية والتاريخية والأخلاقية، والشروع في إقرار الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية.[1]

1 شبكة فلسطين للأنباء شفا، 2024/4/17. https://www.shfanews.net/post/169735



وحذّرت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية في بيان أصدرته يوم 13 أيلول/سبتمبر من ارتفاع وتيرة التحريض الإسرائيلي تجاه المسجد الأقصى المبارك، تعقيبًا على نشر مجموعة "أمناء الهيكل" الإسرائيلية المتطرفة تسجيلًا مصوّراً يوم 12 أيلول/سبتمبر يُظهر احتراق المسجد الأقصى المبارك ومسجد قبة الصخرة مرفقاً بتعليق "قريباً في هذه الأيام". وقالت الوزارة إنّ الخطورة التي يتضمّنها خطاب الكراهية والتدمير للمقدسات الإسلامية أصبحت واضحة ولا تحتاج إلى تدقيق وفحص، مضيفة أنّ "هذا الخطاب التدميري الإرهابي المستند إلى جملة أساطير وأكاذيب أصبح يعلن عن أهدافه ومخطّطاته بشكل واضح وصريح". ورأت الوزارة أنّ ذلك "مؤشر على الدعم السياسي والأمني لهذه المخططات والرؤى من قِبل حكومة الاحتلال وأجهزتها الأمنية، التي تحمي هذه الفئة الإرهابية خلال الاقتحامات اليومية للأقصى"[1]. ورصدت الوزارة في عدد من البيانات التي أصدرتها على مدار السنة تصاعد الانتهاكات والاقتحامات من جانب الاحتلال ومنظمّاته للمسجد الأقصى المبارك وعدَّتها "تحديًا خطيرًا لمكانة المقدسات الإسلامية"، مطالبةً المجتمع الدولي بـ"التدخل الفوري لوقف هذه الانتهاكات وحماية حق المسلمين في أداء شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة".

وتعقيبًا على إعلان الوزير المتطرف إيتمار بن غفير يوم 25 آب/أغسطس نيّته بناء كنيس يهودي في المسجد الأقصى، صدر بيان مشترك عن هيئات إسلامية مقدسية وفلسطينية ندّدت بهذا الإعلان وحذّرت من عواقبه. صدر البيان عن مجلس الأوقاف والمقدسات الإسلامية، والهيئة الإسلامية العليا، ودار الإفتاء الفلسطينية، ودائرة قاضي القضاة، ودائرة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى. وعدَّت هذه الهيئات هذه الخطوة "تحريضًا وإرهابًا غير مسبوق في سياق مخطّط تيّار يهودي متطرّف سياسياً ودينياً باتجاه احتلال وتهويد المسجد الأقصى المبارك أحد أقدس ثلاثة أماكن في الإسلام"[2]. وحمّلت هذه الهيئات في بيانها المجتمع الدولي خاصّة "الأمّة الإسلامية الرسمية مسؤولية الانتهاكات الأخيرة التي تحدث ضدّ المسجد الأقصى بسبب تقاعُس وتقصير دول العالم الإسلامي عن أداء واجبها العقدي لنجدة وإنقاذ أولى القبلتين ومسرى ومعراج الرسول محمد صلى الله عليه وسلم من أفعال التدنيس والتهويد المتصاعد من قبل حكومة الاحتلال التي تحمي غلاة المتطرفين اليهود الذين لا يُراعون للأقصى المبارك حرمة ولا قداسة ولا يكيلون لمشاعر ملياريْ مسلم أي وزن ولا قيمة"[3].

1 الجزيرة نت، 2024/9/13. https://aja.ws/wdqgys
2 وكالة الأناضول، 2024/8/6. https://tinyurl.com/jnmprvab
3 إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك، 2024/8/6. https://tinyurl.com/y6prp7pe

وصرّح الشيخ عكرمة صبري، خطيب المسجد الأقصى ورئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس في مقابلة أجراها معه موقع "عربي21" نُشرت يوم 26 تموز/يوليو[1] أنّ "المسجد الأقصى في أسوأ أحواله؛ فالاحتلال الإسرائيلي نقل أجواء الحرب من غزة إلى القدس والأقصى، وفرض قوانين الطوارئ على المواطنين بدون أيّ مبرِّر، وشدّد الخناق على المصلِّين بالمسجد المبارك، وأفرغ ساحاته بشكل ملموس". وأضاف الشيخ صبري أنّ "الاحتلال يقوم بإجراءات تهويدية خطيرة لمدينة القدس، وأنّ منظّماته المتطرفة كثّفت من اقتحاماتها لباحات المسجد الأقصى بحراسة مشدّدة من أجهزة الأمن الاحتلالية، في الوقت نفسه منعت الآلاف من المسلمين من دخول الأقصى". وصرّح الشيخ عكرمة صبري يوم 23 كانون الأول/ديسمبر بأنّ ما يمارسه مستوطنو الاحتلال في باحات المسجد الأقصى من عربدة وانتهاكات تزامنًا مع بدء موسم الأعياد اليهودية، هو "تعبير فاضح عن السياسة المتطرفة لحكومة الاحتلال التي تسعى لخلق واقع جديد يُلبي الأطماع الإسرائيلية فيه"، وأنّ دعوات إحياء الطقوس اليهودية في المسجد الأقصى تُظهِر الأطماع الخفيّة في حرب السيطرة عليه[2].

وعبّرت حركة "حماس" خلال سنة 2024 عن العديد من المواقف المتعلقة بالقدس، فرأت مثلاً أنّه قد آن الأوان لأن تتحمّل الدول الإسلامية مسؤوليّاتها الدينية والسياسية تجاه المدينة المقدسة، التي تستهدفها "حملة تهويد واسعة من قبل حكومة الاحتلال المتطرفة"، مشيرة إلى أنّ "الدول الإسلامية تمتلك الإمكانات اللازمة للضغط على دول العالم من أجل كبح الاحتلال الإسرائيلي ووقف جرائمه بحق الشعب الفلسطيني والمقدسات الإسلامية"، مع ضرورة تنفيذ ما صدر عن القمم الإسلامية السابقة التي رفضت أي تغيير في واقع مدينة القدس والمسجد الأقصى[3].

وحذّرت "حماس"، على لسان رئيسها في الخارج خالد مشعل، من أنّ الاحتلال "يريد أن يحسم المعركة على القدس باستكمال تهويدها والسيطرة السياسية والدينية عليها، وكذلك حسم المعركة على الأقصى"، موضحًا أنّ المسجد الأقصى اليوم "في قلب الخطر الذي يكاد يحدق فيه تدنيساً واقتحاماً، إلى جانب مخططات تقسيمه أو هدمه". وأشار مشعل إلى أنّ المقاومة في فلسطين "عند حسن الظن بها، وفي موضع الرهان عليها، فمعركة الأقصى هي معركة شرف ودين وعروبة ومصير"، مبيِّناً أنّ "أمتنا العربية والإسلامية كانت دائمًا عند حسن الظن بها، فهي لا تصبر على الضيم ولا تصبر على الغزاة"[4].

1 عربي 21، 2024/7/26. https://tinyurl.com/5n6rnymj
2 وكالة شهاب، 2024/12/23. https://tinyurl.com/26m9uzrx
3 الجزيرة نت، 2024/11/9. https://aja.ws/7utrx8
4 القدس العربي، 2024/8/20. https://tinyurl.com/3d8brkw8



وردًا على تصاعد اقتحامات الاحتلال ومنظماته التهويدية دعت حركة "حماس" في مواقف متكرِّرة "جماهير شعبنا الفلسطيني في عموم الضفة الغربية ومدينة القدس والداخل المحتل إلى مواصلة وتكثيف شدّ الرّحال والرِّباط الدائم في المسجد الأقصى المبارك، وإعماره وإحياء أيام وليالي رمضان المبارك في باحاته، تأكيداً على هويته العربية والإسلامية، ورفضًا لأية محاولات صهيونية لتقييد الحركة فيه أو إليه، والتصدّي لمخططات الاحتلال وغلاة مستوطنيه تجاه القدس والأقصى"[1].

وتعليقًا على إقدام الاحتلال على تركيب حواجز حديدية على أبواب المسجد الأقصى المبارك قبيل شهر رمضان حذّرت "حماس" الاحتلال من "التمادي في إجراءاته بحق المسجد الأقصى المبارك"، وأكّدت أنّ "شعبنا المرابط سيبقى وفياً يقظًا، ولن يصمت أمام مساعي الاحتلال المساس بمكانة" المسجد ووضعه[2].

وبمناسبة حلول الذكرى السابعة والستين للنكبة، قالت "حماس" إنّ "القدس والمسجد الأقصى المبارك هما عنوان الصراع مع العدو الصهيوني، ولا شرعية ولا سيادة للاحتلال على شبرٍ من أرضهما المباركة؛ فالمسجد الأقصى المبارك كان وسيبقى إسلاميًا خالصًا، وسيظلّ شعبنا متمسكًا بمدينة القدس عاصمة أبدية لفلسطين، ولن يسمح بطمس معالمهما وتغيير حقائق التاريخ والواقع، وسيبذل المُهج والأرواح في سبيل تحريرهما من دنس الاحتلال وقطعان مستوطنيه"[3].

وتعقيبًا على اقتحام الوزير المتطرف في حكومة الاحتلال إيتمار بن غفير المسجد الأقصى المبارك يوم 22 أيار/مايو، أكّدت حركة "حماس" أنّ هذا الاقتحام "عمل عدواني يصبّ الزيت على النار، ولن يمنح الاحتلال شرعية على مقدّساتنا التي ستبقى عربية إسلامية رغم أنف الاحتلال الصهيوني النازي"، وطالبت الحركة جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي "بضرورة التحرك بفاعلية ضد الخطر الصهيوني المحدق بالمسجد الأقصى وكافة مقدساتنا الإسلامية والمسيحية"[4].

وعدَّت "حماس" إقرار برلمان الاحتلال في تشرين الأول/أكتوبر قراراً يقضي بحظر عمل وكالة "الأونروا" في فلسطين بما في ذلك القدس يأتي "جزءاً من حرب الصهاينة وعدوانهم على شعبنا لتصفية قضيتنا الوطنية، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هُجِّروا منها قسراً على يد العصابات الصهيونية"[5].

1 حرية نيوز، 2024/3/9. https://hurrya.news/?p=50222
2 العربي الجديد، 2024/3/14. https://tinyurl.com/b9vf5bw4
3 موقع العهد الإخباري، 2024/5/15. https://tinyurl.com/2b2dhdrm
4 موقع مدينة القدس، 2024/5/22. https://qii.media/news/43351
5 الجزيرة نت، 2024/10/29. https://aja.ws/a5i15o

وعلقّت حركة الجهاد الإسلامي في محطّات متعدّدة على تصعيد سلطات الاحتلال في القدس وانتهاكها حرمة المقدسات، من قبيل ما ذكرته يوم 5 حزيران/يونيو بخصوص مسيرة المستوطنين التهويدية، فقد أكّدت "أنّ مسيرة البلطجة الصهيونية في مدينة القدس الشريف، وما رافقها من إغلاق لبوابات المسجد الأقصى المبارك، وحجز أهل المدينة وأصحابها في بيوتهم، وترديد شعارات معادية للإسلام والعرب والمسلمين، ورفع شعارات عنصرية داخل باحات المسجد الأقصى، ولا سيما العلم الصهيوني، وما يرافق ذلك كله من اقتحامات لقطعان المستوطنين لباحات المسجد، هو اعتداء سافر على قبلة المسلمين الأولى وعلى المقدّسات". وأدانت الحركة "الصمت العربي المخزي، الذي بسببه تتجرأ عصابات الكيان على تدنيس مقدسات الأمة، من قبل الكيان وعصاباته المهزومين والمأزومين"[1].

وحذّرت حركة الجهاد الإسلامي من أنّ "اقتحام المسجد الأقصى والعدوان الذي يقوده الإرهابي إيتمار بن غفير وقطعان المستوطنين على باحات المسجد الأقصى هو بمثابة تسعير الحرب على غزة والضفة والقدس والمقدسات"، مؤكدة في بيان أصدرته بهذا الخصوص يوم 13 آب/أغسطس "أنّ استمرار الصمت الدولي إزاء جرائم الاحتلال هو بمثابة دعم كامل لهذا الكيان لمواصلة ارتكاب جرائمه واعتداءاته"[2].

وبعد موافقة رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو على توصية الوزير المتطرف إيتمار بن غفير بتقييد دخول المقدسيين وفلسطينيي الداخل المحتل سنة 1948 إلى المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك، رأت حركة الجهاد الإسلامي في بيان أصدرته يوم 19 شباط/فبراير أنّ هذا التقييد "يشي بأنّ حكومة الاحتلال قد وضعت المسجد الأقصى في دائرة الاستهداف المباشر ضمن خطة تهجير وتهويد ممنهجة"[3].

وفي ما يتعلّق بالخطوات التي شرع فيها الاحتلال في تشرين الأول/أكتوبر لحظر عمل وكالة "الأونروا" قالت حركة الجهاد إن إقرار الكنيست قانونًا يمنع وكالة الأونروا من العمل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس، هو "إمعان في حرب الإبادة والسياسات الإجرامية التي ينتهجها الكيان الغاصب بحق الشعب الفلسطيني في كل أماكن وجوده"، ورأت أنّ مشروع القانون الذي أقرته الكنيست هو إهانة علنية لهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها وقراراتها ولما يسمى بالشرعية الدولية، ويتنافى مع كل القرارات الدولية". وأعربت الحركة عن استغرابها واستهجانها لعدم العمل على "طرد الكيان الصهيوني من عضوية الهيئة

1 وكالة القدس للإنباء، 2024/6/5. https://tinyurl.com/37yjt6kb
2 فلسطين اليوم، 2024/8/13. https://paltodaytv.com/post/164966/%E2%80%AC
3 الميادين، 2024/2/19. https://tinyurl.com/2wtvwhpz



العامة للأمم المتحدة ومؤسّساتها كافة، بعد كل الانتهاكات الفاضحة لكل مواثيقها، واستهزائه بقرارتها، وإهانته المستمرة لمؤسساتها، بما في ذلك أمينها العام".[1]

وحذّرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من إعلان الوزير المتطرف إيتمار بن غفير يوم 25 آب/أغسطس نيّته بناء كنيس يهودي في المسجد الأقصى، وقالت إنّ "تصريحات المجرم بن غفير بشأن إقامة كنيس في المسجد الأقصى هي جزء من مخطط تهويدي واسع ضد القدس، وحكومة العدو تستثمر الصمت العربي وغياب المرجعيات الإسلامية والمسيحية، وتوسّع جرائمها في القدس وتسرّع عدوانها الشامل، كما أنّ الصمت والتواطؤ العربي تجاه الإبادة في غزة يفتح شهية قادة الاحتلال على تنفيذ كل مخططاتهم ضد الشعب الفلسطيني"[2].

وتعليقًا على عزم حكومة الاحتلال القاضي بتقييد دخول الفلسطينيين إلى المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك قالت الجبهة الشعبية في بيان أصدرته يوم 19 آب/أغسطس إنّ هذا التوجّه "جزء من حرب الإبادة، ولا سبيل لمواجهته إلا بالانتفاضة الشاملة"[3].

وعبّرت عموم الفصائل والقوى الفلسطينية عن مواقف مماثلة في ما يتعلّق بالقدس، مع التحذير من تصاعد انتهاكات الاحتلال وممارساته التصعيدية بشأن المقدّسات.

ونفذت هيئات ومنظمات ولجان وحملات شعبية ومدنية وتخصصية فلسطينية العديد من التحرّكات وأصدرت الكثير من المواقف خلال عام 2024 بشأن القدس، جاءت منها على سبيل المثال "اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة" التي دعت في بيان أصدرته يوم 25 شباط/فبراير إلى مقاطعة انتخابات بلدية الاحتلال في القدس. وحذّرت اللجنة من مشاركة ما سمّتها "قائمة العار من المتخاذلين" في هذه الانتخابات، وقالت إنّ "مشاركة أي فلسطيني في هذه الانتخابات يقدِّم ورقة توت مقدسية في هذه العملية التي تُسوّق على أنها ديمقراطية"[4].

وأكّد "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج" في ختام اجتماع أمانته العامة يوم 21 أيلول/سبتمبر في اسطنبول، الحاجة إلى "أدوار عربية وإسلامية فاعلة تقوم بها الحكومات والهيئات والمنظمات العربية والإسلامية لحماية مدينة القدس المحتلّة والمقدّسات الإسلامية والمسيحية من الاعتداءات والانتهاكات التي يمارسها الاحتلال الصهيوني"[5].

1 وكالة القدس للأنباء، 2024/6/5. https://tinyurl.com/37yjt6kb
2 القدس العربي، 2024/8/6. https://tinyurl.com/3dkfds65
3 الميادين، 2024/2/18. https://tinyurl.com/ym95p9e9
4 BDS حرية عدالة مساواة، 2024/2/25. https://bdsmovement.net/ar/israeli-municipality-elections
5 فلسطينيو الخارج، 2024/9/21. https://palabroad.org/ar/post/x6oJ

ثانياً: المستوى العربي والإسلامي

حضرت قضية فلسطين خلال سنة 2024 في الخطاب الرسمي العربي والإسلامي بالطريقة التقليدية التي كانت في السنوات السابقة على الرغم من مضاعفة المخاطر، وبرزت على مواقع التواصل الاجتماعي حملات واسعة للتفاعل مع القضية الفلسطينية، إضافة إلى بروز تفاعل شعبي تفاوتت وتيرته صعودًا ونزولاً. وجاء ذلك في ظل حرب الإبادة التي تواصلت على قطاع غزة وتبوّأت صدارة الشواغل العالمية وما ارتبط بها من تفاعلات متعدِّدة. وشهدت القدس في غضون ذلك تطوّرات تصعيدية من جانب الاحتلال، استثارت ردود فعل عبر العالم العربي والإسلامي.

هيئات وقمم عربية وإسلامية:

أكّدت القمّة العربية الإسلامية غير العادية المنعقدة في الرياض في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 أنّ "القدس الشريف خطّ أحمر بالنسبة للأمّتين العربية والإسلامية، وتكاتفنا المُطلق في حماية الهوية العربية والإسلامية للقدس الشرقية المحتلة وفي الدفاع عن حرمة الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدّسة فيها". وجدّدت القمّة تأكيد "سيادة دولة فلسطين الكاملة على القدس الشرقية المحتلة، عاصمة فلسطين الأبدية، ورفض أي قرارات أو إجراءات إسرائيلية



وزير شؤون القدس يطلع سفير جنوب أفريقيا على تطورات الأوضاع في القدس



تهدف إلى تهويدها وترسيخ احتلاله الاستعماري لها باعتبارها باطلة ولاغية وغير شرعية بموجب القانوني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة"[1].

وخرجت القمة العربية والإسلامية بعدد من المقررات المتعلقة بالقدس، منها "دعوة جميع دول العالم وهيئاته التشريعية وجميع المؤسسات والمنظمات الدولية إلى الالتزام بقرارات الشرعية الدولية بشأن مدينة القدس ووضعها القانوني والتاريخي، كجزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة سنة 1967". وجاء في مقرّرات القمّة "الإدانة الشديدة للإجراءات العدوانية الإسرائيلية التي تستهدف المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس وتغيير هويّتها العربية الإسلامية والمسيحية ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لوقفها، والتحذير من استمرار الاعتداءات على المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، بما في ذلك تقويض حرية العبادة في المسجد، ومنع المصلِّين من الدخول إليه، واستباحته واقتحامه وتدنيسه وتخريب محتوياته من قبل أفواج المستوطنين الإسرائيليين، والمحاولات الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في المسجد الأقصى المبارك وتقسيمه زمانياً ومكانياً، والتأكيد أنّ المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة 144 ألف متر مربّع، هو مكان عبادة خالص للمسلمين فقط، وأنّ إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية هي الجهة الشرعية الحصرية صاحبة الاختصاص بإدارة المسجد الأقصى المبارك وصيانته وتنظيم الدخول إليه، في إطار الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة". وطالبت القمّة مجلس الأمن "باتخاذ قرار يُلزِم إسرائيل بوقف هذه السياسات غير القانونية التي تهدِّد الأمن والسلم في المنطقة، وبتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمدينة القدس الشريف، وإدانة قيام أي طرف بالاعتراف بالقدس عاصمة مزعومة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باعتباره إجراء غير قانوني وغير مسؤول، ويشكِّل اعتداءً على الحقوق التاريخية والقانونية والوطنية للشعب الفلسطيني والأمّة الإسلامية، واعتبار أنّ أي خطوة ترمي إلى تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف هي خطوة غير قانونية وتُعَدّ انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة يجب العمل على إلغائها والتراجع عنها فوراً، ودعوة أيّ دولة أقدمت على خطوات تمسّ الوضع القانوني والتاريخي القائم في مدينة القدس إلى التراجع عن هذه الخطوات غير القانونية، والتأكيد على ضرورة العمل على تثبيت المقدسيين على أرضهم، وبما في ذلك من خلال دعم لجنة القدس وذراعها التنفيذي، وكالة بيت مال القدس الشريف"[2].

1 الجزيرة نت، 2024/11/11. https://aja.ws/0asogy
2 وزارة الخارجية، 2024/1/11. https://tinyurl.com/5frv3ft8

وخلصت القمّة العربية التي عُقدت في المنامة يوم 16 أيار/مايو إلى "إعلان البحرين" الذي دعا مجلس الأمن إلى إصدار قرار تحت الفصل السابع بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران/يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وتضمّن الإعلان دعوة جماعية لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، لحل القضية الفلسطينية على أساس "حلّ الدولتين"[1].

ودعا مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية رقم 161 المنعقد على مستوى وزراء الخارجية في آذار/مارس الولايات المتحدة إلى "الضغط على إسرائيل لوقف أعمالها الأحادية التي تُدمّر حلّ الدولتين، وكذلك دعوة الولايات المتحدة إلى إعادة فتح قنصليتها العامة في مدينة القدس الشرقية المحتلة"، مؤكداً مجددًا أنّ "القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين، ورفض أي محاولة للانتقاص من الحق بالسيادة الفلسطينية عليها". وأدان المجلس "الحصار الإسرائيلي المفروض على المسجد الأقصى المبارك لخمسة أشهر، والذي يشمل تقويض حرية العبادة في المسجد، ومنع المصلين من الدخول إليه، واستباحته واقتحامه وتدنيسه وتخريب محتوياته من قبل أفواج المستوطنين الإسرائيليين وإقامتهم طقوسًا تلمودية فيه، وأدان تصاعد سياسات التهويد والهيمنة الإسرائيلية على مدينة القدس المحتلة، محذّرًا من أن هذه السياسات والممارسات العدوانية من شأنها استفزاز مشاعر الأمة الإسلامية وإذكاء الصراع الديني، وتؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار والأمن الإقليميين والدوليين". ودعا مجلس الجامعة إلى "تشكيل وفد عربي- دولي برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، يضمّ رجال دين ومؤسسات وطنية وإقليمية ودولية متخصصة بالشؤون الدينية والثقافية، لزيارة مدينة القدس، على نحو عاجل، من أجل تقييم الأوضاع في المسجد الأقصى المبارك، خاصة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض عليه"، مُديناً "تصاعد وتيرة العدوان الإسرائيلي الممنهج، الذي تشنُّه حكومة وجيش الاحتلال الإسرائيلي على مدينة القدس المحتلة من خلال تكثيف سياسة قتل المدنيين وهدم المنازل والتهجير القسري للمواطنين في أحياء وبلدات مدينة القدس المحتلة، وكذلك تصاعد المخططات والمشاريع الاستيطانية الإسرائيلية في المدينة على نحو غير مسبوق، بما فيها ما يُسمى بمخطط مركز مدينة القدس ومشروع واجهة القدس ومشروع "وادي السيليكون" ومشروع "مدينة داود"، ومشروع "المنطقة الصناعية" في العيسوية، ومشروع القطار الهوائي للمستوطنين، ومشروع تسوية العقارات والأملاك في المدينة، والقوانين العنصرية الإسرائيلية التي تخوّل سلطات الاحتلال بسحب بطاقات هوية آلاف المقدسيين، والاستيلاء على ممتلكاتهم من خلال ما يُسمى بـ "قانون أملاك الغائبين".

1 إيلاف، 2024/5/21. https://tinyurl.com/nhbvscdx



وأدان مجلس الجامعة "قرارات وإجراءات إسرائيل، ومنظومتها القضائية الظالمة، والحملات الإرهابية المنظمة للمستوطنين الإسرائيليين المدعومة من جيش وشرطة الإحتلال، والتي تستهدف تهجير أهالي مدينة القدس المحتلة، ودعا الدول الأعضاء إلى دعم جهود دولة فلسطين في اليونسكو للحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي لفلسطين خاصة في القدس الشريف، والتأكيد أن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية، هي الجهة الشرعية الحصرية صاحبة الاختصاص بإدارة شؤون المسجد الأقصى المبارك وصيانته وتنظيم الدخول إليه"[1].

وأصدرت "منظمة التعاون الإسلامي"، التي تشكّلت أساساً بعد جريمة إحراق المسجد الأقصى المبارك في سنة 1969، سلسلة من التقارير التوثيقية الدورية المحدّثة لاعتداءات الاحتلال الإسرائيلي في القدس وخارجها، وأدانت التصعيد وممارسات الاستفزاز المتلاحقة، مثل اقتحامات الوزير المتطرف إيتمار بن غفير المتكررة للمسجد الأقصى المبارك في آب/أغسطس وكانون الأول/ ديسمبر، وأكدت المنظمة من جديد أنّ هذه الممارسات "استفزاز لمشاعر المسلمين في العالم"، وأنّ "المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف هو مكان عبادة خالص للمسلمين فقط، وأنّه لا سيادة لإسرائيل، قوّة الاحتلال، على مدينة القدس ومقدّساتها"، داعية في الوقت نفسه المجتمع الدولي إلى "تحمُّل مسؤولياته لوضع حدّ لهذه الانتهاكات الخطيرة والمتكررة لحرمة الأماكن المقدسة وحرية العبادة". وأدانت منظمة التعاون الإسلامي بشدّة دعوات الوزير إيتمار بن غفير في آب/أغسطس بناء كنيس داخل المسجد الأقصى المبارك. وترصد المنظمة بصفة مستمرّة اقتحامات مجموعات المستوطنين المتطرفين المسجد الأقصى المبارك وتعبِّر في بلاغات متلاحقة عن إدانات شديدة لذلك، كما فعلت عند اقتحام المتطرف يهودا غليك ومجموعات المستوطنين المسجد في مطلع تشرين الأول/أكتوبر[2].

وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والخمسين لمحاولة إحراق المسجد الأقصى المبارك (21 آب/أغسطس) أكّدت منظمة التعاون الإسلامي ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني للمقدّسات في مدينة القدس المحتلة. وأشارت المنظمة إلى أنّ هذه "الذكرى الأليمة تحلّ في ظلّ تصاعد وتيرة انتهاكات إسرائيل، قوّة الاحتلال، من خلال الاقتحامات المتكررة لباحاته من قبل مسؤولين في حكومة الاحتلال الإسرائيلي ومجموعات المستوطنين المتطرفين، وتدنيسه، وإغلاق بوّاباته، والاعتداءات الهمجية على المصلين وتقييد حرية الوصول إليه، في انتهاك لحرمة الأماكن المقدّسة وحرية العبادة والقانون الدولي"[3].

1 وكلة الأنباء والملعومات وفا، 2024/3/7. https://wafa.ps/Pages/Details/91456
2 فلسطيننا، 2024/10/1. https://www.falestinona.com/flst/Art/203108#gsc.tab=0
3 منظمة التعاون الإسلامي، 2024/8/1. https://tinyurl.com/2s46f5hd

وواكبت منظمة التعاون الإسلامي الانتهاكات التي تقترفها سلطات الاحتلال ومستوطنوها في القدس، ومنها مثلاً أنّها حذّرت في 15 شباط/فبراير من أنّ "ما يحدث في سلوان امتداد لعملية التهجير القسري للمواطنين المقدسيين لصالح مشاريع تهويديه ومخططات الاستيطان الاستعماري بهدف تغيير الواقع الديمغرافي والجغرافي والقانوني للمدينة المقدسة". وأكدت المنظمة أنّ القدس الشريف أرض محتلة وأنّ هذا يمثّل "انتهاكًا صارخا للقانون الدولي"، داعية المجتمع الدولي إلى "تحمُّل مسؤولياته بإلزام إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال باحترام القانون الدولي واتفاقيات جنيف، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال".[1]

وردّاً على إعلان رئيس الأرجنتين خافيير ميلي نيّته نقل سفارة بلاده إلى القدس المحتلّة أكدت منظمة التعاون الإسلامي يوم 7 شباط/فبراير أنّ "هذه الخطوة غير القانونية تشكِّل اعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني"، داعية الأرجنتين إلى "عدم الإقدام على اتخاذها واحترام التزاماتها بموجب قرارات الشرعية الدولية بشأن الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967م"، وطالبتها بتبنِّي "مواقف تدعم الاستقرار والسلام القائم على رؤية حلّ الدولتين".[2]

وأدلى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، حسين إبراهيم طه، بمرافعة باسم المنظمة أمام محكمة العدل الدولية يوم 26 شباط/فبراير أعرب فيها عن إدانته الشديدة "للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، ويقترفها المستوطنون في الضفة الغربية وفي مدينة القدس الشريف، ورفض إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وضع حدّ لاحتلالها غير القانوني للأرض الفلسطينية، وللانتهاكات المتعددة لقواعد القانون الدولي التي ينتج عنها استمرار هذا الاحتلال، معبراً عن أسفه لعجز مجلس الأمن عن تنفيذ القانون الدولي لوقف دوامة العنف وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني".[3]

وناشد الأمين العام محكمة العدل الدولية بأن "تدين الاستيطان المتسارع للقدس الشرقية والهجمات الإسرائيلية التي يتم تنفيذها ضد الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس"، معبراً عن أمله في أن تكون الاستشارة القانونية التي ستصدرها المحكمة فرصة للتذكير بالواجب الحتمي الواقع على عاتق إسرائيل لوضع حد لاحتلالها للأرض الفلسطينية.[4]

1 منظمة التعاون الإسلامي، 2024/2/15. https://tinyurl.com/yn4p5wt5
2 منظمة التعاون الإسلامي، 2024/2/7. https://tinyurl.com/4ef3hzar
3 منظمة التعاون الإسلامي ، 2024/2/26. https://tinyurl.com/58a5xxu3
4 المرجع نفسه



وخلصت قمة مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في الكويت مطلع كانون الأول/ديسمبر إلى عدد من المضامين ذات الصلة بالقدس، فقد دعت القمة الخليجية الخامسة والأربعون "المجتمع الدولي إلى التدخّل لوقف استهداف الوجود الفلسطيني في مدينة القدس، وطرد الفلسطينيين من منازلهم، ومحاولات تغيير طابعها القانوني والتاريخي وتركيبتها السكانية والترتيبات الخاصّة بالأماكن المقدّسة الإسلامية، ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية عليها؛ في مخالفة صريحة للقانون الدولي والقرارات الدولية والاتفاقات القائمة المبرمة بهذا الشأن، مؤكداً ضرورة الابتعاد عن الإجراءات الأحادية"[1].

وأدانت القمّة "الاقتحامات المتكررة من قبل المستوطنين والمسؤولين الإسرائيليين لباحات المسجد الأقصى المبارك، في خرق خطير للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس الشريف ومقدّساته، وانتهاك لقدسية المسجد الأقصى المبارك واستفزاز لمشاعر المسلمين. وأكّد المجلس على أنّ الانتهاكات والاعتداءات المتواصلة على المقدسات يفاقم التوتّر ويدفع بالأوضاع إلى دوّامة عنف مستمرّة"[2].

كما أدانت القمّة الخليجية مصادقة برلمان الاحتلال "الكنيست" بتاريخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2024 على قانون يمنع فتح ممثليّات دبلوماسية لدى فلسطين في القدس الشرقية. وثمّنت القمّة قرار المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" بتاريخ 16 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الذي طالب الاحتلال الإسرائيلي، بصفته القوّة القائمة بالاحتلال، بوقف جميع إجراءاته الأحادية التي تستهدف تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدّساتها، واعتبارها لاغية وباطلة[3].

نماذج مختارة من تفاعل الدول العربية والإسلامية

الأردن

شهدت سنة 2024 تصاعداً في انتهاكات الاحتلال بحقّ المقدسات، لا سيما المسجد الأقصى المبارك، وهذا ما مثّل تحدّياً للوضع التاريخي القائم والدور الأردني في الإشراف على المقدّسات. وأصدرت القيادة الأردنية والوزارات المختصّة سلسلة من المواقف تعقيباً على ذلك.

1 وكالة وفا، 2024/9/10. https://www.wafa.ps/pages/details/103310
2 وكالة القدس للأنباء، 2024/6/12. https://qudspress.com/55994/
3 مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 2024/12/1. https://tinyurl.com/523ck47c



اجتماع قيادات دينية مسيحية وإسلامية مقدسية وأردنية

جاء من ذلك تأكيد العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، "استمرار دعم الأردن لصمود الأشقاء الفلسطينيين"، مشدداً على مواصلة المملكة "دورها التاريخي في رعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس من منطلق الوصاية الهاشمية عليها". جاء ذلك خلال استقباله في عمّان يوم 18 كانون الأول/ديسمبر قيادات مسيحية وإسلامية مقدسية وأردنية[1].

ومن جانبها أصدرت وزارة الخارجية الأردنية سلسلة من المواقف والبيانات تعقيبًا على الانتهاكات المتصاعدة التي تنفذها سلطات الاحتلال وقياداتها السياسية، لا سيما الوزير المتطرف إيتمار بن غفير، في القدس عموماً وبحقّ المقدّسات خصوصاً.

جاء من هذه المواقف، مثلًا، أنّ الوزارة أدانت يوم 14 آذار/مارس "بأشدّ العبارات جميع تدابير وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي في القدس عامة وفي محيط المسجد الأقصى المبارك، وذلك لمنع وعرقلة وصول المصلين إلى المسجد، بما في ذلك تركيب حواجز حديدية على ثلاثة أبواب من المسجد، في محاولة لإدخال المزيد من التغييرات على الواقع التاريخي والقانوني والسياسي القائم في الحرم القدسي الشريف، في انتهاك فاضح للقانون الدولي والتزامات القوة القائمة بالاحتلال تجاه دور العبادة وحرية وصول المواطنين إليها، وفي اعتداء متواصل على صلاحيات إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة شؤون الحرم".

1 منظمة التحرير الفلسطيني، 2024/12/18. https://www.pead.ps/article/14438/



وطالبت الوزارة في بيان أصدرته في هذا الشأن بتدخُّل دولي عاجل "لوقف تغول الاحتلال على القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة"[1].

وأعربت وزارة الخارجية الأردنية يوم 14 أيار/مايو عن إدانتها "اقتحام متطرفين للمسجد الأقصى ورفعهم للعلم الإسرائيلي داخل ساحاته تحت حماية شرطة الاحتلال الإسرائيلية، إضافة إلى إعاقة دخول المصلين للمسجد"، ورأت أنّ ذلك "يمثل خرقاً فاضحاً ومرفوضاً للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها"[2].

واستنكرت الخارجية الأردنية في بيان أصدرته "إقدام وزيريْن متطرفيْن من الحكومة الإسرائيلية وأعضاء من الكنيست، اليوم (13 آب/ أغسطس)، على اقتحام المسجد الأقصى تحت حماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي، تزامنًا مع اقتحامات المتطرفين الإسرائيليين وممارساتهم الاستفزازية، وفرض قيود على دخول المصلين إلى المسجد الأقصى المبارك". وقالت الوزارة إنّ الاقتحام الذي تقدّمه وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزير شؤون النقب والجليل يتسحاق فاسرلوف وأعضاء في برلمان الاحتلال يمثّل "خرقًا فاضحًا للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدّساتها، وبما يعكس إصرار الحكومة الإسرائيلية وأعضائها المتطرفين على الضرب بعرض الحائط القوانين الدولية، والتزامات إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال"[3].

وبعد أسبوع من ذلك ذكر بيان صادر عن الوزارة أنّ وزير خارجية الأردن أيمن الصفدي أبلغ نظيره الأمريكي أنتوني بلينكن أنّ بلاده ستتخذ "كل الإجراءات اللازمة" لوقف "الاعتداءات" الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة"، مؤكداً في اتصال هاتفي، "ضرورة وقف كلّ الإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية في الضفة الغربية، والانتهاكات الإسرائيلية للوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة". وحذر الصفدي، حسب البيان، من "خطورة هذه الإجراءات التي تقتل كل فرص تحقيق السلام". وقال الصفدي إن "الأردن سيتخذ كل الإجراءات اللازمة لوقف الاعتداءات على المقدسات، ويعد الملفات القانونية اللازمة للتحرك في المحاكم الدولية ضد الاعتداءات على المقدسات التي تشكل خرقًا واضحًا للقانون الدولي، وتصعيدًا خطيّرا سيواجهه الأردن بكل السبل الممكنة"[4].

1 عربي 21، 2024/6/14. https://tinyurl.com/535vk9b2
2 الجزيرة نت، 2024/5/14. https://aja.ws/lja1c2
3 وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية، 2024/8/13. https://mfa.gov.jo/news/175342
4 وكالة الحرة، 2024/8/21. https://tinyurl.com/8umsrdfj

وفي تطوّر لاحِق رحّبت وزارة الخارجية الأردنية على لسان الناطق الرسمي باسمها السفير سفيان القضاة، بالقرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي لليونسكو يوم 16 تشرين الأول/أكتوبر، الذي طالب بوقف "إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، جميع إجراءاتها الأحادية اللاشرعية واللاقانونية التي تستهدف تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها، واعتبارها لاغية وباطلة". وقال القضاة إنّ هذا القرار يؤكِّد جميع محاور الموقف الأردني إزاء البلدة القديمة للقدس وأسوارها، بما فيها الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، ويؤكد مُجدداً مضامين القرارات السابقة الصادرة عن المجلس التنفيذي، وقرارات لجنة التراث العالمي الخاصة بالقدس[1].

وأدانت وزارة الخارجية الأردنية، يوم 30 تشرين الأول/أكتوبر، مصادقة برلمان الاحتلال على قانون يمنع فتح ممثليات دبلوماسية في الشطر الشرقي من القدس. وأكدت الخارجية في بيان أصدرته بهذا الخصوص، أنّ جميع إجراءات الاحتلال الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع الأرض الفلسطينية ووضعها، بما فيها القدس الشرقية، "تُعدّ لاغية ومنعدمة الأثر القانوني"، مطالبة الاحتلال بوقف جميع الانتهاكات والخروقات المتواصلة للوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس[2].

وعقّبت وزارة الأوقاف الأردنية في بيانات وتصريحات متعددة على التطوّرات المقدسية، كان منها تأكيد وزير الاوقاف الأردني محمد الخلايلة، الذي تدير وزارته المسجد الأقصى، في بيان أصدره يوم 18 نيسان/أبريل تعليقاً على اقتحامات المسجد الأقصى، "تمسُّك المسلمين بحقِّهم الديني والتاريخي والقانوني في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وتحت وصاية ورعاية جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، وبوصفه مسجداً إسلامياً خالصاً للمسلمين وحدهم ولا يقبل القسمة ولا الشراكة"، حسب البيان[3].

ودعا وزير الأوقاف الأردني محمد الخلايلة، يوم 23 تشرين الأول/أكتوبر إلى ضغط "عربي إسلامي" على الاحتلال الإسرائيلي، لوقف محاولات السيطرة على المسجد الأقصى، محذرًا من "التصعيد التهويدي" للمقدسات ومحيطها[4].

1 وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية، 2024/12/16. https://www.mfa.gov.jo/news/201363
2 الحرة، 2024/12/30. https://tinyurl.com/mw8y9vyd
3 القدس برس، 2024/4/18. https://qudspress.com/128074/
4 وكالة الأناضول، 2024/10/23. https://tinyurl.com/2s48324m



مصر

حمّلت وزارة الخارجية المصرية، في بيان أصدرته يوم 26 آب/أغسطس، الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية القانونية عن الالتزام بالوضع القائم في المسجد الأقصى، وعدم المساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية، مطالبة بامتثالها لالتزاماته كقوة قائمة بالاحتلال، ووقف التصريحات الاستفزازية التي تهدف إلى مزيد من التصعيد والتوتر في المنطقة.

وعلّقت القاهرة في بيان آخر أصدرته الخارجية المصرية قبل أسبوعين من ذلك على اقتحام المسجد الأقصى الذي تقدّمه وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزير شؤون النقب والجليل يتسحاق فاسرلوف وأعضاء في برلمان الاحتلال، قائلة إنّ "تلك التصرفات المستفزة وغير المسؤولة تمثل خرقاً للقانون الدولي"، وللوضعين التاريخي والقانوني القائمين في القدس الشريف[1].

تركيا

دخلت العلاقات التركية - الإسرائيلية حالة من التوتّر الواضح خلال عام 2024 في سياق استمرار حرب الإبادة الجماعية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بعد المؤشرات التي سبقت هذه الحرب بأنّ العلاقات المتبادلة استعادت بعض الدفء كما عبّرت عن ذلك لقاءات



الرئيس التركي أردوغان: لا يمكن فصل القدس عن اسطنبول

1 RT Arabic، 13/8/2024. https://tinyurl.com/8s85z95a

رسمية بين الجانبين. وأعربت القيادة التركية في غضون ذلك عن التزامها المبدئي بالوقوف إلى جانب القدس ودعم الشعب الفلسطيني، فذكر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مثلاً يوم 30 آب/أغسطس في أنقرة أنّ بلاده لا يمكن أن تدير ظهرنا للقدس ولا أن تغمض عينها عن فلسطين، وقال: "كيف يمكن أن ندير ظهورنا للقدس التي حكمها أجدادنا في أجواء من السلام والرفاه والطمأنينة طوال أربعة قرون؟". وأضاف أردوغان: "من يستطيع أن يفصل اسطنبول عن القدس الشريف؟ من يستطيع أن يُبعد غزة عن غازي عنتاب؟ من يستطيع أن يبني جداراً بيننا وبين إخواننا الذين قاتلنا معهم وقدّمنا الشهداء جنباً إلى جنب في تشاناق قلعة قبل قرن واحد فقط؟"[1].

وخلال خطاب ألقاه يوم 21 كانون الأول/ديسمبر في مؤتمر لحزب العدالة والتنمية في ولاية ماردين قاطع شبّان أتراك الرئيس إردوغان بهتاف: "خُذنا إلى القدس يا رئيس"، فأجابهم من تلقائه بالقول: "لا تنسَوا يا شباب: مَن صبر ظفَر"[2].

وفي خطاب ألقاه زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي يوم 22 كانون الأول/ديسمبر ذكر أنّ "أوّل محطّة لفتح القدس هي دمشق، وإذا كانت دمشق في أمان فستكون القدس بأمان"، قائلاً إنّ "تل أبيب التي تتّجه أنظارها إلى دمشق ستتلقّى صفعة من العثمانيين في القدس"[3].

وفي تطوّر حمل دلالة رمزية على المشاعر التي تنتاب الشارع التركي إزاء ما يجري في فلسطين، طعن مواطن تركي يُدعى حسن سكلانان، يبلغ من العمر 34 عاماً، جنديًّا إسرائيليًّا وأصابه بجروح عند باب الساهرة في مدينة القدس، يوم 30 نيسان/أبريل، وانتهى الموقف بإطلاق جندي آخر النار عليه فسقط مضرجاً بدمائه. وعلاوة على التشييع الحافل للشاب الذي لُقِّب بـ"شهيد القدس التركي" في مسقط رأسه مدينة أورفا، أقيمت صلوات الغائب عليه في عدد من المدن التركية تكريماً له. وحسب التقارير فإنّ الشاب التركي تلقّى معاملة قاسية من قوات الاحتلال عند باب الساهرة وهذا ما أثار غضبه[4].

إيران:

أكّد المرشد الأعلى للجمهورية الإيراني علي خامنئي يوم 3 نيسان/إبريل بمناسبة اقتراب يوم القدس العالمي أنه "سيكون يوم القدس هذا العام صرخة دولية هدّارة بوجه الكيان الصهيوني

1 وكالة أنباء تركيا، 2024/8/30. https://tr.agency/news-184311
2 وكالة الأناضول، 2024/10/11. https://tinyurl.com/4xm5vatb
3 الجزيرة مباشر، 2024/12/23. https://ajm.news/u22g0h
4 الجزيرة نت، 2024/5/5. https://aja.ws/1m36nx



الغاصب"، وقال: "لو كانت الدول الإسلامية تُحيي يوم القدس في الأعوام السابقة لوحدها فمن المحتمل جدّاً أن يكون إحياء يوم القدس هذا العام حاشداً في الدول غير الإسلامية كذلك الأمر، إن شاء الله"[1].

وقال الرئيس الإيراني الجديد مسعود بزشكيان لدى استقباله أمين عام حركة الجهاد الإسلامي زياد النخالة يوم 29 تموز/يوليو في طهران إنّ موقف إيران "الداعم لتحرير القدس الشريف لا يتغيّر بتغيُّر الحكومات. تستمرّ المساندة لقضية الشعب الفلسطيني المظلوم بالقوّة ولا يقدر أي عامل أن يعرقل هذا النهج"[2].



مقابلة تلفزيونية مع المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي الخامنئي قبيل يوم القدس

هيئات متعددة وتجمّعات شعبية وشخصيات علمائية

صدرت عن العديد من الهيئات والتجمّعات والشخصيات البارزة العربية والإسلامية مواقف متضامنة مع الشعب الفلسطيني في القدس ومندّدة بانتهاكات الاحتلال في المدينة واعتداءاته على مقدّساتها.

1 قناة المنار، 2024/4/4. https://almanar.com.lb/11823033

2 قناة العالم، 2024/7/29. https://tinyurl.com/yckh9cxu

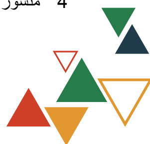
فقد أصدرت رئاسة "الاتحاد البرلماني العربي"، على سبيل المثال، بيانًا، يوم 21 آب/أغسطس 2024، في الذكرى الخامسة والخمسين لإحراق المسجد الأقصى المبارك، أعربت فيه عن "استنكار وإدانة شديدة للتطرف والعنصرية والهمجية الصهيونية التي لا تزال مستمرة حتى اليوم، حيث تواصل إسرائيل ممارسة إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني"[1].

وعبّرت قيادات علمائية عن هذه المواقف، كما جاء من جانب "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" الذي أعرب عن دعمه المتواصل للشعب الفلسطيني وتنديده بعدوان الاحتلال، وتابعت لجنة القدس في الاتحاد تحرّكاتها عبر دول العالم الإسلامي لحشد الجهود من أجل مدينة القدس والمقدّسات في وجه تصعيد الاحتلال الإسرائيلي[2].

وأعرب شيخ الأزهر الشيخ أحمد الطيّب عن سلسلة من المواقف في هذا الاتجاه، فقال مثلًا في كلمته في احتفال ليلة القدر يوم 6 نيسان/أبريل: "ينبغي أن نتنبّه إلى أنّ حجم تعاملنا مع قضية فلسطين والقدس الشريف لا يعكس حجم ما أنعم الله به علينا مِن ثروات بشرية وطبيعية هائلة ومِن قوّة ومن طاقات جبّارة لا تنفد ومن عقول خلّاقة في كلّ ميادين الحياة المعاصرة العلمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقبل كلّ ذلك من إيمان راسخ بالله تعالى وثقة لا تهتزّ برحمته بالضعفاء والمستضعفين وأنّه بالمرصاد للجبّارين والمتكبّرين، وأنّه ليس بغافل عنهم، وأنّه يمهلهم ويمدّ لهم حتى إذا أخذهم لم يفلتهم"[3].

وأصدر مفتي سلطنة عُمان الشيخ أحمد بن محمد الخليلي العديد من المواقف ذات الصلة، منها بيانه الصادر يوم 28 نيسان/أبريل جاء فيه "إنّا لنُدين انتهاك حرمات المسجد الأقصى المبارك من قبل شراذم الاحتلال، ونعزّز المرابطين فيه لأجل صوْنه ورعاية حرماته ودفع العدوان عليه، والله يقوّيهم ويؤيّدهم وينصرهم، إنّه قويّ عزيز". وعبّر الشيخ الخليلي الذي يُعدّ من العلماء البارزين في العالم الإسلامي عن سلسلة من المواقف المؤيِّدة بقوّة لمقاومة الاحتلال والتصدّي لعدوانه على الشعب الفلسطيني وبلدان المنطقة، ودعوته إلى مزيد من التضامن مع الشعب في غزة ومقاطعة منتجات الدول الداعمة لحرب الإبادة الجارية[4].

1 اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون، 2024/8/21. https://ar.puic.org/news/17045
2 الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، https://iumsonline.org/ar/Committees.aspx?ID=36
3 مقطع فيديو مصور على اليوتيوب، 2024/4/28. https://tinyurl.com/cptwf7nj
4 منشور على صفحة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي في موقع "X"، 28/4/2024. https://tinyurl.com/3y86ajst



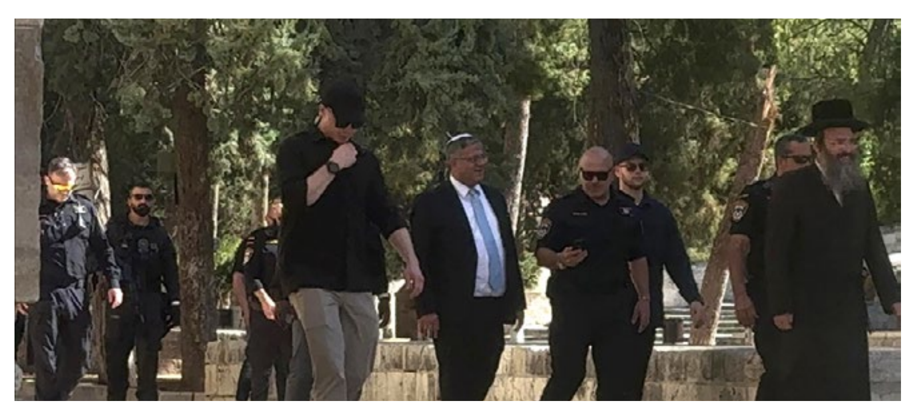
ثالثاً: المستوى الإسرائيلي

تصعيد ضد القدس والمقدّسات

أطلق عدد من الوزراء المتطرفين في حكومة الاحتلال تصريحات اتخذت منحى تصعيدياً غير مسبوق تقريباً بشأن القدس والمسجد الأقصى المبارك، جاء منها ما نشره وزير المالية بتسلئيل سموتريتش على منصّة "إكس" يوم 9 أيلول/سبتمبر معرباً عن تحريضه على الشعب الفلسطيني، وتأكيده المضي قدماً في تنفيذ مخططه للسيطرة على الضفة الغربية، ومنع إقامة دولة فلسطينية، قائلاً في منشور على منصة "إكس" إنّ "مهمة حياتي هي بناء أرض إسرائيل وإحباط إقامة دولة فلسطينية. لهذا السبب أخذت على عاتقي، إضافة إلى منصب وزير المالية، مسؤولية القضايا المدنية في يهودا والسامرة" (الضفة الغربية)[1]. وجدّد سموتريتش على المنصّة ذاتها يوم 17 كانون الأول/ديسمبر، تأكيده أنّ "إسرائيل لن تسمح بإقامة دولة فلسطينية. لن نسمح للعرب بالفصل بين غوش عتصيون (مركز فلسطين المحتلة من جهة الساحل) والقدس، ولن نسمح لهم بإقامة دولة فلسطينية تُعرّض وجودنا هنا للخطر"[2].

ومن جانبه قال وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير في تصريح يوم 26 آب/أغسطس لإذاعة جيش الاحتلال: "لو كان بإمكاني فعل أي شيء أريده، فسوف أضع العلم الإسرائيلي في الموقع"، في إشارة إلى الحرم القدسي. وتابع قوله: "لو تمكّنت من القيام بما أريد، لأقيم كنيسًا أيضًا في جبل الهيكل (المسجد الأقصى)"، وسياستي هي أن بإمكان اليهود الصلاة في المسجد الأقصى". وتابع: "السياسة (الحكومة) تسمح بالصلاة في جبل الهيكل (المسجد الأقصى)، هناك قانون متساوٍ بين اليهود والمسلمين، كنت سأبني كنيسا هناك". وحاول رئيس حكومة الاحتلال المراوغة بإظهار تنصُّل غير صريح من هذا الموقف بقوله: "لا تغيير في الوضع القائم في جبل الهيكل" في إشارة إلى المسجد الأقصى. وانتقد زعيم المعارضة يائير لابيد تصرّفات بن غفير التي من شأنها "جرّ البلاد إلى حرب واسعة"[3].

1 وكالة وفا، 2024/9/9. https://www.wafa.ps/Pages/Details/103217
2 وكالة وفا، 2024/12/17. https://www.wafa.ps/Pages/Details/110039
3 BBC NEWS عربي، 2024/8/26. https://www.wafa.ps/Pages/Details/110039



ابن غفير خلال اقتحامه للمسجد الأقصى يصرح بضرورة بناء كنيس في الأقصى

وتخشى قيادات الاحتلال السياسية والأمنية، عادة، من أن يؤدِّي تغيير صفة المسجد الأقصى إلى ردود أفعال عنيفة تفجِّر الأوضاع محلياً وخارجياً. وأفادت القناة الثالثة عشرة العبرية يوم 15 أيلول/سبتمبر بأنّ رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، بصدد بحث ملف الوضع الراهن في المسجد الأقصى مع عدد من الوزراء ورؤساء الأجهزة الأمنية. وأكدت القناة أنّ نتنياهو، سيجري في هذا الصدد مناقشة عاجلة بمشاركة عدد محدود من الوزراء في حكومته ورؤساء الأجهزة الأمنية بشأن ملف تغيير الوضع الراهن في المسجد الأقصى وأشارت إلى أن المناقشة سيعقدها نتنياهو على خلفية تحذيرات من المنظومة الأمنية الإسرائيلية التي تقضي بأن التغيير الذي يعمل عليه وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، في المسجد الأقصى "قد يؤدي إلى تصعيد كبير"[1].

وأطلق ابن غفير على مدار السنة مزيداً من التصريحات الاستفزازية جاء منها يوم 5 حزيران/يونيو قوله: "القدس لنا والمسجد الأقصى (مستخدماً تعبير "جبل الهيكل") لنا وفقط بالحرب سننتصر". وقال ابن غفير في تصريح خلال مشاركته في ما يسمّى "مسيرة الأعلام" في باب العمود: "في كل بيت في غزة توجد صورة للمسجد الأقصى والقدس، وأنا أقول لهم إنّ القدس لنا وباب العمود لنا"[2].

وأوردت القناة الثانية عشرة العبرية يوم 9 شباط/فبراير أنّ ابن غفير طالب حكومة الاحتلال بمنع فلسطينيي الضفة الغربية من دخول إلى المسجد الأقصى في رمضان مطلقاً"، وطالب بمنع دخول الفلسطينيين من القدس والداخل المحتلّ سنة 1948 لمن هم تحت سنّ 70 عاماً خلال الشهر.

1 وكالة الأناضول، 2024/9/15. https://tinyurl.com/3pn56xjm
2 وكالة الأناضول، 2024/6/4. https://tinyurl.com/5xzhnjs5



الحملة ضدّ "الأونروا" في القدس وفلسطين

بدلاً من انصياع الاحتلال الإسرائيلي للقرارات الدولية فإنّه تمادى خلال سنة 2024 في تقييد عمل الأمم المتحدة والتحريض ضدّها، والتهجّم المتكرّر على المنظمة الدولية وأمينها العام، وحظر عمل لجان دولية ومنع أعضاء مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين من الدخول إلى فلسطين وإنهاء البعثة الدولية بالخليل. وتجلّى هذا المنحى بصفة خاصّة في التشريع الذي أصدره برلمان الاحتلال "الكنيست" يوم 28 تشرين الأول/أكتوبر الذي يقضي بحظر عمل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" ومنع التواصل مع موظّفي الوكالة. ويمثِّل هذا التشريع مخاطرة جسيمة بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في داخل فلسطين بما في ذلك منطقة القدس حيث يوجد مقرّ الوكالة الرئيس، علاوة على إضراره بدور الوكالة التي تُعدّ شاهداً دولياً على نكبة الشعب الفلسطيني. وفي سياق متّصل؛ قرّرت سلطات الاحتلال في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر، مصادرة الأرض المقام عليها مقرّ وكالة "الأونروا" في القدس وتحويل الموقع إلى بؤرة استيطانية. وقرّرت حكومة الاحتلال وقف عمليات "الأونروا" في القدس وإخلاء كل المباني التي تديرها في المدينة في موعد أقصاه 30 كانون الثاني/يناير 2025. وتتضمّن الخدمات التي تقدِّمها "الأونروا" في القدس الرعاية الصحية الأوّلية لـ 70 ألف مريض والتعليم لأكثر من 1100 طالب. ولا تقتصر عواقب تعطيل عمل الوكالة الدولية على المستفيدين من تقديم خدماتها، فالتبعات الضارّة لقرار الاحتلال تمسّ موارد الرزق للعاملين الفلسطينيين في الوكالة ومرافقها، وهو ما يمثِّل إضراراً جسيماً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين وعموم المجتمع الفلسطيني. وشنّت حكومة الاحتلال حملة تحريضية عبر العالم ضدّ وكالة "الأونروا"، ترافقت مع حملات ترهيب واستهداف على الأرض، كان من بينها شنّ مستوطنين اعتداءات ومحاولات حرق استهدفت مقرّ الوكالة في القدس خلال النصف الأول من سنة 2024 بلغت ذروتها في إضرام النار في أجزاء من المقرّ يوم 9 أيار/مايو. ووصف المسؤول الإعلامي في الوكالة جوناثان فاولر هذه الاعتداءات بأنّها جزء من "حملة خبيثة" ضدّ "الأونروا" تهدف إلى تقويض عملها، مشيراً إلى أنّ حملات الترهيب التي تستهدف موظفي الوكالة آخذة في الارتفاع، فهم يواجهون الرشق بالحجارة وتُصوّب الأسلحة تجاههم، ويجري تصويرهم ووضع صورهم على وسائل التواصل الاجتماعي، علاوة على اعتداءات إضرام النار التي كادت أن تتسبّب بكارثة مروِّعة، حسب تأكيده[1].

1 الأمم المتحدة، 2024/10/28. https://news.un.org/ar/story/2024/10/1136101

رابعاً: المستوى الدولي

الأمم المتحدة والهيئات الدولية

شهد عام 2024 تطوّراً مهماً على صعيد وضع الاحتلال الإسرائيلي وتأكيد عدم قانونيّته. فقد أصدرت محكمة العدل الدولية في 19 تموز/يوليو فتواها/رأيها الاستشاري بشأن التبعات القانونية الناجمة عن السياسات الإسرائيلية وممارساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعواقب سلوك الاحتلال على الدول الأخرى وأكّدت فيها أنّ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وضمِّها، بما فيها الشطر الشرقي من القدس، غير قانونيين ويمثّلان انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي، وأنّه ينبغي إزالة المستوطنات التي أقامها الاحتلال. وصدرت الفتوى بعد عملية قانونية استغرقت 18 شهراً شملت جلسات استماع علنية شاركت فيها أكثر من خمسين دولة وثلاث منظمات دولية. وخلصت المحكمة إلى أنّ جميع الدول "ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناجم عن هذا الوجود غير القانوني لإسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة (...) وبعدم تقديم العون أو المساعدة في الحفاظ على الوضع الناجم عن استمرار وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة". ووجدت المحكمة أنّ الاحتلال الإسرائيلي ينتهك حظر "الأبارتايد" والفصل العنصري، وأنّ القانون الدولي يُلزم بإخلاء جميع المستوطنين من المستوطنات المُقامة ومنع العلاقات التجارية أو الاستثمارية التي تساعد على استمرارها، وتعويض الفلسطينيين عمّا لحق بهم. وبخصوص التوسّع الاستيطاني قالت المحكمة في فتواها إنّ حجم المستوطنات الإسرائيلية القائم قد توسّع بمعدّل ملحوظ في المدّة من مطلع تشرين الثاني/نوفمبر 2022 و31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، إذ تمّت المصادقة أو الموافقة على ما يقرب من 24300 وحدة ضمن المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الضفة الغربية، بما في ذلك ما يقرب من 9670 وحدة في الشطر الشرقي من القدس وحدها[1].

صدرت هذه الفتوى بعد عشرين عاماً تماماً (تموز/ يوليو 2004) من صدور أول فتوى من نوعها خلصت إلى ضرورة وقف بناء الجدار العازل الذي كانت تشيِّده حينها سلطات الاحتلال لأنه يتعارض مع القانون الدولي، لكنّ الاحتلال تجاهل موقف المحكمة حينها وواصل بناء الجدار التوسّعي.

ويوم 19 أيلول/سبتمبر 2024 أصدرت الجمعية العامّة للأمم المتحدة قراراً (رقم A/RES/ES-24/10) يستند إلى فتوى محكمة العدل الدولية يطالب "إسرائيل بإنهاء وجودها غير القانوني

1 International Court of Justice, Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, 2024/7/19. https://tinyurl.com/46fwd5a8



في الأرض الفلسطينية المحتلة في غضون اثني عشر شهراً". وصدر القرار بأغلبية 124 دولة مؤيّدة ومعارضة 14 دولة وامتناع 43 دولة عن التصويت. وقد رحّبت دول وهيئات عديدة بصدور فتوى المحكمة وقرار الجمعية العامّة، ومنها القمّة العربية الإسلامية المنعقدة في الرياض في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، التي دعت المجتمع الدولي إلى "تنفيذ جميع مضامين الرأي الاستشاري للمحكمة نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإزالة آثاره ودفع التعويضات عن أضراره في أسرع وقت ممكن"[1].



124 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة تطالب كيان الاحتلال بإنهاء وجوده غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال 12 شهرًا

هيئات دولية ترصد مؤشرات متسارعة:

وحذّرت هيئات دولية مختصّة، منها مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، من تسارع وتيرة هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين قسرياً في الشطر الشرقي من القدس في ظلال الحرب الجارية في قطاع غزة وتوسيع المستوطنات.

1 أخبار الأمم المتحدة، 2024/9/18. https://news.un.org/ar/story/2024/09/1134616

وجاء من ذلك مثلاً، أنّ مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان رصد خلال سنة 2024 وقائع متواصلة، كان آخرها في 18 كانون الأول/ديسمبر تشير إلى أنّ الاحتلال الإسرائيلي يسرِّع وتيرة الخطوات الرامية إلى ترسيخ ضمّ الضفة الغربية المحتلة بما يشمل الشطر الشرقي من القدس، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية واستبدال المجتمعات الفلسطينية بالمستوطنين عبر انتهاك القانون الدولي. وشرح المكتب الأممي أنّ عمليات الهدم تجري "بحجّة عدم وجود تصاريح بناء إسرائيلية التي يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها بسبب قوانين التخطيط وتقسيم المناطق التمييزية التي تهدف إلى قمع البناء الفلسطيني"[1].

وفي 11 آذار/مارس دعا مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى التوقّف فوراً عن قرار هدم المنازل والتهجير القسري بحقّ 1550 فلسطينياً في حيّ البستان بسلوان في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، وقال إنّ سلطات الاحتلال هدّدت بتدمير الحيّ مخالفة بذلك القانون الدولي الإنساني بذريعة إنشاء حديقة بجوار مستوطنة إسرائيلية غير قانونية في قلب المدينة. وحذّر المكتب من أنّ آلاف الفلسطينيين معرّضون لخطر الهدم والإخلاء القسري في بقية مناطق سلوان بسبب قوانين التخطيط والتقسيم الإسرائيلية والسياسات التي تُطبّق بشكل غير قانوني وتمييزي ضدّ الفلسطينيين، والتي تدعم جهود مستوطني الاحتلال للسيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية المحيطة بالقدس القديمة. وأوضح المكتب أنّ عدد المنازل المهدّدة بالهدم يقدّر بحوالي 116 منزلاً فلسطينياً وذلك بعد مواصلة سلطات الاحتلال عمليات الهدم في المنطقة[2].

وفي 30 تموز/يوليو أعرب مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة عن قلقه إزاء مواجهة نحو 87 عائلة فلسطينية، تضم ما بين 600 و800 فرد، تهديد الإخلاء القسري من منازلها في بطن الهوى بمنطقة سلوان الواقعة في الشطر الشرقي من القدس، والذي يسهِّله تطبيق قوانين الاحتلال الإسرائيلي التمييزية وغير القانونية ضد الفلسطينيين. وأكّدت الجهة الدولية المختصّة أنّ هذه الحالات "تُعدّ أمثلة على حملة منهجية مستمرّة يشنّها المستوطنون، وعلى تطبيق مجموعة من القوانين بشكل تمييزي بما في ذلك قانون أملاك الغائبين الإسرائيلي وقانون الأمور القانونية والإدارية لعام 1970، الذي يهدف إلى اقتلاع الفلسطينيين من منازلهم والاستيلاء على ممتلكاتهم وزرع المستوطنين الإسرائيليين في عُمق الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية". وأشار المكتب إلى أنّ "القانون الإنساني الدولي يحظر على إسرائيل فرض قوانينها الخاصّة في الأرض المحتلة، بما في ذلك تطبيق القوانين

1 أخبار الأمم المتحدة، 2024/12/18. https://news.un.org/ar/story/2024/12/1137606

2 أخبار الأمم المتحدة، 2024/4/11. https://news.un.org/ar/story/2024/03/1129132



الإسرائيلية لإخلاء الفلسطينيين من منازلهم"، وأنّ هذه القوانين "في حدّ ذاتها تمييزية ضدّ الفلسطينيين، ممّا يشكّل انتهاكاً لالتزامات إسرائيل بموجب حقوق الإنسان الدولية"[1].

في غضون ذلك واصلت هيئات دولية رصد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في القدس وعموم الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، منها "لجنة التحقيق الدولية المستقلّة المعنيّة بالأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وإسرائيل" التي ترأسها مفوضة الأمم المتحدة السابقة لحقوق الإنسان القاضية جنوب الأفريقية نافي بيليه. وكانت هذه اللجنة قد تشكّلت بقرار من مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعد تطوّرات القدس التي اندلعت في ربيع 2021 على خلفية الحملة على حيّ الشيخ جرّاح والانتهاكات التصعيدية ضد المسجد الأقصى المبارك، وهي تتألّف من خبراء حقوقيين مستقلّين للتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي. وبعد مرور ثلاث سنوات توسّعت ولاية اللجنة على ضوء حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، لتشمل قضايا إضافية منها الإبلاغ عن الدول التي تنقل الأسلحة العسكرية وغيرها من الأسلحة والمعدّات إلى الاحتلال الإسرائيلي بما يثير تساؤلات حول التواطؤ المحتمل في انتهاكات القانون الدولي.

وفي 28 آب/أغسطس أعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن قلقه العميق بشأن "الأفعال والتصريحات الخطيرة والاستفزازية التي أدلى بها وزير إسرائيلي في الأماكن المقدسة في القدس"، في إشارة إلى اقتحام الوزير المتطرف إيتمار بن غفير المسجد الأقصى المبارك، وشدّد الأمين العام للمنظمة الدولية على "أهمية الحفاظ على الوضع الراهن لتلك الأماكن"[2].

ومع دخول شهر رمضان دعا تور وينسلاند، منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط (انتهت ولايته في وقت لاحق من السنة)، إلى "الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس واحترام ذلك الوضع". ومقابل دعوته إلى ضمان السماح "للسكان المسلمين" في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية بالوصول إلى الأماكن المقدسة، فقد أكّد "ضرورة رفض أي محاولة من المتطرفين لتحويل الصراع إلى صراع ديني"، رافضاً دعوات حركة "حماس" والفصائل الفلسطينية إلى تصعيد الوضع خلال شهر رمضان[3].

1 أخبار الأمم المتحدة، 2024/7/30. https://news.un.org/ar/story/2024/07/1132991
2 أخبار الأمم المتحدة، 2024/8/28. https://news.un.org/ar/story/2024/08/1133936
3 أخبار الأمم المتحدة، 2024/3/12. https://news.un.org/ar/story/2024/03/1129197



منسق عملية السلام لدى الأمم المتحدة في الشرق الأوسط تور وينسلاند يدعو إلى الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدس في القدس

الولايات المتحدة

كانت سنة 2024 العام الأخير من حكم الرئيس الأمريكي جو بايدن، الذي لم ينجح في خوض السباق الرئاسي واضطرّ إلى التراجع المتأخِّر في أثنائه بعد الأداء السيئ الذي أبداه خلال الحملة الانتخابية لتصير نائبته كامالا هاريس مرشّحة الديمقراطيين للرئاسة. أسفرت نتائج انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر عن فوز قوي أحرزه دونالد ترمب، الرئيس الأسبق، في أصوات المجمع الانتخابي والتصويت الشعبي علاوة على تعزيز مكانة المحافظين في الكونغرس.

خيّم على عهد بايدن موقفه الداعم لحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وأثار هذا الموقف سخطاً جماهيرياً حول العالم على بايدن وأركان إدارته بسبب ضلوعهم في ذلك. وتميّز عهد بايدن في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب بعدم اكتراثه بإطلاق مساعٍ جادّة للتفاوض بين السلطة الفلسطينية وحكومة الاحتلالوفي سياق حشد المواقف خلال حرب غزة تحدّث بايدن وأركان إدارته عن التمسّك بـ"حلّ الدولتين"، لكنّ ذلك بدا تعبيراً لفظياً لإضفاء توازن شكلي على مواقف إدارته الداعمة للحرب، خاصة مع حقيقة انتفاء وجود شريك سياسي إسرائيلي لأي حلّ تفاوضي أو سياسي في هذا الشأن.

جدير بالملاحظة أنّ إدارة بايدن لم تقُم بأي نقض أو تراجُع عن القرارات التي اتخذتها إدارة ترمب الأولى قبلها في ما يتعلّق بالقدس، فلم تقُم بمعالجة إعلان ترمب القدس عاصمة لدولة الاحتلال، وأبقت على مقرّ سفارة الولايات المتحدة في القدس التي افتُتحت في أيار/مايو 2018.

وتحمل عودة دونالد ترمب إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية مجدّداً، بمقتضى الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 مخاطر إضافية على القدس والمقدّسات فيها، بالنظر إلى مواقفه المعروفة في ولايته الأولى، التي تضمّنت نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وإقدامه على إعلانها عاصمة لكيان الاحتلال. وممّا يُعزِّز هواجس الخطر التي يمثِّلها عهد ترمب الجديد التوجّهات المعروفة عن أشخاص اختارهم ضمن تشكيلة فريقه وبعضهم يحمل نزعات عقائدية متعصِّبة منحازة بصفة جامحة إلى الاحتلال الإسرائيلي وذات صلة محتملة بالصهيونية الدينية. ومن المرجّح أن تحفِّز عودة ترمب إلى البيت الأبيض تطلّعات قوى وأوساط تبتغي حسم مصير القدس وفق قراءة صهيونية تهويدية خاصة بعد ما أقدم عليه ترمب في موضوع القدس خلال ولايته الأولى ممّا لم يجرؤ أي من أسلافه في البيت الأبيض على فعله. ويتلازم ذلك مع احتمال إقدام إدارة ترمب على خطوات تخدم تكريس الاحتلال والاستيطان في الضفة الغربية على نحو قد يتواطأ مع "خطّة الحسم" التي يتبنّاها الوزير المتطرف بتسلئيل سموتريتش وآخرون في حكومة الاحتلال.

إنّ النمط المعروف عن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في جاهزية الإقدام على قرارات متغطرسة وخطوات مفاجئة وكسر قواعد العمل الدولي يفرض النظر إلى ولايته الثانية على أنه تحمل نذيراً بتصعيد التهديدات المحتملة المُحيقة بالقدس والمقدّسات.

روسيا

يتمثّل موقف روسيا من مسألة القدس في الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين المستقلّة. وعبّر عن ذلك وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف مجدداً يوم 29 شباط/فبراير خلال اجتماع الفصائل الفلسطينية الذي استضافته موسكو لبحث سبُل تحقيق المصالحة الوطنية، بقوله: "إنّ إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام في المنطقة"[1].

1 TR ARABIC، 2024/2/29. https://tinyurl.com/3ewmwhks

وتؤكِّد مواقف المسؤولين الروس أنّ موقف موسكو بشأن قضية فلسطين "ذو طبيعة مبدئية"، وأنها تدعو بثبات إلى "تسوية سياسية شاملة للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي على أساس القانون الدولي المتعارف عليه دولياً، وبالاستناد إلى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي ذات الصِّلة، ومبادرة السلام العربية. وينبغي أن تكون حصيلة هذه العملية إقامة دولة فلسطين مستقلّة ضمن حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تتعايش في سلام وأمن مع إسرائيل"[1]. وفي إشارة إلى انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في القدس والمقدّسات تطالب روسيا بوضع حدّ لجميع الإجراءات أحادية الجانب التي تقوِّض احتمالات التسوية، وكذلك احترام حالة الوضع الراهن للأماكن المقدّسة في القدس وضمان حرية الوصول إليها لممثّلي جميع الأديان، مع تأكيد الدور الخاص للوصاية الهاشمية على المقدسات في هذه المدينة.

ومن الملفّات ذات الأثر في سياسات روسيا وأدوارها في هذا الشأن ملف العقارات التي تمتلها الكنيسة الأرثوذكسية الروسية في القدس.

الصين

تتمسّك الصين رسمياً بموقف يعلن دعم حقوق الشعب الفلسطيني و"حلّ الدولتين"، وإقامة دولة فلسطينية مستقلّة ذات سيادة على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وتُعارض بكين أيّ تغيير أحادي الجانب للوضع التاريخي القائم في القدس.

الاتحاد الأوروبي

لم يطرأ خلال عام 2024 تغيُّر يُذكر على موقف الاتحاد الأوروبي في ما يتعلّق بالقدس بصفتها "عاصمة مستقبلية لكلا الدولتين"، مع استمرار رفض سياسة الاستيطان الإسرائيلية بصفتها غير قانونية بموجب القانون الدولي، وأي إجراءات من شأنها أن تقوِّض جدوى "حلّ الدولتين"، علاوة على رفض تغيير الوضع الراهن في الأماكن المقدسة والشطر الشرقي من القدس. لكنّ الموقف الأوروبي رغم تمسّكه بالخطوط المعلنة بدا مفتقراً إلى المبادرة فضلاً عن إمكانية ممارسة ضغوط على الاحتلال الإسرائيلي في ما يتعلّق بممارسات الاحتلال والاستيطان. وتسبّبت مواقف دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي في إحباط مساعي دول أعضاء أخرى إلى فرض عقوبات على مستوطنين جراء ضلوعهم في اعتداءات همجية على القرى والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية.

1 وزارة الخارجية الروسية الاتحادية، 2025/1/31. https://mid.ru/ar/1993990/



وإذ يُعلن الاتحاد الأوروبي استمرار تمسّكه بخيار "الدولتين" إلّا أنّ هذا الموقف لا يأتي مشفوعاً بتحرّكات جادّة أو رمزية ذات صلة من قبيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية، فقد شهد عام 2024 اعترافاً منسّقاً من أربع دول فقط بدولة فلسطين هي إسبانيا وإيرلندا وسلوفينيا، والنرويج غير العضو في الاتحاد، بينما تُحجم دول أخرى عن الاعتراف بها، بينما تتحاشى دول أوروبية إظهار أيّ نقد نحو الاحتلال الإسرائيلي حتى في ما يتعلّق بالاستيطان، مثل المجر وتشيكيا.

وقد واصل دبلوماسيو البعثات الأوروبية خلال عام 2024 إجراء زيارات ولقاءات ميدانية جماعية في القدس. فقد زار رؤساء بعثات دول الاتحاد الأوروبي المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف في 26 أيلول/سبتمبر واجتمعوا مع إدارة الأوقاف الإسلامية في القدس، على منوال زيارات جرت في أعوام سابقة. وطبقاً للبيان الأوروبي الذي صدر عقب الزيارة؛ فقد أطلعت الأوقاف الإسلامية رؤساء البعثات الأوروبيين على "السياق التاريخي الذي تعمل فيه وكذلك على التطوّرات الأخيرة والمخاوف بشأن الحرم القدسي، وخاصّة تصاعُد الاستفزازات أو الأعمال التي تنتهك الوضع الراهن". وجاء في البيان: "إنّ هذه الانتهاكات المتكررة تثير قلقاً خاصّاً ويجب أن تنتهي"، داعياً باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى "الامتناع عن الاستفزازات أو الأعمال التي تنتهك الوضع الراهن واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان احترامه"، محذِّراً من أنّ "أي محاولة أحادية الجانب لتغيير الوضع الراهن يمكن أن تكون لها آثار مزعزعة للاستقرار بشكل عميق". وأعاد البيان الأوروبي التذكير بأهمية الأماكن المقدّسة ووجّه "دعوة قويّة للحفاظ على الوضع الراهن، بما يتماشى مع التفاهمات السابقة وفي ما يتعلّق بالدور الخاصّ للأردن"، وأكّد الدعم لتنفيذ هذا الدور من خلال الأوقاف الإسلامية في القدس. وأكّد البيان أنّ "موقف الاتحاد الأوروبي لم يتغيّر: يجب على الجميع الحفاظ على الوضع الخاصّ وطبيعة القدس وبلدتها القديمة، وحرمة أماكنها المقدسة، وقابلية جميع مجتمعاتها للحياة واحترامها"[1].

وزار رؤساء بعثات دول الاتحاد الأوروبي في 2 أيار/مايو دير رقاد بجبل صهيون التقوا خلالها ممثلي العديد من الكنائس المسيحية والجالية الأرمنية في القدس، وأصدروا بياناً يحذِّر من تهديد "تراث وتقاليد المجتمع المسيحي والوجود المسيحي في الأراضي المقدّسة والتعايش السلمي بين الديانات السماوية الثلاث في القدس". ودعا الاتحاد الأوروبي إلى "الحفاظ على الوضع الراهن وحماية الوضع الخاص والطابع العالمي للقدس ومدينتها القديمة، ووجوب الحفاظ على حرمة أماكنها المقدسة وقابلية بقاء جميع مجتمعاتها، بما في ذلك المجتمع

1 مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة والأونروا)، 2024/10/4. https://tinyurl.com/4r3ktcy6

المسيحي، واحترامها من قبل الجميع". وحسب البيان الصادر بعد الاجتماع فإنّ "المجتمعات المسيحية (في القدس) تواجه عدداً من التحدِّيات التي تتفاقم في السياق السياسي الحالي، وتشمل هذه الحوادث جرائم الكراهية، بما في ذلك تدمير الممتلكات والإيذاء الجسدي ومحاولات فرض ضرائب بلدية على الكنيسة والممتلكات الدينية، بما في ذلك بأثر رجعي، والأعباء المالية والإدارية على المدارس المسيحية والطلاب والموظّفين والضغوط المتعلقة بالمناهج المدرسية، وكذلك محاولات الاستيلاء على الممتلكات والتي تجسّدت في التطوّرات في حديقة الأبقار في الحيّ الأرمني وخطّة بناء التلفريك في قلب القدس التاريخي". وأضاف البيان: "كما يجب ضمان حرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدّسة للجميع، حيث إنّ القيود مثيرة للقلق بشكل خاصّ في سياق الاحتفالات الدينية ومراسم النار المقدّسة المقبلة"[1]. وسبق أن قام الوفد الدبلوماسي الأوروبي ذاته بزيارة التقى فيها بممثلي العديد من الكنائس المسيحية في جبل الزيتون يوم 11 كانون الأول/ديسمبر 2023 خرج فيها بموقف مشابه تقريباً.

ويُلاحظ في صياغة الكثير من البيانات والتصريحات التي يصدرها ممثل الاتحاد الأوروبي بالاتفاق مع رؤساء بعثات دول الاتحاد في القدس ورام الله بعد اللقاءات مع القيادات الدينية الإسلامية والمسيحية، تجنّبها الإشارة الواضحة إلى سلطات الاحتلال أو الحكومة الإسرائيلية أو مستوطنيها أو تسديد نقد محدّد لها بالاسم في سياق نقد انتهاكاتها واستفزازاتها أو بيان مسؤولياتها المحدّدة في هذا الصدد.

وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر التقى ممثلو الاتحاد الأوروبي وإسبانيا وإيرلندا وإيطاليا وبلجيكا والسويد وسويسرا وفرنسا وهولندا واليونان مع عائلات حيّ البستان في سلوان المهدّدين بأوامر الهدم الوشيكة من جانب سلطات الاحتلال. وأشار الدبلوماسيون الأوروبيون في إفادة صحفية أصدروها بعد الزيارة إلى أنّ "الخطط الرامية إلى إنشاء منطقة جذب سياحي إسرائيلية في المنطقة قد تعني هدم حيّ البستان وتشريد سكّانه، وقد قدّم مجتمع البستان خطط تنمية حضرية بديلة إلى البلدية (بلدية القدس الاحتلالية) من دون نتائج". وحذّر الدبلوماسيون الأوروبيون من أنّ "سياسة الاستيطان الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتقوِّض جدوى حلّ الدولتين مع القدس عاصمة مستقبلية لكلا الدولتين، وآفاق السلام في المنطقة". وأضافوا أنّ "الإجراءات أحادية الجانب المتّخذة في هذا السياق، مثل عمليات النقل القسري والإخلاء والهدم ومصادرة المنازل لن تؤدِّي إلّا إلى تصعيد البيئة المتوتِّرة بالفعل وتؤدِّي إلى المزيد من العنف والمعاناة الإنسانية. يجب على السلطات الإسرائيلية أن توقف هذه

1 مكتب مثل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة والأونروا)، 2024/5/2. https://tinyurl.com/3wy39b7m



الأنشطة على الفور وتوفّر التصاريح الكافية للبناء القانوني وتنمية المجتمعات الفلسطينية"[1].

وعلى مستوى المساعدات الإنسانية أعلن ممثل الاتحاد الأوروبي سفين كون فون بورغسدورف في أيار/مايو أنّ الاتحاد قدّم مساهمة قدرها 13 مليون يورو للسلطة الفلسطينية لدعم فاتورة التحويلات الطبية إلى مستشفيات الشطر الشرقي من القدس، وأنّ المساهمات الأوروبية المنتظمة في هذا الشأن تجاوزت 169 مليون يورو منذ عام 2012. وتُعدّ هذه المستشفيات جزءاً من نظام الرعاية الصحية الفلسطيني، إذ تقدِّم خدمات طبية متخصصة غير متوافرة في أي مكان آخر في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتساعد هذه المساهمات المستشفيات المعنيّة في توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية للمرضى الفلسطينيين من الضفة الغربية بما فيها الشطر الشرقي من القدس، وقطاع غزة، وتساعد السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه هذه المستشفيات في ظلّ أزمتها المالية الحادّة المزمنة[2].

أفريقيا

شهد عام 2024 انتكاسة لعلاقات الاحتلال الإسرائيلي مع القارّة الأفريقية، فقد قادت جمهورية جنوب أفريقيا، مدعومة بشكل مباشر أو غير مباشر من دول أخرى في القارّة وخارجها، تحرّكاً قانونياً دولياً ضد الجانب الإسرائيلي من خلال دعوى الإبادة الجماعية التي تقدّمت بها إلى محكمة العدل الدولية سنة 2023 على خلفية الحرب على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وتجلّى الضرر الذي لحق بدبلوماسية الاحتلال في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي السابعة والثلاثين التي اختتمت أعمالها في أديس أبابا يوم 18 شباط/فبراير، فقد منع الاتحاد وفداً إسرائيلياً من دخول مقرّ المنظمة بعد أن طلب عقد لقاءات مع مسؤولين أفارقة، وجاء هذا الرفض للعام الثاني على التوالي. ووصف رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي خلال أعمال القمّة ما يستهدف الشعب الفلسطيني في قطاع غزة بالإبادة الجماعية، وقال إنّ قرار محكمة العدل الدولية المتعلق بجرائم الإبادة الجماعية التي يقترفها الاحتلال الإسرائيلي "انتصار لكلّ الدول المساندة للقضية الفلسطينية". وخلصت القمّة إلى عدد من القرارات الداعمة لقضية فلسطين والمندّدة بالاحتلال الإسرائيلي وسياساته وأعماله الوحشية ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وينسحب هذا الموقف الأفريقي المشترك على الموقف من القدس وتطوّراتها المستقبلية المحتملة[3].

1 مكتب مثل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة والأونروا)، 2024/10/25. https://tinyurl.com/d8tuaca4
2 مكتب مثل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة والأونروا)، 2024/5/3. https://tinyurl.com/4df5zm2s
3 الجزيرة نت، 2024/2/19. https://aja.ws/j1wk8f



القمة الإفريقية الـ37 منعت وفدًا إسرائيليًا من حضور جلساتها

أمريكا اللاتينية

تتحدّد مواقف دول أمريكا اللاتينية في ما يتعلّق بالقدس وقضية فلسطين عموماً بتوجّهها السياسي العام حسب الانقسام التقليدي في العديد من هذه الدول بين أقصى اليمين المؤيِّد غالباً للولايات المتحدة، واتجاهات يسارية واجتماعية تتبنّى نهجاً معاكساً. فبينما يغلب على مواقف العديد من دول القارّة مواقف إيجابية تبلغ حدّ التضامن مع الشعب الفلسطيني وتأييد حقوقه العادلة؛ فإنّ صعود سياسيين شعبويين يحملون توجّهات يمينية متطرفة في بعض الدول يمثِّل خطّاً عكسياً، كالذي عبّر عنه الرئيس البرازيلي السابق خائير بولسونارو (2019-2023) ثمّ عبّر عن نقيضه الرئيس لولا دا سيلفا المعروف بتعاطفه مع الشعب الفلسطيني الذي يتولّى الرئاسة منذ عام 2023.

ومن أبرز ممثِّلي الخط المؤيِّد للاحتلال بصفة جارفة في أمريكا اللاتينية حالياً هو رئيس الأرجنتين الجديد اليميني المتطرف خافيير ميلي، الذي أعلن فور وصوله إلى فلسطين المحتلّة يوم 6 شباط/فبراير نيّته نقل سفارة بلاده إلى القدس المحتلّة. وهذه أوّل زيارة دبلوماسية يقوم بها ميلي منذ تولِّيه المنصب، وقد حرص خلالها على زيارة البلدة القديمة في القدس المحتلة وأداء طقوس عند حائط البراق ومشاركة مستوطنين الرقص في الموقع. وقد عطّل



مجلس الشيوخ الأرجنتيني هذه الخطوة من بعد وجرى تجميد قرار نقل السفارة[1]. ويُعرَف ميلي بانحيازه الجارف إلى الاحتلال الإسرائيلي وشغفه بالديانة اليهودية ومواقفه المناهضة للمسلمين. وفي حزيران/يونيو انسحب الرئيس الأرجنتيني من لقاء ضمّ سفراء الدول الإسلامية في بلاده بعد أن علم في اللحظة الأخيرة بوجود ممثل دولة فلسطين في المكان[2].

منظمات حقوقية وحملات مدنية وتحرّكات تضامنية

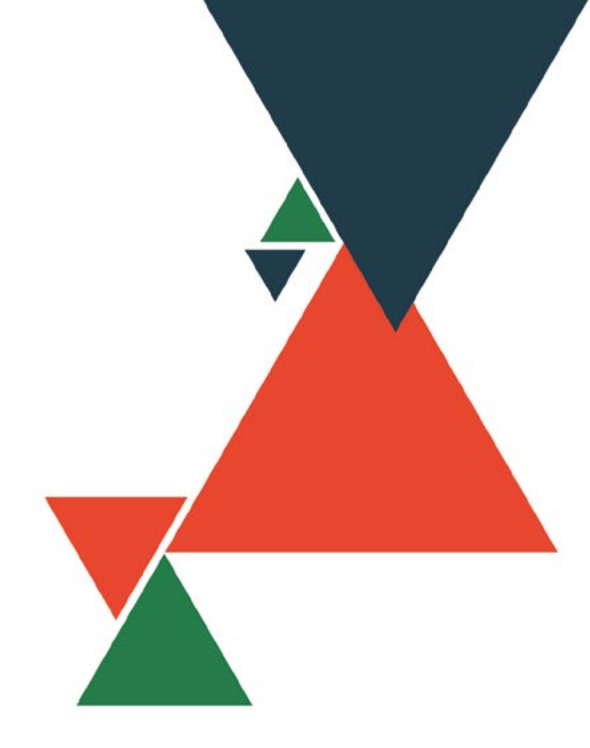
تناول العديد من المنظمات الحقوقية والحملات المدنية عبر العالم خلال عام 2024 شؤوناً متعلِّقة بالقدس، ونظّمت تحرّكات أو أصدرت تقارير ومواقف ذات صلة.

ومن النماذج المعبِّرة عن هذا المنحى، على سبيل المثال، تفاعُل قضية كاميرات المراقبة وأنظمة التعرّف على الوجوه عبر الذكاء الاصطناعي التي تستخدمها سلطات الاحتلال على نطاق واسع في الشطر الشرقي من القدس وعموم الأراضي الفلسطينية. ففي تموز/يوليو 2024 طالبت إحدى أكبر مجموعات الاستثمار الهولندية الشركة المصنِّعة لهذه الكاميرات التي تُستخدم في القدس بضمانات حقوقية لوقف استخدام تقنية المراقبة ضدّ الفلسطينيين، على إثر تقرير تفصيلي نشرته منظمة العفو الدولية بهذا الشأن. وقالت شركة إيه إس إن إمباكت إنفستورز (ASN Impact Investors) إنّ مجموعة تي كيه إتش (TKH) المصنِّعة لهذه الكاميرات يجب أن تتبنّى سياسات الحرص الواجب في مجال حقوق الإنسان في غضون عام وإلّا ستواجه إنهاء الاستثمار. وكانت منظمة العفو الدولية التي تدعو إلى فرض حظر عالمي على تقنيات التعرف على الوجوه لأغراض المراقبة يشمل تطوير هذه التقنيات وبيعها وتصديرها واستخدامها، قد أصدرت في أيار/مايو 2023 تقريراً بعنوان "الأرباتايد الرقمي: تقنيات التعرف على الوجه وترسيخ الهيمنة الإسرائيلية" رصد استخدام الاحتلال الإسرائيلي شبكة مراقبة منسّقة بما في ذلك نظاما الذئب الأحمر (Red Wolf) و"مَبات 2000" (Mabat 2000) لتتبَع الفلسطينيين وأتمتة القيود القاسية على حريتهم في التنقّل. وحدّد التقرير استخدام الكاميرات التي صنعتها مجموعة تي كي إتس في الشطر الشرقي من القدس، حيث توجد مثلاً كاميرا أو اثنتان من الكاميرات ذات الدوائر التلفزيونية المغلقة كلّ خمسة أمتار في البلدة القديمة وحيّ الشيخ جراح، حيث "خلقت المراقبة المنتشرة في كل مكان، التي تجسِّدها هذه الكاميرات، جوّاً من الخوف والقلق والقمع بين الفلسطينيين، ممّا أدّى إلى ترسيخ نظام الأبارتايد"[3]، حسب التقرير.

1 FRANCE 24، 2024/2/6. https://tinyurl.com/yce2dymc
2 رأي اليوم، 2024/6/8. https://tinyurl.com/429xzyjp
3 منظمة العفور الدولية، 2023/5/2. https://tinyurl.com/yh65skwk

وشهد التضامن العالمي مع فلسطين تطوّرات ملحوظة كمّاً ونوعاً وانتشاراً في سياق حرب الإبادة التي شنّها جيش الاحتلال على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. إنّ هذه الحالة التضامنية بتمظهراتها المتنوّعة عبر العالم هي حصيلة تراكم الوعي وتضافر الجهود في أوساط جماهيرية عدّة، وكانت لبعض تطوّرات القدس تأثيراتها في إذكاء هذه الحالة وتنميتها، مثلاً من خلال التضامن مع أهالي حيّ الشيخ جرّاح خلال عام 2021، وموجة المظاهرات العارمة التي انطلقت خلال معركة "سيف القدس" في ربيع تلك السنة، علاوة على تأثيرات الأحداث المقدسية على أوساط عدّة حول العالم. ومن المتوقّع أن تحرز أيّ تطوّرات مقدسية بارزة قد تطرأ لاحقاً زخماً تفاعلياً واسعاً عبر العالم من واقع نموّ الحالة التضامنية كمّاً وكيفاً. ومن شأن نضوج مزيد من الآليّات والمنصّات وشبكات العمل والمبادرات التخصصية الداعمة لفلسطين حول العالم؛ أن يعزِّز مواجهة أطماع الاحتلال وسياساته في القدس، بما في ذلك حملات المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات، وجهود ملاحقة قادة الاحتلال قانونياً حول العالم، والنشاطات الضاغطة عبر الشبكات الاجتماعية ومواقع التواصل.





الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alqudsmail.org
www.qii.media

